مسألة الإيمان
في كفتي الميزان
تأليف
أبي عزير عبد الإله يوسف اليوبي الحسني
الجزائري
تقديم
العلامة الوالد
محمد ابراهيم شقرة
طبعة منقحة ومزيدة
دار الحديث

مسألة الإيمان
في كفتي الميزان

تأليف

أبي عزير عبد الإله يوسف اليوبي الحسني
الجزائري

تقديم

العلامة الوالد

محمد إبراهيم شقرة

طبعة منقحة ومزيدة

مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثَّانِيَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد للَّه علىٰ ما بسط من النّعم، وله الحمد ـ بُكرة وعشيًّا ـ علىٰ ما صرف ووقّىٰ من النّقم، أنعم بنعمة الوجود «الأولىٰ»، والشُّكر له وحده علىٰ تفضيله وإخراجنا من المرتبة البهيمية «السُّفلىٰ». قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء]. وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين].

والحمد للَّه كثيرًا علىٰ تقويته لنا بعد «الضُّعف»، وصُنعنا وإنباتنا من ظرفٍ إلىٰ ظرف. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم]. نشكره ولا نكفره علىٰ إخراجنا من أصلية «الظُّلم» و«الجهل»، وإنعامه وإرشاده إلىٰ «التَّوحيد» الموافق للفطرة السَّهل.

فَنعمه كَثِيرة، وَعَدّها وَحَصرها عَسِيرة، وعقَالها المسألة فيها يَسِيرة. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾ [النساء].

فعلَّق المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ النَّجاة من العذاب علىٰ «الإيمان» و«الشُّكر»، وهو الهروب من مسالك التَّبار والتَّباب. فشُكر النّعمة، هو البُعد والبُغض لكلّ مسلك يوجب النّقمة، ومع الإيمان يكون الميراث لروض الجنان.

وبهذا السَّبب المُسْتَقل بالسَّبَبية، قسَّم الخليقة إلىٰ «مُتَعَبّدة مُنْقَادة مَسْلَكية»، و«شِنْئِيَة نَدّيَة»، فتولَّىٰ «**الأولىٰ**» وثبَّتها ونجَّاها من كلّ هولة وبيَّض وجهها، ورغَّب وأوجب سلوك مسلكها، ورفع ذكرها، وبَلَّغ سُمعتها، وخذل «**الثَّانيَة**» وجعلها من كلّ بترٍ ودهليزٍ وقعرٍ دانية، وسوَّد وجهها، وحذَّر وأنذر من طرقها، وزيَّف وفَنَّد ذكرها، وقطع دابرها.

فهل من مُعْتَبر يا القارىء للمُسَطَّر؟!

وهل لك سَمع يقُودك إلىٰ مَتْع؟! وهل لك شهادة تقودك إلىٰ إخلاصٍ وحقيقةٍ في «العبادة»؟! فلقد أعلمنا المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ أنَّ مَن يأخذ بهذه المَحَامِد، هو المُوَحّد العَابد، الذي سبقت له حَسَنة «السَّبَب» المُسْتَقَل بالسَّبَبيَة بقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ٣٧﴾ [قٓ].

فلقد وعدتُ «القراء» الكرام المُتَمَسِّكين بأصل الإسلام، أَن أُنقّح كتاب «مَسْأَلَة الإيمَان فِي كَفَتَي المِيزَان»، **وألبسه حُلّة جديدة، فيها حقَائق جلّية عَدِيدَة، وَتَأصيلاَت عِلْمية سَدِيدَة، دالَّة علىٰ مَسْلَك خَيْر البرية**، مع تَبيين قصتي مع ذاك **الفَاسِق الفَاجر والحَسُود الحَقُود «أبو رحيّم»، الواقف في طريق نعم اللّه بل قعُود، مع حذف كلّ ذكرٍ ومحمدٍ له ذكرته فيه، بسبب شنأته وعنده، ثمَّ إضافة ما ٱسْتَوجب إضافته من**

الحقائق والدَّقائق العِلْمية والقرائح الفهمية، النَّافعة للخلق بصدقٍ وتحقيقٍ سَلْقٍ.

فقصتي مع هَذَا الفَاسِق الفَاجر والحَسُود الحَقُود «أبو رحيّم» ـ ولقد سبق وأن ذكرت شيئًا منها ـ في «الوَابِل الصَّيِّب عَلَى مَا وَرَد مِن شَبَكَة التَّحَدِي الإِسْلَامِيَة مِن سُؤَال طِيِّب» ـ علىٰ سؤال ورد عليَّ هناك ـ لأبيّن حقيقة قصتي وسبب براءتي من **هذا الفاسق الفاجر والحقود الجهول الحسود؛ بسبب حربه لنا علىٰ نعم مُنحتها من المَولىٰ** سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ **الوَدُود**.

ولقد ذكرتُ كذلك شيئًا من هذه العندية الشَّنأية، الحسدية الإبليسية، في خاتمة «نَصْبُ المَنْجَنِيق لِمَا حَرَّرَ بَنْدَر بن نَايف المحْيَانِي العتِيبِي مِن بَاطِلٍ مَحِيق»، كانت علىٰ عُجالة، لحملة إبليسية صالَّة يقودها «أبو رحيّم» **الحقود الحسود الفاسق الفاجر** و«الشَّاعر» **البَليد العَنيد المغرور الغالي الخاسر**.

فالأوَّل: إبليس تَعِيس، وفاجر فاسق يَتَعَمَّد الكَذب ويَبْتَغي التَّلبيس. والثَّاني: مُتَعَبّد بالرِّجَال مُنْحَط خَسِيس، يفجر في الخُصومة وَيُلحد وَيَتَبَلَّد وَيقْعد ويَشْنَأ الأمُور السَّلِيقة المَفْهُومَة، ويتّهمها بأنها للأصول وما قرّره الفُحول صادمة ومصدومة، وما شوّه «**الحقّ**» اللاَّحب و«**الجهاد**» الصائب، إلَّا مثل هٰؤلاء البُلْد بما معهم من شِنْأةٍ وحقْد؟!! يَتَطفَلون عَلَىٰ بيت العلم ويشنأون قَريح الفهم، أفَلاَ يسعهم ما وسع سلفهم الجُهَّال، ليتجنَّبون هَمَاهِم الأغوال وطُرق الأهوال!!

وهذه الأخلاق الشَّائنة، والرَّذائل الموجودة في النُّفوس الكامنة

وجدتها بكثرة، ومن كلّ نوعٍ بالوفرة، أثناء طوافي في «المَشْرق الإسلامي»، بل وجدتُ هذه الرَّذائل والمشائن عند «الخَاصَّة» فضلاً عن «العَامَّة»؛ الوَجْه المُتَعَدّد، وَالحَسَد والحقْد، والكَذب الفُحْش والعَمَل الغِشّ، والطَّعْن في الظَّهْر، والأبتِسَامَة فِي الوَجْه وَفي الخَفَاء الحَفْر للقَبْر، والفُجُور في الخُصومة، والإلحاد في الأمور المَعْلومة، ونقل الأخبار بالإبتار، والتَّجسُّس والأمْتِحَان، والتَّشبع والأمنَان، والخُيَلاء والأفْتِخَار، وَالتَّعَنّت وَالأسْتِكبَار، والأقوال الفَاحِشَة، والمُعَامَلات النَّاهشة، وَأَشْيَنها وأقذرها عَلىٰ الإطلاق «الوَلَاء» و«البَرَاء» في أقْوَال الرّجَال، وَالفُجُور فِي الخُصُومَة لأجلها والمُجابهة بها الجِبَال. وكلّ أنواع «الزَّندقة» و«السَّفسطة» موطنها «المَشْرق»!!

ونحن لمَّا نذكر هذه المَشائن لا نُعمّم ذلك علىٰ كلّ النّاس، ولا نضغط علىٰ الحقائق بإبلاس، ولا ندعو إلىٰ «قَوْمِيَة» أو «شُعُوبِيَة» نتنة وإنما نذكر هذا من باب التَّعريف والطَّبيعة الموجودة هناك التي تَطبَّع عليها النّاس بكثرة، وإلَّا يُوجد من الخير الكثير الكثير هناك، وإخوة أوفياء نُحبّهم ويُحبّوننا بكثرة، يدعون بالغَيْب وَيَسْتُرون العَيْب.

فبهذه الرَّذائل والمَشَائن الموجودة بكثرة هناك ـ عند «الخَاصَّة» فضلاً عن «العَامَّة» ـ تعرف سرّ قولِ النَّبيء ﷺ لِمَ أخبر أنَّ «الدَّجال» يَطلع من «المَشْرق»!! وسرّ قوله ﷺ لِمَ أخبر أنَّ الظُّهور بالحقّ يبقىٰ ولايزال في «المَغْرب»!!

والسَّبب هو الخصائص البيئية الموجودة بكثرة تُؤثر في بنية الأشخاص الذين يتواجدون فيها، ومن هذا الباب قال بعض «السَّلف»

ـ ولقد ذكر ذلك العلاَّمة «الذهَبي» رَحِمَهُ اللَّهُ في سيره ـ عن خصائص «الأتراك» ما لفظه: «إذَا أَحَبُّوك أَكَلُوك، وَإذَا أَبْغَضُوك قَتَلُوك».

فلقد تعرفت علىٰ هذا الحَمِق الحسود الجاهل ـ أعني: «أبو رحيّم» ـ عن طريق «الهاتف» فقط، وكان دائمًا يتودَّد كثيرًا، ويثني ويشكر في وجهنا وفي ذلك يَحُثّ، وفي ظهرنا كان كالثَّعلب الماكر الخبيث. وأوَّل حديث دار بيننا كان علىٰ إشهاره للمُرجىء الجلد «مُحمَّد مُوسَىٰ نَصر»؛ أنه هو الذي ساعده علىٰ شهادة «العالمية» وأرسله لأجل ذلك إلىٰ «السُّودان»؛ لمَّا كان مسؤولاً في «الجامعة»، والعُهدة علىٰ قوله وأنه نصحه أَن يبتعد عن «عَلي حَسَن حَلَبي» وجماعته وغير ذلك من قصصه المبتورة، وبفُحش الكذب المَسْطورة.

فلقد أخبرني أنه كان عميدًا في الجامعة «الأردنية»، فٱكتشفت بعد ذلك ـ بهُنيهة ـ أنه لم ير تلك «الجامعة»، وإنما كان رئيسًا لقسم من أقسام جامعة خاصَّة ـ أعني: قسم أصول الدّين ـ، ومازال له «كُشك» بها كان تحت تصرّف أخيه العَيْني، فحمل عليه حملة وأخرجه منه وكانت معركة بينهما أستحي من ذكرها، **لأنَّ ليس من شهامة الرّجال والفُحُول، أَن يفشوا الأسْرَار ولو كانت لأصحاب الضّرار للٱنتصار. بل تُقاتله وتدكّ معاقل باطله بالمنجنيق، ولا تُخرج ما أمَّنك عليه من سرّ أبدًا لرميه في وادٍ سحيق، وهذا خُلقٌ نبويٌّ تربينا عليه وألزمتنا به** «فَاطمَة الزَّهرَاء بنت خَالد الحَسَنِية» رَحِمَهَا اللَّهُ.

وهذا الفاسق الفاجر له عندي الكثير من أسراره «العائلية»، لكن مهما «قَال» أو «كَذَب» أو «كَتَبَ» أو «أزَّ» لا أفشيه، وأُقبر به ولا أبديه

وبهذا تكون البِنْية الفَحْلية.

ولقد أخبرني بعض الثّقات ـ ممَّن أثق بهم ـ بل هم ثقات أثبات حُجَّة عندنا ـ حفظهم اللَّه ورعاهم ـ وليس فيهم واحد كذاك البليد الشَّانىء العَنيد «أُسَامَة العَطَيَاني» صاحب الوجوه المُتعدّدة ـ وهذه من علامات المُنَافق ـ والعياذ باللَّه ـ.

فهذا الرَّجل كان قد جَمَع جمعًا يردّ به علىٰ «الأحباش» فقدَّم له «الوالد» ـ حفظه اللَّه ـ ولم يمتنع. **ولمَّا بعَّر يومًا تَبْعيرة، ظنَّها تحقيقةً وتحريرة، في «جماعة التَّبليغ» ـ لأنه كان منها ـ وذهب بها إلىٰ الوالد «محمد إبراهيم شقْرَة» ـ حفظه اللَّه ـ ليُقدّم له عليها، فرفض «الوالد» ذلك ـ وأحْسَن ما فعل ـ، سَبَّه علىٰ الرَّفض وأرسل إليه السَّب.**

سبحان اللَّه!! هذا الرُّويبضة المدعو «أُسَامَة العَطَيَاني» ـ صاحب الوجوه المُتعدّدة ـ فعل فعل الفاسق الفاجر «أبو رحيّم» نفسه؛ لمَّا قطعت معه علاقتي، **فخُبَثَاء النُّفُوس، تَنْزَوي إلىٰ بَعْضها البَغْض دائمًا كالتُّيُوس!!**

فكان ـ ممَّا قال لي ذاك الجمع من الثّقات ـ : أنَّ بعض الإخوة زاروه قديمًا في تلك الجامعة «الخاصَّة» التي كان يُدرس فيها فقال لهم: لا تزوروني لأنكم ستضروا بي!!!

فممَّا قال لي ـ الفاسق الفاجر ـ في ذلك الاتصال الهاتفي ما لفظه:

لقد حاربونا وطردونا ـ بسبب فضحي للمُرجئة ـ وقَطعُوا أَرْزَاقنا!!

فقلتُ ـ في نفسي ـ : **هذا قُبح الشَّهَادة «العَالَمِيَة» لمَّا الإنسان يجري وراءها ليكسبها فقط دون تحصيل علمي مُسْبقًا كيف يَجْني**

ٱعتقاده!!

فإذا كان الإنسان الذي يحمل الشهادة «الإبتدائية» في العقيدة لا يقول: «قطعوا أرزاقنا»!! فكيف بدكتور في «العقيدة» ـ يتبجّح بها ـ يقول ذلك؟!

أيها الدكتور الجهول ـ صاحب الشَّهادة «الإبتدائية» في دفع الشُّبهات ـ !! مَن في السَّماء أو الأرض يستطيع أَن يقطع رزقك غير اللَّه الواحد القهار؟!!

فلو ٱجتمع «الإنس» و«الجن» علىٰ نفعك أو ضُرّك لا ينفعوك ولا يضروك إلَّا بشيء كتبه اللَّه لك. أهذا هو «التَّوحيد» الذي تعلمته؟! فلمَّا كانت نشأتك صوفية ـ وكبرت عليها ـ نازعك هذا العرق الدَّسَّاس، بل «الصُّوفي» القُحّ ـ في هذا الباب ـ أفضل منك يا صاحب «الدَّكترة»!! فهو مُتَوَاكل علىٰ القُعود، وأنت وُكلت إلىٰ نفسك ودكترتك فخرجت منك تلك الشَّناعة «القولية» وفيها مُحصّلتك «العلمية»!!

ثُمَّ ٱسترسلنا في الحديث ودخلنا باب «عَلي حَسَن حَلَبي» الجهمي ـ وقد كان نزَّل فيه «الرَّد البُرهَاني» ـ مسَّح به الأرض، وكان يُطالبه بعض مَن يتردد عليه ـ كذاك «الرُّويبضة» صاحب الوجوه المتعدّدة ـ أَن يَرد عليه، فيُحجم عن الرَّد؛ لقلَّة البضاعة والخشية الشَّديدة لـ«عَلي حَسَن حَلَبي» الجهمي، **حتَّىٰ ٱنتدب المُرقّم ـ عفا اللَّه عنه ـ ليدحض الباطل المُسَمّم.**

وممَّا قال لي ـ أثناء الحديث ـ: أنه كان ينهىٰ ـ ممَّن يتردَّد عليه ـ عن وسم «عَلي حَسَن حَلَبي» بكلمة «الشَّيخ»، وقد كنت سمعت مناظرته

المزعومة مع «عَلي حَسَن حَلَبي» يقول له بنفسه: يا شيخ «عَلي»!!

وعلىٰ هذه «المناظرة» لي وقفات أجليها للقراء الكرام، فلا يصلح أَن توصف مناظرة «أبو رحيّم» لـ«عَلي حَسَن حَلَبي» قطُّ، فليس فيها من قولٍ له سوىٰ: أين هذا الكلام يا شيخ «عَلي»؟! أو بعض الكلمات القليلة جدًا.

فكلّ «المُناظرة» كانت بين الوالد «محمد إبراهيم شَقْرَة» ـ حفظه اللَّه ـ و«عَلي حَسَن حَلَبي» الجهمي، ومَن كان مُنصفًا غير مُجحفٍ فليسمعها ثمَّ يحكم بعدلٍ وإنصافٍ لمَن تُنسب «المُناظرة»!!

وقبل أَن أسترسل في «القصة»، أُخبر «القراء» الكرام أنَّ هذا المحكي ـ في القصة ـ كان علىٰ دُفعات في الاْتصالات التي كانت بيننا، حتَّىٰ لا يظن القارىء أنها كانت علىٰ دُفْعةٍ واحدة.

ثُمَّ تطرقنا لقصة «عَلي حَسَن حَلَبي» الجهمي فكان ممَّا صعقني به قوله فيه: **أنَّ زوجته لا تُصلي أو تترك الصَّلاة لأيام، وأنَّ لها خدنًا من أقاربها تُحبّه ولها علاقة معه وهي تحته!!**

فغضبت جدًا جدًا وثُرت في وجهه وقلت له ـ بصوتٍ فيه نبرة حادَّة؛ ومَن جرَّب نبرة «الجزائري» الأصيل لمَّا يغضب في الحقّ يعلم تلك النَّبرة ـ: **ما هو الخصام الحقيقي الذي بينك وبينه؟! فلقد تعدَّيت إلىٰ «الأعراض» اْتق اللَّه!!** فإذا خاصمنا «عَلي حَسَن حَلَبي» أمام ربّنا في عقيدته وتحلَّلنا منه ـ لغضبنا عليه بسبب تحريفه فيها ـ **فبما نتحلَّل من عِرضه؟! ألَا تتق اللَّه في هذه الأخبار وهذا الجرح والعار!!**

فبدأ يراوغ روغان «الثَّعلب» الماكر ويقول: ليس هذا قصدي!! لا

تفهمني خطأً!! وإنما جاء الحديث فقط!!

فغلقت «الهاتف» وقلتُ ـ في نفسي مُخاطبها ـ : يا «أبا عُزير الحسني»! كما تكلَّم هذا الفاسق الفاجر في عرض هذا الرَّجل، واللَّه يأتي اليوم الذي يتكلَّم في عرضك ـ عاجلاً أم آجلاً ـ فقد وقر ذلك ـ من تلك اللَّحظة ـ في قلبي. **ألم أقل من قبل هذه طبائع بعض المشارقة «الخاصَّة» فضلاً عن «العامَّة»؟!!**

وآيِّم اللَّه!! من أوَّل مرَّة تكلمت معه علمت أنَّ الرَّجل في قلبه الدَّغل ومُلأ بالحسد لفضائل غيره. وبذلك البهتان الذي صعقني علمت أنَّ الرَّجل يتَتبَّع أخبار «النّساء»، وهذا نقول له عندنا في «الجَزَائر» خاصة «الجهة الغربية» التي أنا منها: «بُونْسَيْوَات»، و«المَغْرِب الإسلامي» يحذف الألف للتَّسهيل، وهذا الحذف من لسان «حِمْيَر»، وأين يقطن ذاك الفاسق الفاجر يُسمَّونه ـ بلغة أحلاس المقاهي ـ «نِسْوَنْجِي»!!

كان هذا أثناء إرسالي له كتاب «إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلى المذهب الحقّ»، ليأخذه للوالد «مُحَمَّد إبراهيم شَقْرة» ـ حفظه اللَّه ـ يُقدّم له، ويُقدّم هو له.

فٱنظروا أيها المُنصفون المُحبُّون ما يقول هذا الحاسد الحاقد ـ علىٰ نعم اللَّه لمَّا تُمنح لغيره ـ في مُقدمته لكتاب «إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلى المذهب الحقّ»: **يُوصفني فيها بالعالم، ولمَّا قطعتُ علاقتي معه وَسَمَني بالمَجرُوح غير السَّالم!!**

ولنا وقفة مع مُقدمته تلك، فلمَّا قدَّم «الوالد» بمُقدّمةٍ وافية ومن كلّ الشَّوائب المُعيقة للإخلاص صافية، قال لي: لو تكرمت يا شيخ!!

أجعل مُقدمتي قبل مُقدمة «الوالد»!! فقلتُ: لِمَ؟! فأنتَ ليس لك منزلته العلمية والتَّاريخية والشَّرفية التي بين الناس!! فقال ـ بٱلتواء ثعلبي ـ: مُقدمة «الوالد» طويلة وتُغطي علىٰ مُقدمتي!!

فقلتُ له: سأراجع الأمر ولا أجزم لك بذلك، وسأنظر في المصلحة والمفسدة ـ فيما طلبته ـ !! وأكثر من الٱتصالات ليأخذ التَّوكيد.

فٱتصلتُ بالوالد وأخبرته بذلك الحرج فقال لي ـ حفظه اللَّه ـ وبضحكٍ فيه الهدوء مع النَّباهة تتخلَّله التَّربية قبل العلم ـ: لا حرج يا بُني!! ولا تُضيّق وتُقنّط نفسك! فأنا أعرف الرَّجل جيدًا!! وآيُّم اللَّه! حتَّىٰ صاحب «المطبعة» قال لي: ألاَ تخش أَن يغضب «الوالد» من هذا؟! فقلتُ له: لقد أخبرت «الوالد» وعرف المقصد وأخرجني من هذا المأزق، فضحك الطَّابع وقال: سبحان اللَّه!!

وأثناء إرسال «إِحْقَاق الحَقّ فِي الرُّجُوع إِلَى المَذْهَب الحَقّ» قد كُنت وصلت إلىٰ «النصف» في كتاب «مَسْأَلَة الإِيمَان فِي كَفَّتَي المِيزَان».

ومن الطَّبع ـ الذي تطبَّعت به ـ أني لا أخبر كائنًا مَن كان فيما أقوم به من عملٍ مُباحٍ فكيف بالكتابة؟! التي بسببها لواء الحسد نُصب وفُتح فُسطاطه علىٰ مصراعيه؟!

ولقد أعجبني قول أخ لنا في ديار غُربتي، لأخٍ لنا آخر ـ نُحبه ونتقرَّب بحبه إلىٰ اللَّه ـ لمَّا سألني عَن «مسألة» ـ فقال له ما لفظه: «**لابدَّ أَن تمشي مع «الشَّيخ» أكثر من «عشر» سنين لتَعرف رقم حذاءه فكيف**

بهذه المسألة؟!». فتبسمت علىٰ حقيقة قولته تلك وسكتُ. فكيف بعد ذلك يقول الفاسق الفاجر «أبو رحيّم»: أنا وجهته فيها؟!!

فتعَالَ أيها الخبير ـ بأصناف الناس ـ لأخبرك كيف كان ذلك!!

لمَّا كانت الاتصالات بيننا وذهب «إِحْقَاق الحَقّ فِي الرُّجُوع إِلَى المَذْهَب الحَقّ» إلىٰ «المطبعة»، نهضت لأكمل ذلك «الكتاب»، فكان دائمًا يسألني ما تكتب؟! فأكتفي بالإجمال وأقول: في مشروعي!! تنقية «**العَقِيدَة**» و«**المَنْهَج**» ممَّا أدخله المُبتدعة خاصة دعاة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ !! وأنا في صدد ذلك.

فقال: ما رأيك تتبع شبهات «الألباني»؟! فقلتُ: أنا في صدد ذلك وأنا إلىٰ «النصف» الآن!

فقال: تتبعها كلّها!! قلتُ: ما تحصَّل لي منها أذكره مُقيَّدًا بمصدره وتلك هي أمانة الرَّد، ومن يومها ـ بسبب ذلك القول ـ أحرجني وأكثر من أسئلته التي لا تُطاق أين وصلت؟! أين وصلت؟!

فأقول: علىٰ رسلي ولا أتسرَّع!! فالمسألة مزلَّة أقدام، ولا يتجنّبها إلىٰ مَن أتقن أصول الإسلام!! فأخذ هذه الكلمة فقط، وكتب في مُقدمته: أنا وجهته فيها!!

فسألته عليها: ما قصدك بتلك «الكلمة»؟! فقال الخبيث الماكر الثَّعلب: فقط أشرت عليك أَن تتبع شبهات «الألباني»!!

فقلتُ له: إنَّ الكلمة مطاطة وتُعْني الكثير!! فقال ـ بمكرٍ ـ: هذا ما أردته فقط!!

ولقد نزعتها وغفر اللَّه لمَن ٱستشرته وقال: **أبقيها فلا تضرّك**

فالتَّحقيق متين ولا يستطيع له الماكر، ولو ٱدَّعىٰ تلك الدَّعوىٰ فالتَّحقيق يُكذِّبه والطَّرح المُزبَّر للصَّرح يُعَذبه!!

فلمَّا وصله «الكتاب» ليُبيّضه ويُقدّم له، ثمَّ يأخذه للوالد «محمد إبراهيم شقرة» ـ حفظه اللَّه ـ ليقرأه ويُبيّض ويُقدّم له، أخذ «الكتاب» ـ وهو مسرورٌ به جدًا جدًا. لأنَّ فُرصته فيه ليَرد من خلاله علىٰ «عَلي حَسَن حَلَبي» علىٰ ما جاء في «الرَّدِ البُرْهَانِي»، وقد أعطاه لعُضروطٍ يتردَّد عليه ويتودَّد له ليعطيه «ٱبنته» ليُبيّضه فقط ـ ممَّا يكون في أيّ كتاب مهما بلغ علم صاحبه من سقطٍ ـ.

فكان ممَّا فعله ذلك العُضرُوط ـ وهذا عرفته بعد ما جاء «الكتاب» ـ تعدِّه حُدُوده بعنترية «حلبية» فيها التَّعالم وللأصول التَّصادم، وبدأ يمسح ـ بالقلم الأسود الغليظ السَّميك ـ «المراجع» التي أثبتها في وسط «الصفحة»؛ وتلك هي طريقة «السَّلف» رَحِمَهُمُ اللَّهُ في إثبات «المراجع» وليس «الحاشية»، وإنما الحواشي يستعملها «السَّلف» رَحِمَهُمُ اللَّهُ للتَّوضيحات فقط، وقد عُرفتُ بذلك من خلال كُتبي.

وممَّن كتب ـ في تبيين ذلك ـ العلاَّمة المُحدّث «أحْمَد شَاكر» رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته المُسمَّاة: «تَصحِيح الكُتُب وَصُنع الفَهَارِس المُعْجَمَة وَكَيْفِيَة ضَبْط الكِتَاب وَسَبْق المُسْلِمِين الإفْرَنج فِي ذَلِك»، وكان ممَّن ٱعتنىٰ بها وعلَّق عليها وأضاف إليها فوائدة عزيزة في بابها «عبدالفتاح أبو غُدَّة» رَحِمَهُ اللَّهُ فقال ـ ممَّا أضافه فيها ـ ما لفظه: «... **ويُفضَّل إثباتُ «ٱسم الكتاب» المنقولِ منه في «الأصل»، لأنه يؤدي معنًىٰ علميًا ومعرفة مُفيدة تتصل بالكلام المنقول منه**».

فكان ذاك العُضروط ـ المُتزبّب قبل التَّحصرم ـ يقول في الحاشية:

أثبت المرجع هنا وهذه هي طريقة أهل العلم المُتَّبعة.

رأيتم أيها المُنصفون المُتربون قبل التَّعلم كيف يتزبَّب قبل التَّحصرم ذاك «العُضروط»؟!!

فبسبب قلَّة المُحصّلة قال ذلك!! ولقد راود الفاسق الفاجر علىٰ بعض الألفاظ القاسية لأنزعها من «الكتاب»؛ وقد عُرفت بقسوتي الشَّديدة علىٰ رؤوس المُبتدعة بـ«**الغُلُوّ**» **أو** «**التُّلُو**» في الكتابة، أما أثناء النّقاش «العلمي» أو «المُناظرة» فألتزم مع الخصم الهدوء التَّام لأنه مسبوقٌ بٱعتقادٍ فاسدٍ تطبَّع عليه بُرهة من «الزَّمَن»، وهذا يتطلَّب التَّؤودة والحِنكة لنزع ذلك المرض «الزَّمِن»!!

أما كثرة الصياح والغضب في «المناظرة»، فإنها تُذهب بهاء الطرح وتُنفّر عن الصَّرح، هذا إذا كان المُنَاظر يبتغي الهداية فتعذَّر عليه معرفة مسلكها، وإِن أطال اللَّه العُمر وسَنَحت الفُرصة سنكتب شيئًا في أدابها، وممَّن حفَّزني في ذلك كثيرًا، الأخ الفاضل والمُحدّث المناضل «خالد بن محمود الحايك» ـ حفظه اللَّه ورعاه ـ .

فكان ـ ممَّا أشاره عليه ـ أَن يُراودني علىٰ نزع تلك القسوة. فٱتصل بي الحقود الحسود ـ قبل رجوع «الكتاب» ـ وقال: أنت تَعرف أنَّ بعض العبارات في «الألباني» وجماعة «المُرجئة» قاسية وسيشنُّون حملة عليك وعلينا، فلو تكرمت يا شيخ أَن تُغيّر تلك العبارات وتُخفّف من حدَّتها!! وقد كان «الكتاب» بقي ـ بتلك البشاعة من ذاك العُضروط المُتزبّب قبل التَّحصرم ـ عند الوالد «مُحَمَّد إِبْرَاهيم شَقْرة»

ـ حفظه اللَّه ـ أكثر من عشرين يومًا، يقرأ ويُعلّق ويُبيّض بقلم الحبر «الأزرق»، وما زاره إنسانٌ إلَّا وأخرجه له يُفرحه به، حتَّىٰ الذين زاروه من «الحجاز» أخرجه لهم وأفرحهم به، حتَّىٰ خشي الفاسق الفاجر من ضياع «الكتاب» وبدأ يتردَّد علىٰ «الوالد» ليأخذه منه و«الوالد» لا يعطيه له ويقول له: مازال لم أنته منه!! فقلتُ له: لا حرج ٱتركه علىٰ راحته فقال لي: «الوالد» كثير النسيان وأخشىٰ أَن يَضعه في مكان ما ويضيع فقلتُ له: الملف محفوظ عندي ونُعيد الكرَّة!!

فكيف بعد ذلك يكذب الفاسق الفاجر ويقول: **«الوالد» لم يقرأ «الكتاب» ولم يُرد «التَّقْديم»؟! كما جاء علىٰ لسان خُبثاء النُّفوس أصحاب الحقد والحسد والتَّشْميم!!**

فلمَّا روادني علىٰ تلك العبارات القاسيات قلتُ له: ٱترك مُقدمتك وأرسل «الكتاب»، قال ما تقول: قلتُ: الذي سمعته وأنتَ لا تعرفني جيدًا!! فقال: ٱهدأ يا شيخ ولا تفهمني بالخطأ!! قلتُ له: الذي سمعته أرسل «الكتاب» بدون مقدمة، فلمَّا عرف أني لا أمزح ومعاملاتي يتخللها دائمًا الجدّ قال: **واللَّه يا شيخ عقيدتي مثل عقيدتك، ويُكررها لأهدأ!!**

فقلتُ له: **وآيْم اللَّه ما سُحب منكم وصف «السَّلفية» وأخذها «عَلي حَسَن حَلَبي» وجماعته إلَّا بما تطلبه مني الآن!!**

فلمَّا رأىٰ مني الجدّ وعدم المزح في هذه الأصول والرَّد علىٰ المُخالف، بدأ يتودَّد ويقول: إنْسَ! إنْسَ! يا شيخ ما طلبته منك ولا تفهمني بالخطأ!! والخوف الشَّديد يظهر من صوته! لِمَ ذلك؟! لأنَّ

فُرصته جاءت ـ من خلال كتابي ـ للرَّد علىٰ صاحب «الرَّدِ البُرْهَاني» الذي مرَّغ به وجهه في التُّراب، بل كان يطلب منه مَن يتردَّد عليه ويتوَّدد له ـ والعُهدة علىٰ قوله ـ بالرَّد وهو يرفض. كلّ هذا كان قبل مجيء «الكتاب» ورؤية بشاعته من ذاك «العُضروط». والٱتصال كان يومها من الهاتف «المحمول» وهو في مدينة «السَّلط» في زيارة ٱبنته أو ٱبنه لا أذكر ذلك. وكان دائمًا يُمهّد بالٱتصال ليُخفّف من وقع الصَّدمة ـ برؤيتي للكتاب ـ بأهله في ٱتصالها مع أهلي قبل مجيئه.

فلمَّا جاء «الكتاب» ورأيتُ بشاعته وكأنَّ ذاك «العُضروط» رماه في «المزبلة»، جنَّ جنوني وحملتُ «الهاتف» وٱتصلتُ به وقلتُ له: ما هذا الزَّبَل والهَبَل الذي في «الكتاب»؟! أهكذا تُصان الأمانة؟! ومَن عَمَل هذا الحُمْق الأخرق؟!

فقال ـ وهو يطلب مني الهُدوء ووجل من رمي مُقدمته ـ : فعل ذلك إنسان أعرفه؟! فقلتُ له: ولِمَ تعطيه «الكتاب» فهو مرسلٌ لك وللوالد فقط؟!

فقال: واللَّه لم يكن لي من الوقت الكافي في تبييضه، فطلبتُ منه ذلك؟! فقلتُ له: وكيف تريد أَن تُقدم بدون قراءة؟! أهذه هي الأمانة العلمية؟! فقال: أقرأه بعد؟! ولم أتركه عنده إلَّا قليلاً فقط، ولمَّا رأيتُ منه تلك البشاعة أرجعت «الكتاب»!!

فقلتُ له: ألم يسعك لمَّا تقرأه تُبيّضه كما فعل الوالد الكريم؟! فلماذا هذا اللَّف والدَّوارن والخيانة للأمانة؟! فقال: واللَّه لقد أتيتُ به ـ لما رأيتُ تلك البشاعة ـ وأنَّبته أمام أولادي علىٰ شناعة فعلته! وفيه

تعالم «الحلبي» ولا أريد طرده مخافة أَن يذهب لجماعة «الحلبي» ولقد خطب ٱبنتي ورفضت بسبب تعالمه وداء «الحلبي»!! لكن ٱتضح لي ـ فيما بعد ـ أنَّ سبب رفضه لذاك «العُضروط» كان بسبب أنه «غزَّاوي» فقط!!

وكان ممَّا أغضبني جدًا جدًا من ذلك الفاسق الفاجر «أبو رحيّم» فعلته الخبيثة عند كلمة «العلاَّمة» التي وسمتُ بها «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكان يمسحها ويكتب بدلها «الشَّيخ»!! فحملتُ «الهاتف» للمرة الثَّانية ـ مُباشرة بعد ما صرختُ في وجهه علىٰ ما فعل ذلك «العُضروط» ـ وقلتُ له: **هل هذا كتابك؟! فقال: لا! لا! ما فعلتُ؟!** فقلتُ له: لِمَ تمسح كلمة «العلاَّمة» عند ٱسم «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتُبدلها بكلمة «الشَّيخ»؟! فقال: ليس «أنا» «هو»!! وهذا واللَّه فُحش الكذب الذي يُوجب الجَرح والطَّرح لأني أعرف خطَّه. فقلتُ له: وآيِّمُ اللَّه! لهو عندي علاَّمة وإِن كان مرجئًا في «الأسم» وجهميًا في «الحُكم»، ولا ينكر علمه ومكانته إلَّا الحاقد الحاسد!!

فكتمنا ذلك الغيض، وٱستعذت باللَّه من نزغات الشَّيطان وبدأت في صفّ الكتاب للطباعة وإدخال مُقدمته فيها، فوجدتُه يثني علىٰ «عَلي حَسَن حَلَبي» فيها دون أَن يشعر، وهذا من نصفية علمه. فحملتُ «الهاتف» وٱتصلت معه فقلتُ له: كيف تقول «كذا» و«كذا» في «الحَلَبي»؟! فقال لي: لم أشعر!! إنزعها! إنزعها! والأتصال معه كان بسبب صوني للأمانة وإلَّا لنزعتها دون ٱتصال!! فالأستئذان أدبٌ نبويٌّ تربينا عليه وألزمنا نفسنا به، لتحيا فيه وتموت فيه. ثمَّ ٱتصل معي ليُعاود

فعلته الخبيثة وقال لي: لو تكرمت ٱجعل مُقدمتي قبل مُقدمة «الوالد»!!
فقلتُ له: أعرف قدرك أحسن!! أحرق «الكتاب» ولا أقدمك قبله!!
فسكت وٱستأذنت غلق «الهاتف» لأني واللَّه كرهتُ سماع صوته
بسبب حسده ومزاحمته «الوالد» بدون بضاعة.

وكان ـ ممَّا أبغضه فيه من خلقٍ فاسدٍ ـ شدَّة تسويفه لأيّ طلب!!
فكان يقول لي دائمًا: سوف أرسل لك تلك «الوثيقة»! وسوف أرسل
لك تلك «الصورة»! وسوف! وسوف! وسوف! فقلتُ له يومًا: **واللَّه
أنتَ تسُفّ «التَّسْويف» سفًّا**.

فلمَّا أرسلت «الكتاب» إلىٰ المطبعة ـ بالبريد السَّريع ـ ووجد
الطَّابع ـ غفر اللَّه له ـ الكتاب مادته دسمة مع تلك القسوة علىٰ المُبتدعة
بالتُّلُو ـ طائفة «المُرجئة الجديدة» ـ راودني في نزع مُقدمة «الوالد» ـ
دون إذنه ـ وقال لي: الوالد مريض ورقيق القلب وسيشنُّون «المرجئة
الجديدة» عليه حملة شديدة.

فقلتُ له: هذا من كيسك أو من «الوالد»؟! فقال: من عندي. فقلتُ
له: الوالد سيغضب لذلك!! فقال: دعه لي! فقلتُ: طيّب!! سأرسل
لك نسخة أخرىٰ عن طريق البريد السَّريع. ولمَّا طُبع «الكتاب» وعلم
«الوالد» ذلك غضب وأجبره علىٰ طبع «الدّيباجة العُزَيْرِيَة» الأولىٰ
وإدراجها ضمن «الكتاب».

وكان من نعم اللَّه ـ التي نشكره عليها ولا نكفره ـ بأَن سُمح للكتاب
أَن يدخل لمعرض الكتاب في «الأردن»، **ليصعق «المرجئة الجديدة»
الواضعة للكُرسُف في الأذن**، وجاء لأجله دكاترة من «الحجاز» وذاع

صيته وفرح به المُنصفون وألجم المبتدعة علىٰ صنوفها، وبدأ الإسم يظهر وتَردني الأمور التي تُعكّر، والفاسق الفاجر يتباها أنني تلميذه ودرست عليه، وهو الذي أرشدني لذلك، وغير ذلك من البُهتان والحقد والحسد والشَّنآن.

فلما كان يَردني ذلك آتصل مع «الوالد» وأخبره بذلك فيقول لي: ولدي أنا أعرف ذلك! أكتمه ولا تظهره!! وأنا أعرف علمك وتربيتك وعلمه وتربيته، فأكتم ذلك الغيظ ولا أبديه، ولقد أشرت إلىٰ تلك الحوارات في خاتمة «**الإِفْرَاك**» الذي فرك الكثير الكثير.

وأما وصفي له ـ في مقدمة «الكتاب» ـ بالدُّكتور السَّلفي الشَّرعي فيعلم اللَّه تَعَـٰلَىٰ ـ في غربة هذا الدّين وتلك الهجمة الشَّرسة والشَّنيعة من طائفة «**المُرْجِئَة الجُدد**» علينا ـ سعينا في توحيد الصَّف لمواجهتهم وكان حُسن الظَّن مُقدَّمًا في ذلك ـ بالواجب «**العَقَدي**» و«**المَنْهَجي**» في المسلم ـ **سلامة «القصد» وحُسن «المُعتقد» حتَّىٰ يتبيَّن خلاف ذلك.**

فأنا ـ كما ذكرت من قبل ـ لم أرَ وجهه وإنما عرفته من خلال «الهاتف» فقط، فأخذناه بحسن الظَّن ـ للواجب «العَقَدي» و«المَنْهَجي» ـ وما يشيع عن نفسه وأنه هو الذي يتصدَّىٰ لطائفة «**المُرْجِئَة الجُدد**» في تلك «البلاد»، فوصفناه بذلك ـ تواضُعًا منّا ـ، ولكن لمَّا عرفنا حقيقته ـ وما عنده من حقْد وحسَد ـ عَرَّيناه وفضحناه؛ لأنَّ هذا العلم دين.

وتزكيتنا له ـ بهذا الوصف ـ لا يعدو أَن يخرج عن منهج أهل العلم ـ وخاصة «أهل الحديث» ـ فإنهم كانوا أحيانًا يُوثّقون بعض الرّجال لحُسن الظَّن والظَّاهر، فإذا تبيَّن لهم ما هم عليه حقيقة، جرَّحوهم، ولم

يكن ذلك نقصًا فيهم أو سبَّة لهم، وإنما هذه طريقة أهل العلم. وما حصل للإمام «مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «عبدالكريم بن أبي المخارق» من هذه البابة، فإنه لما روىٰ عنه وعُوتب في ذلك! ٱعتذر لما تبيَّن أمره، وقال ما لفظه: «غرني بكثرة بكائه في «المسجد» أو نحو هذا» [ميزان الأعتدال في نقد الرّجال ٤/ ٣٨٨].

وكذلك هذا الفاسق الفاجر فإنه غرَّني بكثرة إلحاحه وأنه «كذا»! و«كذا»! كما غرَّني غيره بـ«كذا»! و«كذا»! فٱكتشفنا عليه بعد ذلك أنه «كذا»!! و«كذا»!! واللَّه المُسْتَعَان علىٰ ما جمعت تلك «البلاد»!!

ثمَّ بعد ذلك ٱتجهت لإكمال كتاب «مَنْهَج أَهْل السُّنَّة فِي تَقْرِير عَقِيدَة الأُمَّة»، ومن نعم اللَّه ـ التي أشكرها ولا أكفر بها ـ السُّرعة في التَّأليف بالتَّتحيف وقطع دابر التَّزييف، فأرسلت إليه «الكتاب» وحذَّرته حذرًا شديدًا أَن لا يُظهره لأيّ إنسان سوىٰ «الوالد» الكريم ونبَّهته علىٰ ذلك تكرارًا ومرارًا، وهو يقول: لا! لا! لا تخف، ولا أعيد ما فعلته لكن أعاد ما فعله وأعط «الكتاب» رجلاً آخر.

فلمَّا سألته بعد ذلك عنه كان يتَلَكأ في الرَّد، فقلتُ له: إذا أعطيت الكتاب لأيّ إنسان فٱرجع «الكتاب» وٱترك تقديمك!!

فقال: سأرجع «الكتاب» وأقطع العلاقة معك!! قلتُ: يا مرحبًا بهذا القطع فأنا أريده!! وغلقتُ «الهاتف»، فبعد هنيهة ٱتصل وقال: لا أرجعه حتَّىٰ أنتهي منه!! قلتُ: لا أريد منك إكماله!! فقال: بل أكمله!! وٱهدأ ولا تغضب!! فقلتُ له: **لماذا لا تصون «الأمانة»؟! أليس ذلك من صلب «التَّوحيد»؟!** فقال: واللَّه ٱنشغلت فقط!! قلتُ له: لا حرج!

فأنا لم أسرّعك فيه!! متىٰ ٱنتهيت منه كان ذلك!!

ولمَّا جاء «الكتاب» غيَّرت رقم «الثَّابت» وقاطعته أكثر من «أربعين» يومًا، فيذهب للوالد ويسأله عن رقمي وأخباري و«الوالد» يقول له: واللَّه لا أعرف! هو الذي يتصل معي!! ويذهب ويعود ويذهب ويعود. ولمَّا كان ذلك من حاله تدخل «الوالد» ورطَّب قلبي وقال لي: هو يُحبّك ويُجلّك فلا داعي تلك المُقاطعة!

فلقتُ: يا والدي لقد آذاني بقوله وفعله كثيرًا، فقال: سامحه!! فسامحته لأني أستحي من «الوالد» وطلبه لا أردّه. حتَّىٰ جاء اليوم الذي طمَّ الوادي فيه علىٰ «القرىٰ»؛ لمَّا ٱتصل بي خبيث ماكر جزائري من «فرنسا» يسألني كتبي؛ وقد كان ٱتصاله معي علىٰ «الثَّابت»، والرَّقم لم أعطه إلَّا له فقط، والرَّقم هو موضوع في القائمة السّرية للأرقام، فلما كلمني ذاك الخبيث «الجزائري» منه صُعقتُ وقلتُ له: مَن أعطاك هذا «الرقم» ورقم «المحمول»؟! فقال: «أبو رحيم»!! وقال لي: ٱتصل به فهو تلميذي وسيرسل لك «الكتب»!!

فقلتُ له: **إذا قال لك أني تلميذه فهذا كذب ظاهر وفسق غير طاهر!! فأنا لم أر عينه! وطالما هو شيخي وأستاذي فقل له يعطيك هو كتبي!!** وقلتُ لذلك الخبيث لا تكلمني مرة ثانية علىٰ هاتف «البيت»! وفور غلق «الهاتف» ٱتصلت مع الفاسق الفاجر «أبو رحيّم» وقلتُ له: لِمَ تعطي لذاك الخبيث رقم هاتفي؟! فقال لي: أنا لم أعطه ذلك!!

فقلتُ له: لِمَ الكذب!! فالرقم لا يستطيع أَن يأتي به إلَّا من عندك!! وغلقت السَّماعة في وجه!! وكان ذلك الأتصال ما قبل الأخير والقطع

النهائي.

ولمَّا وقع في يدي كتاب «أَقْوَال ذَوِي العِرْفَان فِي أَنَّ أَعْمَال الجَوَارِح دَاخِلَة فِي مُسَمَّى الإِيمَان»، وجدتُ في مقدمة الدكتور «صالح الفوازن» ـ عضو اللَّجنة الدَّائمة ـ أنه يصف الفاسق الفاجر «أبو رحيّم» بالبدعة، وستجد أيها القارىء الكريم ذاك التَّبديع مُرفقًا صورة ـ للقول وعنوان «الكتاب» بصفحته المرقّمة بحرف «ط» ـ بعد «الخاتمة» مباشرة، فٱنظرها لتعرف أننا لا نتكلم إلَّا بالصدق السَّلق!!

فلمَّا وجدتها فورًا حملتُ «الهاتف» وٱتصلتُ به وقلتُ له: «صالح الفوزان» بدّعك بسبب كتابك المسمَّىٰ «حَقِيقَة الخِلَاف»!!

فٱنتفخ ودجه وقال: سأرد عليه!! فقلتُ في نفسي: ليبزق عليَّ كلّ بازق لو أنتَ ترد عليه! لم ترد علىٰ «عَلي حَسَن حَلبي» ترد علىٰ «صالح الفوزان»!! ثمَّ قلتُ له: أنا أكتب في «انحِرَافَات الفَوْزَان فِي مَسَائِل الإِيمَان». فقال لي الخبيث: أنزل عليه! أنزل عليه!

فقلتُ له: لو أرسلتُ لك «الكتاب» ماذا تقول له في مقدمتك؟!

قال: أقول له لقد تسرَّعت يا فضيلة الشَّيخ!! كان من الأوْلىٰ أَن تسألني أوَّلاً فنحن علىٰ منهج واحدٍ.

فقلتُ له: تريد أَن تتزلف للفوزان علىٰ ظهري؟! ثمَّ قلتُ له: ٱسمع يا أبا حذيفة! هنا وقف حمارك عند العقبة معي في صحبتك. وها أنا أقول لك هذا فراق بيني وبينك في هذه «الصُّحبة» ولا تتصل معي بعد الآن أبدًا ولا تبحث عن أخباري رجاء!! فقال: طيّب! طيّب! وقلتُ له: ها أنا أخبرك بهذا القطع، ولم يصلك عن طريق وسيط، لأنَّ

الشَّهامة «الجزائرية» تأبىٰ ذلك، فلمَّا ننهي مع إنسانٍ صُحبته نُخبره بها وكانت تلك هي المكالمة الأخيرة بيني وبينه.

ولقد سرق لي هذا الفاسق الفاجر الشُّبهة «الحادية عشر» من كتاب «مَسْأَلَة الإِيمَان»، وألَّف بها رسالته المُسمَّاة: «التَّعَقُّبَات الجَلِيَّة فِي التَّرَدُدَات الأَلْبَانِيَة فِي حُكم تَارِك الصَّلاة»، بل أبقىٰ بعض «الحواشي» كما هي موجودة فيه، وفورًا ٱتصلتُ مع «الوالد» الكريم وأخبرته بذلك. فقال لي: أعرف ذلك! ولقد روادني علىٰ التَّقديم لذلك «الكُتيّب» ورفضتُ.

فهل تعلم أيها الفاسق الفاجر لماذا الآن رفض «الوالد» التَّقديم لك للمادة المسروقة؟! وأنت طالع نازلٌ عليه!!

فٱنظر أيها المُنصف كتيّبه ذاك في «الصفحة ٣٠، ٣١»، «الحاشية رقم ٣»، كيف أخذ تأصلي وتفصيلي الذي رقمته وشرحتُ به كلام «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنىٰ «**الكفر الأعتقادي**» و«**الكفر العَمَلي**» الذي أقرَّ به الفحول.

فٱنظر في «السَّطر ٢٢» من الحاشية نفسها عند قوله: «هذا يعني: شعبة التَّصديق وهي من قول القلب وهي غير نافعة لوحدها»، تجدها نفسها في «مَسْأَلَة الإِيمَان» أثناء شرحي لكلام «ٱبن قيم الجوزية»!!

هذه هي قصتي معه المخفية، أمَّا ما ظهر منها بظهور «الكَاشِف فِي تَرَاجع عَلي حَسَن حَلَبي الجَهْمي الزَّائف» ـ الذي كشف خُبث بطانته ـ فقد بلغ من ذلك الأفاق، فبنزوله علىٰ «الشَّبكة» حرَّض علينا الفساق وبدأ يكتب ويكذب كعادته لمَّا كان يُهاجم «عَلي حَسَن حَلَبي» بمعرّفات

ويقذفه بالأشعار الطّماطِم، ويتحمَّل الأوزار التي لا يطيقها، ويُشنّع عليه في الخفاء، وممَّا قاله ـ من تشنيعاته وكذبه فينا يوم «الكاشف» ـ ما لفظه: «لماذا هذه المرَّة لا نرىٰ تقديم شيخ العقيدة العلاَّمة «أبو رحيّم» للكتاب مع أنَّ الفضل يرجع له، فهو الذي قدّم له والكتب السَّابقة وطبع له الكتاب «الأوّل» و«الثَّاني» في «الأردن» وشهره في «الأردن» وبلاد «الحرمين»!! سبحان اللَّه! أهكذا يُجازىٰ شيخ العقيدة...!!».

فٱنظروا أيها المنصفون خبث هذا الفاسق الفاجر، العلاقة مقطوعة معه أكثر من «خمسة» شهور وهو يقول هذا القول والهول!! فإِن كنت فحلاً في «العقيدة» كما تقول! فلماذا لمَّا جاءك أخي «خالد» يطلب منك الرَّد علىٰ «الحلبي» ويُرغّبك في ذلك ويقول لك: هذه فرصتك ترد من خلالها، ترتعد فرائصك وتُحجم وتقول لا! لا! لا أرد!! تعرف لماذا؟! **هو شهادتك «الإبتدائية» في دفع الشُّبهات، وخشيتك الشَّديدة من «عَلي حَسَن حَلَبي»، فلمَّا ٱنتدب لذلك الفتىٰ «الدَّنمَارْكي» بدأ يسيل منك القَيْح المَحْكي!! ولن يفلت شيء منه يوم تلتف السَّاق بالسَّاق فعنده تختصم الخصوم ويُحصَّل ما في الصُّدور من سمُوم.**

ولن أذكره أيها القارىء الكريم والمُنصف الفهيم ـ بعد هذا التَّوضيح ـ في كتابٍ مهما «قال» أو «فعل» أو «كذب» ما حييتُ. ولقد وعدتُ بذلك بعض «الإخوة» الفضلاء ـ حفظهم اللَّه ورعاهم ـ وسأفي بوعدي، وإِن رأىٰ الفاسق الفاجر «أبو رحيّم» أننا ظلمناه في هذه «التَّوثيقة» فليتجه للوالد وليطلب «المُباهلة» علىٰ أيّ حرفٍ يره كذبًا فيها، فالصَّادق ليس أحبّ إليه من ظهور صدقه، ولا يوجد أحسن

من ذلك مع المُعاند المبطل.

كما أود أَن أشكر من خلال هذا المرقّم الأخ الفاضل والطَّيب المناضل الطَّالب النَّجيب والصَّاحِب الحَبِيب «**أبا عَاصِم الوَهَابِي الجَزَائِري**» ـ حفظه اللَّه ورعاه وجعل الجنَّة مثواه ـ علىٰ ما رقّمه في الدّفاع عنا في عُجالته تلك المُسمَّاة: «**تَنْبِيه النُغَيْر عَلَى مَشْرُوعِيَة تَعْزِير المُرْجِئَة مِن الصَّقْر أَبِي عُزَيْر**»؛ علىٰ ما طالنا في عرضنا من الفُسَّاق الفُجَّار الكارهين لعمل الأبرار.

كما أسأل اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَن يجري عليه وعلىٰ أخي وأخيه الفارس المُناضل «**أَبِي حَفْص سُفْيَان عَزْلي العَنَّابي الجَزَائِري**» أجر هذه «**الطَّبعة الثَّانية**» ـ دنيا وأخرىٰ ـ، آمين! آمين! آمين!

❁ ❁ ❁ ❁

وكتب
أبو عُزَير عبد الإله يوسف اليوبي
الحسني الجزائري
يوم السَّبْت ٨ محرم ١٤٣٣هـ
الموافق لـ ٣ ديسمبر ٢٠١١م
على السَّاعة الثَّانية عشر ليلاً
أورهوس ـ الدنمارك ـ

تقديم

العلاَّمة الوالد

«محمد بن إبراهيم شقرة أبو مالك»

«الدِّيبَاجَة العُزَيْرِيَّة الأولى»

بسم اللَّه خير الأسماء، في الأرض وفي السَّماء وصلىٰ اللَّه وسلم علىٰ صاحب الوحي في الأرض، وناقله لأهل الأرض، عن أهل السَّماء، أما بعد:

فما أجمل الكلام العربي حين يصادف مكانه، سواء أكان من صناعة «الشعر» أم كان من صنعة أهل «النثر»، وجماله لا يُحَصَّل إلَّا بأن يكون المُورِدُه صاحب ذوق يعرف به قدَّامه من ورائه، وموقعه الذي يناسبه، فيطابقه، في معناه، وحروفه، فإن كان من زيادةٍ تفيض عن حروفه، فكذلك هي «العربية»، رضي اللَّه عنها ورضيت عنه، فقد جعلها اللَّه لغة كتابه، فأعلىٰ به قدرها، وأعزها وألبسها من عافية كتابه فضلاً تفخر به علىٰ سائر «اللغات» وأهلها، فالفخر يدور معها، وتسقىٰ به من عذب عطائه، ونور فيضه، ما تصبح به وتمسي في الدنيا بين ملايين البشر، يبحثون عن شيءٍ من عذرٍ يكون فيه ٱضطرارٌ أو ٱعتذارٌ عن جهل ألَمَّ بهم، أَن يُحصوا لأنفسهم أنهم عاجزون عن الإحاطة علما بما قعد

بهم عن علمٍ ببعض ما أنزل اللَّه على نبيه ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلاَمُه عَلَيْه ـ فإنهم غير واجدين، حتَّىٰ ولو أنهم وجدوا، إذ إِن وجدانهموا إياه، إنما يكون من خطأ ألَمَّ بهم، لماذا؟

ذلكم أنَّ «العربية» هي «اللّسان»، الذي عرفته الأمة كلها، فهل يكون مقبولاً ـ عقلاً أو شرعًا ـ حينئذ أنَّ لسانهم أعجزهم عن أَن يكون هو لسانهم، وهو هو لسانهم، الذي أمكنهم أَن يقرءوا به «النثر» و«الشعر» ثم أَن يقرءوا به كتابه، وسنَّة نبيهم ﷺ، فإِن كان لهم عذر فليس بالعذر ليُلتمس لمَن كان عربيًا منهم، بل إنه لا يقبل لمن كان أعجميًا، إن كان قد نشأ بين ظهراني «العرب»، فإنما العربية «اللّسان» وإذا كانت «العربية» قد آذنت بالرحيل عن ألسنة أهلها، لأنهم آذوها إيذاءً شديدًا حتَّىٰ إنها لم تعد تطيق معه اللبث فيهم، فآثرت أَن تدبر عنهم، وتضع رحلها حيث تقدّر أَن تجد مَن يرى حقًا له عليها، فلا يبخسها إياه، وكثير هم أولٰئك الذين ٱضطجعوا علىٰ جنوبهم، رجاء أَن تنحط عنهم البقية الباقية من مفردات «اللّغة» التي أكرمها رب العزة بأَن نسبها إلىٰ «القرآن»، أو نسب «القرآن» إليها، فقد غدوا منها علىٰ برم حادٍّ حائرٍ وأعنتتهم هذه «اللّغة» الجليلة أَن تكون دائمًا في حساب ألسنتهم، فأخذوا يتخطَّفون كلمات وجملاً من لغات الأعاجم، يوشون بها «اللُّغة» التي نسج اللَّه بها آيات كتابه الجليل، بل ثم إنهم قد عدلوا في بعض بلادهم إليها، وثبَّتوها علىٰ أطراف ألسنتهم ظنًّا منهم أنها باقية، ثم ما لبثت أَن أخذت تحيص في مواقعها تلك، حتَّىٰ ٱسّاقطت فلا هم رعوا لغتهم العظيمة، ولا ٱسطاعوا أَن ينجوا «اللّغة» التي ظنوا

أنهم مانعوها يومًا فباءوا بفشلٍ ذريع، وسيقوا إلىٰ ضُرام نارٍ، وضعوا فوقها قِدرًا واسعًا **أذابوا فيه مع لغتهم دينهم الذي ٱرتضاه لهم ربهم، إذ لولا «اللُّغة» ما عرف الدّين.**

والعربية لغة هندسية راقية عالية المناف، فالكلمة الواحدة بحروفها، أو الجملة الواحدة إذا نطق بها «اللّسان»، أو أنزلها «القلم» علىٰ سطر القرطاس، فإنَّ معناها يكاد يكون السَّاقيها، فيكون التَّطابق بين «الحرف» وبين «المعنىٰ» تطابقًا تامًّا، ولكأنما صورة «الحرف» هي ثوب قدَّ من الجمال الموشَّىٰ بوجدانات الحب والأمل، ليكون لباسًا بهيًّا للمعنىٰ أو المعاني التي يغشاها، في كل موضع يتحرك فيه اللّسان بحرفٍ متفردٍ بذاته أو مجتمعًا إلىٰ غيره، من يحب التَّغني بها والٱعتضاد بمعناها، المتقَمِّشين بحروفها، تلكم هي: «ليست النائحة كالمستأجرة»، وهو مثلٌ مشهور، يصلح أَن يكون قاعدةً من قواعد السُّلوك، تتأسس عليه مجموعةٌ كبيرةٌ من أنماط السُّلوك الٱجتماعي الحياتي، الذي يبين أو يكاد، عن صدور النّاس، وما تحويه من أفكارٍ ويكتنفها من رؤىٰ وتصورات، تبيت معه في جوانحه، وتصحو معه حين ينبعث من فراشه، وتشاركه فرحه حينما يفرح، وترحه حينما يترح، وإذا ما واطأته أحوالٌ ٱئتلفت عليه في شرَّةٍ غرباء، فإنه لا يجد ملاذا بعافية أرجىٰ من حروف «العربية»، في آية أو آيات، أو مثل طائرٍ شعرًا كان أم نثرًا، أو كلمة نبوية ٱشتقت من أصل الوحي، أو تهادت من عند قوائم العرش، حتَّىٰ ٱستقرت في صدر المصطفىٰ ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلاَمُه عَلَيْه ـ ثمَّ نشرها في «الدُّنيا» علىٰ ألسنة أصحابه، وإخوانهم الذين جاءوا من

بعدهم من التَّابعين وتابعيهم بإحسان.

والعربية لغة واسعة الثراء، متباعدة الأرجاء، بما جلبت عليه وجمعت إليها من أسباب البقاء والعلو والتَّمكين في الأرض، وأشدُّ هذه الأسباب قوةً ومنعة سببان ٱثنان:

الأول: «القرآن» وقد أنزله اللَّه بها، ودعا إليه وبشَّر وأنذر بها من بشَّر وأنذر.

أما الثَّاني: فهو «الجهاد» الذي هو سنام الإسلام، وحاضنة الإيمان فكان حقًا علىٰ الذين حملوه، وحملوا رايته، أَن يدعوا إليه ويبشروا وينذروا بلغته، أداءً لحقِّ رسالة اللَّه التي أنزلها علىٰ عبده ونبيّه «محمد» ﷺ، وهكذا ظلّت «العربية» وستظل اللّغة السَّائدة الوارثة فخر «الأديان»، ومناط «الإيمان»، وكتاب «الحكمة»، وفصل «الخطاب» وستكون «العربية» موئل الثقافة الإنسانية بعامَّة، لأنها هي اللّغة الوسيلة التي ستبقىٰ محتفظة بقوَّتها، قادرة علىٰ ٱستيعاب منابع الحضارة وموارد المدنية، وقد حُفظ بها، وفي حروفها «القرآن العظيم»، كلام رب العالمين.

وما رأيت مثلاً يصدق في النَّاعتين أنفسهم بالسلفيين اليوم وبخاصَّةٍ الملحقين علىٰ العلم أَن يقبلهم علىٰ ما هم عليه من سوء «الأخلاق»، وليس يؤمل فيهم إلَّا نأيًا وصخبًا بالغيه وقلَّة البضاعة في «العلم»، وذهاب «الورع»، وفقدان «الأدب»، وٱستكبارهم وغرورهم وتطاولهم علىٰ الفضيلة، وتلبسهم بكل فتنة تبدو مقدماتها ثم لا تلبث أن تشيع وتستشري علىٰ أيديهم، بأتقانٍ وإحسانٍ، لا بين ظهرانيهم هم

وحدهم، بل أيضًا في الناس، وأكثرهم تأثرًا أقربهم منهم مودةً، علىٰ شتَّىٰ نحلهم، وأعراقهم، وألوانهم، وألسنتهم.

ذلكم أنَّ كلَّ مَن أراد الخير لنفسه، فإنه ـ ولابد ـ واجدٌ نفسه يومًا ساعيًا إلىٰ الدّين الذي أراده اللَّه أَن يكون العروة والصراط للناس كافة كره ذلك أم رضي، فالرضا والكره في آخر الأمر، لا يكون إلَّا الإذعان لأنَّ الأمر بالنسبة للدّين، تكليفٌ فطريٌ في الإنسان، وهو الدّين الذي أرتضاه خالق السَّماوات والأرضين، للناس أجمعين، وإذا ما نأىٰ الإنسان بنفسه عن الدّين علم بنأيه هذا أنَّ خللاً داخله، وأن نقصًا أدركه، وأن شيئًا كان في داخله أضاعه، فلا يملك إلَّا أَن يبحث عنه ليرده إليه، أو يُتِمَّه، أو يصلحه، فيصير إلىٰ حالٍ من الٱستقرار النَّفسي يستطيع معه أَن يمد ساقه إلىٰ مسافة أخرىٰ، علَّه يجد نفسه فيها أقدر علىٰ تحقيق شيء جديد، يصلح أَن يكون بداية لأمرٍ جديد يؤمل فيه خيرًا أصاب منه بعضًا، أو كان قد وفَّق إلىٰ سبب أو أسبابٍ لم تمكِّنه من الوصول إلىٰ ذلك الشيء الذي فاته.

هذا المثل يصور لنا تصويرًا نفسيًّا دقيقًا، **الفرق بين إنسان تطحنه الهموم، وتمزقه الآلام، لما ينزل به من بلاءٍ لا يكاد يُبين معه أو يستبين وبين إنسان آخر، ليس به شيء، مما في الأول من الهموم أو الآلام لكنه موصول به بواصلة من نسب أو قربىٰ أو صداقة أو غير ذلك، مما يؤذنه ويدعوه أو يواسيَه، أو يصبِّره، أو يؤمِّله، لكنه لا يبلغ في شيء من ذلك أعماق صدره، ليعلم حقيقة ما يفيض به قلبه من هموم أو أحزان، إلَّا** ما يكون من ٱستحضار شيءٍ مما يتصور أنَّ صاحبه ذاك قد أصاب منه

شيئًا، فتكون منه مقارنة بين الذي كان له وبين الذي حلَّ بصاحبه، بيد أنه مع ذلك، فليس ببالغٍ أمره منه، فإنَّ الذي كان له، قد كان وربما لم يبق من آثاره شيء مما حلَّ به، يدينه بالٱستحضار والتَّذكُّر من صاحبه هذا، فتبقىٰ الفجوة مشهودة، ويبقىٰ معها المواساة بين المسلم وأخيه موصولة، بكونها حقًّا لازمًا شرعه اللَّه للمؤمنين، يحثهم عليه في مثل قوله سبحانه: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾، وتداول مثل هذا الحق ـ وأهمها وأولاها بالتَّداول ـ السَّلام يحدث في الناس خيرًا كثيرًا، ويذهب الضراء من بينهم، ويثيب السَّراء، ويقوِّم عوج السُّلوك، ويعين علىٰ وضع الأمور في مواضعها التي لا يختلف عليها، ولا تزحزح عن مواقعها بٱضطراب يلامسها أو خللٍ يمسّها، وبمثل هذا الذي لا يحتاج إلىٰ كبير جهد أو كثير تعب تكون السَّلامة للمجتمع، ولا يضلّ سعي الفرد فيه أو الفئة، ويبرز خلق التَّعاون علىٰ أجمل صورة، وفي أحسن هيأة، ألا ليت يكون مثله علىٰ ما عهدناه، في القرون «الأولىٰ» التي جرت عليها سنَّة السابقين الأولين.

وبعد: فقد أراد اللَّه ﷻ لدينه أَن ينشر رواقه فوق الأرض، وأَن تتحق نبوءة رسول اللَّه ﷺ في دنيا البشر ببشارته فيه: «**فرأيت مشارقها ومغاربها، وأن ملك أمته ﷺ سيبلغ المشارق والمغارب**» ولست أرىٰ إلَّا هذه النبوءة، قد أرخت سجعها علىٰ آفاق الدُّنيا، علىٰ أيدي طائفةٍ أخذت علىٰ نفسها أَن تصيب من علوم هذا الدّين، الذي ورثته عن قرن نبيها المصطفى ﷺ، والقرنيين اللّذين من بعده، ولربما كان ما ورثته هديًا، يسري بليل، فيصبح وقد أخذ بحظٍّ وافرٍ من الفجر الذي يملأ

آفاق الأرض عند بزوغه، أو وهو يلم بأشعة الشمس وهي عدّ ضوءها فوق الجبال والسهول والبحار، فإذا بهذه الطائفة قد صارت بما أصابت من هذه العلوم علىٰ سُدَّة عالية من المعرفة، سواء ألقريبة منها أم البعيدة وسواء منها من وهبها اللّٰه من هذه السبيل أم من غيرها، فقد صار لها قُصَّادٌ من طلاب العلم، يرتحلون إليها، ليأخذوا عنها، ما يقدرون عليه مما أفاء اللَّه عليهم.

وقد عرفت عرصات العلم، وحلَقُه المنيرة نفرًا من هذه الطائفة أملت عليهم ضرورات العيش أَن يعيشوا في أرض، تربتها مجبولةٌ برطانات اللغات «الأعجمية» التي لم تكن تعرف لها مأوىً عندها من قبل، وعلىٰ الرغم، من أنَّ هٰؤلاء النفر الذين أكرهوا علىٰ أَن يهاجروا إلىٰ غير الأرض العربية التي ولدوا فيها، وخلَّفوا من ورائهم فيها ما بقي من أنماط الثقافة العربية الإسلامية، لكن اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ ـ بما علم فيهم من صدق إخلاصهم لدينهم، ولغتهم، وأنماط الثقافة التي روُّوها من قبل هجرتهم، وبما سقوا من مائها، وبما مُلأت صدورهم من روحها وريحانها ـ **أفاض اللَّه عليهم من فضله، وأجرىٰ عليهم من نعمه، ما جعل للثقافة العربية الإسلامية، وهم في تلك الديار الغربية النائية السلطان الأقوىٰ عليهم، حتَّىٰ إِنَّ الأبداع فيها شيءٌ لا يوازى ممَّن يرفعون رؤوسهم ويحسبون أنهم به قادرون علىٰ ما تقدر عليه هذه الفئة المباركة، من مثل صاحبنا العزيز** «أبي العُزَير» **ونظرائه، الذين شادوا صرح الثقافة الإسلامية العربية، في بلاد «الغرب»**، فكانوا هم الأحقَّ بها وأهلها، وكانت هي الأحقَّ بهم والأجدر، فٱنظر إلىٰ آثار رحمة اللَّه

علىٰ هذه الثقافة المنيفة، كيف تكون حين تجد من يؤويها إليه، فيكون كنَفَها، والسادنها، والحاضنها، وهي بعيدةٌ عن منابتها، ومرابضها وصدورها التي سقتها من ضروعها، وغذَّتها من لبنها، ثم ٱنظر إلىٰ **العار الذي لحق هذه الثقافة علىٰ أيدي صُنَّاع الجهل، أدعياء العلم ممَّن يخلعون علىٰ أنفسهم «ألقابًا» و«كنىً»، يستحيي تاريخ الأمة حتَّىٰ من أَن يذكرها، أو يحفظها فما لهٰؤلاء الأدعياء لا يستحيون، ولا يرجون نجاة من سبَّة العلم ولا من ذامَّة أهله الذين كرَّمهم اللَّه، وأعلى مكانتهم ورفع أقدارهم، وبوَّأهم أرفع المنازل.**

وحسب هذا الإبن العزيز السَّيد «أبو العُزَير» الذي دفعت به يد الهجرة القاسية الظالمة أَن يولِّي ظهره أرض قومه، ويَقبَلَ كارهًا أَن يقيم في بقعة من بلاد «الغرب» حيث لا يسمع لسانًا يتحرك بحرفٍ من حروف «العربية»، حتَّىٰ ولو أتت علىٰ أطرافه رطانة العجمة، بتأتأة الكاظِّين عليها، ولا كلمةً يُعلَنُ بها عن ذكر اللَّه عَجَلَّ فيهم.

وما كان لمثل الإبن العزيز «أبي العُزَير» لينسىٰ لغته العربية العزيزة عليه، التي ٱستقرت في سويداء قلبه، وتحرك بها لسانه مذ ٱسطاع أَن يتحرك بها مجتمعة كلماتٍ، أو متفرقة حروفًا، وأعجبُ من ذلك وأدنىٰ إلىٰ البصيرة أَن يكون له سبقٌ وتفوُّقٌ علىٰ من أمسك بقائمة قلمٍ، من بعد أَن صار له ظهور في حلق العلماء فيدوِّن ويسطِّر ويفضي إلىٰ سواري العلم في «المساجد» وغيرها، ويُحكِمُ وثاق عقله عند أصولها وذلك بأدنىٰ نظرٍ وتأمُّلٍ، وتقليب فكرٍ في دواوين العلم الأخصبتها سقايات العقول الثَّرَّة، التي ما عرفت إلَّا الأرتفاع والأزدياد

بما يحام بها في معانيها ـ بالمقاربة الحرفية، والٱستنباطات الحكمية ـ حول قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ فصعد بها فوق الأفاق القريبة والبعيدة التي تشرق علىٰ الأرض الغربية التي يعيش فوق صعيدها، ليشرف منها علىٰ الأرض التي هاجر منها فيستذكر قطع الثقافة التي أصاب منها من قبل هجرته، فكانت الزاد له في الحياة في دار غربته، ومن بعد الممات في وحشة القبر، ومن بعد مبعثه ـ إن شاء اللَّه ـ ، رجاءً لا يغيب ولا يضل، فٱستجمعها، حتَّىٰ إذا ما ٱستوت قائمةً علىٰ ساقها في قلبه، ورأىٰ منها ما ٱستذكر به بعضًا من حبِّه لثقافته وأرض قومه، عجل إليه في السحاب، ومن فوق الأرض من فوق الرمل ومن بين حبَّات التراب، حينئذ تبيَّن له، أنَّ هذه الثقافة التي رأىٰ شيئًا منها من تلكم الأفاق البعيدة والقريبة، يمكنه أن يبني علىٰ ما رأىٰ منها ما حيل بينه وبينه، علىٰ نأي الدار، وشسوع الأرض التي ولد من فوقها وترعرع علىٰ رملها وحصبائها، فٱستوثب همَّته وعجل إلىٰ هُميانه الذي ٱستخرجه معه من مهاجره مهاجر المجاهدين الأغيار، والعلماء الألبَّاء، والدُّعاة الحُصفاء، وٱستبصر ما حواه، **فكان فيه من لغة «العرب» و«مسائل الإيمان»، و«قضايا العقيدة»، و«مشكلات العلم»، ما أوجب عليه أَن يبتدر قلمه، وقد أبصر بما في هميانه، فقضىٰ عليه بواجب، ربما لم يكن في وسعه أن يؤدِّيه، لو قدِّر له أن يعيش في الأرض التي خرج منها مهاجرًا مكرهًا كما يقول المثل: «مكرهٌ أخاك لا بطل».**

فكان أن دفع بكتابه «الأول» «إِحْقَاق الحَقّ فِي الرُّجُوع إِلَى المَذْهَب الحَقّ» صنو كتابه هذا «الثاني» «مَسْأَلَة الإِيمَان فِي كَفَّتَي المِيزَان» لست أعلم فيما قرأت، أو وقع تحت حسِّي وعلمي في بابهما قبلهما سواءٌ أكان في «الإحاطة»، و«الدّقة»، و«الموازنة» و«المقابلة»، و«الأستقصاء»، و«الضبط»، و«الأمانة» أم في الشجاعة في الوقوف علىٰ «المسائل العلمية»، وعزوها إلىٰ إهلها في إحسان من أدب العلم، وثبات جنان لا يعرف التَّقلُّب في فطور الهوىٰ الجموح وتعانق الأفكار وتسلسل الدَّلائل، وسوق المعاني وترابطها في وضوح عبارة، وحسن توليف بين «الحروف» و«الكلمات»، وليس يخفىٰ علىٰ من له دراية بحروف «العربية» أنَّ مثل هذه المزايا الحسناوات، إذا ما أصابت كلامًا صنعته براعةٌ حسناءٌ، كبراعة «أبي العُزَير»، إلَّا وزادته حسنًا ورواءً وأقدرته علىٰ أَن يكون سهلاً، محكمًا، مقبولاً، تسرع إليه العقول في شغفٍ هانيءٍ، لا تدع منه إلَّا ما تحس فيه من جفاءٍ لا يعهد في كلام «العرب»، لأن الطبع السَّليم يأباه، وليس مثل هذا الجفاء تعرفه «العربية» وإن كان بعض العرب يعرف مثل هذا الجفاء، وهم أولٰئك الذين قال فيهم رسول اللَّه ﷺ «من بدا جفا ومن اتبع الصيد غفل».

ومَن يقرأ صنعة قلم «أبي العُزَير»، يحسبه لرهافة حسه، وحسن سبكته، ورقة أسلوبه، شاعرًا صحب «المتنبي» علىٰ راحلته فأفاد من حكمته، أو لزم أبا «التَّمام في دار إقامته في «حلب» أو «طبريا» فأخذ منه شطرًا وافرًا من محاسن قصائده فإذا ما قرأت ما فتح اللَّه به عليه من «مسائل الإيمان» و«قضايا الأعتقاد»، ذكرت «ابن تيمية»، وتلميذه «ابن

القيم»، وأضرابهما من جهابذة العلم، وأساطين المعرفة، في القديم والحديث، وعرفت فيه التّمكُّن المعرفي والقدرة السامقة التي تحمل القارىء علىٰ الأخذ بما أظهر، مما كان يكنُّه صدره من نقاءِ «الٱعتقاد» وصفاء لوازمه الجمَّة، من ملكات خُلُقيَّة تزرع أبعاد نفسه، وتجلِّلُ بالهدىٰ والحق روافد قلبه، وتبصّره بحائق الأشياء التَّالدة والطارفة فيأخذ منها لحاجته وضروراته، ما يمكن للفكرة التي يُطيف بها قلمه ويشقِّق به المعاني التي تستولدها فكرته، حتَّىٰ لا يدع منها شاردةً ولا واردة، إلاَّ وأدناها منه فلا تغيب من بعد علىٰ القارىء، ليريد إدناء تلكم الفكرة من قلبه، وتثبيتها في صدره، وهذا هو التوفيق الذي من هدي إليه من طلاب العلم وأهله كان هو الموفّق الذي لا تضلُّه الكلمة، ولا هو يُضِلُّها، فيكون التَّلازم بينهما على أحسن وجهٍ، وأجمل صورة ما دامت الرغبة واثبةً في قلب صاحب القلم ليريد تسهيل «المسائل العلمية» وقريبها لكل من يريدها، ويحرص علىٰ الٱنتفاع بها، ولعلَّ هذا بعض مما أظهره قلم الإبن «أبي العُزَير» علىٰ الناس في أرض الٱغتراب فياليت الذي كان منه ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ كان بعض منه، من أولٰئك الذين ٱجتالتهم مقامع الشياطين بالإفساد، والقطيعة والرعونة العلمية البائقة وسفك حرُمات الحقوق المنهوبة بالجور، وذهاب الورع، وٱستحلال ما حرَّم اللَّه من سوافك الثواب، والٱنكفاء علىٰ الوجه بكلِّ خلق يُحْسب علىٰ الأغيار من أهله.

ولقد أتيت علىٰ كتاب «أبي العُزَير»، فرأيت فيه من جليلات المسائل، وفريدات القضايا، ما لا يكفي أَن تجمع في مجلَّدة واحدة

بل أَن يكفيها مقدِّمة، في وقت أنَّ «المقدمة»، لا تكفي إلَّا لإبراز أهم المسائل المبثوثة في صفحات «الكتاب»، سواء أكان الكتاب كبيرًا أم صغيرًا.

وأهم وأجمل ما يزين هذا «الكتاب»، أنه نضيد في تبويبه، جميل في تقسيم أبوابه وفصوله وترتيبه، حتَّىٰ لكأنَّ كلَّ باب من أبوابه، أو فصل من فصوله، لا يليق، وليس أهلاً ليفهم جيدًا، أَن يكون في غير المكان الذي أثبته فيه قلم كاتبه، وأنه لا يفهم جيدًا علىٰ نحو ما أراده إلَّا بمثل هذا التَّنضيد الذي عمد إليه جزاه اللَّه خيرًا، ويظهر هذا علىٰ نحو ما أشرت إليه حيثما وقع بصر القارىء عليه في أي مكان من «الكتاب» وهو شيء أعدُّه أنا أثرًا من آثار حبِّ «أبي العُزَير» الشيخ «ناصر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، **وهو علىٰ خلاف حبِّ الأدعياء الكذبة أنالهم اللَّه من جزائه ما هم حقيقون به، وحمىٰ اللَّه المسلمين من شرِّ حبِّهم، وخيانتهم «الإرجائية» البغيضة الفاسدة المفسدة التي ألمَّوا بها، ألا قاتلهم اللَّه أنَّى يؤفكون.**

وليس من شأن المحبّ أن يلوي عنان قلبه لأمر يزيد من تعلُّق بذاك المحبوب، وهل إن أصاب المحب من محبوبه، أو لامه بشيءٍ من أذىٰ حبِّ قلبه إياه ما يقال معه، إنه ٱنقلب بحبه علىٰ وجهه، فلا يكون ما يكون منه، إلَّا تمزيق إهابه، أو تمشيط لحمه، أو كسر عظمه، بكراهية نكراء زاهقةٍ، تحوّل بها عنه، فحلَّت محلَّ ذلك الحبّ الذي كان، ثمَّ ماذا؟!... أليس هو إزهاق نفسه، ثم لا يكون من بعد إلَّا ٱضمحلال سيرته، وغياب شأنه، ونسيان أمره؟!

وإني لأقسم غير حانثٍ، ولا مريب، ولا جاثمٍ على طمع، أو

نفعٍ أنَّ من يحب الشيخ «ناصر» رَحِمَهُ اللَّهُ هو محبُّ السُّنَّة، وما يكون من إظهار الهنات التي يعرفها الناس من «الشَّيخ»، أو يعرض لها طالب علم كـ«أبي العُزَير» ـ بأمانة، وصدق، وحسن نيَّةٍ ليست دليلاً علىٰ نزول درجة حبّ «الشَّيخ» في قلبه، بل إنما هي علوٌّ فيه، لا تغض من علمه، ولا تثلم إهابه، وما رأيت من «أبي العُزَير» ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ إلَّا تعظيمًا للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في علمه، وهل يكون له إلَّا مثل صنيعه هذا، ولو أراد غيرها لكانت سخيمةً غبراءَ، والعاقل يعرف قدر نفسه، وما كان لأبي العزير ـ أن يكذب في دعواه حبَّ الشيخ، **صنيع أولٰئك الصبية الكذبة[1] ليكون «الشَّيخ» من جهل به، وجهلٍ بهناته التي أصابت منه ـ شأنه في ذلك شأن سائر البشر ـ ليكون «الشَّيخ» رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك ردءًا يصدقهم من بعد موته ـ كذبوا ـ ورب الكعبة، وأوغلوا في حرباء سوءٍ تداعوا إليها علىٰ داحضة مجلوبة من مبعرة. وأنهم بها حصن التلمذة المنهارة للشيخ وما هي إلَّا شاخبةُ حرامٍ شربوا منها، ٱستطابوها، وغذوا أجسامهم منها، وتساعوا**

(١) ولقد غلوا في دعواهم حبَّ الشيخ وهو من أكذب ما سمعت من دعوىٰ، ولقد نال رَحِمَهُ اللَّهُ من حبِّ الناس ـ ربما قيل فيه، قلَّ في الناس من ناله ـ أما حبُّ الكذبة الأدعياء، فحسبك من شرٍ سماعه، فهذا أحدهم يُسأل عن بعض أئمة العلم، كـ«ٱبن قدامة المقدسي»، و«ٱبن حزم»، و«ٱبن القيم» وأمثالهم، وهل يبلغ علم «الشيخ» علمهم فيغضب ويقول: أنَّىٰ يبلغ علمهم علم الشيخ «ناصر»؟ ثم يُسأل: وماذا عن علم «ٱبن عباس» ـ رضي اللَّه عنهما ـ، فيجيب وبسمة النفاق على الوجه! أرجوا أَن لا تحرجني!

وآخر يسأله سائل: وماذا تقول في علم «ٱبن حجر العسقلاني»، وهل يعدل علم الشيخ «ناصر»، فكاد يغمىٰ عليه من هزَّة النفاق بدنه الضخم ثم قال: وإيش جاب علم «ٱبن حجر» لعلم شيخنا. أليس هذا هو البلاء المبين، وهكذا أنالوا «الشيخ» من أذاهم ما لا قبل للشيخ به لا في حياته ولا من بعد موته، ولكأنما «الشيخ» رَحِمَهُ اللَّهُ يده في «اللوح المحفوظ» يأخذ منه فلا ينسىٰ ولا يخطىء!

إليها علىٰ حائصةٍ جائفةٍ، ثم.... لم يكن من «أبي العُزَير» ـ يحفظه اللَّه ـ إلَّا أن مال بقلمه علىٰ ما دوَّن «الشَّيخ» في بعض كتبه ورسائله من بعض «مسائل الإيمان»، التي زلَّ... فيها ـ وليس هذا يعيبه فهو بشر كسائر البشر ـ وعالم كغيره من العلماء، لو لم يخطىء ما أصاب، وصوابه بخطئه، كخطئه بصوابه، فلماذا التَّنزيه عن الخطأ، الذي يشبه أن يكون في النّاس مثل عالم الملآئكة، الذي لا يرد عليهم إلاَّ الصواب المطلق، الذي ٱختصه اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ بهم ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۝٦﴾ وحتَّىٰ غدوا علىٰ مسبغةٍ من الرُّؤىٰ المرصودة بالحق والرَّوح والريحان، فيالسَعْد من جيءَ إليه، علىٰ بصيرة الرجاءِ بما وعد اللَّه به الصادقين المخلصين، ولكأنما أولٰئك صاروا علىٰ شنافر الرضوخ للباطل، وهم غارقون في سخائم الزور، وحران الخسف والهوان، يبصرون بالشيء ولا يبصرون، ويعقلونه وهم لا يعقلون، فأيَّ سبيل أنتم سالكون؟! وأيَّ شعب أنتم صاعدون، وفي أيِّ بيداء أنتم هائمون؟

وكان حسنًا من «أبي العُزَير» ـ رعاه اللَّه ـ أَن يحسن للشَّيخ، ويُعلم النّاس ما حنف «الشَّيخ» إليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلا ينزِّهه بهوىٰ، ولا يُعتِمُ أمره علىٰ النّاس بقول يراب، ولا فعل يزحزحه بقسرٍ وتكلّفٍ، عن خطأٍ ظاهرٍ إلىٰ صواب ذي عوج وقتام، فالحبُّ الآمن لا يختلف أوله عن آخره، ولا ذو الشيبة عن الشباب، ولا الضعيف الواني عن القويِّ الجلد، لا يختلف هؤلاء جميعًا عن أولٰئك في ضرَّاء تمسُّ أحدهم، ولا في سرَّاء تناله فالحبُّ له وجهٌ أبيضُ واحد، فجزىٰ اللَّه «أبا العُزَير» خيرًا، فقد أذكرني

بحبِّي «الشيخ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكفىٰ مذ عرفته وإلىٰ أَن آثر الرحيل عن هذه الدُّنيا، **وكفىٰ بالحب الصادق شاهدًا علىٰ صاحبه فلا يقع بصبره عن وجوه المنافقين المقفَّعة، من أدعياء التلاميذ، الذين صار يستحيي منهم حتَّىٰ «إبليس» وينفخ في بطونهم عجل «السَّامري»، وفاحت روائحهم الكريهة في الآفاق القريبة والبعيدة.**

ومن أوفىٰ في الحبّ للشيخ وأوفره مصرَّاته المكتنزة بالإخلاص والصدق والتَّضحية والإيثار، وقد أنفقنا من الجهد، في ذلك كلِّه الكثير الكثير، **ونحن نرىٰ الكذب ينعقد علىٰ شفاه التلاميذ الكذبة تآليل سوداء تسيل قيحًا ودمًا أسود، أنهم نصراءُ «الشَّيخ» ودعوته، ووالله ما زادوا علىٰ فرىٰ يأكلون بها خبزًا عفنًا، بما يلصقون بالشيخ وأقرانه كـ«ٱبن باز» و«ٱبن عثيمين» من علماء الدَّعوة المباركة** رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وهل يكون للأمناء الأشراف من أهل العلم ـ علماء وتلاميذ ـ أَن ينبلوا أنفسهم من شرف العلم إلَّا ما يكون من أرواح الصدق، والبرور وما يسلكهم في نظام المغفرة والرضا ونوَّار هناءة الفردوس والغرفات آمنين هانئين؟!

▪ **وٱحسبني أولاً:ـ وقد قرأت ما سطَّرت يراعة «أبي العُزَير» وكسبت وأكسبت خيرًا ـ أني ما قرأت أحسن مما كتب، ولا أتمَّ للناقصات مما كتب، ولا أجمع للفرائد مما كتب، ولا أوضح للمبهمات مما كتب ولا آنق للمختلطات مما كتب، ولا أسلم للمخفيِّ مما كتب، ولا أوثق للمعنىٰ مما كتب، ولا أنطق بالفضل مما كتب، ولا أروح للعقل والنفس مما كتب، هذا أولاً وهو ظاهرٌ وجليٌّ.**

▪ وأما ثانيًا: فلا أحسبني قرأت في الدفاع عن الشَّيخ «ناصر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل «العقيدة» أحسن مما كتب «أبو العُزَير» في الدفاع عنه، ذلكم أنَّ الدفع مما يلمُّ الكاتب من خطأٍ أو أخطاءٍ في أيِّ بابٍ من أبواب العلم، لإقامته علىٰ الجادة، وتصويبه، وكشف الخفيّ والمستور منه هو من أحسن ما يتقرب به إلىٰ اللَّه، إِن كان يكون بتقوىٰ اللَّه، وبالأدب النقيّ الذي يجمِّل الكاتب به كلامه، ويطرِّز به حاشيته، ولست أرىٰ إلَّا أنَّ «أبا العُزَير» وفاه اللَّه حظَّ نفسه، وأمكنه من حبل الهدىٰ قد كان منه ذلك.

▪ وأما ثالثًا: فإن للشجاعة العلمية المكينة دورها الباهر الحازم القاطع في إظهار الحق، وإسقاط المأمول الذي لا يرتجي من ميزان الزيف والخطأ ـ الذي لا ينقص من قدر العالم في علمه، بل أنه ليزيد من وهنه وخطئه، وليس من شكٍّ في أن واحدًا مثل الشيخ «ناصر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُهاب في علمه، فقد أوتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في علم السُّنَّة، ما يجعل عامة أهل العلم يصدّون عنه صدودًا، ويخشون قلمه ولسانه، وهذا شيءٌ من ظن النّاس في «أبي العُزَير»، وهم قائلون أين «أبو العُزَير» من الشيخ «ناصر» عالم السُّنَّة والأثر في ديار «الشام»؟

لكن «أبا العُزَير» ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ ، قد أنعم اللَّه عليه، بما آتاه من شجاعة علمية، تقحَّم بها علىٰ الشيخ «ناصر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ دارته «العلمية» بأدبه الجم، ثم بما وهبه اللَّه سُبْحَانَهُۥ من حذق، وقدرة ذكيّة، في فهم «المسألة الإيمانية»، بأصولها وفروعها، أمكنته أن لو كان الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيًا لما وسعه فيما أظن، إلَّا أَن يثني علىٰ عمله هذا، ويدعو له، ولو في

أدنىٰ درجات الثناء، وأن لا يردَّه ويصدَّه علىٰ عادته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويقره علىٰ أَن يثبت مكانه لا يتعدَّاه، صنيعه مع واحد من علماء السُّنَّة في زمانه، حين كانت وشاية الصالحين السَّالحين عبَّاد «الدرهم» و«الدّينار» به، لا أحسن اللَّه إليهم علىٰ ما صنعوا.

▪ أما رابعًا: فكما أنَّ «الشجاعة العلمية» تفرض علىٰ صاحبها أَن يقول الحق فيما يعلم حقًا، فإنَّ «الأمانة العلمية» تقضي علىٰ صاحبها أَن لا يخلف من وراءِ قلمه مسألة، مهما كان حجمها، فيظهرها في النّاس طوعًا لا كرهًا، وفي علانية لا في خفاء ولا في حياء، تامَّة غير منقوصة، علىٰ نحو ما عرفت لحظة أن قيلت، فإخفاؤها في جزءٍ من الوقت الذي قيلت فيه هو كإخفاءِ جزءٍ منها تمامًا، ولا فرق، ولستُ بظانٍّ في ولدنا «أبي العُزَير» فيما أورد من مسائل ـ وساق منها في ٱجتماع أو تفريق ـ أن أورد ما أورد وساق ما ساق من تلكم المسائل إلَّا بتمامها، بكل أجزائها، وجميع جذاذاتها، وليس من «الأمانة العلمية» أن تساق «المسائل العلمية»، بتلبيس، أو إيهام، أو معاريض، أو كناية يراد منها غير المتبادر منها، وقد كان «أبو العُزَير» موفقًا جدًا في صنعته في هذه المسائل في شجاعته العلمية، وأمانته العلمية، وحبِّه الذي أبداه في دفاعه عن الشيخ «ناصر»، فجاءت محكمة تامَّةً، جامعةً واضحةً، سالمةً إلخ، ذاهبةً بظنون تلكم الفئة الباغية، الحاطمة الأمانة، الآكلة الحقوق الساحقة الأخلاق، الرابية بالحرام، الواجلة من الحق والصدق والأمانة.

ولسوف يجد «أبو العُزَير» من كرائم الباطل ـ التي تنهال عليه من صدور المازقين المارقين، الزائفين، المتربصين بالنبلاء الأشراف

الدوائر، العالمين على إفساد ذات البين ليل نهار(١)، القتَّاتين، المتسمِّنين أستاءهم بالمقام في حيارات الأصنام والأنصاب ـ ما يزيده صبرًا علىٰ البلاء، وقدرة وتمكنًّا من خير العطاء، وعطاء الخير، وشدة في نفاذ الأمر علىٰ وجوه الحسان، ولزومًا لنصرة الحق والعدل والٱستقامة وعقيدة الإيمان، ولا يضر الشيخ «ناصر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَن لا ينصر في حقٍّ لم ينصر فيه، كما لا يفرحه أنه أحاط به النُّصراء والأعوان في بعض أو كلِّ ما ذهب إليه، فٱزدهىٰ به، وتذَهَّب به وجه، فقد عرفناه، ونحن أقرب إليه من ناصيته، أنَّ شعاره القوي الثابت: «قل كلمتك وٱمضِ» **وكان من خطئه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ الذي كان يحاذر منه ـ أَن جعل لبعض الغَدَرَة السُّفهاء خيطًا من رُمَّةٍ باليةٍ يصله بهم، وأعرض عن الحرِّ الرقيق صاحب صولته وجولته، وعيبته ونغمته، وملعقته!**

ومسألة أخيرة لابدَّ من التَّنبيه عليها، والدلالة إليها، طالما كان الشيخ «ناصر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدندن حولها، ويكثر من الحديث عنها ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ، وقطع ألسنة أدعياء حبِّه عن ذكره، وخذلهم في نصرته الكاذبة له. تلكم هي: أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ **كغيره من كثير من العلماء الذين لم يفرقوا بين شرطي «الكمال» و«الصحَّة»، ولم يكن التَّفريق عندهم يتجاوز الجانب النظري المحض، وإِن كان هذا لا يعني في الواقع أنَّ الفرق زائلٌ بينهما من حيث الجانب العلمي المعروف عند جماهير أهل العلم، وكان**

---

(١) قال أبو عُزير عبدالإله الحسني ما لفظه: «والله لقد وجدنا ذلك من المنحطين ـ خلقًا وعقيدة ـ، سواء كانوا «مرجئة» أو «جهمية»، أو «حسدة حقدية عندية» كذاك الفاسق الفاجر «أبو رحيّم»، أو المُتعبّدة بأقوال الرّجال أصناف البهائم، وكم هم كُثُر لا كثَّرهم الله!!».

الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ **يثار حين يسأله سائل عن الفرق بينهما، لأنَّ السُّؤال عنده كان يعني أنه واقع فيما هو واقع فيه «ٱبن حجر»** رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ. **وغيره مما يسمَّىٰ بإرجاء «الفقهاء»، الذي لا يغيِّر من الواقع شيئًا، ولم يكن «الشَّيخ»** رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ **ليبالي هذا الأمر علىٰ ما فيه من ثلمة ظاهرة في علم من يعرف بها،** لكنها تبقىٰ ثلمةً تكاد تكون خافيةً، في علم واحدٍ من أمثال هٰؤلاء الجلَّة، «ٱبن حجر»، و«الألباني»، و«النووي» رَحِمَهُمُ ٱللَّٰهُ علىٰ ما بينهم من تفاوت في المرتبة.

وإنَّ من أفرح الكذب علىٰ «الشَّيخ» أَن يقول فيه قائل أو قائلون أنَّ «الشَّيخ» لم يكن على مثل ما كان عليه «ٱبن حجر»، وكان يعده شيخه وهو ما لم يكن يعنيه بل ولا يباليه نفيه أو إثباته، وهل يضيره رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ **أَن يقول فيه النّاس ما يقولون في شيخه «ٱبن حجر»؟** وهو كان يثبته لنفسه بمثل قوله: وماذا عليَّ أن يَظُنَّ النّاس فيَّ أني أثبت أو أنفي أنَّ فرقًا قائم بين شرطي «الكمال» و«الصحَّة»؟[(١)]

إذ كان له من شجاعة القلب ما لا يبالي معه أن يقول النّاس فيه ما يقولون، وقد عرفنا فيه هذا كأحسن ما يعرف الصاحب من صاحبه **غير أن عليه رحمة اللَّه لم يكن عند قوله هذا في شرطي «الصحَّة» و«الكمال» في «مسائل الأحكام»، لذا فقد أوقعه تفريقه هذا في تناقض،**

---

(١) وقد ٱستطاع أحد المؤتفكة، أَن يقلب صفحة الخلاف الذي نشأ من القول في الحكم على تارك الصلاة وهي الأصل إلى قول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ في مسألة شرط «الصحة» و«الكمال» في الإيمان لا ليتكسب بها حتى نسيها الناس أو كادوا فماذا يريد من بعد هو وإخوان الشياطين من أمثاله؟ إِن كانوا يريدون أن نقرَّ لكم بالذكاءِ، **فالأمة كلها، ومنهم التّكفريون «باصمون لكم بالعشرة» فٱهنؤوا وٱطمئنوا.**

ما كان أغناه عنه.

ومعنىٰ قوله بعدم تفريقه بين شرطي «الصحَّة» و«الكمال» الذي أعلنه كما يعتقده علىٰ الملأ، أنه لا يجاوز في هذه المسألة معتقد «المُرْجئة الفُقهاء»، أما أنا فقد خالفته كما أثبتُّه في سائر كتبي، وفصَّلت القول فيه تفصيلاً أرجوا أن أكون قد بلغت في الغاية، وليس الأمر بِالْيَخْفىٰ، وما ينبغي.

كان من ولدنا «أبي العُزَير» ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ أن ألوىٰ بعنان قلمه علىٰ هذه المسألة التي دلَّس فيها من ٱنتصر للشيخ، وكذب عليه بها كذبًا صراحًا، ولم ينجل فيها عليه بالكذب والتكسب الفاجر، وإني سائل هٰؤلاء، الذين ينتصرون للشيخ فيما ٱنتصروا له فيه، أيُّهم أصوب قيلا في مسألة «تكفير تارك الصلاة»، الشَّيخ «ناصر» أم «ٱبن باز» و«ٱبن عثيمين»؟!

فلماذا فجرتم في خصومتكم وأنتم تنتصرون للشيخ عليَّ فيها وأخفيتم قول الشيخين في أمر تارك الصلاة، وكانا يقولان بكفر تاركها؟

ثمَّ إني سائلٌ، أيهما أقوم سبيلاً في هذه المسألة «العقدية الإرجائية» الشيخ «ناصر» أم الشيخان «ٱبن باز» و«ٱبن عثيمين»، ومن قبلهما من جمهور علماء سلف الأمة وعلىٰ رأسهم عَلَمهم «ٱبن تيمية» وأنتم تقولون بأن أولٰئك الجمهور هم أشياخكم!!

فلماذا هذا الإبلاس الإبليسيُّ في هذه المسألة، ومحاولة التَّسوية فيها بين الفريقين؟!

فأين تقع تقوىٰ اللَّه منكم وأنتم علىٰ هذا السمود والكنود؟!

وهل أنتم ـ وهنا دعوني ٱستحلفكم بإمامكم الذي علمكم كل شيء إلَّا «الأمانة» و«الوفاء» و«الورع» ـ علىٰ شيء من الصدق، أو شيء من أخلاق الرُّجولة، فيم أنتم واغلون فيه من السُّوء، قد آن لكم أَن تتوبوا وأَن تنزعوا أنفسكم من حمأة الكذب، فقد واللَّه فرَّقتم بما لا مزيد عليه من الفرقة، وجُبتم بإفسادِ قيعةٍ الفساد كلّه، حتى قيل لكم لا مزيد!!

أحسب أن ما أتىٰ به ولدنا «أبو العُزَير» ـ جزاه اللَّه خيرًا ـ من صدق «الكلمة»، ونفاذ «البصيرة»، والأخذ بذراع «الحقّ»، ووضوح «المسائل»، وسلامة «المقصد»، وسهولة «العرض»، وترابط «الأجزاء» وأمانة «البناء والتَّأسيس»، وتمام «الصورة» وإحاطتها بكل قوادمها وخوافيها، وكل ما يجمِّله ويُحسِّنها في كتابه هذا، فإنَّه ليس يُغني القارىء ٱقتطاع «جزءٍ» أو «أجزاء» من «الكتاب» عن الإتيان عليه كله نعم؛ إنَّ كل مسألة من تلك «المَسَائل»، تغني وحدها بذاتها عن غيرها مستقلة من سواها، لكن الأخرىٰ لا تغني عن ذاتها إلَّا بذكرها، مجموعةً إلىٰ غيرها أو قائمةً برأسها حينئذٍ فإنها تغني، بما تشتمل عليه أو يضاف إليها بها.

جزىٰ اللَّه «أبا العُزَير» خير الجزاء، وجزاء الخير، ونبَّله بصنوف البرِّ ومثاني المعروف، وأمتعه بنعيم الفردوس، ووهبه من الإحسان أوفره وأبهاه، وجمعه مع نبيِّه ﷺ تحت لواء الحمد، وأمكنه من رؤية ربه في عرصات الجنة، وجعل من علمه ملاذ خير لجماعة المؤمنين الصادقين، إنه سميع قريب مجيب.

وصلىٰ اللَّه علىٰ حبيبنا وشفيعنا المصطفىٰ وعلىٰ آله وصحبه ومن تبع هداهم.

❖❖❖❖

وكتب

محمد إبراهيم شقرة

أبو مالك

قال قوام السُّنَّة الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «الأصول التي ضل بها الفرق «**سبعة**» أصول: القول في «ذات اللَّه» سُبْحَانَهُ، والقول في «صفاته»، والقول في «أفعاله»، والقول في «الوعيد»، **والقول في «الإيمان»**، والقول في «القرآن»، والقول في «الإمامة». فأهل «التَّشبيه» ضلَّت في ذات اللَّه، و«الجهمية» ضلَّت في صفات اللَّه و«القدرية» ضلَّت في أفعال اللَّه، و«الخوراج» ضلَّت في الوعيد و«**المرجئة**» **ضلَّت في الإيمان**، و«المعتزلة» ضلَّت في القرآن و«الرافضة» في الإمامة.» [الحجة في بيان المحجة ٢/ ٤٠٩].

وقال الزُّهري رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «**ما ٱبتُدعت في الإسلام بدعةٌ أضرَ علىٰ أهله من هذه ـ يعنِي الإرجاء**.» [الشَّريعة رقم ٢٩٥].

وقال إبراهيم النَّخعي رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «**لفتنة «المرجئة» علىٰ هذه الأمة أخوف عندي من فتنة «الأزارقة**.» [السُّنَّة ص٥٦٢].

وعن أبي حمزة التمار الأعور، قال: قلت لإبراهيم: ما ترىٰ في رأي «المرجئة»؟ فقال: «**أوَّهْ لَفَّقُوا قولاً، فأنا أخافهم علىٰ الأمة، والشَّرُّ من أمرهم كثير، فإيَّاك وإيَّاهم**.» [الشَّريعة رقم ٢٩٦].

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ الدّين قد كمل وبُيّن أحسن تبيين. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]. فلم يترك نبيُّنا ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلامُه عَلَيْه ـ شيئًا من الدّين إلَّا بيَّنه، أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، **وهذا أصل الأصول، وحقيقة العلم والإيمان.**

قال عليه الصلاة والسلام: «**وآيْمُ اللَّه لقد تركتكم علىٰ مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء ـ وفي رواية ـ ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلَّا هالكٌ.**» [صحيح سنن ٱبن ماجة رقم ٥ والسلسلة الصحيحة رقم ٩٣٧].

قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «صدق ـ واللَّه ـ رسول اللَّه ﷺ تركنا ـ واللَّه ـ علىٰ مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء.» [صحيح سنن ٱبن ماجة ١/ ١٩].

تركهم علىٰ قلوبٍ بيضاء نقيَّة من الدَّغل أو الميل إلىٰ الباطل، بل تركهم وما طائرٌ يطير بجناحيه إلَّا ذكر لهم منه علمًا.

عن أبي ذر رضي الله عنه قال: «تركنا رسول اللَّه ﷺ وما طائر يطير بجناحيه إلَّا عندنا منه علم ـ وفي رواية ـ إلَّا ذكرنا منه علمًا.» [صحيح ٱبن حبان رقم ٦٥، وإتحاف الخيرة المهرة رقم ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١].

فلم يبق شيء يقرِّب من «الجنَّة» ويباعد من «النَّار» إلَّا قد بُيِّن

أحسن تبيين، وهذا التّبيين المفصَّل للسَّبيلين، ورثته الطائفة المباركة الصَّادقة، **فٱعتنت بتبليغ هذا «العلم»، ومعاني «القرآن»، أكثر ممَّا ٱعتنت بتبليغ حروف القرآن،** وذلك لأنه محفوظ بحفظ اللَّه. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحِجر].

ولاشكَّ أنَّ «السُّنَّة النَّبوية» هي من «الذكر»، وهذا بفضل اللَّه خاصية للقرآن، بخلاف «التَّوراة» و«الإنجيل» لمَّا وكّل حفظهما إلىٰ «الأحبار» و«الرهبان» فخانوا الحفظ. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴾ [المَائدة : ٤٤].

ولقد مضىٰ علىٰ البيضاء النَّقية «الصَّحابة» و«التَّابعون» لهم بإحسان عهدة من الزَّمن، حتَّىٰ بدأ الميل عن التَّركة الموَرَّثة شيئًا فشيئًا **فظهرت «الأهواء»، وتَسَأْسَأْت «الأفكار»، ومسخت «الفطرة» وألحد فيها، بسبب المَيْل عن الدَّليل فضُّل السَّبيل،** ذلك كله أحدثه الزيغ عن الأصلين السَّلفيين ـ «الفطرة» و«الشَّرع» ـ .

قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عِمرَان : ٧]، ألَا ترىٰ أنَّ اللَّه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أثبت لهٰؤلاء الزيغ ـ الحيدة عن الطريق الواضح النَّقي ـ لأجل ٱتباع المتشابه بُغية تأويله **التَّأويل الفاسد الذي يُحدث «الفتنة» و«الٱختلاف» ثمَّ سلوك البُنيَّات.**

يَأْبَى الفَتَى إلَّا اتباعَ الهَوَى وَمَنْهَجُ الحَقِّ لَهُ وَاضِحٌ

فالمفتون باغي الفتنة هو الذي يسلك «المسلك الخلفي» في التَّأويل؛ بٱعتماده علىٰ الأصلين الخلفيين، **«التَّعمُق العَقْلي»** و**«الوَجْد

الصوفي»، وهذه خاصية لكلّ مَن رد «المُحكم» إلىٰ «المُتَشابه». لأنَّ الأصل هو رد القليل «المُتَشَابه» إلىٰ الكثير «المُحْكَم» الواضح وهذا مسلك من ينتحل «مذهب السَّلف» في «الأعتقاد» ومنه «**مَسْأَلَة الإيمَان**» التي هي أصل أصوله، **وليس لمن ينتحل مذهب «الجَهْمِية» و«المُرْجئة» في الباطن ـ في هذه المسألة ـ ويزعم تعظيمه للسَّلف و«أهل الحَديث»**. فشتان بينهما! بل بينهما برزخ لا يبغيان؛ بين «**السَّلَفية الشَّرعية**»(١) وبين أدعيائها.

وَالحَقُّ فِي المَجْرَىٰ أَغَرٌّ مُحَجَّلٌ ... تَلْقَاكَ غُرَّتُهُ بِنُورٍ سَاطِعِ
مَا خَيْرُ مَنْ يُدْعَىٰ لِيَحْرِزَ حَظَّهُ ... مِنْ دِينِهِ فَيَكُونُ غَيْرَ مُطَاوِعِ

أليس شعار الطَّائفة القوَّامة بأمر اللَّه هو «الأتباع» وعدم «الأبتداع»؟! وأليس كلّ صادق لابدَّ أَن يأتم بهم في صدقه؟!

بل حقيقة صدقه الكون معهم، فلابدَّ من سلوك مسلك «السَّلف» في هذه المسألة العظيمة ـ أعني: «**مسألة الإيمان**» ـ، التي ضلَّ فيها من ضلَّ، **فالأكتفاء بما جاء من قِبَلهم في هذه المَسْألة، والأنتهاء إلىٰ ما أنتهوا إليه هو حقيقة العلم**، كيف وهم مُدحوا بأنَّهم يقاتلون علىٰ تأويل

---

(١) **قلتُ**: لقد دار بيني وبين الفاسق الفاجر «أبو رحيّم» حديث في مُصطلح «السَّلفية الشَّرعية». ومِمَّا عَرَفتُ به ضحالة علمه قوله: أنه هو الأوَّل مَن أكتشفها وقالها!! فقلتُ له: هل طالعت «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»؟! فقال لا! قلتُ: أنظره ففيه ضالتك!!

يقول شيخ الإسلام أبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فكلّ مَن أعرض عن الطَّريقة **السَّلَفية النَّبوية الشَّرعية الإلهية**، فإنه **لابدَّ أَن يضل ويتناقض ويبقىٰ في الجهل المُركَّب أو البسيط**.» [درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ٣/ ٨٥].

ولقد أشرتُ إلىٰ ذلك في «الرَّدْم لمُصْطلَح السَّلَفِيةِ الجِهَادية لمَا فِيهِ مِن هَدْم» «الصحيفة رقم ٢١».

القرآن كما قاتل نبيُّهم ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلاَمُه عَلَيْه ـ علىٰ تنزيله؟!

يقول عليه الصلاة والسلام : «**إنَّ منكم مَن يُقَاتل عَلَىٰ تأويل القُرآن كما قاتلتُ علىٰ تَنْزِيله.**» [أحمد رقم ٨٢١٢ وأبو يعلىٰ الموصلي رقم ١٠٨١].

فالشَّاهد ـ من الحديث ـ أنَّ طريق الصَّحابة ﷺ حقّ مأمور به والباقي بُنيَّات وجب التَّصدي لها، خاصةً إذا علمنا أنَّ سبب نُشوئها هو «**التَّأويل الفاسد**»، فلابدَّ رد من شذَّ عن طريق «السَّلف» إلىٰ الفهم الصحيح السَّليم، إمَّا بـ«**مُجَادَلَة**» أو «**مُجَالَدَة**»، ولاشكَّ أنَّ ممَّن نُسب إلىٰ البُنيَّات «**المُرْجِئَة**» الخبيثة التي عمدت إلىٰ إخراج معتقد «السَّلف» في ثوب سابري.

مَا بَال قَوْمٍ وَقَد صَحَّت عُقُولهم ... فِيمَا ادَّعُوا يَشْتَرُون الغيَّ بِالثَّمَن

لأنَّ مذهب «السَّلف» هو حمل اللَّفظ علىٰ ظاهره وعلىٰ الحقيقة اللّسَانية، وعدم العدول به عن «الحقيقة» إلىٰ «المَجَاز»، **ومَن فعل غير ذلك فقد تذرع في «البدعة» ولابدَّ، ويُسمَّىٰ مبتدعًا وإن كان مغفورًا له**، لأنَّ هذا الفعل ـ وهو العدول عن «الحقيقة» إلىٰ «المَجَاز» أو عدم حمل اللَّفظ علىٰ ظاهره ـ **هو أحد الأدواء «الثَّلاثة» التي فعلت بالإسلام الأفاعيل، بل أسقطت حرمته من «القلوب»**.

وهذه الأدواء هي: «ٱنتحال مبطلٍ»، و«تحريف غالٍ»، و«تأويل جاهلٍ»، وممَّا يُعجب له، أنَّ هذا «الأخير» ٱنتحلته فرقة اليوم **لبَسَت ثوب «السَّلفية» لكن هي دعِّية**، وهذا هو الاحتباء في ثوب زور، والتَّشبع دون إعطاءٍ، تدّعي أنَّ مسلكها هو مسلك «الفرقة النَّاجية» في «**مسألة الإيمان**».

عمدت إلىٰ أقوال العلماء الجهابذة وأساطين العلم تلويها حتَّىٰ تتفق مع مُتَطلَّباتها، والسَّبب أنه لمَّا ٱنتحلت هذا المذهب الخبيث ـ أعني: «**الإرجاء**» ـ ، وعظَّمت «السَّلف» وأقوالهم ٱلتبس أمرها علىٰ «العامَّة»، بل حتَّىٰ علىٰ «طلاب العلم»، ظُنَّ مسلكها الوخيم في «مسألة الإيمان» هو مسلك «السَّلف»، وهي عن «السَّلف» ـ في هذه المسألة العظيمة ـ مُبتعدة ولحقائقهم لاوية.

وهٰذه أُتِيَت من قِبَل فهمها الخاطىء وتأويلها الجاهل لهذه المسألة، والحقيقة أنَّ هذا الفهم نوعٌ من الهوىٰ الذي يردي بصاحبه لأنه شبيه بالكَلَب الذي لا يترك عرقًا ولا مفصلاً إلَّا دخله.

وعلماء الأصول الجهابذة قالوا قديمًا: «**أنَّ من أخطأ الدَّليل ضلَّ السَّبيل**»، ذلك لأنَّ المبتدع غير المُتَّبع، في تحرير المسَّائل أو تحقيقها فإمام «المُبْتَدِع» هواه ودليله بالتَّبع، وإِن وجد شيئًا منه ٱعتضد به ولم يَعْتمد عليه، فهو جعَل البُرهان شبهة والشبهة برهانًا، فتاه بينهما لعدم رضاه بما ٱنتهىٰ إليه «القوم»، وبالأحرىٰ تقدمه بين يدي «الأصول المورَّثة»، ولهذا قال السَّلف: **لفتنة «المُرْجِئي» أعظم من فتنة «الأزْرَقي»**.

وذلك «أنَّ عمدته في الباطن لا علىٰ ما تلقاه عن الرَّسول بل علىٰ ما رآه أو ذاقه، ثمَّ إِن وجد «السُّنَّة» توافقه وإلَّا لم يبال بذلك فإذا **وجدها تخالفه أعرض عنها تفويضًا أو حرفها تأويلاً، فهذا هو الفرقان بين المؤمن السُّنّي، والمنافق البدعي**.» [التفسير الكبير ١/ ١٦٣، ١٦٤ بتصرف].

وممَّا يُعْجب له، أنَّ المرجِىءَ الدَّعيَّ أصبح ينبز «السَّلفي الشَّرعيَّ» بالخارجي كي يُنفِّر منه «العامَّة» و«طلاب العلم»، وهذا قلبٌ للحقائق

ونوعٌ من «اللَّي» و«الإلحاد»، كيف وقد أصبحت اليوم ناره مؤججة تلتهم كلّ مَن ٱستشرف لها؟! **ممَّن قلَّت خبرته وطري عوده!! ـ أعني: صاحب البضاعة المُزْجَاة في هذه المَسْألة** ـ كلّ ذلك ليرد به «السَّلفي الشَّرعي» لمَّا خالفه في مذهبه الخبيث، فيقبّحه في أسماع «العامَّة» **لِيُنَفِّر عن «السَّلَفية الشَّرعية»**.

فما ٱمتحن الإسلام بمحنة أعظم من محنة هٰؤلاء الأدعياء الذين تركوا الدّين كثوب سابري، حرَّفوا «المعاني» الصَّحيحة وما جاء عن «السَّلف» في هذه المسألة، بالتَّأويلات التي لم يردها المُتَكلم بها وبدَّلوا اللَّفظ بآخر، وكتموا الحقيقة، **والتَّحريف» و«التَّبديل» و«الكتمان» هي أدواء عُضالة وسُمُوم قَتَّالة، غيّرت بسببها «الأديان» و«المِلَل»**، اللَّهم سلّم سلّم.

لكن «السَّلَفية الشَّرعية» لها أساطين العلم، وعلماء جهابذة، ينفون عنها «التَّحريف الغالي»، و«الأنتحال المبطل»، و«التأويل الجاهل». وهٰؤلاء هُمُ العدول الذابون النافون خبث وفتنة «الأدعياء» المحتبين في ثوب زور.

قال عليه الصلاة والسلام: «**يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وٱنتحال المبطلين.**»

[التَّمهيد ١/ ٤٩ وشرح مشكل الآثار رقم ٣٨٨٤].

ومن الخلف العدول الذين نفوا عن «السَّلفية الشَّرعية» ـ في «مسألة الإيمان» ـ، ما ٱنتحله أدعياؤها، العلاَّمة «بكر بن عبداللَّه أبو زيد» رحمه الله في كتابه «دَرْءُ الفِتْنَة عَن أَهْلِ السُّنَّة»، والعلاَّمة «حمود

ٱبن العقلاء الشعيبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحريره المُسمَّىٰ «الرَّد عَلى افْتِرَاءَات العَنْبَرِي وَبَيَان فَسَاد أَصْل مَذْهَبه فِي الإِرْجَاء» والشَّيخ «محمد بن سالم الدَّوسري» في «رَفْع اللاَّئِمَة عَن فَتْوَى اللَّجْنَة الدَّائِمَة».

والأخير كان ممَّن قنع الغُلَّة وشفىٰ العِلَّة، وأدخل الدَّعي المُحتبي في ثوب زور جحر ضب، وكسَّر ٱنتحالاته، وكشف عوره، **وأسكت صيحته المُبْتَدعة، ونذارته الباطلة المشؤومة، التي من ٱستجاب لها كان من الهالكين**، برده المُفحم ـ بالحجة الدَّامغة ـ ؛ أنَّ ما هو فيه الدَّعي متبر وباطل. فلقد أجاد في رفعه ذاك، فكانت بحقٍّ رسالة شافية وافية. هذا ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾ [قٓ].

فجزاهم اللَّه تَعَالَىٰ عن «السَّلفية الشَّرعية» خيرًا، وجعلها لهما ذخرًا، يوم تبيض وجوه أصحابها، وتسود وجوه أدعيائها، كيف وهي المذهب المرتضى!!

فَإِن شِئْتَ وَصْلَ القَوْمِ فاسْلُكْ طرِيقَهم
لَقَدْ وَضَحَتْ للسَّالِكِين عَيَانا

نسأل اللَّه سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أَن يلهمنا السَّداد في هذا «الذّب» و«النّفي»، وإِن كان كفونا المؤونة «أساطين العلم»، و«جهابذة المنهج»، خاصةً «الأخير» منهم لتأصيله الفذ ، لكن عملاً بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحَجّ : ۝٧٧]؛ أردنا أَن نشارك مُشاركة مُتَواضعة ونقذف بالحجة الدامغة، وننصر الحقَّ ونُمكِّن له. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يُونُس : ۝٣٢].

فلنفند شبه هذه «الجموع» التي جلب عليهم الشَّيطان بخيله

ورَجله، وسلك بهم الهوىٰ البُنيَّات، وطريق الحقّ لهم واضح.

وٱعلم أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ اللَّه تَعَـٰلَى يبغض «الألد الخصم»، الذي شنأ ما عند «السَّلف» من وضوح في «**الأعتقاد**» وثمرته بل حقيقته «**الأنقياد**»، وهذه هي «**الحقيقة الإيمَانية المركبة**»، وٱنتحل ما عند «الخلف» من «اللَّي» و«الإلحاد» و«التَّحريف».

اللَّهم يسّر ولا تُعسّر، وجنِّبنا منكرات الأخلاق، والأهواء والأعمال. آمين! آمين! آمين!

❖ ❖ ❖ ❖

وكتب

أبو عُزَير عبدالإله يوسف اليوبي

الحسني الجزائري

يوم ١٧ محرم ١٤٢٥هـ

الموافق لـ ٨ مارس ٢٠٠٤م

بمدينة أورهوس ـ الدنمارك ـ

تمهيد

ٱعلم ـ رحمك اللَّه ـ أنَّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبىٰ للغرباء، وهٰؤلاء لهم صفات محمودة، منزَّهة مقبولة عند الطائفة الظَّاهرة علىٰ الحقِّ التي لا يضرها من خذلها أو خالفها.

وهذه الطائفة الظاهرة هي ٱمتداد لتلك الطائفة «الأولىٰ» التي جاءت بالغربة، وأرست قواعده، تَبثه وتُعلمه، وتَحث عليه بـ«الحجة والبيان» و«السيف والسّنان»، وهذه الطائفة هي التي قال اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عنها: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٦﴾ [سبأ].

فوجه الدَّلالة أنَّ اللَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ شهد لهم بأنهم أوتوا «العلم» وهذا ثناء منه لهم وعلىٰ مَن ٱتبع علمهم، فلمَّا عرَّف هٰؤلاء «الغرباء» ـ الذابين عن الحقِّ ـ حثَّ وأمر أَن نكون معهم بقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝١١٩﴾ [التوبة]. قال غير واحد من السَّلف: هم أصحاب «محمد» ﷺ.

«فكل صادق بعدهم فيهم يأتم في صدقه، بل حقيقة صدقه ٱتباعه لهم وكونه معهم، ومعلوم أنَّ مَن خالفهم في شيء ـ وإن وافقهم في غيره ـ لم يكن معهم فيما خالفهم فيه، وحينئذ فيصدق عليه أنه ليس معهم.» [إعلام الموقعين ٣/ ١٠١].

فبعدما ذكر اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما خصَّ به هذه الطائفة من «**صحيح**

الأعتقاد» و«**صالح الأنقياد**»، أوجب علىٰ الذين من بعدهم أو الذين كانوا علىٰ عهدهم «المَعِية المُطلقة»، وإذا نظرنا في حال هذه «المَعِية» وما المراد منها، علمنا قطعًا أنَّ المراد منها هو: الأتباع بالقول والعمل وعدم الخروج عنها طرفة عين، يدل عليه قول الإمام السَّلفي «الشافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«هم فوقنا في كل علم وٱجتهاد وورع وعقل وأمر ٱستدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد وأولىٰ بنا من رأينا»**.

فإذا عُلم هذا، ٱمتنع أنَّ المراد منَّا هو المخالطة بالأجساد، لأنَّ هٰؤلاء قضوا نحبهم وما بدلوا تبديلاً، والعجب ممَّن يحمل تأويل هذه «الآية» علىٰ المجاهدين في كل عصر، وهذا قولٌ مرجوحٌ بما قدمناه آنفًا، خاصةً إذا علمنا أنَّ بعض المجاهدين خالفوا هذه «المَعِية المطلقة»، في «الأعتقاد»، ومنهم من خالف في «المنهج» وإِن كان لهم قسط من «المَعِية» فيما وافقوهم فيه، فهٰؤلاء لا يصدق فيهم أنهم معهم بهذا القسط، وللمسألة بسطٌ في موضع آخر.

فإذا علمنا أنَّ هذه المخالطة مُمْتنعة اليوم، كذلك هي غير نافعة لمن كان في زمنهم ولم يلتجىء إليهم، ويسقي من نبعهم.

ثمَّ اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ لم يوجب هذه «المَعِية المطلقة» فقط، بل توعد لمَن خالفها بصلي جهنَّم وسآءت مصيرًا، **فعُلم أنَّ الغاية ليست في التَّخيير أو مُطلق المعية، إنما هي في «الإذعان» و«الخضوع» لمَا جاء علىٰ يد هذه الطائفة المباركة؛ بدلالة الوعيد لمَن خالف ولم يتبع**.

وهذه المخالفة ٱقتضت مشاقة الرَّسول، فمَّن شاق لم يتبع، ومن لم يتبع شنأ وحآدَّ، فالكلُّ مستلزم الثَّاني، والمشاقة والمحآدَّة هي **صفة**

الكارهين المُبْتَدعين النَّاكبين عن الصراط، وهم في الأذلين، وكفىٰ بهذه الصفة أَن يكون بها مناط «العار» و«الشنَّار» و«الأنبتار»!!

فإذا أمرنا أَن نكون مع زمرة «**صحيح الأعتقاد**» و«**صالح الأنقياد**» وهذه كانت أقل فيما مضىٰ وهي اليوم أقل فيما بقي، بل أقل من كلّ قليل، فهذه حجة اللَّه علىٰ العباد وإِن قَلَّت، فما أحسن أثرها علىٰ النَّاس وما أقبح أثر النَّاس عليها، لأنها تنفي عن اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وعن كتابه وعن سنَّة نبيه ﷺ انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وكم هم اليوم كُثُرٌ لا كثَّرهم اللَّه.

ومن هٰؤلاء المرضىٰ الذين جعلوا الشبهة برهانًا والبرهان شبهة وأخضعوا قول اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وقول رسوله ﷺ عليها **هم «المرجئة علىٰ فرقها وطائفتهم الجدد»**، الذين تركوا الدّين كثوب سابري. وجرَّأوا النَّاس علىٰ المعاصي، ولفتنتهم أعظم فتنة، فمازالت الأمَّة تكتوي بآثرها اليوم.

فانظر ـ يرعاك اللَّه ـ ماذا فعلوا بعد فتنة «ابن الأشعث» وما يفعلون اليوم من إلحاد وليّ في تركة نبيّنا الكريم ﷺ الموَرَّثة للطائفة المباركة!!

فمن آثارهم التَّقبيح **لكلّ قول سُنِّي سلفي، والإلحاد واللَّي في الألفاظ التي ليس لها إلَّا حقيقتها اللّسانية، والخروج عن مراد السَّلف والأئمة**، وليّ أقوالهم حتَّىٰ تتفق مع ما يهوون ويشتهون، والأنكار علىٰ ما عند «السَّلفي الشَّرعي»، **من صحيح الأعتقاد وصالح الأنقياد ووسمه بالخارجية صدًا عنه مَن يسمع له،** وهٰؤلاء لهم شبه ـ مثل الذين قالوا ـ:

﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت].

فهؤلاء أصَّلوا أصولاً ـ أعني: «المُرْجئة وطائفتهم الجدد» ـ المُحتبية في ثوب زور، خادعةً بها منخدعة، و«الأثرية» غير نافعة إذا كان صاحبها مخالفًا لها، خاصةً إذا كانت هذه المخالفة في أصل الأصول ودعامة الدِّين ـ «مسألة الإيمان» ـ كما لم تنفع «المعتزلة» لمَّا وسمت نفسها بالموحدة، وهذا نوع من التَّلبيس لإفساد وإبطال الحقائق.

بل هو «فعل أهل السَّفسطة، والطَّالبين لتلبيس العلوم وإفسادها وإبطال الحقائق، وإيقاع الحيرة، فلا شيء أعون علىٰ ذلك من تخليط الأسماء الواقعة علىٰ المعنىٰ ومزجها، حتَّىٰ يوقعوا علىٰ الحقّ ٱسم الباطل، لينفّروا عنه النَّاس، ويوقعوا علىٰ **الباطل ٱسم الحقّ، ليوقعوا فيه من أحسن الظن بهم، وليجوزوه عند النَّاس.**» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٧٨].

ويكفي أنَّ سمة أهل «الأهواء» و«البدع»، إلقاء الأسماء المزيفة والجذابة المخالفة لكنهها، ولقد أسهمنا القول في هذا، في كتابنا الموسوم بـ«إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلى المذهب الحقّ» ممَّا يغنينا عن الإعادة هٰهنا.

والذي يعجب له! أنَّ هذه الطائفة ـ «المُرْجئة وطائفتهم الجدد» ـ لما أصَّلوا هذه الأصول الهارية، بدَّعوا من خالفها وأوجبوا هجره فأوقعوا مَن يُحسن الظن بهم!! نقول: هذا إن كانت هذه الطائفة المنتكسة علىٰ المعتقد السَّليم في «مسائل الإيمان»، كيف وهي مبتدعة مهجورة علىٰ لسان الشَّرع تريد أن تكون هاجرة؟!! وهذا إيهامٌ بالباطل وتلبيسٌ وتدليسٌ وقلبٌ للحقائق.

وهٰؤلاء لهم نصيب وحظ وشبه بالمبتدعة «الأولىٰ» التي أصَّلت أصولاً وبدَّعت مَن خالفها، ومَن رزقه اللَّه البصر النافذ ونظر في حالها وجدها أوَّل مَن ناقضها، فهم يوجبون أقوالاً، ثمَّ ينكرونها لكثرة ما وقع لهم من «الٱشتباه» و«الٱضطراب»، أو «**سُوء القَصد**» و«**فساد الطوية**» وما تقعيد وٱشتراط «علي حسَن حلبي» عنك ببعيد، وهٰؤلاء المُبتدعة إنما هم في أمرٍ مريج.

فأصبحت «طائفة المرجئة»، شانئة ما عند «السَّلفية الشَّرعية» من صحيح الٱعتقاد في «مسائل الإيمان»، مُقَبّحة أوصافها مُدخلتها في زمرة «المبتدعة»، عامدة إلىٰ نصوص الأئمة الفطاحلة وأساطين العلم ـ في ذم البدعة والمبتدعين ـ ، واضعةً لها علىٰ هذه الطائفة التي وقفت عند النُّصوص ولم تتقدمها، **فقبحوا للعامَّة ما هو فطري شرعي، وزيَّنوا ما هو بدعي عَقلي.**

فإذا قام قائمٌ ودعا النَّاس للمعتقد الصحيح، خاصةً في «مسائل الإيمان»، لأنَّ الأرض لا تخلو من قائم للَّه بالحجة، قالوا: «ٱهجروه! ٱتركوه!...».

وعملهم هذا مطابق لما قامت به «الأشاعرة» ـ «المرجئة الجهمية» ـ لما كانت نارها مؤججة. نكلت بالأعلام وأساطين العلم الذين ينتمون إلىٰ **مدرسة «فقه الدليل» ـ «السَّلفية الشَّرعية» ـ** ، مُغتنمة ما حصل لها من تقرب وتزلف للسلاطين، كما حصل علىٰ عهد «أحْمَد» البدعة ـ أعني: «ٱبن أبي دُؤَاد» المُعتزلي ـ .

فمنهم من وشت به إلىٰ «السُّلطان» فسجن، ومنهم من طيف به

مضروبًا، ومنهم من حرّقت كتبه، ومنهم من وسمته بالخارجية، فلمَّا شنأت ٱنبترت، فكان لها نصيب من قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]. **فهي مبتدعة علىٰ لسان الشَّرع خارجة عن شرط الأتباع**، فما أشبه اليوم بالبارحة.

يقول العلاَّمة ٱبن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومن المعلوم عند أهل العلم أنَّ ممَّا حفظ اللَّه به دينه، وأبقىٰ به حجته، أنه لا تنقطع الدَّعوة إلىٰ اللَّه في هذه الأمَّة، **والقيام علىٰ الحقّ والإعلان بالسُّنن والرَّد علىٰ المحرِّفين والمُتغالين والزائغين والمبتدعين**، وأنَّ أهل هذه الطائفة معروفة موافقتهم في كل جيل محفوظة آثارهم عند العلماء، غير أنَّ غلبة «الجهل» وكثرة أهل «الضلال» قد تحول دون بلوغ صوتهم إلىٰ جميع النَّاس فترىٰ أنصار الباطل، **كلما قام داع من دعاة الحقِّ في ناحية ٱعترضوه بسكوت مَن سكت ممَّن قبله وأوهموا أتباعهم المغرورين بهم أنَّ هذا الدَّاعي جاء بدين جديد فيكون من أعظم ما يرد به عليهم ويبصر أولٰئك المغرورين بهم نشر ما تقدم من كلام دعاة الحقِّ وأنصار الهدي في سالف الزمان.**» [ٱبن باديس حياته وآثاره ٣/ ١٣٥].

فالمرجئة وطائفتهم الجدد: «يقولون القول الموافق للسنَّة وينفون ما هو من لوازمه، غير ظانين أنه من لوازمه، ويقولون ما ينافيه غير ظانين أنه ينافيه، ويقولون بملزومات القول المُنافي الذي ينافي ما أثبتوه من السُّنَّة، **وربما بدَّعوا من خالفهم في القول المُنافي وملزوماته**، فيكون مضمون قولهم: **أَن يقولوا قولاً ويبدِّعوا من يقوله.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٧، ٢٨٨ بتصرف يسير].

وهذا الذي أشار إليه هذا الجهبذ والإمام الرَّضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عين ما وقع لأثري «الزرقاء» الذي ينتمي إلىٰ «**طائفة المرجئة الجدد**»، المُدَّعية أنَّها محصلة لعلم «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ النَّاصرة لمدرسة «ٱبن تيمية»[(١)] لمَّا ٱبتدع قواعد جديدة في التَّكفير وشرط شروطًا في المسألة ذاتها ليس له من قبل سلف، ثمَّ بدَّع ووسم من هو أكثر منه علمًا وفهمًا وأوفر منه حظًا في الأتباع وعدم الأبتداع، بالخارجية، مضمومًا لما عنده من ٱنحراف في فهم «مراد اللَّه» و«مراد رسوله» ﷺ و«مراد الأئمة وأساطين العلم» لأنَّ هذا الفهم هو رأس المراد.

فأكثر ما يُخطىء النَّاس من جهة «التَّأويل» و«القياس»، لكن تأويل هذا الدَّعي، غير تأويل المريد للحقِّ المخطأه، كيف وقد قامت عليه الحجة وبانت له المحجة، وقد ٱعترف ببعض أخطائه، ثمَّ نكص علىٰ عقبيه، فهل ركن وٱعترف، أم ذهب يَهرف بما لا يعرف؟! بقوله: «هذا ليس قولي!! أين التَّقول؟! أين...؟!» بشيء من هذا القبيل.

وفعله هذا يدل علىٰ عدم رضاه بالطريقة السُنِّية، وٱقتفائه البُنيَّة البدعية، لأنَّ الطريقة السُنِّية لها منار، من لم يعرفه أخطأها، هذا إن كان مريدها، ولم يلتزم لوازمها، فكيف بمَن نفر عنها وٱبتدع في لوازمها فأنَّىٰ يهتدي لها!! والطريقة السَّنيَّة في ٱقتفاء الطريقة السُنِّية، هي كما قال ذاك «الجهبذ» لمَّا سُئل عنها.

قال رجالٌ لأبي بكر بن عياش يا أبا بكر من السُّنِّي؟! فقال

---

(١) قلتُ: ٱنظر مُقدمة الشيخ الفاضل «محمد إبراهيم شقرة أبو مالك»، لكتابي «إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلى المذهب الحقّ ١/١٢».

رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذي إذا ذُكرت **الأهواء لم يتعصب لشيء منها ـ وفي رواية ـ لم يغضب لشيء منها.**» [الشَّريعة رقم ٢٠٥٨ وشرح أصول ٱعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة رقم ٥٣].

وأئمة الهدىٰ ومصابيح الدجىٰ ما كان علىٰ هذا يعولون أو لمعالم الطريق محرفون، بل كان الحقّ مبتغاهم وعند ثبوت الحجة منتهاهم وعلىٰ لسان من ظهر، فالدَّليل الواضح والبرهان اللايح هو لوحده المُثبت علىٰ السَّبيل.

قال الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «وأخبرني غير واحد عن أبي محمد قاسم بن أصبغ قال: لما رحلت إلىٰ «المشرق» نزلت «القيروان» فأخذت علىٰ «بكر بن حماد» حديث «مسدد»، ثم رحلتُ إلىٰ «بغداد» ولقيتُ النَّاس فلما ٱنصرفت عدت إليه لتمام حديث «مسدد»، فقرأت عليه فيه يومًا حديث النَّبيء ﷺ أنه قدم عليه قومٌ من «مضر» مجتابي «النّمار». فقال لي: إنما هو مجتابي «الثّمار»! فقلتُ: إنما هو مجتابي «النّمار» هكذا قرأت علىٰ كل من قرأته عليه بـ«الأندلس» وبـ«العراق» فقال لي: بدخولك «العراق» تعارضنا وتفخر علينا أو نحو هذا!! ثمَّ قال لي: قم بنا إلىٰ ذلك الشَّيخ ـ لشيخ كان في «المسجد» ـ فإنَّ له بمثل هذا علمًا، فقمنا إليه وسألناه عن ذلك. فقال: إنما هو مجتابي «النّمار» كما قلتَ، وهم قومٌ كانوا يلبسون الثياب مشققة جيوبهم أمامهم. والنّمار جمع «نمرة». فقال: بكر بن حماد: **وأخذ بأنفه رغم أنفي للحقِّ، رغم أنفي للحقِّ**، وٱنصرف.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٥٩٤].

فهل «عَلي حَسَن حلبي» ـ أثري «الزرقاء» ـ، فعل هذا بعدما قامت

عليه الحجة بفُتية «اللَّجنة الدَّائمة» أم نفر منها نفور الوحوش وسفَّهها وحرَّفها وضرب بأعجازها، مسخرًا منها جاحدًا ومعاندًا لها؟!

وعمله هذا شبيه بعمل «فرعون» ـ لعنه اللَّه ـ (١) مع «موسىٰ» كليم اللَّه عليه السلام، لما بيَّن له «الحجة» وأوضح له «المحجة»، فقال عَدو اللَّه: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾ [الإسراء].

فبعدما أيقن أنَّ هذه «الآيات» من عند اللَّه، هل أذعن لها أم جحدها؟! قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، فهل ٱكتفىٰ «فرعون» بالجحود والعناد أم سعىٰ للتَّشبيط عن الحقِّ بل ليجتثه من جذوره بقوله: ﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٦﴾﴾ [غافر].

---

(١) **قلتُ:** وتشبيهه بفرعون لجحوده رغم ٱستقان نفسه بالحق ظلمًا وعلوًا، لكونه من «**المرجئة الجدد**» الذين لا يرون إدخال «الأعمال» في الإيمان، وإن صرحوا بدخولها، فهي عندهم «شرط كمال» فقط، **وهذا ترك واجب، مضمومًا لما عنده من بتر ولي وإلحاد وروغان** شبهناه بهذا.

والكفر شعب، والإيمان شعب، والجحود والعناد شعب، ففرعون جحد وعاند فكفر «والتي كانت تستعير الحلي وفي ـ رواية ـ المتاع فتجحده، قطعت يدها» [صحيح سنن الترمذي رقم ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٥]، و«علي حسن حلبي» ـ أثري «**الزرقاء**» بين **المعكوفتين ـ عاند وجحد للجاج الخصم وإبطال حقوقه**، هذه بعض صور العناد والجحود لا يجهلها عاقل فضلاً عن طالب علم. وهذا لنا فيه سلف؛ قول الإمام «مالك» رحمه الله ـ إمام دار الهجرة ـ لما كان يرىٰ أهل «العراق» الذين خرجوا على الأمة بالرأي كـ«حماد»، و«أبي حنيفة» ـ، يقول: ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٢٠٥]، وبالطبع أنَّ أهل «العراق» ليسوا كفارًا.

وكان يقول أيضًا: «أنزلوهم منكم منزلة أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٢٠٤]، فلما رأىٰ «محمد بن الحسن» ٱستحيا وقال: يا أبا عبدالله! كذلك أدركت أصحابنا يقولون.»؛ تغليظًا وتشنيعًا منه لما أحدثوا.

هذه حصيلة الذين فسدت بواطنهم ففسدت بذلك ظواهرهم «فرعون» ردَّ الحقّ ثم جحد ٱستكبارًا وعنادًا، ثمَّ لم يكتف بذلك فسعىٰ في ٱجتثاثه بقتل حسي، وأثري «الزرقاء» ـ بين المعكوفتين ـ ٱستيقن وٱعترف بزلاته ثمَّ نكص علىٰ عقبه بعد ذلك، ٱستكبارًا وجحودًا وأنفةً فهل ٱكتفىٰ بذلك؟! أم بدأ يُشَّهر ويستخف باللَّجنة الدَّائمة في «أَجْوِبَتِهِ المُتَلَائِمَة» لما نصحته وأرشدته أَن يبتعد عن المسائل التي لم ترسخ فيها قدمه، بسبب قلَّة بضاعته وعدم درايته بها!! فهل أذعن للحقّ وقال مثل ذاك السَّلفي: «**رغم أنفي للحق! رغم أنفي للحق!**» أم ٱستخف بها بقوله: «هذا ليس من كلامي؟! أين التَّقول؟! أين...؟! و...؟!».

والذي يعجب له من هذا الدَّعي، أنه يوصف «اللَّجنة الدَّائمة» بالجور والدَّل علىٰ البَور، لكن «علي حسن حلبي» ـ أثري «الزرقاء» بين المعكوفتين ـ لم يكتف بكلّ هذا بل كان طموحه أبعد من ذلك في سعي بقتل معنوي علىٰ طريقة «أحمد البدعة» ـ «ٱبن أبي دؤاد» و«السُبكي» ـ وشاية عند السُّلطان، لكلّ إنسانٍ مُعتصمٍ بحقيقة الإيمان، أنه تكفيريٌ خارجيٌ سافكٌ للدّماء. فكيف كانت الحصيلة، دعوة «موسىٰ» بقيت وهي «التَّوحيد» بأقسامه، وٱنبتر «فرعون» الشَّانىء، فكذلك ـ بفضل اللَّه ومنّه ـ ظهرت دعوتنا وعقيدتنا وٱنبتر الشَّانىء الموزور المحتبي في ثوب زور؛ بمَّا رقمنا من تحريرٍ وتأصيلٍ في «مسائل الإيمان».

فمن آثار دعوتنا تحريم «اللَّجنة الدَّائمة» **كتابيه الدَّاعيين إلىٰ «الإرجاء» الفاحش بل «التَّجهم» بعينه**، فلمَن كانت العاقبة؟! فهل من سامعٍ ومستجيب، فشتان بين الحقِّ والباطل، والهدىٰ والضلال، والنور

والظلمة، فالمرقّم ٱنتصر لحزب اللَّه الموحدين، والمسمّم **جادل عَن الضلال المُبْتَدعين المُشْركين الكارهين للوحيين.**

فالحصيلة أنَّ اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ جعل لكُتبنا القبول وكلما طبعت نفذت من الأسواق، والمسمّم لكتابيه «التَّحْذِير مِن فِتْنَة التَّكفير» و«صَيْحَة نَذِير بِخَطَر التَّكفير»، **النقض والتَّحذير منهما في «الأسواق»** وعلىٰ كاتبهما التَّوبة ، والكف عن الطبوليات(١) والنفخ في «الأبواق» لهزِّ «الخصر» و«الأرداف»، لأنَّ حنين الماضي لا ينسي هزَّ الأكتاف(٢) وسوف نبسط الرد التَّفصيلي أثناء تناولنا بعض «الفصول» من هذه «الرسالة» ـ إن شاء اللَّه ـ .

فأثر فتنة «ٱبن الأشعث» ولَّد بالمقابل فتنة أعظم منها، لأنَّ لكلّ فعل ردة فعل، هذا معلوم بالبديهة العقلية، **قامت بدعة «الإفراط» فقوبلت ببدعة «التَّفْريط»**، وهنا يكمن الخطر عندما ترد البدعة بالبدعة فالحصيلة تفريخ جيوب من البدع والشبهات، كل جيب يبدِّع الطرف الآخر، فأضحىٰ كل جيب مبتدع مُبَدّع، وسبب ذلك هو عدم مراعات الألفاظ «الشَّرعية» والتَّقيد بها.

ولهذا «أئمة الدِّين» و«مصابيح الدُّجىٰ» و«أساطين العلم» رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أنكروا علىٰ من قابل بدعة ببدعة، أو ردَّ باطلاً بباطلٍ، أشد الإنكار، لأنَّ هذا الفعل يضيّع «الحقّ» بين «الهوىٰ»، فيكون صاحبه مستجير من النار بالرمضاء.

---

(١) **قلتُ:** هي المسائل التي يراد بها الشهرة، لها صوت ورنين كالطبل.

(٢) **قلتُ:** هزّ الأكتاف هنا، لكل عقبة وضعت للصَّد عن الدعوة «السَّلفية الشَّرعية».

فالأئمة رَحِمَهُمُ اللهُ لما قامت بدعة «الخوارج» ـ التَّكفير بالكبيرة ـ لم يكترثوا لها ولم يبالغوا في الرَّد عليها، والسَّبب أنَّ النفس تكره «الإفراط» وتنفر منه، فإذا كان الحقُّ مرًّا ثقيلاً فما كان فوقه أثقل وأمرّ والنَّاس سرّاع في قبول الباطل، خاصةً إذا كان هذا الباطل فيه تفريط فالنفس تسكن إليه وتحبه وتنجذب إليه، لما فيه من ٱنزواء وٱنطواء وخلود إلىٰ الأرض، فالنفس دومًا في طلب الرَّاحة، تتلكأ عن الشَّرع وهذا نوع من «الإباء» و«الشرود» هربًا من «العبودية»، والتَّفريط يُناسبها يكاد يكون معه الشهامة في معرفة الحقّ والقول به منعدمة.

فمن هذا الباب قال السَّلف: لفتنتهم ـ يَعْني: **المرجئة وطائفتهم الجدد اليوم** ـ أشد من فتنة «الأزارقة»، لما فيها من تلبيس وتضليل بالباطل عن أصحاب الباطل، هذا إن كان دعاتها ورؤساؤها ليس لهم يد وجاه عند «السُّلطان»، أمَّا إِن كان ذلك كذلك، فتلك هي الحالقة يصدّق ذلك قول «ٱبن المبارك» رَحِمَهُ اللهُ.

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا المُلُوكُ ... وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا

و«الأزارقة» إذا قوبلوا بالحجة والبرهان، وسُلك معهم «الإنصاف» و«المعادلة» يأمل في رجوعهم إلىٰ الحقّ، فقصة الصَّحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ معروفة لمَّا ناظرهم[1] والصَّحابي الآخر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لمَّا قالوا له: أبصر ماذا تقول قال: تقرأ في القرآن المقام المحمود، فرجعوا وأذعنوا للحقِّ

---

(١) قلتُ: أشير إلى مناظرة حبر الأمَّة وترجمان القرآن «عبد الله بن عباس» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للخوارج ـ قطع الله أدبار أحفادهم وإخوانهم «المرجئة» و«الجهمية» الذين هم في طرفي النَّقيض ـ آمين! آمين! آمين!

ولم يخرج إلَّا واحدٌ.[١] وأما «**المرجئة**» **وطائفتهم الجدد اليوم لا يرجعون مهما أقمت من حجج** إلَّا في النَّادر.

فهل رجع «أبو إسماعيل» ـ أعني: «حمَّاد بن أبي سليمان» ـ لمَّا لاموه الأئمة علىٰ رأيه السُّوء؟!

قال جرير رَحِمَهُ اللهُ كان المغيرة يقول: «نا «حماد» قبل أَن يصير مرجئًا وربما قال: حدثنا «**حماد**» **قبل أَن يفسد.**» [شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة رقم ١٨٤٣].

وهذا فيه إشعار أنَّ التَّحديث عن «المبتدعة» إنَّما هو قَبْل أَن يُحْدثوا، ومَن قَبَل روايتهم من الأئمة ـ بعد الإحداث ـ إذا كانوا ثقات فيما يروون، ولهذا قَبَل «البخاري» رَحِمَهُ اللهُ رواية «الخوارج» ـ فهم أصدق أهل «الأهواء» حديثًا ـ ولم يقبل رواية «الرَّوَافض» لأنَّ دينهم الكذب ويجتنب روايتهم فيما أحدثوا، لأنَّ الغالب علىٰ أهل الأهواء إذا أحدثوا، أَن يدعموا محدثاتهم بأحاديث تنصر ما يهوون ويشتهون فالخطر كامن هنا، وهذا له بسطٌ في موضع آخر.

فهل رجع تلميذه ووارث علومه «أبو حنيفة»؟! وهل رجع «إبراهيم التيمي»؟! وهل رجع «طلق بن حبيب العنزي»؟!

روىٰ عبداللَّه بن أحمد عن أيوب قال: قال لي سعيد بن جبير: «ألم أرك مع «طلق»؟ قال: قلت بلىٰ فما له؟ قال: **لا تجالسه فإنه مرجىء..**» [السُّنَّة ١/ ٣٢٣ ومنهاج السُّنَّة النبوية ٥/ ٢٩٢].

---

(٢) **قلتُ:** أشير إلى مناظرة الصَّحابي الجليل «جابر بن عبد الله» ﷺ للذين شغفهم رأي «الخوارج» «صحيح مسلم رقم ٤٧٢».

وهل رجع «ذر بن عبداللَّه المرهبي الكوفي»؟! [السُّنَّة رقم ٩٥٤].

وهل رجع «محمد بن خازم الضرير أبو معاوية»؟!

قال ٱبن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه: «كان حافظًا متقنًا **ولكن كانَ مرجئًا خبيثًا**» [تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٤]. وقال أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كان رئيس «المرجئة» بالكوفة.**» [تذكرة الحفاظ/ ٢٩٤].

وهل رجع «عمرو بن مرة المُرَادي»؟! [شرح أصول ٱعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة رقم ١٨٤٧]. وهل رجع «عبدالكريم بن مالك الحراني»؟! وهل رجع «سَالم الأفطس»؟! وهل رجع «مسعر بن كدام»؟! وهل رجع «عُمر بن ذر»؟! وهل رجع الذي جنىٰ عليه إبنه «عبدالعزيز بن أبي روَّاد»؟!

أخرج «هبةاللَّه اللالكائي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بسنده عن الحسن بن وهب الجمحي - فقال ما لفظه: «قدم علينا «عبدالعزيز بن أبي روَّاد» وهو شاب يومئذ «ٱبن نيف وعشرين» سنَّة، فمكث فينا «أربعين» أو «خمسين» سنة **لا يعرف بشيء من «الإرجاء»** حتَّىٰ نشأ ٱبنه «عبدالمجيد» **فأدخله في «الإرجاء»**، فكان أشأم مولود ولد في الإسلام علىٰ أبيه!» [شرح أصول ٱعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة رقم ١٨٤٨]. وذُكر مثل ذلك عن «مالك بن أنس» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ذكر عنده «عبدالمجيد» هذا فقال مالك: «**ذاك الذي أدخل أباه في الإرجاء**» [شرح أصول ٱعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة رقم ١٨٤٩].

وهل رجع «محمد بن كرام السّجستاني»؟! وهل رجع «أبو عبداللَّه الصالحي»؟! وهل رجع «أبو منصور الماتريدي»؟! وهل رجع «الطَّحاوي»؟! و«البيهقي»، و«الرَّازي»، و«الغزالي»، و«النَّسْفي»

و«التفتازاني»، و«...»، و«الصابوني»، و«الغزالي»، و«القرضاوي» و«...»، **و«طائفتهم الجدد»** اليوم، **المُتَّسمة بالأثرية، ولا أثر لها إلَّا «حماد» وتلميذه؟!!**

فمَن وقف في وجه الأئمة الأعلام ودعوتهم؟! أليسوا هم!! ومَن وقف في وجه «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ اللَّهُ وتلامذته؟! أليسوا هم!! ومَن وقف في وجه الدَّعوة الإصلاحية المباركة التي قام بها «مُحَمد بن عبدالوهاب»؟ أليسوا هم!! ألم يقولوا عنه تكفيري يرىٰ رأي «الخوارج»!! وما نِعَم أهل «الحجاز» اليوم إلَّا من قبل دعوته المباركة، ولمَّا بدأ الٱنحراف عنها بدأت تتقلص، ومَن وقف في وجه دعوة «ٱبن باديس»؟! أليسوا هم!! ومن طعنه بسكينة وسلَّمه اللَّه منها؟! أليس واحدًا منهم؟!

فكما جادلوا عن المشركين «القبوريين» علىٰ عهد «محمد بن عبدالوهاب»، **جادلوا عن الكارهين لما أنزل اللَّه، المُشَرّعين للقوانين الوضعية، يبتغون فيها الخيرية،** حاملين عليها النَّاس بالحديد والنار فلولا ذا!! فمَن الذي حمل أثري «الزرقاء» «عَلي حَسَن حَلبي» يقول عن حزب اللَّه الموحدين الذين لم يفرقوا بين الشرك مصدره «القبور» والشرك الذي ٱستشرىٰ من «القصور»، أنَّ لهم شبهًا بـ«الشيعة» لمَّا جعلوا «الإمامة» أعظم مطالب أصول الدِّين، أيصدر هذا من سلفي صحيح «المُعْتقد»؟! وآيْمُ اللَّه لا يصدر هذا إلَّا من خلفي منتكس المعتقد، **أو ليس «الحاكمية» هي رأس المُرَاد؟!**

أو ليس تحقيق «التَّوحيد» و«العبودية» يكونان بما أمر اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وشرع، وهؤلاء لا يبالون إذا كان توحيدهم وعبوديتهم بما أمر

اللَّه وبما ٱبتدع؛ لا يبالون إذا كانت «الحاكمية» ـ شرع اللَّه ـ نصفًا للَّه ونصفًا للطَّاغوت، لأنَّ عندهم ترك «**جنس العمل**» لا ينفي الإيمان. فللَّه المُشتَكىٰ من هٰؤلاء القوم اليوم.

يقول الإمام الجليل الجهبذ ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه:

«ولا آفة أضرّ علىٰ «العلوم» وأهلها من الدُّخلاء فيها؛ وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويقدِّرون أنهم يُصلحون.» [الأخلاق والسير ص ٩١].

«فتبين لطالب الحقِّ أنَّ من جادل عن المشركين المشرعين للنظم الشيطانية، المضاهين للربوبية والألوهية، الكارهين للفطرة والشرع وسهَّل عليهم ما ٱرتكبوه من كفر بواح، وٱحتج لهم بالحجج الباطلة أنه فاقدٌ أصل العلم، فيستحق أَن يوصف بالجهل وإِن كان له ٱشتغال بأنواع من العلوم القليل نفعها.» [الدُّرر السَّنيَّة ١٢/ ٩١ وعقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين ص ٣٩ بتصرف].

فلهذا نقول كما قال سلفنا: «لن يصلح المسلمون حتَّىٰ يصلح علماؤهم فإنما العلماء من الأمَّة بمثابة «القلب» إذا صلح صلح الجسد كلّه وإذا فسد فسد الجسد كلّه **وصلاح المسلمين إنما هو بفقههم الإسلام وعملهم به** وإنما يصل إليهم هذا علىٰ يدِ علمائهم، **فإذا كان علماؤهم أهل جمود في «العلوم» وٱبتداع في «العمل» فكذلك المسلمون يكونون**، فإذا أردنا إصلاح المسلمين فلنصلح علماءهم.

ولن يصلح «العلماء» إلَّا إذا صلح تعليمهم، فالتَّعليم هو الذي يطبع المُتَعلم بالطابع الذي يكون عليه في مستقبل حياته من علمه

لنفسه وغيره فإذا أردنا أَن نصلح «العلماء» فلنصلح التَّعليم ـ ونعني بالتَّعليم ـ **التَّعليم الذي يكون به المسلم عالمًا من علماء الإسلام يأخذ عنه النَّاس دينهم ويقتدون به فيه.**» [ٱبن باديس حياته وآثاره ٣/ ٢١٧].

فللَّه الحمد والمنَّة أنَّ الأرض لا تخلو من قائم للَّه بالحجة موضحًا للمحجة، شاء مَن شاء وأبىٰ مَن أبىٰ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٩﴾﴾ [الصَّف]. وهذا الظُّهور يستحيل أَن يكون بدون «ٱعتقاد» صحيح و«منهج» سليم، فبهذا تكون الٱستمرارية للطائفة «المنصورة» القاهرة لأعدائها.

فبوادر الخير ظاهرة، ومعالم هذه الفرقة بادية، والنَّاس فيها أسراب إثر أسراب؛ تتخللها بعض الفَتَرات ـ في بعض «الأمكنة» ـ وعراقيل من أعداء الأمة التَّقليديين ـ «الحلف اليهوصليبي» ـ، فلولا قائم للَّه بالحجة، ما أصبحت «السَّلفية» ديدنة كلّ أحد اليوم، المُبْتغي فيها الخير والمُتَربص بها الشَّر والسُّوء عليه دآئرة السَّوْء، وأعني بالسَّلفية، **صحيحة «المعتقد» التي تقول أنَّ الإيمان حقيقة مركبة من «ٱعتقاد» و«ٱنقياد»**، أما أدعياؤها، فلابسون ثوب زور.

وممَّا يؤسف له أنَّ هذه «السَّلفية الشَّرعية» أصبح يشنع بها ويقبِّحونها بشتىٰ الأوصاف، فألصقوا بها كلمة «الإرهاب»، فما ذكرت إلَّا وتبادر إلىٰ أذهانهم هذا «المصطلح» الخبيث، والنَّوْكَىٰ من هذه الأمَّة أصبحوا أبواقَ للمشنعين والمقبِّحين، فمَن أحدث هذا؟ لا شكَّ إنهم الذين قالوا: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۝٧٢ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]. فهذا هو مبتغىٰ القوم.

لكن لن يضرّونا بهذا إلَّا كما قال تَعَالَىٰ: ﴿إِلَّآ أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١]. فالأذىٰ منهم ثابتٌ إلىٰ قيام السَّاعة، يقوىٰ ويضعف، حسب قوة وضعف «المَنْهج السَّلفي الشَّرعي»، لكنَّ الأذىٰ دسيسةٌ وخديعةٌ وتأليبٌ علينا، أمَّا مجاهرة ومصادمة، فهم أحقر وأذل، كما قال تَعَالَىٰ: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟﴾ [آل عمران: ١١٢].

فمن باب الدَّسيسة والخديعة، ٱنتحل «بولص» دين «النصارىٰ» ليفسد فيه، ومن هذا الباب ٱنتحل «عبداللَّه بن سبأ الصنعاني» اليهودي دين الإسلام ليفسد فيه، ومن هذا الباب أنشأوا مدارس خرَّجت «الزَّنادقة» و«الملحدين»، **ومن هذا الباب ولُّوا علىٰ الأمَّة حكَّامًا كرهوا ما أنزل اللَّه فأحبط اللَّه تَعَالَىٰ أعمالهم، وما ولَّوهم حتَّىٰ عَهدوا لهم أَن يطيعوهم في كلّ الأمر، وليس في بعض الأمر.**

فهؤلاء الذين قنَّنوا داخلون في زمرة الكارهين لما أنزل، ولولا كراهتهم ما حكَّموا هذه «القوانين الوضعية»، وبالرغم من كلّ هذا الكفر البواح تجد من يسميهم «ولاة الأمور» وهذا من الإلحاد في اللَّفظ والخروج به عن المراد، وهؤلاء الذين أطلقوا هذا «المصطلح» علىٰ الكارهين لما أنزل هم صنفان:

- **صنف أُوتِي من سوء فهمه، وقلَّة بضاعته في «العلوم»، متبع لكل ناعق. مائل مع كل صائح مقلد غارق في ظلماته، كسُول في طلب الحجج معتقد الصَّحة بالميلاد.**

- وصنف خبيث المُعْتقد مندس في «الصَّف» ليخلخل الجذع السَّلفي، ولقد أخرج اللَّه تَعَالَىٰ أضغانهم، لأنَّ في قلوبهم مرضًا.

ولذا قيل: «ما يستقر في القلب من «إيمان» و«نفاق»، **لابدَّ أَن يظهر موجبه في «القول» و«العمل»**، كما قال بعض السَّلف: ما أسرَّ أحد سريرة **إلَّا أبداها اللَّه تَعَالَىٰ علىٰ صفحات وجهه، وفلتات لسانه، وتحريفات قلمه.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٧٧ ط/ جـ ٦٢٠ ط/ ق بتصرف يسير].

لذا قال الشاعر:

وَالعَيْنُ تَعْلَم مِن عَيْنَي مُحدّثها ... إِنْ كَانَ مِن حِزْبِها أَوْ مِن أَعَادِيها

وشدة فتنة هٰؤلاء علىٰ الإسلام وأهله بل علىٰ المنهج «السَّلفي الشَّرعي» أشد من فتنة الأعداء الظاهرين من «أهل الكتابين»، ذلك بأنَّ ظاهرهم معنا، وباطنهم ضدنا، ونحن لا نصفهم بالنفاق، **ولكن نصفهم بالبدعة، والانحراف عن المعتقد السَّليم في «مسائل الإيمان»، وهي أعمالهم أحصيناها لهم، وهذا نوعٌ من النّفاق وإِن تبرَّأ منه صاحبه.**

وهذا الانحراف إمَّا عن سوء قصد وفساد طوية، وإمَّا عَن توظيف من «المدرسة الكارهة» لما نَزَّل اللَّه تَعَالَىٰ، سببها «السَّذاجة» و«البلاهة»، و«العجب»، أو «الحسد»، و«البغي» علىٰ ما عند الآخرين من معتقد صحيح في **«مسائل الإيمان»** - وثمرته القبول - **أو أعمالٍ مبرورةٍ، وتحريراتٍ مسطورةٍ فضَّلهم اللَّه تَعَالَىٰ بها، وهذه موانع «القبول» و«الانقياد»**، فمن أيِّها بغوا عَلَينا؟! هذا يعلم يوم يبعثر ما في القبور ويحصل ما في الصدور.

«فإنَّ بلية الإسلام بهم شديدة جدًا، لأنهم منسوبون إليه، وإلىٰ

نصرته وموالاته، وهم أعداؤه في الحقيقة، يخرجون عداوته في كلّ قالبٍ يظن «الجاهل» أنه علمٌ وإصلاح. وهو غاية الجهل والفساد.

فللَّه المُشتكىٰ كم من معقل للإسلام قد هدّموه؟! وكم من حصن له قد قلعوا أساسه وخرَّبوه؟! وكم من علمٍ له قد طمسوه؟! وكم من لواءٍ له مرفوع قد وضعوه؟! **وكم ضربوا بمعاول «الشُّبه» في أصول غراسه ليقلعوها؟! وكم عمُّوا عيون موارده بآرائهم ليدفنوها ويقطعوها؟!**

فلايزال الإسلام وأهله منهم في بلية. ولا يزال يطرقه من شبههم سريَّة بعد سرية. ويزعمون أنهم بذلك مصلحون!! ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ١٢﴾ [البقرة]... **ثقلت عليهم «النُّصوص» فكرهوها، وأعياهم حملها فألقوها عن أكتافهم ووضعوها، وتفلتت منهم «السُّنَن» أَن يحفظوها فأهملوها. وصالت عليهم نصوص «الكتاب» والسُّنَّة» فوضعوا لها قوانين ردوها ودفعوها**[1]. **ولقد هتك اللَّه أستارهم وكشف أسرارهم.**» [مدارج السالكين ١/ ٣٧٧ ـ ٣٨٦ بٱختصار].

وهٰؤلاء الأثرية ـ «**المرجئة الجدد**» ـ لمَّا ٱنتحلوا **«السَّلفية» شعارًا و«الإرجاء» دثارًا**، تهافت فيها النَّاس، قليلو الخبرة أطرياء العود ففَتَنَتهم، ولهذا قال المغيرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يزل في النَّاس بقية حتَّىٰ دخل «عمرو بن مرة المرادي» **في الإرجاء فتهافت النَّاس فيه.**» [شرح أصول ٱعتقاد أهل السنَّة والجماعة رقم ١٨٤٣].

وذلك أنَّ زلة «العالم» أو العابد «الصالح» ليست كزلة الباقين

---

(١) قلتُ: ٱنحرافات «علي حسن حلبي» ـ الأثري بين المعكوفتين ـ من قواعد وشروط مبتدعة في التَّكفير وغيرها.

فهذه ينفخ لها في «الأبواق»، فيتهافت المائل المستجيب لكل ناعق ولهذا قال حبر الأمة وترجمان القرآن: «**ويل للأتباع من عثرات العالم**» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٦٦].

وهٰؤلاء «**المُرْجئة الجدد**»، تلاقَّهم الخُلُوفُ المُنشيء برحابة صدر وألقىٰ لهم بأعطياته، وبسط لهم «الماء» و«الثرىٰ»، **كيف وهم لمعالم «السَّلفية» محرفون، بأعدائها محتضنون، ومن حرمتها مهونون وبمعاولهم يهدمون، ولمن خالفهم ولامهم علىٰ ما هم فيه، مشّهرون ومبّدعون ومحذرون، وإلىٰ سلطان «البدعة» الكاره لما أنزل اللَّه مُزفون، فالويل لهم إنهم مَخدوعون منخدعون، مفتونون منفتنون!!**

قال عليه الصلاة والسلام : «**ما من نبي بعثه اللَّه في الأمة قبلي إلَّا كان له من أمته حواريون وأصحابٌ، يأخذون بسنَّته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خُلُوفٌ يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبَّة خردل.**» [مسلم رقم ١٧٧].

وقال عليه الصلاة والسلام : «**إنه سيعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمَن كره فقد بريء ومَن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع.**» [مسلم رقم ٤٧٧٨].

فإذا كان هذا الوعيد الشَّديد في «المشايعة» و«الرضىٰ» في أمراء الظلم والفسق، الذين يتحاكمون إلىٰ الشريعة وخالفوا في «جزئية»، أو «قضية»! **فكيف يكون الوعيد في مشايعة الذين غيَّروا قواعد الإسلام**

وأعلنوا بالرّدة جهارًا وقالوا: لأعداء الأمّة سنطيعكم في كلّ الأمر؟!!

ثمَّ هٰؤلاء النَّوْكَىٰ ـ «**المرجئة الجدد**» ـ **يهوِّنون لهم الأمر، ويذبون عنهم بأقلامهم وما أوتوا من وسائل شيطانية، ويسمونهم «ولاة أمور» وهم عن «أمر اللَّه» خرجوا، ومن «الشَّرع» شنأوا، ولما أنزل علىٰ «محمد» ﷺ كرهوا، ومن «الفطرة» ٱشمأزوا، ولمعالم «الدّين» بدلوا!!** ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾؟! **هذه نفثة مصدورٍ.**

وهذا الذي نتوجع منه، توجع منه مَن كان قبلنا من «أئمة» الدّين و«مصابيح» الدجىٰ «محمد بن إبراهيم آل الشيخ»، و«محمد رشيد رضا»، و«أحمد محمد شاكر» وغيرهم. فقال الأخير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ظهر حكَّام في كثير من البلاد الإسلامية يُدينون بالطَّاعة للكفار ـ عقلاً وروحًا وعقيدةً ـ **وٱستذلوا الرَّعية من المسلمين وبثوا فيهم عداوة الإسلام بالتَّدريج**، حتَّىٰ كادوا يردوهم علىٰ أعقابهم خاسرين **وَمَا أولٰئك بالمُسْلِمِين**. فإنا للَّه وإنا إليه راجعون.» [عمدة التَّفسير عن الحافظ ابن كثير ١/ ٤٢٣].

فقولوا عنَّا ماشئتم وصفونا بما أحدثتم من مصطلحاتكم الحادثة: «أصولية»، و«فضولية»، و«إرهابية»، و«خارجية»، و«بدعية» و«جمودية»، فما عبأنا يومًا بما تقولون!! ولكن قلنا ما ينبغي أَن نقول[١] لأنَّ «المحامي» عن عرين الدِّين، هو بمثابة المرابط علىٰ الثغور، المنافح عن حرمته، الرَّاجي أَن يكون من «الخلف» العدول

---

(١) قلتُ: ٱنظر «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير ١/ ٦٩٧» للعلاَّمة «أحمد محمد شاكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تعالى ـ ط/ الأولى ١٤٢٤هـ لدار الوفاء.

والعدل: هو القائل والعامل بالقسطاط المستقيم، الوارث للميزان **الذي يعلم الحقّ ويرحم الخلق.**

ومن رحمتنا للخلق، أَن نقول للمسلم أنت «مسلم»، وللكافر أنت «كافر»، وللمتذبذب بينهما أنت «متذبذب»، وللمرتد أنت «مرتد» ولمن أظهر الإسلام وأبطن خلافه، فليس لنا إلَّا ظاهره وسريرته إلىٰ اللَّه، **ولمَن كان له «نور» و«ظلمة»، أنكرنا ظلمته وأرشدناه إلىٰ نور لا ظلمة فيه**، ولمَن رضي بمذهبنا وخالفنا في بعض الأمور، ٱرتضينا منه ما رضي، وأبطلنا ما خالفنا فيه بـ«الحجة» و«البرهان»، ونقيل عثرته خاصةً إذا ظهر منه التَّحري للصَّواب وأخطأ. لأنَّ الحقَّ أزليٌّ والباطل طارىءٌ، ولمن ٱنتحل مذهبنا ليفسد فيه، مثل هٰؤلاء **«المرجئة الجدد» ـ الذين يرون «الإرجاء» في الباطن وفي الظاهر معظمون لمذهبنا ـ نرضىٰ منهم ما أصابوا وندفع في نحورهم ما أخطأوا وزاغوا، ومَن أصرَّ هتكنا ستره وكشفنا عوره، وقلنا ٱحذروهم هم العَدو.**

فهذا هو طريق علم «الحقّ» ورحمة «الخلق»، فهو «**طريق «الموازنة» و«المعادلة»، ومن سلكه كان قائماً بالقسط الذي أنزل اللَّه به الكتاب والميزان.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٠/ ٢١٢ ط/ جـ ٣٦٦ ط/ ق].

ولولا تغلل العقد «الإرجائي» في الأمَّة حتَّىٰ أصبح شعارًا ودثارًا والمذهب المرتضىٰ، ومَن خالفه إمَا خارجيًا، أو مخرفًا، ما كان بنا أَن نكتب هذا «السفر» النَّفيس لكن القوم ـ **طائفة المرجئة الجدد** ـ كلَّما قام لهم «الدَّليل» **حرَّفوا «السَّبيل»، إما يعرضوا عنه تفويضًا أو يحرفوه تأويلاً.**

«فما ٱمتحن الإسلام بمحنة قطُّ إلَّا وسببها «التَّأويل»؛ فإنَّ محنته إما من «المتأولين» **وإما أَن يسلط عليهم «الكفار» بسبب ما ٱرتكبوا من التَّأويل وخالفوا ظاهر التَّنزيل وتعلَّلوا بالأباطيل.**» [إعلام الموقعين عن ربّ العالمين ٤/ ١٩٣].

فما خلَّفوه كمٌ هائلٌ من شبهاتٍ، وتأويلاتٍ باطلة، سببها «قصور» أفهامهم، أو «هوىٰ» معتضدون عليه بشبهة دليلٍ، أو هوىٰ من غير شبهة سببه حطام الدُّنيا وخوف فواتها ساقيته تسيل.

«ولولا أنَّ القوم ـ «**المرجئة الجدد**» ـ جعلوا هذا علمًا مقولاً ودينًا مقبولاً، يردُّون به نصوص «الكتاب» و«السُّنَّة»، ويقولون: **إنَّ هذا هو الحقّ الذي يجب قبوله، دون ما عارضه من النصوص «الإلٰهية» والأخبار «النَّبَوية»، ويتبعهم علىٰ ذلك من طوائف أهل «العلم» و«الدّين» ما لا يحصيه إلَّا اللَّه لٱعتقادهم أنَّ هٰؤلاء أحذق منهم وأعظم تحقيقًا،** سببه الكسل في طلب الحجج، أو معرفة الحقّ بالرّجال، لم يكن بنا حاجة إلىٰ كشف هذه «المقالات» و«التَّحريفات» و«التَّأويلات» الفاسدة.»

[درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣٣٥ بتصرف يسير].

فالمعركة محتدمة، والعاقبة للتقوىٰ، ومخازي القوم وتحريفاتهم كثيرة، فنكتفي بما أشرنا إليه آنفًا، ولنشرع في الرَّد، وله تَعَـالَىٰ أسأل الإلهام والسَّداد، وما توفيقي إلَّا باللَّه تَعَـالَىٰ.

فلنختم هذا «التَّمهيد» المُمهد؛ بنصيحة نافعة، ووصية جامعة من إمام زمانه في «المغرب الأوسط» من الأمَّة الإسلامية، نافح عن الحقِّ، وحارب «شبهات» هٰؤلاء الذين نحن معهم في نزاعٍ وقراعٍ

اليوم ـ قطع اللَّه دابرهم ـ أصلح الأمة في تلك الديار، ووقف حجر عثرة في وجه المدّمر الصليبي «الفرنسي» وأعوانه، ومن بركة إصلاحه ذاك «الجهاد» المبارك الذي قدَّم فيه أبناء «الجزائر» المسلمة «مليون» و«نصف» المليون قتيل، فدحروا العدو وأخزوه بعدما كان يقول في ٱحتفاله المئوي من دخول تلك الديار: «ولَّىٰ عهد الهلال[1] وجاء عهد الصَّليب». لكن الفرحة لم تدم طويلاً؛ بسبب ٱستيلاء الكارهين لما نَزَّل اللَّه لمناصب «الرّيادة» و«الزعامة»[2] ولقد قرب ـ بإذن اللَّه ـ ٱنبتارهم وقطع هَامَتِهم؛ دعاة الزَّندقة الفجور والٱنحلال.

فهي وصية جامعة أوصي بها طالب الحقّ المجتهد في طلبه، أَن يجعلها قاعدة يرتكز عليها في «**التَّحصيل**» أو **معرفة الحقّ والدَّعوة إليه** فيهتدي ويرشد ـ بإذن اللَّه ـ وليعلم طالب «الحجة» أنَّ اللَّه مع الذين ٱتقوا والذين هم محسنون.

---

(١) *قلتُ:* الهلال: ليس شعارًا للإسلام، وإنما هو من البدع المحدثة التي ضحك بها «العلمانيون» على المسلمين بقولهم: أنَّ الهلال شعار الإسلام وبه يتبين شهر «رمضان»، والنجمة ذات «الخمسة» أطراف إنما هي أركان الإسلام، فجعلوها في رايتهم، والشعار الحقيقي تركوه ظهريا وهو شهادة «التَّوحيد».

(٢) *قلتُ:* ٱنتحلوا الٱشتراكية منهجًا، وضحكوا عليهم بقولهم: أنَّ النَّبيء ﷺ قال: «النَّاس متساوون كأسنان المشط» فغروهم بهذا حتَّىٰ أصبح بعد مدة يسيرة الإلحاد شائعًا، يدرس في «المدارس» و«الجامعات»، ومَن أراد أَن يحصل على «الثانوية العامة» لابدَّ أَن يمتحن في الذي زرع في «الأمة الإسلامية» شرًّا عظيمًا، الذي مهد له «أحمد البدعة» على عهد «المأمون»، الموسوم زورًا وبهتانًا بـ «الحكمة اليونانية» والأحرىٰ أَن تسمى بـ «العُفَارة اليونانية»، التي يسمونها اليوم بـ«الفلسفة»، فيها من الكفر البواح الذي فيه من الله برهان، ومن بين هذا الكفر البواح عنوان يسمى بـ «المشكلة الألوهية»، ولابدَّ من «الٱمتحان» فيه إِن أردت الشَّهادة فللّه المشتكىٰ من غربة الإسلام اليوم، وهو المرتجىٰ في رفعها.

قال العلاَّمة عبدالحميد ٱبن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ٱعلموا جعلكم اللَّه من وعاة العلم، ورزقكم حلاوة الإدراك والفهم، **وجمَّلكم بعزة الأتباع وجنَّبكم ذلة الابتداع،** أنَّ الواجب علىٰ كلّ مسلم في كلِّ «مكان» و«زمان» أَن يعتقد عقدًا يتشرَّبه قلبه وتسكن له نفسه؛ وينشرح له صدره ويلهج به لسانه، وتنبني عليه أعماله، أنَّ دين اللَّه تَعَالَىٰ من «عقائد الإيمان»، و«قواعد الإسلام»، و«طرائق الإحسان» إنمَّا هو في «القرآن» و«السُّنَّة الثابتة الصحيحة» و«عمل السَّلف» الصالح من «الصَّحابة» و«التَّابعين» و«أتباع التَّابعين» وإنَّ كلّ ما خرج عن هذه «الأصول» ولم يحظ لديها بالقبول؛ ـ قولاً كان أو عملاً أو عقدًا أو ٱحتمالاً، **فإنه باطل من أصله ـ مردود علىٰ صاحبه ـ كائنًا مَن كان في كلِّ «زمان» و«مكان»**، فٱحفظوها وٱعملوا بها تهتدوا وترشدوا ـ إن شاء اللَّه ـ .» [ٱبن باديس حياته وآثاره ٣/ ١٦٣].

فيالها من «نصيحة نافعة»، و«وصية جامعة»، لمَن وقف علىٰ فحواها ورعاها حقّ رعايتها!! ذلك؛ ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ۝٣٧﴾ [ق].

✻ ✻ ✻ ✻

الفَصْلُ الأَوَّلُ

تَعْرِيفُ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ عِنْدَ المُبْتَدِعَةِ

أوَّلاً: تعريف حقيقة الإيمان عند «الخَوَارِجِ» و«المُعْتَزِلَةِ»:

قال «الخوارج» و«المعتزلة» ما لفظه: «الإيمان: هو قول وعمل».

أو: «المعرفة بالقلب بالدِّين والإقرار به باللّسان والعمل بالأركان[1]».

لكن «الخوارج» و«المعتزلة» جعلوا «الإيمان» شيئًا واحدًا؛ لا يتبعض أو ينقص، فسلبوا الإيمان عن صاحب «الكبيرة»، وشبهتهم في ذلك أنَّ «الطاعات كلّها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض «الإيمان»، **فذهب سائره فحكموا بأن صاحب «الكبيرة» ليس معه شيء من الإيمان.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣١٣ ط/ جـ ٥١٠ ط/ ق].

فبناءً علىٰ هذا: يكون هؤلاء المبتدعة ـ «الخوارج» و«المعتزلة» ـ خالفوا قُحّ «أهل السُّنَّة» في **«الإسم»** و**«الحُكْم»**، سلبوا عن صاحب «الكبيرة» ٱسم المؤمن، وأوقعوا عليه ٱسم الكفر، لكن «المعتزلة» تقول: إنه في منزلة بين «المنزلتين» هربًا من ٱسم الكفر، أمَّا في «الحكم» فكلتا الطائفتين تقول: إنه خالدٌ في النَّار.

ثَانِيًا: تعريف حقيقة الإيمان عند «المُرْجِئَةِ» ـ «الجَهْمِيَّةِ» ـ :

ذهبت هذه الطائفة إلىٰ أنَّ الإيمان إنمَّا هو: **معرفة اللَّه تَعَالَىٰ بالقلب**

---

(١) قلتُ: ٱنظر «الفِصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٢٠٩».

فقط؛ وإن أظهر «اليهودية» و«النَّصرانية» وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته، فإذا عرف اللَّه تَعَالَىٰ بقلبه فهو مسلم من أهل «الجنَّة» وأنَّ ما سوىٰ «المعرفة» ـ من الإقرار باللّسان والخضوع بالقلب والمحبة للَّه ولرسوله والتَّعظيم لهما، والخوف والعمل ـ ليس بإيمان، فإذا أَتَىٰ «الإنسان» بالمعرفة ثمَّ جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وهذا قول «أبي محرز الجهم بن صفوان» الزنديق و«أبي الحسن الأشعري»، والقاضي «أبي بكر الباقلاَّني»، و«أبي المعالي»، وهذا هو مذهب «**الأَشْعَرِيَة**».
[ٱنظر الفِصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٢٠٩ ومجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٧٩ و ٣١٢ و ٣٣٣ ط/ جـ].

وفساد هذا القول معلوم بصحيح المنقول وصريح المعقول.
يلزم منه أنَّ «إبليس» اللَّعين و«فرعون» و«اليهود» مؤمنون، فكلّ هٰؤلاء عرفوا ربَّهم، **وهذا تحريف الكلم عَن مواضعه، وإفك مفترىٰ، ودعوىٰ بلا برهان، ومجاهرة سمجة قبيحة.**

ثَالِثًا: تعريف حقيقة الإيمان عند «الْمُرْجِئَة» ـ «الكَرَامِيَة» ـ :

فهٰؤلاء يقولون إنَّ الإيمان هو: **إقرار باللّسان** ـ ٱسم للقول باللّسان وإِن لم يكن معه «ٱعتقاد القلب» وإِن ٱعتقد الكفر بقلبه ـ وهذا القول أفسد الأقوال وآخرها حدوثًا، وصاحبه هو «محمد بن كرام السِّجِسْتَاني» وأصحابه. [ٱنظر الفِصل في الملل ٢/ ٢٠٩ والأصبهانية ١/ ١٨٢].

لكن أصحاب هذا القول يخالفون في «**الإسْم**» لا في «**الحُكْم**» يقولون: إنَّ الإيمان باللّسان دون القلب هو إيمان «المنافقين» وأنه لا ينفع في «الآخرة»، وأما «**الْمُرْجِئَة الجَهْمِيَة**» يخالفون قُحّ «أهل السُّنَّة»

في «**الإسْم**» و«**الحُكْم**». [ٱنظر مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٣٧ ط/ جـ ٥٥٠ ط/ ق والأصبهانية ١/ ١٨٢].

رَابِعًا: تعريف حقيقة الإيمان عند «المُرْجِئَة» ـ «الفُقَهَاءِ» ـ :

إنَّ الإيمان عند «المرجئة الفقهاء» هو: «**المعرفة بالقلب**» و«**الإقرار باللّسان**» **معًا**، فإذا عرف «المرء» الدّين بقلبه وأقرَّ به بلسانه فهو مسلم كامل الإيمان والإسلام، وأنَّ الأعمال لا تسمىٰ إيمانًا ولكنها «شرائع الإيمان»، وهذا قول «أبي حنيفة النعمان بن ثابت» الفقيه وجماعة من الفقهاء. [ٱنظر الفِصل في الملل ٢/ ٢٠٩].

وسُمّوا بالفقهاء لأنَّ أصحابه لهم مذهب فقهي، وسموا كذلك بمرجئة فقهاء «الكُوفَة»، لخروجه منها؛ مع تبني بعض الفقهاء له، مثل «حماد بن أبي سليمان» تلميذ «إبراهيم النخعي»، والأخير بريء من فعله، إنما ٱعتقاده في مسائل الإيمان ٱعتقاد «السَّلف»، كيف وهو من «التَّابعين»؟!

قال الإمام ٱبن عون رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «كان «حماد بن أبي سليمان» من أصحابنا حتَّىٰ أحدث ما أحدث ـ **يَعْني الإِرْجَاء** ـ.» [السُّنَّة رقم ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤].

فحماد ورَّث هذه البدعة لأبي حنيفة، وتبنَّاها معظم أصحابه وبعض فقهاء «المذاهب» الأخرىٰ و«**طائفة المرجئة الجدد**»، لكن هٰؤلاء قالوا في العمل «**شَرْط كَمَال**» فالخلاف بينهما لفظيًا.

وإِن كان هذا القول أقرب إلىٰ «قُحّ أهل السُّنَّة»، إلَّا أنه رأي سوء عابه الكثير من «السَّلف»، منهم إمام أهل السُّنَّة زمانه «أحمد بن حنبل»

لأنه أخطر الأقوال لٱشتماله علىٰ تلبيس وتضليل سقَّط الكثير من «الفقهاء» الأجلاء والمسلمين في هوته، يظنون أنه قول «السَّلف»، وما نزاع اليوم مع «**طائفتهم الجدد**» إلَّا بسببه.

وغلط من يقول إنَّ بيننا وبينهم نزاعًا لفظيًا، كيف وهم يقولون **إنَّ الأعمال الظَّاهرة ليست من لوازم الإيمان الباطن**، فإذا أثبتوا «أنها من لوازمه، وأنَّ الإيمان الباطن يستلزم عملاً صالحًا ظاهرًا كان بعد ذلك قولهم إنَّ تلك الأعمال لازمة لمسمىٰ الإيمان، أو جزءًا منه نزاعًا لفظيًا.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٥٦ ط/ جـ ٥٨٤ ط/ ق].

وهٰؤلاء المبتدعة ـ «**المرجئة**» **علىٰ فرقهم** ـ، أوتوا من باب واحد هو أنَّ الإيمان في لغة العرب: «التَّصديق» فقط. فقد عدلوا في هذا الأصل: «عن بيان «الكتاب» و«السُّنَّة» وأقوال «الصَّحابة» و«التَّابعين» لهم بإحسان، وٱعتمدوا علىٰ رأيهم، وعلىٰ ما تأولوه بفهمهم للُّغة وهذه طريقة أهل البدع؛ ولهذا كان الإمام «أحمد» يقول: أكثر ما يخطىء النَّاس من جهة «التَّأويل» و«القياس». **ولهذا تجد «المُعْتَزلة» و«المُرْجئة» و«الرَّافضة» وغيرهم من أهل البدع، يفسرون «القرآن» برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللُّغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون علىٰ أحاديث النَّبيء ﷺ والصَّحابة والتَّابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا علىٰ «السُّنَّة» ولا علىٰ «إجماع» السَّلف وآثارهم؛ وإنما يعتمدون علىٰ «العقل» و«اللُّغة».**» [مجموعة الفتاوىٰ٧/ ٧٩ ط/ جـ١١٨، ١١٩ ط/ ق].

وهٰؤلاء وأمثالهم لو أنهم «لم يضربوا قط كلام ربهم تَعَالَىٰ بعضه ببعض وأخذوه كلّه علىٰ مقتضاه لٱهتدوا ولكن من يهد اللَّه فهو

المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.» [الفِصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٢٤٠].

ومن هنا أُتِيَ القوم ـ «**المُرْجِئَة الجُدُد**» ـ لمَّا ذهبوا يجمعون بين طرفي النَّقيض ـ بين «مرجئة الفقهاء» الذين ٱنتحلوا مذهبهم القائلين أنَّ الإيمان هو المعرفة بالقلب والإقرار باللّسان والأعمال شرائع الإيمان ليست منه، وأنَّ المفرط فيها أو مَن لم يأت بها مطلقًا عاص للَّه مستحق للوعيد دون الخلود، وبين مذهب «السَّلف» الحقّ ـ وهو: **أنَّ الإيمان قول وعمل، والقول «قول القلب» والعمل «عمل القلب والجوارح»**.

فحرفوا قولهم **لما كانوا يرون قول «مُرْجِئَة الفُقَهَاء» في «الباطن» ويعظمون مذهب «السَّلف» في «الظَّاهر»، فقالوا: إنَّ العمل «شرط كمال» وليس «شرط صحة»**، فبجمعهم هذا ٱنفتح عليهم سد «**المُرْجِئَة الجَهْمِيَة**» بعدما كان مبنيًا بزبر الحديد.

فلازم من قولهم هذا ـ إذا كانت الأعمال «شرط كمال» ـ دخل بذلك «عمل القلب» ولابدَّ! لأنَّ التَّفريق بين المتماثلات من أقبح المحال، **فإذا كان «أعمال الجوارح» شرط كمال، لزم أن تكون «أعمال القلوب»؛ من «حب اللَّه ورسوله»، و«الأنقياد»، و«الموالاة» و«المعاداة»، و«...»، «شرط كمال»**، لأنَّ هذا عمل، ومن لم يأت بشرط العمل لا ينتقض إيمانه وإن كان مستحقًا للوعيد دون الخلود.

فتكون الخلاصة عندهم: أنَّ مِن أتىٰ بالمعرفة والقول وترك «العمل» مطلقًا ناجي من الخلود، ولهذا «طائفتهم الجدد» علَّقوا «الحكم» ـ علىٰ المتروكات والمفعولات ـ علىٰ «الأعتقاد» ـ أعني:

«المعرفة» و«القول» ـ.

ومن تدبَّر هذا السَّمج وجد أنَّ هذا القول أو الجمع الهاري المتناقض **دعوىٰ لا يقوم عليه دليل، وأنَّ أصحابها نَوْكَىٰ أُوتُوا من باب «الشُّبهة» لمَّا جعلوها برهانًا وعرضوا قول اللَّه ورسوله وقول «السَّلف» عليها، وهذا منتهىٰ «السَّفْسَطة» فيما هو بديهي**، ولهذا حصرهم شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جحر ضب لما ٱنتحلوا هذه المقالة.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللّسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء «الكوفة» وعبَّادها، ولم يكن قولهم مثل قول «جهم»، فعرفوا أنَّ الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أنَّ «إبليس» و«فرعون» وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، **لكنهم إذا لم يدخلوا «أعمال القلوب» في الإيمان لزمهم قول «جهم» وإِن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح ـ أيضًا ـ فإنها لازمة لها.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٢٤ ط/ جـ ١٩٤ ط/ ق].

هذا منتهىٰ دندنة القوم وٱضطرابهم، خالفوا **«الجَهْمِيَة»** في **«الإسْم»** ـ أعني: لابدَّ مع «المعرفة» «الإقرار» باللّسان حتَّىٰ يطلق ٱسم المؤمن ـ وٱتفقوا معها في **«الحُكْم»**، بأَن علَّقوا النَّجاة عليها وإِن كان صاحبها مستحقًّا للوعيد، **لأنَّ «جنس العمل» عندهم «شرط كمال» ليس «شرط صحة»**، هنا وقف حمارهم عند العقبة.

ولهذا لما نقول لهؤلاء «القوم» أنَّ دعوتكم وٱعتقادكم الباطني يدعوا لهذا، ينبغي عليهم أَن لا يَأْنفوا منه ولا يَنْفروا عنَّا نفور «الوحوش»

كيف وهي مسطرة في كتبهم مثل «الحُكْم بِغَيْر مَا أَنْزَل الله وَأُصُول التَّكْفِير» و«هَزِيمَة الفِكْر التَّكفيري» لكاتبهما «خالد علي العنبري» الجهمي، و«التَّحْذِير مِن فِتْنَة التَّكفير» و«صَيْحَة نَذِير بِخَطَر التَّكْفير» كلاهما لأثري «الزرقاء» ـ «عَلي حَسَن حلبي» **الجهمي** و«إِحْكَام التَّقْرِير فِي أَحْكَام التَّكْفِير» لـ«مُرَاد شكري» الجهمي، أشرف علىٰ طبعه **الدَّعي البدعي**[1] أما دعوتكم «السَّلفية» فهي كما قال الشاعر:

وَكُل يَدَّعِي وَصْلاً بِلَيْلى ... وَلَيْلَى لا تُقِرّ لَهُم بِذَاكَا

فمَن تدبر هذا، علم أنَّ الخلاف بيننا وبينهم ليس صوريًا ولا لفظيًا، بل خلافًا حقيقيًا ٱستشرىٰ بسببه «الفسق» و«الفساد» في الأمَّة والٱستخفاف بالمحرَّمات، ولهذا قام «السَّلف» يحاربونهم بلا هوادة ـ أعني: «مرجئة الفقهاء» ـ وأمروا بهجرهم وعدم مجالستهم حتَّىٰ يتوبوا ويرجعوا عمَّا ٱنتحلوه لشناعة قولهم؛ **أنَّ «الأعمال» ليست من «الإيمان»** وإنما هي «شرائع الإيمان» فقط.

ومن تدبَّر كلام شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسألة الإيمان» وردوده علىٰ «المرجئة»، علم إنَّما يَعْنِي بكلامه هٰؤلاء ـ «مُرْجِئَة الفُقَهَاء» ـ **الذين هم برزخ بين** «الجَهْمِيَة» و«السَّلفية الشَّرْعِيَة»

---

(١) **قلتُ:** بعد صدور فتوىٰ «هيئة كبار العلماء» في هذا الكتاب البدعي، وأنه لا يمثل عقيدة قُحّ «أهل السُّنَّة» في «مسائل الإيمان»، تبرأ «علي حسن حلبي» الجهمي من صاحبه ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكَ﴾ [الحَشر: ١٦]. وإذا كان الشَّيطان قد أثبت خوفه من الله، فإنَّ «علي حَسَن حلبي» لا يخاف الله ولا يتقه لٱستمراره في تسويق هذه العقيدة «الجهمية» الفاسدة. ولقد أنزلنا فيه عُجالة علمية سمَّيناها: «الكَاشف في تَرَاجع علي حَسَن حَلَبي الجهمي الزَّائف».

وإِن كان مآل قولهم في الأخير يعود إلىٰ قول «**جَهْم بن صفْوَان**» ـ أنَّ الإيمان يكفي منه «المعرفة» فقط ـ .

فأيُّ ذمٍ وعيبٍ وتنفير جاء عن علماء «السَّلف» في «المرجئة» فهو منصرفٌ لهم، لأنَّ بدعتهم الشنعاء صارت ذريعة إلىٰ إرجاء الغلاة «**الجَهْمِيَة**» وغيرهم، وٱستشرىٰ بسببها الفسق، زيادةً علىٰ أنها أصبحت عقبة في وجه المصلحين الذين يدعون الأمَّة إلىٰ دار «القرار» ويحذرونها من دار «البوار».

فالصراع لايزال محتدمًا مع هٰؤلاء «**المرجئة وطائفتهم الجدد**» بسبب إخراج «العمل» عن «الإيمان»، لأنَّ إخراجهم «**العمل يشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضًا، وهذا باطلٌ قطعًا**، فإِنَّ مَن صدَّق الرَّسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعًا بالضرورة، **وإِن أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطأوا أيضًا لٱمتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٠ ط/ جـ ٥٥٦ ط/ ق].

فمن تدبر هذا المقام ، علم أنَّ أصحاب مذهب الحقّ، هم الذين لزموا الدَّليل فلم يضلوا السَّبيل، القائلون أنَّ الإيمان قول وعمل المكفّرون لتارك «**جِنْس العَمَل**»، ومن خالفهم «لزمه فساد معلوم بصريح المعقول، وصحيح المنقول كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السَّلف والأئمة.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٥٧ ط/ جـ ٥٨٥ ط/ ق].

❖ ❖ ❖ ❖

الفَصْلُ الثَّانِيُّ

بُطْلانُ قَوْلِ الحَافِظِ «ٱبنِ حَجَرٍ» أَنَّ الإِيمَانَ عِنْدَ السَّلَفِ هُوَ: الاعْتِقَادُ بالقَلْبِ والنُّطْقُ باللّسَانِ والعَمَلُ بالأَرْكَانِ والعَمَلُ شَرْطٌ فِي كَمَالِهِ

إنَّ ٱدّعاء الحافظ «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ العمل «شرط كمال» عند «السَّلف»، دعوىٰ باطلة لا يقوم عليها دليل، بل هي مجازفة خطيرة في تحريف مراد «السَّلف»، تهافت فيها الكثير، بل ٱعتمد عليها كثير من «الفضلاء» الذين زلّوا في «مسألة الإيمان» **فضلاً عن «طائفة المُرْجِئَة الجُدُد»**، والدَّعوىٰ التي لا يقوم عليها برهان هي كما قيل:

وَالدَّعَاوَىٰ مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا ... بيّنات أبناؤها أَدْعِياء

فدعوىٰ الحافظ «ٱبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ساقطة يسقطها ٱعتقاد «الحافظ» نفسه؛ بسلوكه طريقة «المُتَكلمين» في تقرير «العقيدة» فهو قريبٌ من **«المُفَوِّضَة»** في «الصفات» وأحيانًا يشذ إلىٰ مذهب «الأشاعرة» في تقرير ذلك، يعرف هذا من كان خبيرًا بمذهب «السَّلف» في «الٱعتقاد»، أمَّا في دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ فهو علىٰ مذهب **«المُرْجِئَة» ـ وإن قال بمصطلح «قحّ أهل السُّنَّة» من النَّاحية التَّعْرِيفِيَة الٱصطلاحية ـ**، أمَّا في التَّحقيق ـ وإن أوجب العمل في مُسمَّىٰ «الإيمان» ـ فقد أدخله فيه بـ«شرط الكمال» فقط، وكما هو

معلوم أنَّ ٱنتفاء «شرط الكمال» لا ينفي «أصل الإيمان»، وبسبب هذه «الشُّبهة» السَّمجة، نحن مع الذين ٱعتدوا بها في نزاعٍ وقراعٍ اليوم. وإمام في ذلك النّزاع والقراع العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيأتي تقرير ذلك أثناء التَّطرق لشبهاته ودحضها ـ إِن شاء اللَّه ـ.

لكن لمَّا كان كلّ كلام يُستدل له، إلَّا كلام اللَّه وكلام رسوله ﷺ يستدل به ويتعصب له إلىٰ أقصىٰ الحدود، أردنا أَن نستدل لصحة كلامنا هذا، وما قلناه ونسبناه له بالميزان الشَّرعي الذي أوجبه المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ علىٰ كلّ من تكلَّم بكلامٍ خاصة كلامه والتَّوقيع فيه!

نَقُول وبِاللَّه ـ تَعَالَى ـ التَّوْفِيق:

أنَّ هناك **تلازمًا بين مَسْألة «الإسْم» و«الحُكْم»**، يَظهر جليًا علىٰ كل من ٱلتزم ٱعتقادًا مُعَيَّنًا في «**الإسْم**» ـ أعني: «مُسمَّىٰ الإيمان» ـ إلَّا وظهر في «**الحُكْم**» والعكس صحيح.

فلما كان ٱعتقاد «**السَّلَف**» ـ أعني: «قحّ أهل السُّنَّة» ـ في «**الإسْم**» هو: «قول وعمل» ـ «قول القلب»، و«قول اللّسان»، و«عمل القلب» و«عمل الجوارح»؛ يتجزَّأ ويتبعَّض، **والعمل جزء من الإيمان وشرط صحة فيه**، ظهر في «**الحُكْم**» **جليًا؛ بتكفيرهم تارك «الٱعتقاد» أو تارك «القول» أو تارك «جنس العمل»**.

ولمَّا كان ٱعتقاد «**الخَوَارج**» و«**المُعْتَزلة**» المُبتدعة في «**الإسْم**» هو: «قول وعمل»، لا يتجزَّأ ولا يتبعَّض؛ فالإيمان عندهم حقيقة واحدة إما أَن يوجد كلّه أو يذهب كلّه، ظهر جليًا في «**الحُكْم**»؛ **بتكفيرهم تارك «الٱعتقاد» أو تارك «القول» أو تارك «آحاد العمل»** ـ **تكفير صاحب**

الكبيرة ونزع ٱسم المؤمن منه ـ إلَّا أنَّ «المعتزلة» جعلت صاحب «الكبيرة» في «منزلة بين المنزلتين» ـ في الدُّنيا ـ وفي الآخرة مخلدًا في النَّار؛ موافقة للمُبتدعة «الخَوَارج»، وإن أطلقت «المُعتزلة» علىٰ «المنزلة بين المنزلتين» ٱسم «**الفِسْق**»، فهذا عندهم «الفسق الأكبر» لأنها خلدته في النَّار.

ولمَّا كان ٱعتقاد «**مرجئة الفُقَهَاء**» في «**الإِسْم**»؛ هو: «الأعتقاد بالقلب والإقرار باللّسان»، لا يتجزَّأ ولا يتبعَّض ـ ليس الإيمان إلَّا شيئًا واحدًا عندها ـ **وإن سمَّت «الأعمال» شرائع الإيمان وأوجبتها بشرط الكمال** ـ ٱستوجب أَن يظهر جليًا في «**الحُكْم**»؛ بتكفيرهم لتارك «الأعتقاد» فقط ـ تصديق «القلب» أو «الإقرار» ـ. ثمَّ حصروا «الكفر» في «التَّكذيب» و«الجحود» و«الأستحلال»، والأستحلال عندهم هو: «الأستحلال القلبي» الذي ينفي بسببه «التَّصديق» فقط ـ أعني: «قول القلب» ـ و«الإقرار» من ضمنه، ولابدَّ أن يكون بواحاً. و«البَوْح» عندهم هو: «التَّلفظ» به، **أمَّا «الأستحلال العملي» الذي ينفي بسببه «عَمَل القلب» والمُسمَّىٰ «عدم الألتزام» ـ مطلقًا ـ ليس ٱستحلالاً عندهم**؛ كما سنبسط له ونُبيّن ماهيته ـ إن شاء اللَّه ـ.

ولما كان ٱعتقاد «**المُرْجِئَة الجَهْمِيَة**» في الحقيقة الإيمانية هو: التَّصديق ـ «المَعْرِفَة» فقط ـ، لا يتجزَّأ ولا يتبعَّض، تلازم ظهوره في «**الحُكْم**» جليًا؛ بتكفيرهم لتارك «الأعتقاد» فقط.

فالكفر لا يكون إلَّا تكذيبًا عندهم. ومهما ٱصطدموا بنصوص تُفَنّد سمجتهم تلك إلَّا وتجلَّدوا بالبقاء علىٰ تبعيرهم ذاك المخالف للبديهة

«العقلية»!! بل تبعيرهم ذاك هو «السَّفسطة» بعينها في «العقليات» الصَّحيحة.

فثمرة هذا التَّقسيم الآنف: هو لتبيين معتقد الحافظ «ٱبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**الإسْم**» والذي ظهر جليًا في «**الحُكْم**»، **لأنَّ كلّ مَن ٱعتقد شيئًا معينًا في «الإسْم» ـ أعني: «مسمَّىٰ الإيمان» ـ، ظهر ولابدَّ في «الحُكْم».**

فالحافظ «ٱبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما كان يعتقد ٱعتقاد «مرجئة الفقهاء» في «مسألة الإيمان ـ وإن كان يوافق السَّلف في الزيادة والنُّقصان والٱستثناء ـ عرَّف «الكفر» إجمالاً وتفصيلاً.

ففي الإجمال: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ الكفر ضد الإيمان» [الفتح ١/ ١١٤]. وإن كان هذا التَّعريف مجملاً إلَّا أنه جامعٌ ومفهومه شاملٌ عند القائلين الإيمان «قول» و«عمل».

أما في التَّفصيل: فعرَّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتعريف «القرطبي» الجهمي في «مسألة الإيمان». فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قال القرطبي: حيث جاء الكفر في لسان الشَّرع فهو جحد المعلوم من دين الإسلام بالضرورة الشَّرعية وقد ورد الكفر في «الشَّرع» بمعنىٰ جُحد النِّعم وترك شكر المُنعم والقيام بحقه.» [الفتح ١٠/ ٥٧٣ والمفهم ١/ ٢٥٣].

فهذا هو «التَّعريف» الذي ٱعتمده، ولاشكَّ أنه ناقص، لأنه لم يتناول جميع «معاني الكفر» في الشَّرع، فـ«إبليس» ـ اللَّعين ـ لم يجحد أمر اللَّه ولا قابله بالإنكار! قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾ [البقرة]. وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ

أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [ص].

إنَّما تلقاه بـ«الإباء» و«الٱستكبار»، وهذا التَّلقي لا ينفي «التَّصديق»، وعلماء «اليهود» عرفوا نعت النَّبيء ﷺ! قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]. عرفوا وأقروا بألسنتهم ولم يتبعوا شريعته(١)، ولا يشكّ أحد من أهل «القبلة» أنهم كفار، فلقد أثبت لهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ «التَّصديق» و«الإقرار» باللّسان ولم ينفعهم، فكفرهم من جهة عدم الٱتباع.

فحصر الكفر في «الجحود» لونٌ، وكون «الجحود» صورة من صور الكفر لونٌ آخر، فالحافظ «ٱبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لو كان يرىٰ أنواع «الكفر» التي جاءت عن «السَّلف» القائلين أنَّ الإيمان هو: التَّصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان، ما حصر ذاك «الحصر»، وحصره الكفر ـ فيما حصره «القرطبي» الجهمي ـ يدل علىٰ ٱعتقاده، ولذا قلنا المسألة فيها تلازمٌ غير مُنفكٍ، **ٱعتقاد «الإسْم» يظهره «الحُكْم»**، و«القرطبي» يشبهه في «الٱعتقاد»، ولا يقول بعلو اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويرىٰ التَّأويل في «الصفات»، فهو ينهج نهج «البيهقي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأمثاله.

فالحافظ «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في كتابه «الفتح» ـ في كتاب الإيمان، أنه قولٌ وعملٌ يزيد وينقص ـ وٱستفاض في النَّقل من كتاب «تَعْظِيم قَدْرِ الصَّلاة» للإمام الجليل «محمد بن نصر المروزي».

---

(١) قلتُ: ٱنظر «السُّنَّة رقم ٧٤٥» لـ«عبدالله بن أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ترىٰ ما أشرت لك عليه في مطوَّلٍ.

يقول الحافظ ٱبن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وما نقل عن «السَّلف» صرَّح به «عبد الرزاق» في مصنفه، عن «سفيان الثوري» و«مالك بن أنس»، و«الأوزاعي»، و«ٱبن جريج»، و«معمر»، وغيرهم وهٰؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم. وكذلك نقله «أبو القاسم اللالكائي» في «كتاب السُّنَّة» عن «الشافعي»، و«أحمد بن حنبل» و«إسحاق بن راهويه»، و«أبي عبيد»، وغيرهم من الأئمة، وروىٰ بسنده الصَّحيح عن «البخاري» قال: لقيت أكثر من «ألف» رجل من «العلماء» بالأمصار فما رأيت أحدًا يختلف في أنَّ الإيمان «قولٌ» و«عملٌ» ويزيد وينقص. وأطنب «ٱبن أبي حاتم» و«اللالكائي» في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع من «الصَّحابة» و«التَّابعين» وكل من يدور عليه «الإجماع» من الصَّحابة والتابعين» [الفتح ١/ ٦٦].

والعجب من «الحافظ» نفسه؛ أنه يذكر إطناب «اللالكائي» و«ٱبن أبي حاتم» في أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويذكر عن «المروزي» مثله، **ولم يأت بأثر واحد يدل علىٰ ما ذهب إليه من قوله أنَّ العمل «شرط كمال»، كيف وأنَّ الأصل في الكلام «الحقيقة»؟! فأين «القرينة» التي أخرجته عن ظاهره؟! أفهذا خيرٌ خُبِىء لك دونهم لفضل عندك؟!**

والعجب من «الحافظ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّ كل هذا «الإطناب» الذي رآه في «الإيمان» لم ير الإطناب في «كفر تارك الصلاة» في الباب نفسه عند «محمد بن نصر» وعند «اللالكائي»، والسَّبب ليس لأنه لم ير ذلك!! بل رآه ولكنه لم يعتد به، لأنه محجوب بٱعتقاد سابق علىٰ

طريقة «**المُرْجِئَة**»، فلما ٱصطدم بما عندهما من حجة في «كفر تارك الصلاة» **حرَّفه تأويلاً؛ بقوله: أنَّ العمل «شرط كمال»**، وهذا الذي أوقع «الحافظ» أوقع أحد «المحدثين» المشهود لهم بالعلم والفضل كما سنبيّن ذلك ـ إن شاء اللَّه ـ.

فالمسألة ليست فهمًا سقيمًا أو ٱستدلالاً ضعيفًا، **بل ٱعتقاد مبني علىٰ أنَّ «الكفر» لا يكون إلَّا جحودًا أو تكذيبًا، وأنَّ ترك «العمل المطلق» لا ينفي «الإيمان»، فالخلاف مع الحافظ «ٱبن حَجَر العَسْقَلاني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وجماعته، ومن تأثر بقوله أو نحا منحاه، ليس خلافًا صوريًا أو لفظيًا بل هو خلافٌ حقيقيٌّ سبَّب الشَّنآن بين سلفنا وسلفهم ـ أعني: «حماد بن أبي سليمان» ومن ٱتبعه في رأيه السُّوء.**

وفي هٰؤلاء و«**طائفتهم الجدد**»، يصدق قول شيخ الإسلام ٱبن تيمية لمَّا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وكثير من المتأخرين **لا يميزون بين مذاهب «السَّلف» وأقوال «المرجئة» و«الجهمية»**[١] **لٱختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممَّن هو في باطنه يرىٰ رأي «الجهمية» و«المرجئة» في «الإيمان»، وهو معظم للسَّلف و«أهل الحديث»**، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السَّلف.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٢٨ ط/ جـ ٣٦٤ ط/ ق].

وهذا القول من هذا الإمام الرَّضي الجهبذ، يظهر جليًا مذهب

---

(١) **قلتُ:** إنَّ «علي حسَن حلبي» أتي من جهله بالمسألة أولاً، ولسقيم فهمه ثانيًا، وسوء طويته ثالثًا، فقد أقرَّ بالأولى وكانت الثانية تبعاً لها، أما الثالثة فٱصراره وٱستمالته على تسويق باطله اللّهم سلّم سلّم.

العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا تأثر بهؤلاء ومقالاتهم، كـ«الطحاوي» و«البيهقي»، و«ٱبن حجر». أراد أَن يجمع بين الكلام الباطني لهؤلاء في «مسألة الإيمان» وبين تعظيمهم لمذهب السَّلف، فعاش **مضطربًا متناقضًا في هذه المَسْألة**.

وأجزم جزمًا أنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٱستقر علىٰ مذهبهم ونافح عنه، بما أوتي من علم ثمَّ ٱنتسب إلىٰ مذهب «ٱبن تيمية» في «الإجمال»، وهذا الأضطراب من قلَّة البضاعة في تحقيق هذه المسألة المُقامة عليها «دعامة الدّين»، بل هو فيها صفر اليدين.

ومن نظر في أقواله، وجعل الحب الذي يعمي ويصم جانبًا، ظهر له ذلك جليًا، يذكر «المسألة» مفصلة علىٰ مذهب «المرجئة»، ثمَّ يقول: «عليك بكتاب الإيمان لأبن تيمية فقد ٱستفاض في ذلك.» وهو أوَّل مَن خالفه!!

وسنبسط الكلام في هذا مفصَّلاً ـ إن شاء اللَّه ـ حتَّىٰ نجرد المتابعة للرَّسول ﷺ، وللطائفة المباركة التي يدور «الهدىٰ» مع أقوالها وجودًا وعدمًا، وطرح الأقوال مخالفة لها وعدم الألتفات إليها مهما كانت رتبة من صدرت منه، والحرب قائمة بين أصحاب تجريد المتابعة، وبين مَن ٱتخذ آراء الرجال مطية لنصرة المذهب «المشين» كما فعل **الدَّعي** «عَلي حَسَن حَلبي» وبئس المطية، والمنصور من نصره اللَّه تَعَـٰلَى ـ في السَّبيل ثبَّته وبالدَّليل أنبته ـ .

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «... لكن هؤلاء ظنوا أنَّ الذين ٱستثنوا في «الإيمان» من السَّلف كان هذا

مأخذهم، **لأنَّ هٰؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام «السَّلف»**، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من «الجهمية» ونحوهم من أهل البدع **فيبقى «الظَّاهر» قول «السَّلف» و«البَاطِن» قول «الجَهْمِيَة»** الذين هم أفسد النَّاس مقالة في الإيمان.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٤ ط/ جـ ١٤٣ ط/ ق].

فهذه قاعدة مُطرَّدة، تجدها عند كلّ مَن يعظّم «السَّلف» وأقوالهم وهو في «مسألة الإيمان» علىٰ طريقة «جهم بن صفوان» أو «حماد بن أبي سليمان» وتلميذه «أبي حنيفة»، ولقد ٱستشرىٰ شرّهم، وٱنتفخ سحرهم، ورفعت رؤوسهم ـ أعني: **«المُرْجِئَة الجُدُد»** ـ ، وظنوا بأنفسهم أنهم هم العلماء المربون، والفقهاء الموجهون، والأوصياء المعتمدون، ورموا من قال: بكفر تارك **«جِنْس العَمَل»** بـ«الخارجية» ومدحوا من قال: **لا كفر إلَّا كفر «الجحود» أو «التَّكذيب»** بـ«السَّلفية» فبدلوا قولًا غير الذي قيل لهم. فسحقًا فسحقًا!!

الفَصْلُ الثَّالِثُ

حَقِيقَةُ الكُفْرِ وَأَنْوَاعِهِ

أَوَّلاً: تعريف حقيقة «الكفر» في اللّسَان:

الكفر في اللّسان هو: «التَّغطية، يقال للابس السّلاح كافر، وهو الذي غطاه السّلاح، وكَفَرَ عليه يَكْفِرُ: غَطَّاهُ وَسَتَرَهُ، وكل من ستر شيئًا فقد كَفَرَه وكَفَّره.

والكافر: الزَّراعُ لستره البذر بالتراب. والكُفَّارُ: الزُّرَّاعُ. وتقول «العرب» للزَّرَّاع: كافر لأنه يَكْفُر «البذر» المبذور بتراب الأرض المثارة إذا أمرَّ عليها مالَقَهُ؛ ومنه قوله تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ﴾ [الحديد: ٢٠] يَعْني: أعجب الزُّرَّاعَ نباته.

والكافر: اللَّيل. وفي الصحاح: اللَّيل المظلم لأنه يستر بظلمته كل شيء. وكفر اللَّيل الشيء وكَفَرَ عليه: غَطَّاهُ. وكَفَرَ الليل علىٰ أثر صاحبي: غَطَّاهُ بسواده وظلمته. والكافر: البحر لستره ما فيه. والكافر: السَّحاب المظلم.

قال لبيد الشَّاعر:

فاجرمزت ثمَّ سار وهي لاهية ... في كافر ما به أمتٌ ولا شرف

يَعْني: ظلمة الليل أو الوادي، والكافر من الأرض ما بعد عن النَّاس.

والكُفْرُ: جحود النّعمة، وهو ضدُّ الشكر. وكَفَّرَ الرَّجل ـ بالتَّشديد ـ: نسبه إلىٰ الكفر. وأكفره إكفارًا: دعاه كافرًا، يَعْني: حكم بكفره، قال شمر: والكفر أيضًا بمعنىٰ البراءة.» [اللّسان مادة كفر ١٣/ ٨٤ ـ ٨٨ والقاموس المحيط ٢/ ٢١٦، ٢١٧ ومختار الصحاح ص ٢٧١].

ثَانِيًا: حقيقة «الكفر» في الشَّرع:

الكفر في الشَّرع هو: «نقيض الإيمان» ـ يعْني: «ضد الإيمان» ـ فهذه هي الأشمل والأوسع من جهة أنَّ الإيمان «ٱعتقاد» و«قول» و«عمل» عند السَّلف ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ، فقد تكون حقيقته مضادة لـ«لٱعتقاد» أو «القول» أو «العمل»، فهذه الحقيقة «الشَّرعية» للكفر لا تخرج عن هذه «الثَّلاثة».

ثَالِثًا: أنواع «الكفر»:

الكفر نوعان: «**كفر أكبر**» و«**كفر أصغر**»؛ كفر يخرج من «الملَّة» وكفر لا يخرج من «الملَّة»، والمُخرج من الملَّة «أربعة» أنواع أو «خمسة» أنواع ـ علىٰ ما قال بعض أهل العلم القائلين أنَّ الإيمان قول وعمل **والعمل ركنٌ من أركانه أو شرطٌ في صحته** ـ.

وهذه الأنواع «المُرْدية» ـ أعاذنا اللَّه ـ منها، جاءت في «القرآن» و«السُّنَّة النَّبوية».

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وأما «الكفر الأكبر» فخمسة أنواع: كفر «تكذيب»، **وكفر «ٱستكبار وإباء» ـ مع التَّصديق ـ** وكفر «إعراض». وكفر «شكّ». وكفر «نفاق».

فأما كفر «**التَّكذيب**»: فهو ٱعتقاد كذب الرُّسل، **وهذا القِسْم قليل**

في الكفار، فإنَّ تَعَالَىٰ أيد رسله، وأعطاهم من «البراهين» و«الآيات» علىٰ صدقهم ما أقام به «الحجة»، وأزال به «المعذرة». قال اللَّه تَعَالَىٰ عن «فرعون» وقومه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] وقال لرسوله ﷺ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ٣٣﴾ [الأنعام]. وإن سمي كفر تكذيب أيضًا فصحيح، إذ هو تكذيب باللّسان.

وأمَّا كفر «الإباء والأستكبار»: فنحو كفر «إبليس»، فإنه لم يجحد أمر اللَّه ولا قابله بالأنكار، وإنَّما تلقاه بالإباء والأستكبار، **ومن هذا كفر من عرف صدق الرَّسول، وأنه جاء بالحقّ من عند اللَّه، ولم يَنْقَد له إباءً وأستكبارًا**. وهو الغالب علىٰ كفر أعداء الرسل(١). كما حكىٰ اللَّه تَعَالَىٰ عن «فرعون» وقومه: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ٤٧﴾ [المؤمنون]. وقول الأمم لرسلهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]. وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ١١﴾ [الشمس].

وهو كفر «اليهود» كما قال تَعَالَىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]. وَقَالَ: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]. وهو كفر «أبي طالب» أيضًا، فإنه صدقه ولم يشك في صدقه، **ولكن أخذته «الحَمِيَة»، وتعظيم آبائه أَن يرغب عن ملتهم، ويشهد عليهم بالكفر.**

وأمَّا كفر «الإعراض»: أَن يَعْرِض بـ«سمعه» و«قلبه» عن الرَّسول لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغىٰ إلىٰ ما جاء به

---

(١) قلتُ: ومنهم اليوم المشرِّعون للقوانين «الوضعية» ـ قطع الله دابرهم وأراح الأمة من بهتانهم ـ.

ألبتَّة، كما قال أحد «بني عبد ياليل» للنَّبيء ﷺ: «واللَّه أقول لك كلمة إِن كنت صادقًا فأنت أجل في عيني من أَن أرد عليك، وإِن كنت كاذبًا فأنت أحقر من أَن أكلمك».

وأمَّا كفر «الشَّك»: فإنه لا يجزم بصدقه ولا يكذبه، بل يشك في أمره. **وهذا لا يستمر شكُّه إلَّا إذا ألزم نفسه «الإعراض» عن النظر في صدق الرَّسول ﷺ جملة، فلا يسمعها ولا يلتفت إليها، وأما مع ٱلتفاته إليها، ونظره فيها: فإنه لا يبقىٰ معه شك، لأنها مستلزمة للصدق، ولا سيما بمجموعها**، فإنَّ دلالتها علىٰ «الصدق» كدلالة «الشمس» علىٰ «النَّهار».

وأمَّا كفر «النّفاق»: فهوأَن يظهر بلسانه «الإيمان»، وينطوي بقلبه علىٰ «التَّكذيب»، فهذا هو «النفاق الأكبر». **وكفر «الجحود»** نوعان: كفر «مطلق عام» وكفر «مقيد خاص». فالمطلق: أَن يجحد جملة ما أنزله اللَّه، وإرساله رسله. والخاص المقيد: أَن يجحد فرضًا من فروض الإسلام، أو تحريم محرم من محرماته، أو صفة وصف اللَّه بها نفسه أو خبرًا أخبر اللَّه به عمدًا، **أو تقديمًا لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض.**» [مدارج السَّالكين ١/ ٣٦٦، ٣٦٧].

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه الحَسَنِي الجَزَائِري ـ عفا اللَّه عنه ـ : إنَّ كفر «الإباء» و«الٱستكبار»، و«الإعراض» لا ينفيان «التَّصديق» ألبتة ومن هنا أُتِيَ القوم ـ أعني: **«المُرْجِئة الجدد»** ـ، فتأمَّل في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهو كفر «اليهود»، وهو كفر «أبي طالب»، وهوكفر «إبليس»**...» يظهر لك جليًا أنَّ هذا النوع من الكفر ـ أعني: «الإباء» و«الٱستكبار»

و«الإعراض» ـ لا ينفي «التَّصديق» ولا ينفي «الإقرار» ألبتة، ولولا هذا لحكم لليهود و«إبليس» بالإسلام. **فعُلم أنَّ كفر هٰؤلاء ناتج عن عدم «الانقياد» و«التزام» الطاعة، وهما من لوازم «عَمَل القَلْب»، وإذا عَمَل «القلب» عملت «الجوارح» ولابدَّ، وهذا هو التَّلازم بين «الظاهر» و«الباطن»، فالحكم بالإسلام لا يكون بمجرد الاعتراف باللَّه بالقلب والإقرار به باللّسان، بل بشيء فوق ذلك**، وهو «الانقياد» ـ أعني: «العمل الجارحي» الذي به يثبت أصل الدّين ـ، **وهذا الشيء هو جزء لا يتجزأ من «الإيمان» وشرط صحة فيه؛ ينتفي بانتفائه مطلق الإيمان.**

يقول العلاَّمة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والقلب عليه واجبان لا يصير مؤمنًا إلَّا بهما جميعًا: واجب «المعرفة والعلم» **وواجب «الحبِّ والانقياد والاستسلام»**، فكما لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب «العلم والاعتقاد»، **لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب «الحبِّ والانقياد والاستسلام»، بل إذا ترك هذا الواجب مع علمه ومعرفته به، كان أعظم كفرًا وأبعد عن الإيمان.**» [مفتاح دار السَّعادة ١/ ٣٣٢].

فموضع المعركة بيننا وبين المُتَسَلِفين في «الظاهر» المرجئين في «الباطن»، هذا النوع من «الكفر»، فهم لا يثبتون من الكفر إلَّا كفر «التَّكذيب» و«كفر الجحود»، وهذا النوع ينفي «المعرفة» و«الإقرار» ولا دخل له بالعمل إطلاقًا، وإن حوصروا وألزموا وألقموا حجرًا من كثرة «الحجج» و«الأدلة في ثبوت هذا النوع من «الكفر» ـ المتعلق بكفر «الإعراض» و«الإباء» و«الاستكبار» ـ **جعلوه كفرًا ليس لذاته بل لدلالته علىٰ ما هم فيه يُطَبِّلون ويزمِّرون، ويحرِّفون النصوص لأجله**

كفر «التَّكذيب» وكفر «الجحود»، وسوف أثبت لك هذا أيها النَّاظر المُنصف جليًا؛ مع محترفٍ بارعٍ في التَّحريف، يتقن «الصنعة» جيدًا.

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومن تأمل «القرآن» و«السُّنَّة»، وسير الأنبياء في أممهم ودعوتهم لهم، وما جرىٰ لهم معهم **جزم بخطأ أهل «الكلام» فيما قالوه، وعلم أنَّ عامَّة كفر «الأمم» عن تيقن وعلمٍ ومعرفةٍ بصدق أنبيائهم وصحة دعواهم وما جاءوا به.**»

[مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ١/ ٣٣٢].

قُلتُ: فقد علَّق الظالم لنفسه، المحترف المتفنن في البتر، الدَّعي «**علي حَسَن حَلَبي**» ـ أثري «الزرقاء» بين المعكوفتين ـ عند كلمة «**وما جاءوا به**» في «الحاشية» بقوله: «وهو كفر الجحود» فهل هذا التَّعليق صحيح؟!

لاشكَّ أنه تعليقٌ باطلٌ بما أثبتناه آنفًا من كلام «الإمام» نفسه في تقسيم «الكفر»، فهل «إبليس» جحد؟! وهل «اليهود» جحدت؟! وهل «هرقل» جحد؟! **فهل هؤلاء جحدوا؟! أم أبوا وٱستكبروا؟!**

فكون «الأمم» ـ عامتهم ـ كفروا كفر «الجحود» كما علَّق الدَّعي البدعي الجهمي «**عَلي حَسَن حَلَبي**» دعوىٰ ساقطة غير صحيحة وسمجة قبيحة، فالجحود لونٌ من ألوان «الكفر» التي كفرت به الأمم، ولو قُلنا: أنَّ معظم الأمم كفروا عن «عناد» و«ٱستكبار» ومشحة بما حقَّقوا من حطام «الدُّنيا» وخوف فواتها، ما أبعدنا ولا أخطأنا، يدل عليه قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥﴾ [الصَّافَّات].

فكفر «الجحود» في الأمم قليلٌ، **إنَّما فيهم من هذا النوع المنافي لعمل** «**القلب**»، الذي يحرفه «**المُرْجِئُون الجُدد**»، وإِن أثبتوه جعلوه دلالة كفر علىٰ «الجحود» و«التَّكذيب».

فها هو الإمام الرَّباني نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ يقول كما قلنا في أنواع الكفر بما لفظه: «فنحو كفر «إبليس»، فإنه لم يجحد أمر اللَّه ولا قابله بالأنكار وإنَّما تلقاه بالإباء والأستكبار، **ومن هذا كفر من عرف صدق الرَّسول وأنه جاء بالحقّ من عند اللَّه، ولم يَنْقَد له إباءً وٱستكبارًا**. **وهو الغالب علىٰ كفر أعداء الرسل**،...» [مدارج السَّالكين / ٣٦٦].

فأين هذا من تحريف «**علي حسَن حلبي**» وتعليقه علىٰ قول الإمام الرَّباني شيخ الإسلام الثَّاني «ٱبن القيم» الذي ذكرنا شطره ـ أنَّ عامَّة كفر الأمم: «هو كفر الجحود»[1] كما ذكر الدَّعي البدعي ـ؟!

قول الإمام الرَّباني شيخ الإسلام الثَّاني «ٱبن القيم» نفسه ـ الذي علَّق عليه هذا الدَّعي البدعي ـ، آخره يُبيّن مراده.

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد قوله: «وصحَّة دعواهم وما جاءوا به» ـ ما لفظه: «وهذا «القرآن» مملوءٌ من الأخبار عن المشركين عبَّاد «الأصنام» أنهم كانوا يقرُّون باللَّه وأنه هو وحده ربُّهم

---

(١) **قلتُ**: ٱنظر «مفتاح دار السعادة»، تقديم وتخريج «علي حلبي»، مراجعة فضيلة الشيخ «بكر بن عبدالله أبو زيد»، «١/ ٣٣١، ٣٣٢» الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ لدار «ٱبن عفان».

وكانت مراجعته ـ حفظه الله ـ من قَبل ٱنكشاف أمر الدَّعي وٱنهتاك ستره بلسانه وقلمه.

وما فتوىٰ «اللَّجنة الدائمة» الممهورة بتوقيع فضيلة الشيخ «بكر» ـ حفظه الله ـ إلَّا لسوء صنيعه.

قلتُ: لقد ذكرناه بالحفظ والعناية، في «الطَّبعة الأولى»، لذا أبقينا «الحاشية كما هي عليه فيها ونضيف في هذه «الطَّبعة الثانية» التَّرحم عليه، ونسأل الله أن يسكنه فسيح جنانه لم قدَّم من خير والدَّل على صحيح السَّير. آمين! آمين! آمين!

وخالقهم، وأنَّ الأرض وما فيها له وحده، وأنه ربُّ السَّماوات السَّبع وربُّ العرش العظيم، وأنه بيده ملكوت كل شيء، وهو يجير ولا يجار عليه، وأنه هو الذي سخَّر «الشمس» و«القمر»، وأنزل «المطر»، وأخرج النبات. و«القرآن» مناد عليهم بذلك، محتجٌ بما أقرُّوا به من ذلك علىٰ صحَّة ما دعتهم إليه رسله، فكيف يقال: **إنَّ القوم لم يكونوا مقرِّين قطُّ بأنَّ لهم ربّا وخالقًا؟!! هذا بهتان عظيم.**» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٢].

فكفر «الجحود» منافي للإقرار، وهٰؤلاء مقرُّون، فالكلام بتمامه واضحٌ يبيّن مراد «الإمام» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إنَّ الذي عناهم هنا هم **المُسْتَكبرون المعاندون الآبون للأنقياد والأتباع**، بما حصَّلوا من حظوظ «الدُّنيا» خافوا فواتها، وهٰؤلاء هم «القسم الغالب» في أعداء الرُّسل ومن زمرة النوع الذي ذكره في «مَدَارِجِ السَّالِكِين ١/ ٣٦٦» بقوله: «**وأما كفر الإباء والأستكبار،... وهو الغالب علىٰ كفر أعداء الرسل**».

فأين محل تعليق الدَّعي البدعي «عَلي حَسَن حلبي» من الإعراب وحقّه من الصَّواب؟!!

لاشكَّ أنَّ له نهمًا في ذلك، ولولا هذا فلِمَ علَّق في «الوسط» ولم يُعَلق علىٰ «الأخير»؟!! والسَّبب واضحٌ لا يختلف فيه ٱثنان ولا ينتطح فيه عنزان، لأنه لا جدوىٰ في «الأخير» ولا تفي بالنَّهم، فمراد «الإمام» واضحٌ، **ففي «الوسط» غاية المطلوب وهو المراد المحبوب، سرقة ذهن القارىء وصرفه عن معرفة «الحقيقة» التي يريدها «الإمام»!!**

فهذا كلام تعوزه «الواقعية العلمية»؟! أم هو واقعٌ علميٌّ، وحجةٌ ساطعةٌ سطَّرتها يداك المحترفة في البتر، لا تخفىٰ إلَّا علىٰ «القلب»

المحشو بالضلال الذي يعمي ويصم.

أليست هذه هي «الغاية» التي وكّلت بها؟! ضرب «المدرسة الشَّرعية» وهزّ أركانها ـ لما لها في «القلوب» من تعظيم ـ !! فلماذا هذا التَّحريف والبتر؟! أنبئنا إن كنت صادقًا وبالدَّليل لاصقًا!! أفهذا تقويلٌ وتهويلٌ عليك بالباطل أم مما كسبت يداك؟! وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور].

يقول **العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الثَّالث: كفر «إعراض محض»، لا ينظر فيما جاء به الرَّسول، ولا يحبُّه، ولا يبغضه ولا يواليه، ولا يعاديه، بل هو معرض عن متابعته ومعاداته.» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣١].

يُعَلق الدَّعي البدعي «علي حَسَن حلبي» ـ الأثري بين المعكوفتين ـ في «الحاشية» عند قوله: «معرض عن متابعته ومعاداته» بما لفظه: «فهذا ليس عنده إيمان أصلاً، فضلاً عن أَن يكون عنده نقيضه تعمدًا فالكفر عنده ناتجٌ **عن خلوِّ الإيمان من قلبه**.» [الحاشية رقم (١) جـ ١/ ٣٣١].

ما مقصد **«علي حَسَن حلبي»** من هذا القول؟!

فقبل أَن نبيّن مقصد **«علي حَسَن حَلَبي»** الجهمي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ نقول: هل كفر «الإعراض» ينفي «التَّصديق» أم عمل القلب الموجب للحب والٱنقياد وٱلتزام الطَّاعة؟!

لاشكَّ أنَّ عند العقلاء المُصيبين «الفطرة المكمَّلة» و«الشّرعة المنزهة» أنَّ «التَّصديق» ضده «التَّكذيب»، و«الإقرار» ضده «الجحود» والٱلتزام والٱنقياد ضده «الإعراض» و«التَّولي» و«الإباء» و«الٱستكبار».

فكفر «الإعراض»، أو «التَّولي»، أو «الإباء»، أو «الأستكبار» لا ينفي «التَّصديق» بتاتًا. **ومَن قال ذلك سَفْسَط وفي الحقيقة قَرْمَط!!**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومعلوم أنَّ الإيمان هو «الإقرار»، لا مجرد «التَّصديق». **و«الإقرار» ضمن «قول القلب» الذي هو «التَّصديق»**، و«عمل القلب» الذي هو «الأنقياد» ـ تصديق الرَّسول فيما أخبر والأنقياد له فيما أمر ـ،... والكفر هو عدم الإيمان سواء كان معه «تكذيب» أو «ٱستكبار» أو «إباء» أو «إعراض»، **فمَن لم يحصل في قلبه «التَّصديق» و«الأنقياد» فهو كافر.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٨٨ ط/ جـ٦٣٨، ٦٣٩ ط/ ق].

فرَّق شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين «التَّكذيب» و«الأستكبار» و«الإباء»، و«الإعراض»، و«التَّصديق» ضده التَّكذيب وهو من لوازم «قول القلب»، و«الإقرار» من ضمنه، ألَا ترىٰ إلىٰ قوله: **و«الإقرار» ضمن «قول القلب» الذي هو «التَّصديق»!!** ثم قال في الأخير: **«فمَن لم يحصل في قلبه «التَّصديق» و«الأنقياد» فهو كافر»**.

فكفر «التَّكذيب» أو «الجحود» منافي للتَّصديق والإقرار وهما من لوازم «قول القلب»، **وكفر «الأستكبار» أو «الإباء» أو «الإعراض» منافي للأنقياد الذي هو من لوازم «عمل القلب»**، فعلم أنَّ كفر «الأستكبار» أو «الإباء» أو «التَّولي» أو «الإعراض» ينفي «عمل القلب»، لا يشكّ في ذلك إلَّا مكابرٌ معاندٌ أو مُقرمطٌ سافدٌ.!!

ويقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وكلّ من لم يؤمن بأصل «الرّسالة» من «الهند» و«البراهمة» وغيرهم، و«الترك»

و«السودان» وغيرهم من الأمم الأميين الذين لا كتاب لهم ـ سواء كانوا مكذبين للرُّسل **أو معرضين عن اتباعهم ـ.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٢/ ١٨١ ط/ جـ ٣٣٥ ط/ ق].

ففرَّق بين تكذيب الرُّسل، وبين «الإعراض» عن متابعتهم. فالأول: خاص بقول القلب والثَّاني: خاص بعمله.

ويقول **شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [النور]. والتَّولي: هو التَّولي عن الطَّاعة... ـ إلىٰ أن قال ـ : **فعلم أنَّ «التَّولي» ليس هو «التَّكذيب»، بل هو التَّولي عن الطَّاعة**، فإنَّ النَّاس عليهم أن يصدقوا الرَّسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر، وضد «**التَّصديق**» التَّكذيب، وضد «**الطَّاعة**» التَّولي، فلهذا قال تعالىٰ: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَـٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾ ﴾ وقد قال تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [النور]. **فنفىٰ الإيمان عمَّن تولَّىٰ عن العمل وإن كان قد أتىٰ بالقول.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٣، ٩٤ ط/ جـ ١٤٢ ط/ ق].

فبهذه النصوص «السَّلفية الشَّرعية»، تَبيَّن مراد العلاَّمة «ابن القيم» وشيخه رَحِمَهُمَا اللَّهُ في كفر «**الإعْرَاض**» أنه منافي لـ«عَمَل القلب» **ولا يمتّ بصلة إلىٰ «قَوْل القلب» الذي من ضمنه «التَّصديق» و«الإقرار»**.

لكن قد يقول قائلٌ: لماذا كلّ هذا السَّرد ـ لكلام الشَّيخين الجليلين رَحِمَهُمَا اللَّهُ ـ ومرادهما واضحٌ؟!

قُلتُ: كلام الإمام الرَّباني «ابن القيم» لا إشكال ولا غموض فيه

ولا يحتاج إلىٰ تعليق، فالمقصود في غاية البيان ولا تعوزه «**الواقعية العلمية الحلبية**»!!

فإن قال القائل: وهل في «الواقعية العلمية الحلبية» ضيرٌ، إنَّما هي لبيان مراد «المتكلم»؟!

قُلتُ: مراد «المتكلم» بعد ما كان واضحًا ومفسرًا، أصبح بـ«الواقعية العلمية الحلبية» مجملاً ومبهمًا، فهو محترف متفنن في إلقاء «الإشكال» و«الغموض»، ويعلم جيدًا من أين تؤكل «الكتف»؟!

فواقعيته تخدم جهتين، جهة «السَّلفية الشَّرعية» **وجهة «السَّلفية السَّابرية» ـ أعني: المرجئة الفاسدة السَّافدة ـ**، لكن نحن نعرف مراد واقعيته وما «الجهة» التي تخدمها من تعليقاته، وتهويلاته، وتعجباته ومراوغاته.

فواقعيته ـ التي تقول: «فالكفر عنده ناتج عن خلوّ الإيمان من قلبه» ـ فهذا الخلو يكون بزوال «عمل القلب» أو بزوال «قول القلب»؟!

فالأول: هو مراد الإمام «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد بسطنا النُّصوص فيه

والثَّاني: هو «الواقعية العلمية» لعلي حلبي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ.

فإن قال القائل: ما الدَّليل في ذلك؟!

قُلنَا: برهان صحة قولنا! ٱعتقاد «**علي حَسَن حَلَبي**» نفسه، فهو ينصر مقالة الحافظ «ٱبن حجر» في «مسألة الإيمان»؛ أنَّ العمل «شرط كمال» وليس «شرط صحة»، وإِن تبرأ من هذا القول أتينا بالمُسَطَّر.

قُلنَا: واقعيته العلمية تقول بما لفظه: «الحكم علىٰ المتروكات وفق قاعدة التَّرك «الٱعتقادي» المبني علىٰ «الجحود» و«الإنكار» أو «التَّكذيب» أو «الٱستحلال» **لا علىٰ التَّرك المجرد وإلَّا كان هذا قول**

«**الخوارج**» **بعينه.**» [التَّحذير ص ٢٧].

فمن قواعد الأصول المقررة المُتَّفق عليها بين المحققين الفحول: **أنَّ ما كان مجملاً يحمل علىٰ المفسر**، فإجماله الذي في «الحاشية» من كتاب «مفتاح دار السَّعادة» يحمل علىٰ «المفسر» الذي في «التَّحذير» فخلو الإيمان عنده ـ بهذه القاعدة المقررة ـ يكون بزوال «**قول القلب**» **الذي من ضمنه** «**التَّصديق**» و«**الإقرار**»، ولهذا لا يثبت من الكفر إلَّا كفر «التَّكذيب» و«الجحود» و«الٱستحلال» ـ المنافي للتَّصديق ـ، أما «الٱستحلال» المنافي لعمل القلب والمُتَضمن لعمل الجوارح بالتَّلازم ـ في «النَّفي» و«الإثبات» ـ فلا يثبته بل يراه «واقعية علمية خارجية» كما سنبسط الكلام فيه ـ إن شاء اللَّه ـ .

فالرَّجل لا يستقر له حال ولا يهدأ له بال، إلَّا بخلخلة أركان «البيت السَّلفي الشَّرعي»، **فلقد سلك واديًا سلكه خلقٌ كثيرٌ تفرقوا في شعابه وطرقه ومتاهاته؛ لمَّا شنأوا النُّصوص السَّلفية الواضحة ٱنبتروا قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأعراف: ١٧٦]. وسنبيّن «الغاية» من سلوكه واد «التَّحريفات» و«التأويلات» و«الٱحتمالات» في موضعه.

وقبل أن نختم الكلام عن تقسيم «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكفر أود أن أعلق علىٰ فائدة عظيمة، وقريحة من قرائح هذا الإمام الجهبذ وواقعية علمية سلفية، لا تخدم واقعيات الأثريين الناكبين عن الصراط.

يقول العلاَّمة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في نوع كفر «الجحود» ـ ما لفظه: «وكفر الجحود نوعان: كفر «مطلق عام»، وكفر «مقيد خاص».

فالمطلق: أَن يجحد جملة ما أنزل اللَّه، وإرساله الرَّسول. والخاص المقيد: أَن يجحد فرضًا من فروض الإسلام، أو تحريم محرم من محرماته، أو صفة وصف اللَّه بها نفسه، أو خبرًا أخبر اللَّه به عمدًا **أو تقديمًا لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض.**» [مدارج السالكين ١/ ٣٦٧].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أو تقديمًا لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض**».

قُلتُ: هذه القريحة والحقيقة العلمية، تثبت فيمَن حكَم بـ«**القَوَانِين الوَضْعِية**» الكفرية لغرض من «الأغراض»، إما عن سوء القصد وفساد الطوية، أو طاعة للذين كرهوا ما نَزَّل اللَّه وهم «الكفار» جملةً ـ من شرقيين وغربيين ـ وأهل «الكتابين» خاصةً، أو لحظ من حظوظ «الدُّنيا» وخوف فواتها، والحاصل الأغراض لهؤلاء كثيرة وحججهم مبيرة. **والمجادل عنهم إما جاهل لا يعرف ما يقول أو رقيق في الدِّين بسبب أعطياتهم، وحقيقة هؤلاء «مرجئة» فاسدة ذووا سلعة كاسدة.**

وفي المخالفين لغرض من «الأغراض» ـ وحكَّام «القوانين الوضعية» منهم ـ يقول المجدّد في وقته «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ـ في قوله تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْأَخِرَةِ﴾ «الآية» ـ ما لفظه: «فصرح أنَّ العذاب لم يكن بسبب «الأعتقاد» و«الجهل»، و«البغض» للدّين، أو «محبة» الكفر، **وإنما سببه أنَّ له في ذلك حظًا من حظوظ الدّنيا، فآثره علىٰ الدّين.**» [الدَّلائل والإشارات علىٰ كشف الشُّبهات ص ١٨١].

فتبين أنَّ «فَاعِل الكفر» لخوف ـ علىٰ فوات مصلحة «دنيوية» أو «طمع» أو «مداراة» لأحد ـ خاصة للكارهين لما نَزَّل من أهل الكتابين ـ أو «مشحة» لوطنه أو «أهله» أو «عشيرته» أو «ماله» أو... لغرض من الأغراض ـ وهي كثيرة ـ غير نافعة وحجة واهية ومشحة خاسرة منقطعة السَّبب يوم القيامة. ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة]. فليتدبر هذا اللَّبيب فإنه نافعٌ ومهمٌ.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ الكفر عدم الإيمان باللَّه ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب بل شك وريب، **أو إعراض عن هذا كله حسدًا أو كبرًا، أو ٱتباعًا لبعض الأهواء الصارفة عن ٱتباع الرّسالة.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٢/ ١٨١ ط/ جـ ٣٣٥ ط/ ق].

ويقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الكفر تارة يكون بالنظر إلىٰ عدم تصديق الرَّسول والإيمان به، وهو من هذا الباب يشترك فيه كلّ ما أخبر به، وتارة بالنظر إلىٰ عدم الإقرار بما أخبر به، والأصل في ذلك هو الإخبار باللَّه وبأسمائه؛ ولهذا كان جحد ما يتعلق بهذا الباب أعظم من جحد غيره، وإن كان الرَّسول أخبر بكليهما **ثمَّ مجرد تصديقه في «الخبر» و«العلم» بثبوت ما أخبر به، إذا لم يكن معه طاعة لأمره، لا باطنًا ولا ظاهرًا ولا محبة للَّه ولا تعظيم له لم يكن ذلك إيمانًا.**

وكفر «إبليس» و«فرعون» و«اليهود» ونحوهم لم يكن أصله من جهة عدم «التَّصديق» و«العلم»، **فإنَّ «إبليس» لم يخبره أحد بخبر بل أمره اللَّه بالسُّجود لآدم فأبىٰ وٱستكبر، وكان من الكافرين، فكفره**

بالإباء والاستكبار وما يتبع ذلك، لا لأجل التَّكذيب.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٢٧ ط/ جـ ٥٣٤ ط/ ق].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**ولا ريب أنَّ الكفر مُتعلق بالرّسالة، فتكذيب الرَّسول كفر، وبغضه وسبه وعداوته مع العلم بصدقه في «الباطن» كفر عند «الصَّحابة» و«التَّابعين» لهم بإحسان وأئمة «العلم» وسائر «الطوائف»، إلَّا «جهم» ومن وافقه كـ«الصالحي» و«الأشعري» وغيرهم.**» [منهاج السُّنَّة النبوية ٥/ ٢٥١، ٢٥٢].

فهذه أقوال شيخ الإسلام «ابن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ طافحة في كتبه تقرر أنَّ الكفر يكون «تكذيبًا» أو «شكًا» ـ وهذا لا يستمر طويلاً ـ أو «جحدًا» أو «إباءً» أو «إعراضًا» أو «توليًا».

فـ«الأول» و«الثَّاني» و«الثَّالث» ينفي «**قَوْل القَلب**»، و«الرَّابع» و«الخامس» ينفي «**عَمَل القَلْب**»، **الذي من ضمنه الالتزام «الإجمالي» للشَّريعة ومحبتها والانقياد لها،** و«الأخير» ينفي «**عَمَل الجوارح**» **التي من ضمنها الإتيان بالمأمورات ورأسها وذروة سنامها «الصلاة» واجتناب المنهيات،** هذا هو «الإيمان» عند «الشَّيخ» القائم علىٰ ركنين إجمالاً، أو أربعة تفصيلاً، **وهذا هو «الإيمان التَّام» ـ الصحيح ـ المُسْتحق صاحبه «الوعد» دون «الوعيد».**

أمَّا مَن أثبت أنَّ «الإيمان» يكون مثل ما قال «ابن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثمَّ يزعم أنَّ العمل «**شرط كمال**»، **فلاشكَّ أنَّ شيخ الإسلام «ابن تيمية»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مخالفه ومبدعه ومن أجله ألَّف كتاب «الإيمان»** وهؤلاء هم الذين يسميهم «**المرجئة**»، وهي التي أغلظوا عليها أئمة «الدّين»

وأساطين «العلم» سلفًا عن خلف، وصاحوا عليها في أقطار الأرض ولاشكَّ أنها نفس الزُّمرة التي نحن معها اليوم في نزاعٍ وقراعٍ، **طائفة «المرجئة الجدد»** ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ .

فأيّ تقسيم غير هذا التَّقسيم للكفر والإيمان ـ الذي أثبتناه وقررناه عن الإمام الفحل وتلميذه رَحِمَهُمَا اللهُ ـ فصاحبه يفضي به إلىٰ «ترك بعض النُّصوص ولابدَّ، فإنها تتناقض في حقه لما أصَّله من «الأصل» الذي لا يلتئم عليه جمع النُّصوص، **فلابدَّ أَن يرد بعضها ببعض أو يستشكلها أو يتطلب لها مستنكر التَّأويلات ووجوه التَّحريفات.**» [طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٣٩٥].

يُعرّف الإمام الجليل الفحل «ٱبن حزم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ «الكفر» فيقول ما لفظه: «وهو في الدِّين، صفة من جحد شيئًا مما ٱفترض اللَّه تَعَالَىٰ الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه بقلبه دون لسانه أو لسانه دون قلبه، أو بهما معاً، **أو عمل عملاً جاء «النَّص» بأنه مُخْرِج له بذلك عن ٱسم الإيمان.**» [الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٤٩].

ويُقَرِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أيضًا ـ **أنَّ «العَمَل» إذا كان معدومًا لا ينفع «التَّصديق» و«الإقرار»، وصاحبه كافر إذا لم يأت به** ـ بما لفظه: «ولو كان الإيمان هو «التَّصديق» و«الإقرار» فقط؛ لكان جميع المخلدين في النار من «اليهود» و«النصارىٰ» وسائر الكفار مؤمنين حينئذ، **لأنهم كلّهم مصدقون بكل ما كذَّبوا به في الدُّنيا مقرون بكلّ ذلك، ولكان «إبليس» و«اليهود» و«النصارىٰ» في الدُّنيا مؤمنين ضرورة وهذا كفر مجرد ممَّن أجازه، وإنما كفر أهل النَّار بمنعهم الأعْمَال.**» [الفِصل في

الملل والأهواء والنحل ٢/ ٢١٩].

ويُقَرّر الإمام الجليل الفحل ـ في موضع آخر ـ أنَّ الكفر يكون بسبب «الإعراض» أو «التَّولي» وعدم «ٱلتزام الطَّاعة» أو «الإباء» ـ في الأنقياد ـ وهذا قطعًا من «أعمال القلوب» و«الجوارح».

فيقول الجهبذ الفحلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: « وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النِّسَاءِ].

فنصَّ تَعَالَىٰ وأقسم بنفسه أنه لا يكون مؤمنًا إلَّا بتحكيم النَّبيء ﷺ في كل ما عنَّ ثمَّ يسلم بقلبه ولا يجد في نفسه حرجًا ممَّا قضىٰ. **فصح أنَّ التَّحكيم شيء غير التَّسليم بالقلب، وأنه هو «الإيمان» الذي لا إيمان لمَن لم يأت به.**» [الفِصل في الملل ٢/ ٢١٥].

ويقول الجهبذ الفحلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: « وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَشَاقُّوا ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾ [مُحَمَّد: ٣٢]. **وهذا نصٌّ جلي من خالفه كفر** ـ في أنَّ الكفار قد تبين لهم الحقّ والهدى في التوحيد والنبوة ـ **والذي قد تبيَّن له الحقّ فبيقين يدري كل ذي حس سليم أنه مصدق بلاشك بقلبه.**» [الفِصل ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣].

ويُقَرّر الفحل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في موضع آخر ـ أنَّ الذين صدَّقوا وأقرُّوا ثمَّ كفروا ـ **إنَّما كان من جهة ما أظهروا من أعمال خلاف ذلك.**

يقول الجهبذ الفحلُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «يعرفون أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ حقّ وأنَّ محمدًا رسول اللَّه حقّ، ويظهرون بألسنتهم خلاف ذلك، وما سماهم

اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ قط كفارًا إلَّا بما ظهر منهم بألسنتهم و«**أفعالهم**» كما فعل «إبليس» و«أهل الكتاب» وغيرهم.» [الفِصل في الملل ٢/ ٢٣٨].

ويُقَرِّر الإمام الجليل الفحل أيضًا ـ في موضع آخر ـ أنَّ الكفر لا ينحصر في «التَّكذيب» و«الجحود» كما موَّه وشغَّب «علي حَسَن حلبي» ـ الأثري بين المعكوفتين ـ ، فهو بارعٌ في إتقان هذه الصَّنعة ـ صنعة التَّحريف والتَّبديل والكتمان والتَّأويل الفاسد والٱحتمال ـ وأكبر تمويه وتشغيب يتقنهما عندما يقول في النُّصوص المخالفة لرأيه الفاسد، «**لعله سقط مطبعي**»!! بل السَّقط في ٱعتقادك أيها المدفدف الهازَ للأكتاف!!

يقول الإمام الجليل الفحلُ ٱبن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقد قال عَزَّ وَجَلَّ:
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾ ﴾ [مُحَمَّد].

فجعلهم تَعَالَىٰ **مرتدين كفارًا بعد علمهم الحقّ، وبعد أن تبين لهم الهدىٰ بقولهم ما قالوا فقط**، وأخبرنا تَعَالَىٰ أنه يعرف إسرارهم، **ولم يقل** تَعَالَىٰ **إنها «جحد» أو «تصديق»، بل قد صح أنَّ في سرهم «التَّصديق» لأنَّ الهدىٰ قد تبين لهم، ومَن تَبَيَّنَ لَه شيءَ فلا يُمْكن ألبتة أَن يجحده بقلبه أصلاً، وأخبرنا** تَعَالَىٰ **أنه قد أحبط أعمالهم بٱتباعهم ما أسخط اللَّه وكراهيتهم رضوانه.**

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٢﴾ [الحجرات].

فهذا نصٌّ جلي وخطاب للمؤمنين بأَنَّ إيمانهم يبطل جملة وأعمالهم تحبط برفع أصواتهم فوق صوت النَّبيء ﷺ دون جحد كان منهم أصلاً ولو كان منهم جحد لشعروا به، واللَّه تَعَـٰلَىٰ أخبرنا بأَنَّ ذلك يكون وهم لا يشعرون، فصح أَنَّ من أعمال الجسد ما يكون كفرًا مبطلاً لإيمان فاعله جملةً، ومنه ما لا يكون كفرًا لكن علىٰ ما حكم اللَّه تَعَـٰلَىٰ به في كلّ ذلك ولا مزيد.» [الفِصل في الملل ٢/ ٢٤٠، ٢٤١].

فٱنظروا أيها المنصفون ـ يرعاكم اللَّه ـ إلىٰ الفقه الصحيح وٱستنباط أولي الألباب وأرباب البصائر، كيف يفرّق بين «الأعمال» **المذهبة لمطلق الإيمان** بقوله: «**فصح أَنَّ من أعمال الجسد ما يكون كفراً مبطلاً لإيمان فاعله جملةً**»، وهي الأعمال التي تكون شرطًا في صحة الباقي، كـ«الحبّ» و«التَّعظيم» و«ٱلتزام الطاعة» و«الصلاة» و«تحكيم شرع اللَّه» و«موالاة المؤمنين» و«معاداة الكافرين» و«...» وبين «الأعمال» **المذهبة للإيمان المُطلق** بقوله: «ومنه ما لا يكون كفرًا لكن علىٰ ما حكم اللَّه تَعَـٰلَىٰ به في كلّ ذلك ولا مزيد.».

وهذه «الأعمال» التي لا تكون شرطًا في صحة الباقي؛ كـ«سباب المسلم» و«إتيان الحائض» و«المرأة في الدُّبر» و«...» ـ في أشياء من هذا القبيل ـ.

وهذا تفريقٌ سلفيٌّ شرعيٌّ مبني علىٰ المعتقد الصحيح ـ أَنَّ

الإيمان يتجزأ ويتبعض ولا يزول بالكلية ـ بل قد يزول بعض ويبقىٰ بعض، إلَّا أنَّ بعض «الأعمال» تزيل الإيمان كليًا. أفهذا قولٌ وتفريقٌ خارجيٌّ أم مبني علىٰ معتقد «السَّلف» أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ؟!!

يقول العلاَّمة القرطبي الجهمي ـ في «الإسْم والحُكْم» ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] ـ ما لفظه: «السَّادسة: قال الزَّجاج: «أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ» التَّقدير لأَن تحبط. أي: فتحبط أعمالكم. فاللاَّم المقدرة لام الصيرورة وليس قوله: «أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ». بموجب أَن يكفر الإنسان وهو لا يعلم. فكما لا يكون الكافر مؤمنًا إلَّا بٱختياره الإيمان علىٰ الكفر كذلك لا يكون المؤمن كافرًا من حيث لا يقصد إلىٰ الكفر ولا يختاره بإجماع. كذلك لا يكون الكافر كافرًا من حيث لا يعلم.» [الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٠٣].

فهل هذا الكلام صحيحٌ؟! قطعًا هذا كلامٌ باطلٌ يرده ظاهر «الآية» وما حقَّقه «قُحّ أهل السُّنَّة»، فهذا دأب المتلوثين **بلوثة «التَّجهم» و«الإرجاء»** كيف يرون وقوع الكفر؟!! فهو لا يرىٰ وقوع «الكفر» إلَّا بالٱختيار ولا يحبط «العمل» بغير شعور، **وهذا يرده قوله تَعَالَىٰ في الذين تكلموا بالكفر من غير ٱعتقاد له. قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ٦٦﴾ [التوبة].

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فقد أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: **إنا تكلمنا بالكفر من غير ٱعتقاد له** بل كنا نخوض ونلعب.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٤٠ ط/ جـ ٢٢٠ ط/ ق].

عن جندب بن عبداللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**قال رجلٌ: واللَّه لا يغفر اللَّه لفلان، فقال اللَّه ﷻ: من ذا الذي يتألىٰ عليَّ أَن لا أغفر لفلان؟! إني قد غفرت له وأحبطت عملك.**» [مسلم رقم ٦٦٢٤].

قال أبو هريرة رضي الله عنه ما لفظه: «والذي نفسي بيده لتكلَّم بكلمة أوبقت دنياهُ وآخرتهُ.» [صحيح سنن أبي دواد رقم ٤٩٠١].

فقد تبيّن من الكلام المنصوص النَّبوي الشَّرعي، أنَّ من الكلام ما يوبق صاحبه وهو لا يشعر فضلاً علىٰ أَن يعتقده!!

يقول الشَّيخ ٱبن عثيمين رحمه الله ما لفظه: «قوله: «**وأحبطت عملك**» ظاهر الإضافة في «الحديث»، **أنَّ اللَّه أحبط عمله كله؛ لأنَّ المفرد المضاف الأصل فيه أَن يكون عامًا. ووجه إحباط اللَّه عمله علىٰ سبيل العموم** ـ حسب فهمنا والعلم عند اللَّه ـ أنَّ هذا الرَّجل كان يتعبد للَّه وفي نفسه إعجاب بعمله، وإدلال بما عمل علىٰ اللَّه كأنه يمُنّ علىٰ اللَّه بعمله، وحينئذ يفتقد ركنًا عظيمًا من أركان العبادة؛ لأنَّ العبادة مبنية علىٰ «الذل» و«الخضوع»... ـ إلىٰ أن قال ـ: ويحتمل معنىٰ «**أحبطت عملك**» أي: عملك الذي كنت تفتخر به علىٰ هذا الرَّجل، وهذا أهون لأنَّ العمل إذا حصلت فيه إساءة بطل وحده دون غيره. **لكن ظاهر حديث «أبي هريرة» يمنع هذا الأحتمال، حيث جاء فيه أنَّ اللَّه تعالىٰ قال: ٱذهبوا به إلىٰ النار.** ـ إلىٰ أن قال ـ: وأما قوله: «أوبقت دنياه وآخرته» **لأنَّ مَن حبط عمله فقد خسر «الدُّنيا» و«الآخرة»**. وأما كونها أوبقت آخرته؛ فالأمر ظاهر، لأنَّه من أهل النار والعياذ باللَّه.» [القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد ٢/ ١٠٨٩ ـ ١٠٩١].

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾ [التَّوْبَة: ٦٥]. فٱعترفوا وٱعتذروا؛ ولهذا قيل: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [التَّوْبَة]. **فدل علىٰ أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفرًا، بل ظنوا أنَّ ذلك ليس بكفر،** فبين أنَّ ٱلٱستهزاء باللَّه وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه... ـ إلىٰ أن قال ـ : **ولكن لم يظنوه كفرًا وكان كفرًا كفروا به، فإنهم لم يعتقدوا جوازه.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٧٣ ط/ جـ ٢٧٣ ط/ ق].

يقول العلاَّمة الفحل الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «لكن لا يخفىٰ عليك ما تقرر في أسباب «الرّدة» **أنه لا يعتبر في ثبوتها «العلم» بمعنىٰ ما قاله ما جاء بلفظ كفري أو فعل فعلاً كفريًا.**» [الدُّر النضيد ص ٣٩].

فهؤلاء قالوا كلمة الكفر من غير ٱعتقاد ولا ظن أنها كلمة موبقة فأين هذا من كلام «القرطبي» الجهمي ـ في «الإسْم والحُكم» ـ بما ذكره بقوله ـ : «لا يكون المؤمن كافرًا من حيث لا يقصد إلىٰ الكفر ولا يختاره بإجماع»؟!!

ولاشكَّ «الإجماع» الذي ذكره «القرطبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو **إجماع المتلوثين ببدعة «التَّجهم» و«الإرجاء»،** ولهذا قلنا أنَّ هناك تلازمًا بين مسألة «الإسْم» و«الحُكْم»، كما أنَّ هناك تلازمًا بين «الظَّاهر» و«الباطن».

فلَّما كان العلاَّمة «القرطبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ طريقة شيخه ـ «أحمد

ٱبن عمر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب «المفهم» ـ في مسألة «الإسْم الحُكْم» وتأويل «الصفات» ـ[(١)]، ظهر جليًا في مقالاته، وهذا التَّأثر أيضًا ورثه الحافظ «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما جعله يقول: «أنَّ العمل شرط كمال» ـ توفيقًا بين ما ورثه عن «القرطبي» ـ «أحمد بن عمر» ـ في مسألة «الحكم» أنَّ الكفر لا يكون إلَّا جحودًا أو تكذيبًا وبين ما جاء عن «السَّلف» أنَّ الإيمان قول وعمل، وهذا التَّوفيق يعتبر من أوابده.

ولهذا لم يرض العلاَّمة الأصولي الفحل «الشنقيطي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول «القرطبي» فقال ما لفظه: «وظاهر هذه «الآية» الكريمة **أنَّ الإنسان قد يحبط عمله وهو لا يشعر**، وقد قال «القرطبي» ـ صاحب الجامع ـ إنَّه لا يحبط عمله بغير شعوره **وظاهر «الآية» يرد عليه.**» [أضواء البيان ٧/ ٤٠٩].

ومن أراد الٱستزادة في فهم هذا الضَّابط ـ حبوط العمل بدون شعور ـ فليراجع رسالة الحافظ «ٱبن قُطْلُوبُغَا السُّودُوني» الحنفي المسمَّاة بـ«مَن يَكفُر وَلَم يَشْعُر»، ففيها ما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة.

فهذا قولٌ سلفيٌّ شرعيٌّ وتحقيقٌ علميٌّ رزينٌ من هذا الجهبذ الأصولي مبني علىٰ معتقد سليم؛ في فهم النُّصوص علىٰ غرار جادة «السَّلف» ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ **في حمل «الأخبار» و«الأوامر» علىٰ ظواهرها.**

كما أوصي لمَن أراد أَن يتقحَّم ويبطل قول الجهبذ الأصولي وقول الإمامين الفحلين ـ «ٱبن حزم» و«ٱبن تيمية» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ مِن قَبْل ـ

---

(١) قلتُ: ٱنظر كيف ينكر صفة «اليدين» لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويؤولها على طريقة شيخه في قوله تَعَالَىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] «الجامع ١٥/ ١٤٨».

فليشمر عن السَّاعد وليأت بالدَّليل والبرهان، ولا يشغّب ويموّه بحجج الباطل، كأَن يقول: هذا طرحٌ «خارجيٌّ» أو تحريرٌ «ظاهريٌّ» أو «...» وهذا من قلَّة الإنصاف وحبّ الإجحاف، لأَنَّ من بركة العلم وآدابه الإنصاف فيه، ومَن لم يُنصف فيه لا يفهم ولا يتفهَّم.

أمَّا إِن كان المُتقحّم صاحبَ ضحالة علم، وخرفَ بدون عرف فما هذا بمحمود له؛ لحمله دون «درع» و«سيف» ليدفع في نحر العدي بزخرفة القول والتَّكثير من الهول، أو التَّحرير «العاطفي» والزَّبد والبرق «الإنشائي»، بل هذا عمل العاجز «الواني»، فأقول ـ لمَن كان هذا حاله ـ كما قال الإمام الفحل «ٱبن حزم» الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

دَعُونِي مِن إِحْرَاقِ رَقٍّ وَكَاغِدٍ
وَقُولُوا بعلم كَي يَرَى النَّاس مَن يَدْرِي
وَإِلَّا فَعُودُوا فِي المَكَاتِبِ بِدْأَة
فَكَمْ دُونَ مَا تَبْغُونَ لله مِن سَتْرِ

يقول العلاَّمة الرَّباني الفحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لمَن كان هذا حاله ـ ما لفظه: «**وإِن كنت ممَّن غلظ حجابه وكثفت نفسه وطباعه فعليك بوادي «الخفا» وهو وادي المُحرّفين الكلم عن مواضعه الواضعين له علىٰ غير المراد منه، فهو «واد» قد سلكه خلق وتفرقوا في شعابه وطرقه ومتاهاته، ولم تستقر لهم فيه قدم ولا لجأوا منه إلىٰ ركن وثيق، بل هم فيه كحاطب اللَّيل وحاطم السَّيل.**» [طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٢٤١].

وممَّن سلك هذا الوادي ودعا إليه «**عَلي حَسَن حَلَبي**» الجهمي

ـ «الأثري» بين المعكوفتين ـ فهو ممَّن غلظ حجابه وكثفت نفسه وطباعه، فلا يهدأ له بال **إلَّا بالسفسطة في بدائه «العقول» والتَّحريف والبتر في صحيح «المنقول»**، طلبًا للرياسة والظهور علىٰ الأقران ليشار إليه بالبنان، لكن بداء المراء والجدال الذي يقسي «القلب» ويورث الضّغن، العاري عن «الحجة» و«البرهان»، فإن كنت في منأىٰ عن هٰؤلاء وشبهتهم، فٱحمد اللَّه أولاً، وٱسأله العافية ثانية، وإن كنت ممَّن ٱستجاب **لنعيق «عَلِي حَسَن حَلَبي» وزخرفته**، فأيقن أنَّ ما ٱستجبت له هو جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، لأنَّ من سعادة اللَّه لعبده أنَّه مازال يُصيب ـ في القول والعمل ـ، وهٰؤلاء هم مخطئون يُخطِّئون ملبِّسون، اللَّهم إنَّا نعوذ بك من منكرات أقوالهم وسوء تلبساتهم وغلظ وكثافة نفوسهم. آمين! آمين! آمين!

فلنترك عارض القول ولنرجع في تزبير وتحرير المأمول. نقول: قد نقلنا كلام الإمام الجليل الفحل «ٱبن حزم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في الذين قالوا ﴿**لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ** ﴿٢٦﴾﴾ «الآية» ـ وما قرر فيه من كلام نفيس في ذهاب «مطلق الإيمان» ـ ببعض الأعمال دون تكذيب أو جحد ـ وتفريقه بين الأعمال المذهبة لمطلق الإيمان وبين الأعمال المذهبة للإيمان المطلق، ممَّا يدل علىٰ سعة ٱطلاعه وغزارة علمه، وسلوكه جادة «السَّلف» في «مسألة الإيمان»، جعلت شيخ الاسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول فيه ما لفظه: «وكذلك «أبو محمد ٱبن حزم» ـ فيما صنفه من «الملل والنحل» ـ إنَّما يستحمد بموافقة «السُّنَّة» و«الحديث» مثل ما ذكره في **مسائل**

«القدر» و«والإرجاء» ونحو ذلك.» [مجموعة الفتاوىٰ ٤/ ١٧، ١٨ ط/ جـ ١٩، ٢٠ ط/ ق].

أردنا أَن نُثَني بكلام «المزكي» نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما فيه من وضوح وبيان في المسألة ذاتها وتطابق بين القولين، مما يبيّن أَنَّ المخالفة المختلفة وطائفتهم الجدد إنما هم في أمر مريج.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فـ«الخوارج» و«المعتزلة» يقولون: صاحب «الكبائر» الذي لم يتب منها مخلَّد في النار، ليس معه شيء من «الإيمان». ثمَّ «الخوارج» تقول: هو كافر و«المعتزلة» توافقهم علىٰ «الحُكْم» لا علىٰ «الإسْم» و«المرجئة» تقول: هو مؤمن «تام الإيمان»، لا نقص في إيمانه، بل إيمانه كإيمان الأنبياء والأولياء. وهذا نزاع في «الإسْم». ثمَّ تقول «فقهاؤهم» ما تقوله الجماعة في أهل الكبائر: فيهم من يدخل النَّار، وفيهم من لا يدخل. كما دلت علىٰ ذلك الأحاديث الصحيحة، وٱتفق عليه الصَّحابة والتَّابعون لهم بإحسان.

فهؤلاء لا ينازعون «أهل السُّنَّة والحديث» في حكمه في «الآخرة» وإنَّما ينازعونهم في «الإسْم» وينازعون أيضًا فيمَن قال ولم يَفْعل...ـإلىٰ أن قال ـ: وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]. وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢﴾ [الحجرات]. وَقَالَ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٢٨﴾ [محمد].

فهذه النَّصوص وغيرها تدل علىٰ أنَّ «الماضي» من العمل قد يحبط بالسَّيئات وأنَّ العمل لا يقبل إلَّا مع التَّقوىٰ. و«الوعد» إنَّما هو للمؤمن. **وهٰؤلاء ليسوا بمؤمنين**... ـ إلىٰ أن قال ـ : ويقولون ـ يَعْني: «المُرْجِئَة» ـ : أمَّا قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٢٨﴾ [محمد]. فهذه في الكفار فإنَّه قَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٨ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٩﴾ [محمد]. وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ۝٢٦ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ۝٢٧ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٢٨﴾ [محمد].

فقد أخبر سُبْحَانَهُ أنَّ هٰؤلاء ٱرتدوا علىٰ أدبارهم من بعدما تبيَّن لهم الهدىٰ وأنَّ «الشَّيطان» سوَّل لهم وأملىٰ لهم. أي: وسَّع لهم في العمر، وكان هذا بسبب وعدهم للكفار بالموافقة، فَقَالَ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٢٨﴾ [محمد]. ولهذا فسّر «السَّلف» هٰؤلاء الذين كرهوا ما نزَّل اللَّه ـ الذين كانوا سبب نزول هذه «الآية» ـ بـ«المنافقين» و«اليهود».

قالت الوعيدية: اللَّه تَعَالَىٰ إنَّما وصفهم بمجرد كراهة ما نزَّل اللَّه **والكراهة «عَمَلِ القَلْب»**. وعند «**الجَهْمِية**» الإيمان: **مجرد تصديق القلب وعلمه، هذا قول «جهم» و«الصالحي» و«الأشعري» في المشهور عنه**

وأكثر أصحابه.

وعند «فُقَهَاء المُرْجِئَة»: هو قول اللّسان مع تصديق القلب.

وعلىٰ «القولين» «أعمال القلوب» ليست من الإيمان عندهم كأعمال «الجوارح»، فيمكن أَن يكون الرَّجل مصدقًا بلسانه وقلبه مع كراهة ما نَزَّل اللَّه، وحينئذ فلا يكون هذا كافرًا عندهم. و«الآية» تتناوله، وَإِذَا دَلَّت عَلَىٰ كُفْرِهِ دَلَّتْ عَلَىٰ فَسَادِ قَوْلِهِم. ـ إلىٰ أَن قال ـ:

قال «أهل الحَدِيث والسُّنَّة»: ومَن نفىٰ اللَّه عنه «الإيمان» فلأنه ترك بعض واجباته. والعبادة ينفي ٱسمها بنفي بعض واجباتها، لأنها لم تبق كاملة لا يلزم من ذلك أن لا يبقىٰ منه شيء... ـ إلىٰ أَن قال ـ: والذين كرهوا ما أنزل اللَّه كفار، و«أعمال القلوب»، مثل حب اللَّه ورسوله وخشية اللَّه، ونحو ذلك، كلّها من «الإيمان»، وكراهة ما أنزل اللَّه كفر(١). وأوثق عرىٰ الإيمان الحبّ في اللَّه والبغض في اللَّه.

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢].» [منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة

---

(١) قلتُ: «الكراهة» ـ التي يتكلم عنها أهل السُّنَّة والحديث ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ و«ٱبن تيمية» من جهابذها ـ عندهم ليست «البَوَاحية» قطُّ، بل هذه سفسطة عند صحاح العقول وإنما هي الكراهة «الفِعْلِية» ـ التي تقوم مقام الأقوال في الدّلالة والإرشاد ـ ، والدّلالة بالفعل أرشد وأصح من الدّلالة بالقول عند فحول «قُحّ أهل السُّنَّة»، فدلالة «الفعل» تدل على الألتزام بخلاف دلالة «القول»؛ فقد تدل على الألتزام وقد لا تدل على الالتزام ـ بغضّ النظر هل هي مُكفّرة أو غير مكفّرة ـ لهذا كانت هي الأوضح والأشرح لتبيين الحال، ومن هذا الباب كان كفر ناكح ٱمرأة أبيه، ولقد أوضحنا هذه الإشكالية ـ بتأصيل وتفصيل ـ لما طحنا ذاك البليد العنيد ـ أعني: «بندر بن نايف العتيبي» ـ في كتابنا «نَصْبِ المَنْجَنِيق لما حَرَّر بَنْدَر بن نَايف الحيواني العتيبي مِنْ بَاطِل مُحِيق»، فليطالع فيه مَن شاء أن يدحض هذه «الشبهة». وهذه هي من «النزاعات» التي بيننا وبين «طائفة المرجئة الجدُد» ـ قطع الله دابرها ـ آمين! آمين!

والقدرية ٥/ ٢٨٤ ـ ٢٩٨].

يقول العلاَّمة الفحل الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الظَّاهر أنَّ الذين ٱرتدوا علىٰ أدبارهم من بعد ما تبيّن لهم الهدىٰ، قوم كفروا بعد إيمانهم... ـ إلىٰ أن قال ـ : وظاهر «الآية» تدل علىٰ أنَّ بعض «الأمر» الذي قالوا لهم سنطيعكم فيه ـ ممَّا نزل وكرهه أولئك المطاعون ـ.

و«الآية» تدل علىٰ مَن أطاع من كره ما نزل اللَّه في معاونته له علىٰ كراهته ومؤازرته له علىٰ ذلك الباطل، أنه كافر باللَّه بدليل قوله تَعَالَىٰ فيمَن كان كذلك ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [مُحَمَّد] ... ـ إلىٰ أن قال ـ : وقوله: «وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ» **لأنَّ مَن أطاع من كره ما نزَّل اللَّه فقد كره رضوان اللَّه.**

لأنَّ رضوانه تَعَالَىٰ ليس إلَّا في «العمل» بما نزَّل فٱستلزمت كراهة ما نزل كراهة رضوانه لأنَّ رضوانه فيما نزل، ومن أطاع كارهه، فهو ككارهه. وقوله: «فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ» أي: أبطلها، لأنَّ الكفر سيئة لا تنفع معها حسنة... ـ إلىٰ أن قال ـ : **والتَّحقيق الذي لاشكَّ فيه أنَّ هذه «الآيات» عامة في ما يتناوله لفظها، وأنَّ كلّ ما فيها من الوعيد» عام لمَن أطاع من كره ما نزل اللَّه.**

ٱعلم أنَّ كلّ مسلم، يجب عليه في هذا «الزمان»، تأمل هذه «الآيات»، من سورة « مُحَمَّد » وتدبرها، والحذر التَّام مما تضمنته من الوعيد الشديد. **لأنَّ كثيرًا ـ ممَّن ينتسبون للمسلمين ـ داخلون بلاشك فيما تضمنته من الوعيد الشَّديد.**

لأنَّ عامة الكفار ـ من شرقيين وغربيين ـ كارهون لما نزَّل اللَّه علىٰ رسوله «محمد» ﷺ وهو هذا «القرآن» وما يبينه به النَّبيء ﷺ من «السُّنن». فكل من قال لهؤلاء الكفار الكارهين لما نزَّل اللَّه: «سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِ»، فهو داخل في وعيد «الآية».

وأحرىٰ من ذلك من يقول لهم: سنطيعكم في «الأمر» **كالذين يتبعون «القوانين الوضعية» مطيعين بذلك للذين كرهوا ما نزَّل اللَّه** فإنَّ هٰؤلاء لاشكَّ أنهم ممَّن تتوفاهم «الملآئكة» يضربون وجوههم وأدبارهم، **وأنهم ٱتبعوا ما أسخط اللَّه وكرهوا رضوانه، وأنه مُحْبط أعمالهم**. فٱحذر كلّ الحذر من الدُّخول في الذين قالوا: «سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ ٱلْأَمْرِ» [أضواء البيان ٧/ ٣٨٩ ـ ٣٩٣].

فقارن أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ بين كلام الإمام «ٱبن حزم» والإمام «ٱبن تيمية» والعلاَّمة الفحل «الشنقيطي» رَحِمَهُمُ اللَّهُ وأعط للأدلة حقها من الأنبساط ـ في **«السَّلِيقَة»** و**«الحَقِيقَة»** ـ تجده يخرج من مشكاة واحدة، ذلك لأنَّ الحقّ واحد لا يتجزأ ولا ينبغي له، وبين الذين يتظاهرون بنصر مذهبنا وفي «الباطن» يرون رأي **«الجهمية»** أو **«مرجئة الفقهاء»** كالعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره كما سنوضّحه بتفصيلٍ وتأصيلٍ ـ إِن شاء اللَّه ـ في الآتي. **ولهذا نقول أنَّ الخلاف بيننا وبين طائفة «المُرجِئة الجدد» ـ المتمثلة في الأثريين بين المعكوفتين ـ خلافٌ «جذري» و«عقائدي»**، ومن قال غير ذلك فقد أبعد «النُّجْعَة».

ما يقول «الأثريون» المُنكِبون عن المسار المُنْكبُون في «التَّجهم» و«الإرجاء» والعار في قول «ٱبن حزم» و«ٱبن تيمية» و«الشنقيطي» أنَّ

الكراهة مذهبة لمطلق «الإيمان»؟!

أفهذا لا ينطبق علىٰ الحكَّام الذين يحكمون بـ«القوانين الوضعية» الملفقة من شرائع شتَّىٰ ملزمين النَّاس عليها بالحديد والنار؟! أفهذه كراهة ومناقضة ومشاقة للَّه ورسوله أم ماذا؟! بالرغم أنَّ كلام العلاَّمة «الشنقيطي» رَحِمَهُ اللَّهُ **صريح وواضح فيهم؛ أنَّ بأتباعهم هذا «القانون» الملعون قد حبطت أعمالهم** وهذا دليل كراهة، لكن هٰؤلاء لا يعدوه كراهة، **لأنَّ من الممكن ـ عندهم ـ أن يكون الرُّجل مصدقًا بلسانه وقلبه مع كراهة ما نزَّل اللَّه وحينئذ لا يكون كافرًا!!**

وإذا قلنا لهم: ـ أعني: **المرجئة الأثرية بين المعكوفتين** ـ ما دليل الكراهة؟!

قالوا: حتَّىٰ يجحد أو يكذِّب.

قلنا: «الجحود» و«التَّكذيب» ضمن «قول القلب» فأين الكفر الخاص بعمله؟! وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿**وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ** ﴿٤٠﴾﴾ [النُّور].

فمنتهىٰ سفسفة هٰؤلاء نصر ما لم يأذن اللَّه تَعَالَىٰ بنصره، فبسبب هذا «المرض»، وسوء المعتقد في «مسألة الإيمان»، جعلوا الصَّادين عن حكم اللَّه المعرضين عنه الكارهين له مؤمنين، **فهم ينازعون فيمَن «قال» ولم «يفعل»**.

وإذا قلنا لهم: ما دليل «الحبّ»؟!

قالوا: «التَّصديق» المنافي للتكذيب، و«الإقرار» المنافي للجحود وبالطبع يضيفون «أعمال القلوب» من «حب» و«خشية» و«إنابة»

و«...»، **وسوف نرىٰ هل يعدون «أعمال القلوب» من «الإيمان» أم من «شرائع الإيمان» أم من «شروط كمال»؟!**

لكن بدائه العقول تقول: لكل «حب» من «إرادة»، **فالحبّ الذي في القلب يستلزم أَن يتحرك البدن ٱتجاه المحبوب، بأَن تحبه وتحب محابه، فعدم وجود تلك «الإرادة» يدل علىٰ ٱنتفاء الحبّ من القلب.**

ولهذا قال «الشَّافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه:

تَعْصِي الإِلَه وَأَنْتَ تَزْعُم حُبَّه
هَذَا مُحَالٌ فِي القِيَاسِ بَدِيع
لَوْ كَانَ حُبُّكَ صَادِقًا لأَطعته
إِنَّ المُحبَّ لِمَن يُحب مُطِيع

لكن عند هٰؤلاء «المحبة» ممكنة مع «الإعراض» جملة عن محابه ولبُّ محابه الٱنقياد وٱلتزام «الطَّاعة» و«الخنوع» لحكمه، وٱنتفائه يدل علىٰ ٱنتفائها، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النِّسَاءِ].

وٱنتفاء هذه «الخاصية» التي علّق «الإيمان» عليها لا تدل عند هٰؤلاء علىٰ ٱنتفاء «المحبة» و«الخشية» ـ التي هي من لوازمه بل من لبّ الحب ـ وهذا تناقض وٱضطراب واضح، **لأنَّ العمدة عند هٰؤلاء ليس علىٰ ما جاء به الرَّسول، بل علىٰ ما ذاقوه وحرفوه تأويلاً، أو ردوه تفويضًا، أو أسقطوه تضعيفًا؛ للمرض العقدي السَّابق فيهم.**

«ومن ها هنا كانوا أكثر النَّاس تناقضًا وٱضطرابًا **فإنهم ينفون**

الشيء ويثبتون ملزومه، ويثبتون الشيء وينفون لازمه، فتتناقض أقوالهم وأدلتهم، ويقع «السَّالك» خلفهم في الحيرة والشكّ.» [طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٢٤٣].

فهلمَّ معي أيها المُنصف الغير مُجحف لأضرب لك مثلاً بكبير من كبراء هٰؤلاء «المرجئة» كيف ينفي الشيء ويثبت ملزومه أو يثبت الشيء وينفي لازمه!!

يقول العلاَّمة الطحاوي المُرجىء رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في عقيدته ـ ما لفظه:

«ولا يخرج العبد من «الإيمان» إلَّا بجحود ما أدخله فيه، والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتَّصديق بالجنان، وجميع ما صح عن رسول اللَّه ﷺ من الشَّرع والبيان كلّه حقّ.» [شرح الطحاوية ص ٣٣١].

فهل هذا كلامٌ صحيحٌ؟! قطعًا فيه من الباطل المغروس ما يظهر من مسيرة «كذا» و«كذا»، وسبب ذلك أنَّ الخروج من الإيمان ليس إلَّا بالجحود، وهذا معروف لمَن كان علىٰ مذهب «السَّلف» في «مسألة الإيمان»، وكذلك الإيمان ليس إلَّا «الإقرار» باللّسان و«التَّصديق» بالجنان بل كذلك العمل بالأركان، فـ«الطحاوي» رَحِمَهُ اللَّهُ لا يرىٰ «العمل» جزءًا من الإيمان. ولنفرض فنقول: هبك أنَّ كلامه صحيحٌ فهل ٱلتزمه «الطحاوي» أم ناقضه؟! وذلك أنَّ الحقَّ لا يتناقض.

يقول العلاَّمة الطحاوي المُرجىء رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في عقيدته ـ ما لفظه:

«ونحبّ أصحاب رسول اللَّه ﷺ، ولا نفرط في حبّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلَّا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق

وطغيان.» [شرح الطحاوية ص ٤٦٧].

لا شكَّ أنَّ الكلام «سلفيٌّ شرعيٌّ» لا نرتضي غيره، لكن هذا نقض لما سطره قبل ـ أنَّ الإيمان هو: التَّصديق والإقرار والعمل ليس منه ـ فهو نفىٰ الإيمان أن يكون تصديقًا وإقرارًا وعملاً ـ بهذه «الثَّلاثة» مجموعة ـ وأثبت ملزومه؛ بقوله: «أنَّ حبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»، و«الحبّ» و«البغض» من «أعمال القلوب» قطعًا، ولهذا قلنا: **مَن لم يسلك الطرق «الشَّرعية» أحتاج إلىٰ البُنَيَّات «البدعية»، فتتناقض في حقه لما أصَّله من الأصل الذي لا يلتئم عليه جمع النُّصوص!!**

وبسبب هذا الطَّرح المُتناقض ٱستشكل «الشارح» لعقيدته قوله بما لفظه: «**وتسمية حبّ «الصَّحابة» إيمانًا مشكل علىٰ «الشيخ»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لأنَّ الحبّ «عَمَل القلب»، وليس هو «التَّصديق»، فيكون العمل داخلاً في مسمىٰ «الإيمان»**، وقد تقدم في كلامه: أنَّ الإيمان هو الإقرار باللّسان والتَّصديق بالجنان، ولم يجعل العمل داخلاً في مسمىٰ «الإيمان». وهذا هو المعروف من مذهب «أهل السُّنَّة» إلَّا أَن تكون هذه التَّسمية مجازًا.» [شرح الطحاوية ص ٤٧١].

لكن لا نرتضي من «الشَّارح» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَن يجعل تسمية العمل إيمانًا مجازًا، بل حقيقة، فالعمل من «الإيمان» حقيقة سليقة. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] يَعني: صلاتكم، **وهذا من باب أطلاق «الكلّ» وإرادة «الجزء»، فهل هذه التَّسمية مجاز أم حقيقة؟!**

ولهذا ذهب «الشَّارح» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهب «التَّوفيق» ليظهر الخلاف بيننا

وبينهم صوريًا ونزاعًا لفظيًا، لكن نقول له: قل لهم يثبتوا أنَّ «الأعمال الظاهرة» من لوازم إيمان «الباطن»، فإذا قالوا وأثبتوا ذلك وجعلوه من لوازمه، وأنَّ الإيمان «الباطن» يستلزم عملاً صالحًا ظاهرًا، كان بعد ذلك توفيقك بين خلافَيْنا ونزاعَيْنا ـ التي سميتها لفظية ـ صحيحًا؛ هذا إِن صح «المجاز» في «اللّسان» كيف وهو باطلٌ محدثٌ لا أصل له؟!
هب أنَّ هناك مجازًا في «اللّسان» و«الشَّرع»، فهل فيه من دليل يخرج «الأعمال» من مسمىٰ «الإيمان»؟!!

يقول **شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إِن لم يصح التَّقسيم إلىٰ «حقيقة» و«مجاز» فلا حاجة إلىٰ هذا، **وإِن صح فهذا لا ينفعكم بل هو عليكم لا لكم، لأنَّ الحقيقة هي: اللَّفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، و«المجاز» إنما يدل بقرينة، وقد تبين أَن لفظ «الإيمان» حيث أطلق في «الكتاب» و«السُّنَّة»، دخلت فيه الأعمال،** وإنما يدعىٰ خروجها منه عند التَّقييد، وهذا يدل علىٰ أنَّ الحقيقة قوله: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٧٨ ط/ جـ ١١٦، ١١٧ طـ/ ق].

ويقول **شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإِن قال قائل: ٱسم «الإيمان» يتناول الأعمال مجازًا. قيل أولاً: ليس هذا بأولىٰ ممَّن قال: إنما تخرج عنه الأعمال مجازًا، بل هذا أقوىٰ، لأنَّ خروج «العمل» عنه إنما إذا كان مقرونًا بٱسم «الإسلام» و«العمل»، وأما دخول «العمل» فيه فإذا أفرد في قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان**» **فإِن ما يدل مع «الأقتران» أولىٰ بٱسم «المجاز» ممَّا يدل عند**

التَّجريد والإطلاق. ـ إلىٰ أن قال ـ : وقيل لمَن قال ـ دخول الأعمال الظاهرة في ٱسم الإيمان مجازًا نزاعك لفظي ـ **فإنك إذا سلمت أنَّ هذه من لوازم «الإيمان الواجب» الذي في «القلب» وموجباته كان عدم اللاَّزم موجبًا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا «الظاهر» عدم «الباطن» فإذا ٱعترفت بهذا كان النّزاع لفظيًا.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٥٢، ٣٥٣ ط/ جـ ٥٧٧ ـ ٥٧٩ ط/ ق].

هكذا نقول للذي يريد أَن يوفّق بين سلفنا وسلفهم، فهٰؤلاء ـ أعني: «الطحاوي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأمثاله ـ عمدة العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحقيق «مسائل الإيمان» ـ من النَّاحية التَّفصيلية ـ كٱعتمادِه قوله في عدم «تكفير تارك الصلاة»، و«...»، والٱنتساب إلىٰ «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ من النَّاحية الإجمالية ـ في هذه «المسألة» ـ ، كما سنبسط الكلام فيه بالتَّفصيل والتَّأصيل في «**الفصل**» القادم ـ إِن شاء اللَّه ـ .

فلنعد إلىٰ المقصود ـ في مناقشة «عَلي حَسَن حَلَبي» أثري «الزرقاء» بين المعكوفتين ـ في «الكراهة» لأقول له: لو سببتك وقلتُ لك: إني أحبك! أكان هذا القول قولاً صحيحًا؟! بالطبع لا! وألف لا!!

وإذا أبغضتك وكرهتك وسعيت في كل الأحوال إلىٰ كشف عورك، وهتك سترك ودلَّيت عليك أعداءك وأعنت عليك بكلّ الوسائل وسهلت لهم السُّبل للنَّيل منك وتقبيح محاسنك ـ **إِن كان لك محاسن** ـ وإذا رأيتك أعرضت عنك، و...، غير أني لا أصرح بكراهتك، أفهذه «كراهة» أم «محبة»؟! وأحيانًا أقرّ أني أحبك!! فهل كنت مصدقي؟! بالطَّبع تقول: أنت كاذبٌ.

أقول: كيف تكذبني وأنا أقر لك بمحبتي؟!!

فستقول: عملك يدل علىٰ خلاف ما قلت، وإقرارك كاذبٌ وزعمٌ باطلٌ، وهذا هو الحقّ وأصبت، لأنَّ «عملي» خالف «إقراري»، **فلو كانت «المحبة» موجودة ـ وهي من «عمل القلب» ـ لاُستلزم تحقق المراد وهو: ستر عورك والذب عنك بما أملك من طاقة و...، وهذا من بدائه العقول وصحيح المنقول كما أخبر بذلك ربّ البرية.**

أقول يا «علي حسَن حلبي»!!: إنَّ التَّفريق بين «المتماثلات» من أقبح المحال، **لقد كفرت بهذه «البديهة العقلية» وأبدلتها بالتي لو عرضناها علىٰ «حمار» يحمل الأسفار لقال: أكره مضغ الباطل ـ «السَّفْسَطة» وهي مقدمات «القَرْمطة»** ـ وقلت: منكرًا من القول وزورًا بزعمك أنَّ «الحاكم» ـ بالقوانين الوضعية ـ إذا أقرّ وصدّق وحكَّم «القوانين الوضعية» بل حارب من أجل أَن تحل محل «الشَّريعة» الغراء ومَن تصدَّىٰ له نَكّل به وأودعه «السّجن» وأذاقه صنوف العذاب وسعىٰ في الحطّ من «الشَّريعة»، وقنَّن ووالىٰ «أعداء اللَّه» وعادىٰ «أولياء اللَّه» وغير ذلك من القبائح، وقال للذين كرهوا ما نَزَّل اللَّه ـ من أهل الكتابين «الشَّرقيين» أو «الغربيين» ـ سنطيعكم في كلّ الأمر.

فإذا قالوا له: غيّر «المناهج الدّراسية» وٱحذف منها ما هو إسلامي أو يمتّ بصلة إلىٰ «الإسلام»!! قال: نعم. علىٰ الرحب والسعة.

وإذا قالوا له: سمّ دعاة دار القرار «إرهابيين»!! قال: نعم. علىٰ الرحب والسعة. وإذا قالوا له: سمّ دعاة دار البوار «إصلاحيين» و«محافظين»!! قال: نعم. هل من مزيد!!

وإذا قالوا: «اللّغة العربية» ليست لغة حضارة وتقدم، أبدلها بلغتنا لتلحق بالركب الحضاري (الدَّماري)!! قال: نعم. رأيكم أصوب!! **مسلمًا مؤمنًا ما لم يكذّب أو يجحد،** وهذا بالطَّبع هو ليس كارهًا عندك للشَّرع!! أفكل هذا «الإعراض» وعدم «الٱلتزام بالشَّريعة» وتنحيتها و«...» ليس بكراهة مادام الإقرار موجودًا!!

كيف وأنَّ «الكره» و«الرّضا» من أعمال القلوب «الباطنة» التي تقوم مقامهما الأعمال «الظاهرة» في الدّلالة والإرشاد؟!! وأيُّ عملٍ أظهر دلالة من ٱستبدال حكم اللَّه بشرعٍ وضعيٍّ عُفاري وجعله دينًا يعمل به ويُتحاكم إليه!!

وصدق اللَّه تَعَالَى إذ يقول: ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر]. **وإنما جعلنا هٰهنا تناقضاته وتلبيساته وتحريفاته وشنعه تنفيرًا عنه وإيحاشًا للأغمار من المسلمين من الأُنْس به، وحسن الظَّن بكلامه المحرف المبتور الفاسد.**

فلقد أسهمنا القول في «الكفر وأنواعه» وتناقضات من خالفنا فيه وتلبيساتهم، بما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة، ولو تتبعنا كلّ نصوص الأئمة لكانت سفرًا ضخمًا، فٱكتفينا بهذا خشية الإطالة، ونقول ـ كما قال سلفُنا ـ : إنَّ الكفر لا يخرج عن أنواعه «الخمسة»؛ كما صرح بذلك العلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى.

يقول الشَّيخ حافظ بن أحمد الحكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإذا ٱنتفىٰ تصديق القلب مع عدم العلم بالحقّ فكفر «تكذيب»، وإن كتم الحقّ مع العلم بصدقه فكفر «جحود وكتمان»، وإن ٱنتفىٰ عمل القلب ـ من «النّية»

و«الإخلاص» و«المحبة» و«الإذعان» مع ٱنقياد الجوارح الظاهرة فكفر «نفاق»، **وإن ٱنتفىٰ عَمَل القلب وعمل الجوارح مع المعرفة بالقلب والٱعتراف فكفر «عناد» و«ٱستكبار» و«إباء» و«إعراض» ككفر «إبليس» وكفر غالب «اليهود»...، ومحال أَن ينتفي ٱنقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب.**» [معارج القبول ٢/ ٥٩٣، ٥٩٤].

فهذه نصوص جلية من «قُحّ أهل السُّنَّة» تقرّر أنَّ «التَّصديق» و«الإقرار» غير كاف، **وأنَّ العمل ركنٌ من الإيمان وجزءٌ منه وشرط صحة**، بدليل أنهم نفوا الإيمان عمَّن لا يسلّم للنصوص وينقاد لها وهذا من «عمل القلب» المؤثر في الظاهر، لأنهما متلازمان، وهذا مذهب القائلين الإيمان «قول» و«عمل» من قبل ومن بعد.

فأين في نصوص الأئمة المعتبرين الذين حفظوا ٱعتقادهم علىٰ «النَّهج» الذي جاء عن «الصَّحابة» ﷺ بالطَّبع ليس علىٰ نهج «حماد» وتلميذه، و«الطحاوي» و«ٱبن فورك» ومسحوره «البيهقي» و«القُرطبيين» والحافظ «ٱبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وأمثالهم. أنَّ الإيمان يكفي فيه «التَّصديق» و«الإقرار» والعمل داخل في مسمىٰ الإيمان إما مجازًا أو بشرط الكمال!!

أَوَ ما علم هٰؤلاء أنَّ «التَّصديق» و«الإقرار» من ضمن «قول القلب» **فأين عمله الموجب للقصد والإرادة؟!**

ونهج هٰؤلاء أنَّ الذي سبَّ اللَّه ورسوله ـ والعياذ باللَّه ـ وتنقص الشَّريعة إلَّا أنه مصدقٌ ومقرٌ ـ بالذي سبَّه وتنقصه ـ مؤمنٌ، لكن لمَّا علموا هٰؤلاء «النَّوْكَىٰ» أنَّ هذا القول ملزمٌ لهم وحجة عليهم لا محيد

لهم عنها، وحصرٌ لهم في جحر ضب، قال مَن قال منهم: إنَّ هذه الشنائع كفر ينتفي بها «التَّصديق»!!

وسوف نرىٰ ـ في «**الفصل**» الآتي ـ إن شاء اللَّه ـ من يقول أنها «سوء تربية» فقط، أما «**الجهمية الجُدُد**» ومن قبل، قالوا: إنها ليست كفرًا لكن دليل علىٰ أنَّ في القلب كفرًا. فهذا شغب بالباطل، والسَّب كفر ظاهرًا وباطنًا.

يقول الإمام الجليل الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «بل كلُّ من نطق بالكلام الذي يحكم لقائله عند أهل الإسلام بحكم الكفر لا «قارئًا» ولا «شاهدًا» ولا «حاكيًا» ولا «مكرهًا» فقد شرح بالكفر صدرًا بمعنىٰ: أنه شرح صدره لقبول الكفر المحرم علىٰ أهل «الإسلام» وعلىٰ أهل «الكفر» أَن يقولوه **وسَوَاء ٱعْتَقَدُوه أو لَمْ يَعْتَقِدُوه**، لأنَّ هذا العمل ـ من إعلان «الكفر» علىٰ غير الوجوه المباحة ـ في إيراده هو شرح الصدر به فبطل تمويههم.» [الفِصل ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠].

فهذا الٱعتقاد الفاسد والشغب بالباطل وسخائف القول، فتح علىٰ «**علي حَسَن حلبي**» ـ الأثري بين المعكوفتين ـ سدّ «الجهمية» وإلَّا كيف يُنصح الرَّجل ـ وعند الحقائق هو متنصل ـ ويحذّر من طرف الشَّيخ «سعد بن عبداللَّه آل حميد» أمام جمع من «الإخوة»، بعدم طبع كتاب «**إِحْكَام التَّقْرِير لأَحْكَام وَمَسَائِل التَّكْفِير**» **للجهمي القُحّ** «**مُرَاد شُكْري**»، ثمَّ يصّر علىٰ ذلك!! ـ إشرافًا وقيامًا وسعيًا في نشره ـ[1]

---

(١) قلتُ: ٱنظر «رَفْع اللائِمَة عَن فَتْوَى اللَّجْنَة الدَّائِمَة ص ١٥، ١٦» للشَّيخ محمد بن سالم الدّوسري.

ثمَّ لمَّا نزلت عليه الشهب «المحرقة» ـ لأنه أفَّاك أثيم ـ بدأ يتنصَّل من تبعاته؛ بزخرفة القول وروغان «الثَّعلب».

ومَن عرف الرَّجل وخالطه جيّدًا ـ أعني: **«علي حسَن حَلَبي»** الجهمي، **وجده كثير «الهَرْهَرَة» وهزّ الرَّأس بها،** و«الهَرْهَرة» في اللّسان العربي المُبين هي: **الضَّحك في البَاطل**. فما جناه علىٰ نفسه هو كما جنت «براقش» علىٰ نفسها وقومها والمرقّم ـ عفا اللَّه عنه ـ لم يره أو يلتقي به لحظة واحدة في حياته قطُّ. فالغضب خالص لوجه اللَّه لأنتهاكه حُرمة نصوص الشَّريعة، وفي هذا القدر كفاية، ولقد ٱتضح السَّبيل لمن عقل.

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا فِيهِ   فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الزَّمَانِ
وَجَرَى فِي السِّبَاقِ جَرْيَ سُكَيْتٍ   خَلَّفَتْهُ الجِيَادُ يَوْمَ الرِّهَانِ

✻ ✻ ✻ ✻

الفَصْلُ الرَّابِعُ

طَرْحُ تَقْسِيمِ الكُفْرِ إِلَىٰ «ٱعْتِقَادِي» وَ«عَمَلِي» ـ لَمَّا لُبِّسَ فِيهِ ـ والاكْتِفَاء بالتَّقسيم السَّلَفِي الشَّرْعِي «كفر أكبر وكفر وأصغر» أو «كفر دون كفر»

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ مأوىٰ أهل «الأهواء والبدع» هو غار «المجمل» الذي يسكن فيه ويخرج منه الحقّ الممزوج بالباطل. وإذا نظرت في سيرة وحال هٰؤلاء «المُبتدعة» الشَّائنة، وجدت أنهم أدخلوا سمومهم علىٰ الأمَّة من هذا «الباب» ـ باب اللَّفظ «المُجْمَل» ـ ومن هذا «الباب» تسلَّط هٰؤلاء علىٰ الضّعاف قليلي الخبرة بالتَّحريرات المُزبَّرة فأدخلوهم متاهاته، **لأنَّ مذهب «قُحّ أهل السُّنَّة» هو «الاَسْتِفْسَار» و«التَّفْصيل» في «الأقوال» و«الأعمال» حتَّىٰ يتبيّن المراد.**

والجناية الكبرىٰ على الملَّة دومًا تكون من هذا الباب، فاللَّفظ «المجمل» هو الذي فعل بأهل الأهواء ـ علىٰ ٱختلاف مشاربهم ـ الأفاعيل، شيَّعهم شيعًا وأحزابًا، وجعل أمرهم مريجًا. **والمصطلح ـ الذي لا يحد الأركان ويضبط الكلام ـ مصطلحٌ خطيرٌ يؤدي إلىٰ التَّحريفات والتَّلبيسات بل إلىٰ الويل وظلام اللَّيل**، فهو بمثابة «السّم» المغموس في «العسل»، والويل لمن تجرعه، واللَّفظ «المجمل» هو سمة في الذين خلَّطوا ـ من حقٍّ وباطلٍ ـ في ٱعتقادهم.

واللَّفظ «المجمل» ـ الذي يستشكل مراده ـ وجب طرحه، لأنه ينذر بشر مستطير ـ هذا إذا كان الإنسان غير مؤهل لتفتيشه وتنقيته ـ وهذا فيه سلامة «القلب» من ورود «الشبهات» عليه، وإذ لم تكن ثَمَّ مناعة علَقَت به، والسَّلامة في البُعْد عن الذي يكون آخره ندامة.

أمَّا إِن كان الإنسان مؤهلاً للتَّنقيب والتَّحقيق ـ وذاك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء ـ أَن لا يرده مطلقًا ولا يقبله مطلقًا. فقُحّ «أهل السُّنَّة» من سمتهم البادية علىٰ ملامحهم هي: معرفة الحقّ ورحمة الخلق بالموازنة والأنصاف وعدم الغُلو والأجحاف، أو التُّلُوّ والأستخفاف.

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الجواب المفصَّل ـ عند «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ هو: أنهم يُفردون كلّ إلزام بجوابٍ، ولا يردُّونه مُطلقًا ولا يقبلونه مُطلقًا، بل ينظرون إلىٰ ألفاظ ذلك «الإلزام» ومعانيه فإِن كان لفظها موافقًا لما جاء به الرَّسول ﷺ ـ يتضمَّن إثبات ما أثبته أو نفي ما نفاه ـ فلا يكون «المعنىٰ» إلَّا حقًّا، فيقبلون ذلك الإلزام، وإِن كان مُخالفًا لما جاء به الرَّسول ﷺ ـ متضمنًا لنفي ما أثبته أو إثبات ما نفاه ـ كان باطلاً لفظًا ومعنًىٰ فيقابلونه بالرَّد. وإِن كان لفظًا مجملاً محتملاً لحقٍّ وباطلٍ **لم يقبلوه مطلقًا ولم يردوه مطلقًا حتَّىٰ يستفسروا قائله ماذا أراد به**، فإِن أراد معنًىٰ صحيحًا مطابقًا لما جاء به الرَّسول ﷺ **قبلوه ولم يطلقوا اللَّفظ المحتمل ٱطلاقًا، وإِن أراد معنًىٰ باطلاً ردوه ولم يطلقوا نفي اللَّفظ المحتمل أيضًا.**

فهذه قاعدتهم التي بها يعتصمون وعليها يعوّلون، وبسط هذه الكلمات يستدعي أسفارًا لا سفرًا واحدًا، ومَن لا ضياء له لا ينتفع بها

ولا بغيرها.» [طريق الهجرتين وباب السعادتين ص ٢٤٤].

لكن اللَّفظ إذا كان مفهومًا ومعناه معصومًا، ثمَّ ورد لفظٌ يدل علىٰ هذا الفهم ومعناه غير معصومٍ أو العصمة قليلة في حقّه، وجب طرحه وعدم حمله علىٰ اللَّفظ المفهوم المعصوم أو حتَّىٰ مزاحمته به، وذلك أنَّ المراد متحققٌ بسببه، وهو الوحدة والٱئتلاف، فالمصلحة في الجمع لا البعثرة، ولهذا أئمة الدّين وأساطين العلم يُشدّدون في هذا.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «كانوا ـ يَعْنِي: الأئمة وأساطين العلم ـ يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة «المجملة» المشتبهة، لما فيها من لبس الحقّ بالباطل، مع ما توقعه من الٱشتباه والٱختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ «المأثورة» ـ التي بُيّنت معانيها ـ ، **فإِن ما كان مأثورًا حصلت به «الألفة»، وما كان معروفًا حصلت به «المعرفة». فإذا لم يكن اللَّفظ منقولاً ولا معناه معقولاً ظهر «الجفاء» و«الأهواء.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨].

ومن هذه «الألفاظ» و«المصطلحات» ـ الغير معصومة ـ والتي تسبب الفتنة والٱختلاف **بل ظهر بسببها «الجفاء» و«التَّفريط»**، مصطلح «**الكُفْر الٱعْتِقَادِي وَالكُفْر العَمَلي**»؛ لمَّا أخرجه البعض عمَّا أُريد به صاحبه الذي أنشأه، لكن لمَّا كان اللَّفظ والمصطلح المعصوم موجودًا وجب التَّقيّد به وعدم الذهاب إلىٰ غيره وإِن وافقه ـ خاصة إذا علمنا أنَّ هذا «المصطلح» سلفيٌّ شرعيٌّ ـ فوجب الٱعتصام به حينئذٍ لحصول الٱئتلاف به، فالخير في «اللَّفظ» و«المصطلح» السَّلفي الشَّرعي، والشّر كامنٌ في الخلفي، **وذلك أنه كلمَّا قرب من النَّبع أُمِن الكدر.**

ومن المصطلح ـ السَّلفي الشَّرعي ـ «**كفر دون كفر**» فلننظر هل هو سلفيٌّ شرعيٌّ أم بدعيٌّ خلفيٌّ؟! ومَن قال به؟!

نَقُول وَبِاللَّه تَعَالَى التَّوْفِيق:

قال بهذا المصطلح السَّلفي الشَّرعي ـ «**كفر دون كفر**» ـ : «عبداللَّه ٱبن عباس» إِن صحَّت «الرواية» عنه لأنَّ فيها ضُعفًا ـ رضي الله عنه ـ ومن التَّابعين «عكرمة» و«طاوس» و«عطاء بن أبي رباح»، و«...» و«أبو عبيد القاسم بن سلام» و«البخاري» و«الترمذي» و«ٱبن جرير الطبري» وعلماء التَّفسير عمومًا ـ قديمًا وحديثًا ـ و«أحمد بن عمر القرطبي» ـ صاحب «المفهم» ـ و«القاضي عياض اليحصبي» و«ٱبن تيمية» ـ في كلّ كتبه ـ و«ٱبن القيم» و«محمد بن إبراهيم بن عبداللَّطيف آل الشيخ» و«الشنقيطي» و«ٱبن باز» و«ٱبن عثيمين» رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إلىٰ يومنا هذا هذا علىٰ سبيل الإجمال لا الحصر.

يقول **العلاَّمة محمد رشيد رضا** رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «**وقد ٱصطلح علماء «الأصول» و«الفروع» علىٰ التَّعبير بلفظ «الكفر» عن الخروج من الملَّة وما ينافي دين اللَّه الحقّ، دون لفظي «الظلم» و«الفسق»**، ولا يسع أحدًا منهم ٱنكار إطلاق «القرآن» لفظ الكفر علىٰ ما ليس كفرًا في عرفهم، ولكنهم يقولون: **كُفْر دون كُفْر**». [تفسير المنار ٦/ ٣٣٣].

فكما ترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ **أنَّ المصطلح سلفيٌّ محدودُ الأركان، معصوم المَعْنىٰ، لا لبسٌ فيه ولا تدليس**، فإذا سمعنا لفظ «**كفر أكبر**» ذهب فهمنا أنَّ صاحبه كفر، إما بـ«**الٱعتقاد**» أو «**القول**» أو «**الفعل**» أو «**الشَّك**»، وهذا متفق عليه عند القائلين الإيمان «قول

و«عمل»، والعمل ركن منه أو شرط في صحته، ونصوص الشَّريعة أتت تدل علىٰ هذا.

فالكفر عند «السَّلف» ـ وأقصد: الصَّحابة رضي الله عنهم ـ إذا أطلق لفظه حملوه علىٰ الكفر «الأكبر»، إلَّا إذا أتت قرينة تصرفه عن ذلك فيعبروا عنه بلفظ «**كفر دون كفر**» بخلاف لفظ «الظلم»، فإنهم ما كانوا يعلمون أنَّ هناك ظلمًا أكبر، بل الظلم كان محمولاً عندهم علىٰ الظلم «الأصغر».

ذكر الإمام «البخاري» رحمه الله ـ بسنده ـ عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبداللَّه قال: لمَّا نزلت ﴿**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ**﴾ قال أصحاب رسول اللَّه ﷺ: أيّنا لم يظلم؟! فأنزل اللَّه: ﴿**إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾. [صحيح البخاري رقم ٣٢].

قال الحافظ ٱبن حجر العسقلاني رحمه الله ما لفظه: «ووجه الدّلالة منه، أنَّ الصَّحابة فهموا من قوله: «**بِظُلْمٍ**» عموم أنواع المعاصي، ولم ينكر عليهم النَّبيء ذلك، وإنما بيّن لهم أنَّ المراد أعظم أنواع «الظلم» وهو الشرك.» [الفتح ١/ ١١٩].

فالحديث الصحيح فيه فائدة عظيمة، ودلالة واضحة، أنَّ «**الصَّحابة» ـ أصحاب الإصابة في القول والعمل ـ مذهبهم حمل «الأوامر» و«الأخبار» علىٰ ظواهرها، فأخرجهم النَّبيء ﷺ عن ذلك «الظاهر» بظاهرٍ آخر يبيّن المراد ولم ينكر عليهم فعلهم**؛ ولقد أسهمنا القول في هذا الواجب الأصولي الدّيني في كتابنا «إِحْقَاق الحَقّ فِي الرُّجُوع إِلَى المَذْهَب الحَقّ» بما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة، مما يغنينا

عن الإعادة هٰهنا.

فالسَّلف حريصون علىٰ الألفاظ التي تُفْصح عن المراد وتضبط «المعنىٰ»، لحصول «الألفة» وعدم «الاْختلاف»، فها هو سلفنا «الأول» ﷺ لمَّا سمع لفظًا غير محدود «الأركان» وغير معصوم «المعنىٰ»، نهى عنه وإِن كان معناه صحيحًا، حتَّىٰ لا يدخل تحته تلبيس فيخرجه عن المراد.

عن عبداللَّه بن الشِّخِّير، قال: اْنطلقت في وفد «بني عامر» إلىٰ رسول اللَّه ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا! فقال: «**السَّيِّدُ اللَّه تَبَارَكَ وَتَعَـالَىٰ**» قلنا: وأفضلنا فضلاً وأعظمنا طولاً فقال: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينَّكم الشَّيطان**». [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٨٠٦ وصحيح الأدب المفرد رقم ٢١١].

فها هو سيد ولد «آدم» ولا فخر ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلاَمُه عَلَيْه ـ، لما علم أنَّ هذا اللَّفظ قد يلبّس عليهم فيه نهاهم عن ذلك سدًا للذريعة وباب «سد الذرائع» أحد أرباع الدّين، فوجب هدر كل «قول» أو «مصطلح» لا يفي بالمراد أو غير معصوم المعنىٰ.

ومن المصطلحات غير معصومة المعنىٰ، مصطلح «**الكُفْر الاْعْتِقَادي والكُفْر العَمَلي**» وإِن كان صاحبه ضبط معناه ووضَّح مراده.

يقول العلاَّمة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في الحكم بين الفريقين وفصل الخطاب بين الطائفتين؛ بين «الطائفة» المكفّرة لتارك الصلاة و«الطائفة» غير المكفّرة ـ ما لفظه: «معرفة الصواب في هذه المسألة مبني علىٰ معرفة حقيقة «الإيمان» و«الكفر»، ثم يصح النَّفي والاثبات

بعد، فالكفر والإيمان متقابلان، إذا زال أحدهما خلفه الآخر.

ولما كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمىٰ إيمانًا، فـ«الصلاة» من الإيمان، وكذلك «الزكاة» و«الحج» و«الصيام» والأعمال الباطنة: كـ«الحياء»، و«التَّوكل» ...ـ إلىٰ أن قال ـ: وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها، كشعبة «الشهادة»؛ ومنها لا يزول بزوالها كترك «إماطة الأذىٰ» عن الطريق؛... ـ إلىٰ أن قال ـ: وكذلك الكفر ذو شعب: فكما أنَّ شعب الإيمان، إيمان، فشعب الكفر كفر، و«الحياء» شعبة من [شعب] الإيمان، وقلَّة الحياء شعبة من شعب الكفر... ـ إلىٰ أن قال ـ: وشعب الإيمان قسمان: «**قَوْلِيَة**» و«**فِعْلِيَة**». وكذلك شعب الكفر نوعان: «قولية» و«فعلية»، **ومن شعب الإيمان القولية: شعبة يوجب زوالها زوال الإيمان، فكذلك من شعبه «الفعلية» ما يوجب زوالها زوال الإيمان**، وكذلك شعب الكفر «القولية» و«الفعلية»، **فكما يكفر بالإتيان بكلمة «الكفر» ٱختيارًا ـ وهي شعبة من شعب الكفر ـ فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه، كالسُّجود للصنم، والٱستهانة بالمصحف، فهذا أصل**.

وهٰهنا أصل آخر، وهو أنَّ **حقيقة الإيمان مركبة من «قول» و«عمل»**، والقول قسمان: «قول القلب» وهو الٱعتقاد، و«قول اللّسان» وهو التَّكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: «عمل القلب» وهو نيته وإخلاصه، و«عمل الجوارح»، فإذا زالت هذه «الأربعة»، زال الإيمان بكامله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء؛ فإنَّ تصديق القلب شرط في ٱعتقادها وكونها نافعة. **وإذا زال «عَمَل القَلْب» مع**

ٱعتقاد الصدق، فهذا موضع المعركة بين «المرجئة» و«أهل السُّنَّة».

فأهل السنَّة مجمعون علىٰ زوال الإيمان، وأنه لا ينفع «التَّصديق» مع ٱنتفاء «عمل القلب»، وهو محبته وٱنقياده، كما لم ينفع «إبليس» و«فرعون» وقومه، و«اليهود»، و«المشركين» الذين كانوا يعتقدون صدق الرَّسول ﷺ بل ويقرون به سرًا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذب ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به.

وإذا كان الإيمان يزول بزوال «عَمَل القَلْب»، فغير مستنكر أَن يزول بزوال أعظم أعمال «الجَوَارح»، ولا سيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وٱنقياده الذي هو ملزوم لعدم التَّصديق الجازم، كما تقدم تقريره، فإنه يلزمه من عدم طاعة «القَلْب»، عدم طاعة «الجَوَارح»، إذ لو أطاع «القَلْب» وٱنقاد، أطاعت «الجَوَارح» وٱنقادت؛ ويلزم من عدم طاعته وٱنقياده عدم «التَّصديق» المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان.

فإنَّ الإيمان ليس مجرد «التَّصديق» كما تقدم بيانه، **وإنما هو التَّصديق المستلزم للطاعة والٱنقياد**، وهكذا «الهدىٰ»، ليس هو مجرد معرفة الحقّ وتبيُّنه، بل هو معرفته المستلزمة لٱتباعه والعمل بموجبه وإن سمي «الأول» هدىٰ، فليس الهدىٰ التَّام المستلزم للٱهتداء، كما أَنَّ ٱعتقاد «التَّصديق» ـ وإِن سُمي تصديقًا ـ فليس «التَّصديق» المستلزم للإيمان. فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته.

وهٰهنا أصل آخر، وهو أنَّ الكفر نوعان: **كفر** «**عَمَل**» وكفر «جحود وعناد»: فكفر الجحود: أَن يكفر بما علم أنَّ الرَّسول جاء به من عند اللَّه جحودًا وعنادًا؛ من أسماء الرَّب، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه وهذا

الكفر يضاد الإيمان من كلّ وجه.

وأما كفر العمل: فينقسم **إلىٰ ما يضاد الإيمان** وإلىٰ ما لا يضاده فالسُّجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النَّبيء، وسبّه، يضاد الإيمان. وأما الحكم بغير ما أنزل اللَّه، وترك الصلاة، فهو من «الكفر العملي» قطعًا. ولا يمكن أن ينفي عنه اسم الكفر بعد أَن أطلقه اللَّه ورسوله عليه... ـ إلىٰ أن قال ـ: **فالإيمان «العَمَلي» يضاده الكفر «العَمَلي». والايمان «الاعتقادي»، يضاده الكفر «الاعتقادي»**... ـ إلىٰ أَن قال ـ: فهٰهنا «كفر دون كفر»، و«نفاق دون نفاق»، و«شرك دون شرك» و«فسوق دون فسوق»، و«ظلم دون ظلم»... ـ إلىٰ أَن قال ـ: **والمقصود أنَّ سلب الإيمان عن «تارك الصلاة»، أولىٰ من سلبه عن مرتكب «الكبائر»، وسلب اسم الإسلام عنه، أولىٰ من سلبه عمَّن لم يسلم المسلمون من لسانه ويده، فلا يسمىٰ تارك الصلاة مسلمًا ولا مؤمنًا**، وإِن كان معه شعبة من شعب «الإسلام» و«الإيمان»[١].

نعم! يبقىٰ أَن يقال: فهل ينفعه ما معه من «الإيمان»[٢] في عدم الخلود في «النار»؟ فيقال: ينفعه إِن لم يكن «المتروك» شرطًا في صحة الباقي[٣] واعتباره، **وإِن كان «المتروك» شرطًا في اعتبار الباقي لم ينفعه.** ولهذا لم ينفع الإيمان باللَّه ووحدانيته وأنه لا إلٰه إلاَّ هو، مَن أنكر رسالة

---

(١) **قلتُ:** فهذه شعبة «التَّصديق» الخاصة بقول القول، وهي غير نافعة كما لم تنفع «اليهود» و«إبليس» و«هرقل» وغيرهم، فتنبَّه فإنه مهمٌ!!

(٢) **قلتُ:** يَعْني: شعبة «التَّصديق» التي ذكرها قبل هي المتبقية لديه.

(٣) **قلتُ:** الباقي عند العلاَّمة «ابن قيم الجوزية» رَحِمَهُ اللَّهُ هو «عمل القلب» الملزم للمحبة والانقياد والطَّاعة!!

«محمد» ﷺ، ولا تنفع الصَّلاة من صلاها عمدًا بغير وضوء. فشعب الإيمان قد يتعلق بعضها ببعض؛ تعلق المشروط بشرطه.» [كتاب الصلاة وحكم تاركها ص ٤٩ ـ ٥٩ بٱختصار].

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإله الحَسَنِي الجَزَائِري ـ عفا اللَّه عنه ـ : لاشكَّ أنَّ هذا التَّحرير تحقيقٌ علميٌّ يدل علىٰ قريحة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغزارة علمه، والتَّقسيم الذي ذكره، هو تقسيمٌ صحيحٌ عليه «جمهور» المحققين من «قُحّ أهل السُّنَّة»، لكن الذي لا يرد كلام «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعضه إلىٰ البعض، فلابدَّ أَن يَتَقَوَّل عليه ما لم يقل، **وفهم مراد «المتكلم» هو رأس المراد لمن أراد أَن يتصدىٰ للتَّحقيق في «المسائل العلمية»، والٱقتصار علىٰ جانبٍ من الكلام هو «ظلم» و«إجحاف» لصاحب المقالة، والذي لا ينصف في العلم لا يفهم ولا يتفهم.**

ومن تتبع كلام «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من أوَّله إلىٰ آخره ـ يفهم مراده ولابدَّ ـ هذا إِن كان سبق إليه «العلم» وحاز بركة «الفهم» ـ فالكلام واضح لا غبار عليه، فهو ذكر الإيمان وشعبه أولاً، وأخبر أنَّ من هذه الشعب، ما يزيل الإيمان بالكلّية، يدل عليه: أنَّ الإيمان عند السَّلف يتبعض ويتجزأ، ويزول منه بعض ويبقىٰ بعض، كما هو معرض للزوال بالكلّية، وقبل تفصيله ذكر أنَّ شعب الإيمان قسمان: «قولية» و«فعلية» وهذا التَّقسيم مستمد من مشكاة «السَّلف» في تقسيمهم للإيمان، لمَّا حدُّوا أركانه بقولهم: قولٌ وعملٌ.

وهذا التَّقسيم للٱسم من هذا الجهبذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حمله علىٰ التَّقسيم المتلازم للٱسم؛ فقسّم شعب «الكفر» كما قسّم شعب «الإيمان»

وهذا هو التَّلازم الذي ذكرناه في معرض ردنا علىٰ الحافظ «ٱبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بقولنا: إنَّ كلّ مَن ٱعتقد حكمًا معينًا في «الإسْم» لابدَّ أَن يظهر جليًا في «الحُكْم»**، فلمَّا كان تقسيمه علىٰ جادة السَّلف في «الإسم» ـ «شعب الإيمان» ـ ٱستلزم أَن يكون تقسيمه في مسألة «الحكم» ـ «شعب الكفر» ـ علىٰ الجادة أيضًا.

ثمَّ لما قسّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا التَّقسيم، أخبر بالسَّبب الذي حمله علىٰ هذا التَّقسيم بقوله: «وههٰنا أصل آخر ـ الذي حمله علىٰ التَّقسيم المذكور ـ وهو: أنَّ **حقيقة الإيمان مركبة من «قول» و«عمل»**، والقول قسمان: «قول القلب» وهو الٱعتقاد، و«قول اللّسان» وهو التَّكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: «عمل القلب» وهو نيته وإخلاصه، و«عمل الجوارح» [كتاب الصلاة ص ٥٠].

فلاحظ ـ يرعاك اللَّه ـ في قوله «القول قسمان: «قول القلب» وهو الٱعتقاد ـ يَعْني: التَّصديق ـ وقول اللّسان هو التَّكلم بكلمة الإسلام» ـ يَعْنِي: «**الٱعتقاد**» و«**الإقرار**» **من ضمن «القول» ـ أعني: «قول القلب»** ـ فالٱعتقاد ضده «التَّكذيب» والإقرار ضده «الجحود»، **وكفر «التَّكذيب» و«الجحود»، كفر خاص بـ«قول القلب»**، لكن عند العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحقيقة الإيمانية «المركبة» لا تقف عند ذلك، ومَن ٱرتكز علىٰ هذا فقط، **فقد كذب علىٰ العلاَّمة «ٱبن القيم»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **وقوَّله بما لم يقل ويُريده، إما بجهله أو سوء قصده وفساد معتقده.**

أما «التَّركيب الثَّاني» عند العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ للحقيقة الإيمانية ـ هو: «العمل» ـ الذي قسمه كما قسَّم «القول» ـ «عمل

القلب»: نيته وإخلاصه، ويعبر به بلفظ آخر، محبته وٱنقياده، وسوف نرىٰ فيما بعد التَّعبير الشامل عند العلاَّمة «ٱبن القيم» لعمل القلب وعمل الجوارح، فهذه هي قريحته «العلمية»، وتركيبه الذي علىٰ الجادة.

فها هو يقول ـ إثر التَّركيب ممَّا يبيّن مراده بوضوح تام لا يتنازع فيه ٱثنان ولا ينتطح فيه عنزان بقوله الذي يسقط **كالصاعقة علىٰ قلوب «المرجئة» وطائفتهم الجدد ـ** : «**وإذا كان الإيمان يزول بزوال «عمل القلب»، فغير مستنكر أَن يزول بزوال أعظم «أعمال الجوارح»، ولا سيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وٱنقياده... فإنه يلزم من عدم طاعة «القلب»، عدم طاعة «الجوارح»، إذ لو أطاع «القلب» وٱنقاد أطاعت «الجوارح» وٱنقادت؛ ويلزم من عدم طاعته وٱنقياده عدم التَّصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان.**» [كتاب الصلاة ص ٥١].

فٱنظر ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ قوله: «**فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وٱنقياده**».

قُلْتُ: وأعظم «أعمال الجوارح» ـ الموجبة لمحبة القلب وٱنقياده ـ «الصلاة» و«التَّحاكم» إلىٰ الشَّريعة، الذي قال فيها المولى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشُّورَىٰ : ١٠]. وهذا «الشيء» هو: نكرة في سياق «الشَّرط»؛ أيُّ شيء كانت فيه المنازعة «ٱعتقادية» أو «عِلْمية» أو «عَمَلية» أو «مَالِيَة»، وإذا ٱنتفىٰ هذا الرّد، ٱنتفىٰ به محبة القلب وٱنقياده، وبسبب هذا الأنتفاء، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النِّسَاءِ : ٦٥].

فعلم أنَّ عدم رد المنازعة ـ كيفما كانت ـ إلىٰ حكمه، هو عدم الأنقياد

ومحبة ذلك، وبسببها ٱنتفى «إيمان» صاحبها.

فهذه «القريحة العلمية» من العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لا تخدم «المرجئة» قديمًا ولا حديثًا ولا مستقبلاً ـ قطع اللَّه دابرهم وأراح الأمة من تفريطهم ـ**. وقبل أَن نُكمل بيان مراد العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ هناك لفتة لابدَّ من ذكرها وتوضيحها، حتَّىٰ لا يفرح بها «المرجئون» عند تقسيمه لشعب الإيمان والكفر، وذكر أنَّ منها «قولية» و«فعلية».

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر ٱختيارًا ـ وهي شعبة من شعب الكفر ـ فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه، كالسُّجود للصنم، والٱستهانة بالمصحف.» [كتاب الصلاة ص ٥٠].

قلتُ: هذا ليس حصرًا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الكفر ـ علىٰ قسميه ـ لا يقع إلَّا بهٰذين المثالين، فالمعهود عند العلماء المحققين أمثال العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بل العقلاء كافة، **لما يحدُّون الشيء يضبطوه بأَرْكانه**، فهو لما حدَّ الحقيقة الإيمانية «المركبة» حدَّها بركنيها «القول» و«العمل» وإذا مثَّلوا لشيءٍ ـ بكاف التَّشبيه ـ **مثّلوا من الناحية «الإجمالية» لا «الحصرية»**، وذلك أنَّ العلاَّمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا مثَّل للكفر ـ بالمثالين ـ لم يحصره فيهما، كيف وأنَّ سب اللَّه ورسوله كفر مغلظ عنده، أكبر من السُّجود للصنم، أو ٱدعاء مقولة «النصارىٰ» في اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولقد صرح بذلك في «ص ٥٢» **فليتنبه اللَّبيب ولا يفرح المُرْجىء الخبيث!!**

فَلِنعد إلىٰ الحقيقة «**الإيمانية المُرَكبة**» عند العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ والتي هي من «قول» و«عمل» والقول قسَّمه إلىٰ ٱثنين، «قول

القلب» و«قول اللّسان» والعمل إلىٰ قسمين، «عمل القلب» و«عمل الجوارح» ـ وهذه أربعة سلفية شرعية ـ لنُحقّها ونُحقّقها ونُخرج درّها.

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإذا زالت هذه «الأربعة»، زال الإيمان بكامله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء؛ فإنَّ تصديق القلب شرط في ٱعتقادها وكونها نافعة. **وإذا زال «عَمَل القَلْب» مع ٱعتقاد الصدق، فهذا موضع المعركة بين «المرجئة» و«أهل السُّنَّة»**.

فأهل السُّنَّة مجمعون علىٰ زوال الإيمان، **وأنه لا ينفع «التَّصديق» مع ٱنتفاء «عمل القلب»، وهو محبته وٱنقياده،** كما لم ينفع «إبليس» و«فرعون» وقومه، و«اليهود»، والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرَّسول ﷺ بل ويقرون به سرًا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به.» [كتاب الصلاة ص ٥١].

قُلْتُ: فمَن زالت عنه هذه «الأربعة»، فالكلّ مجمعون علىٰ تكفيره «قُحّ أهل السنَّة» و«المبتدعة» ـ مُفْرطهم ومُفَرطهم ـ «المتبعة» و«الخوارج»، و«المعتزلة»، و«المرجئة الجهمية»، و«المرجئة الفقهاء» و«**طائفتهم الجدد**».

فإذا زالت عنه ٱثنان وبقي ٱثنان ـ القول بقسميه ـ فطائفة تكفره وطائفة لا تكفره، فالمكفّرة هي: «المُتَّبعة» ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ و«الخوارج» و«المعتزلة»، إلَّا أنَّ الطائفتين اللَّتين لم تكفره ٱختلفوا في واحدٍ منها ـ فيما بينهما ـ وٱتفقوا في واحدٍ منها ـ إذا زال التَّصديق فهو كافر ـ وهي: «المرجئة الجهمية» و«المرجئة الفقهاء» **وطائفتهم الجدد**

وٱختلفوا ـ فيما بينهما ـ إذا زال عنه «الإقرار» ـ فالمرجئة «الجهمية» تقول: هو مؤمن، لأنها لا ترىٰ الكفر إلَّا تكذيبًا، والمرجئة «الفقهاء» و«**طائفتهم الجدد**» تقول: هو كافر، لأنها ترىٰ الكفر بزوال «الإقرار» و«**الطائفة الجدد**» **هي المتسمة بـ«الأثرية**» ومنهم «علي حسن حلبي» **فهو رأس في هذا العار**، فٱختلفوا في تكفيره في واحد منها، وٱتفقوا ـ فيما بينهما ـ علىٰ عدم تكفيره في ٱثنين؛ في «عمل القلب» و«عمل الجوارح»، إلَّا أنَّ «الثَّانية» أوجبت الأعمال ـ لمُسمَّىٰ «الإيمان» ـ وجعلتها فيه «شرط كمال»، **وشرط «الكمال» لا ينفي «أصل الإيمان» وإنما يُضعفه فقط**.

أمَّا «المُتَّبعة» ـ «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ والمُفْرطة ـ «الخوارج» و«المعتزلة» ـ **أجمعوا علىٰ تكفيره إذا زال عنه «العمل» بقسميه وٱختلفوا في واحدٍ منها**.

فالمتّبعة ترىٰ تكفيره بزوال أعظم «أعمال الجوارح» كترك الصلاة وترك التَّحاكم إلىٰ الشَّريعة، وموالاة أعداء اللَّه، وغيرها ـ لأنها مذهبة لمطلق الإيمان ـ ولا ترىٰ تكفيره بالأعمال المذهبة للإيمان المطلق كإتيان «المرأة» في دبرها أو هي حائض أو غير ذلك من الأعمال.

فالمتّبعة سلكت مسلك الوِسْط وليس الوَسَط ـ بجمعها لكافة الأقسام ـ لأنها عرَّفت «الحقيقة الإيمانية» بركنيها، فذمّت ما عند المُفَرطة ـ «المرجئة الجهمية» و«المرجئة الفقهاء» و«**طائفتهم الجدد**» ـ **من تقصير وتفريط**، وذمّت ما عند الُمفْرطة ـ «الخوارج» و«المعتزلة» ـ من غلوّ وعُتُو، وهنا تكمن مكائد الشَّيطان، والمعصوم من عصمه

اللَّه من فتنتيهما ـ أعني: «التَّفريط» و«الأفراط» ـ وهذا هو مسلك «الموازنة» و«المعادلة» التي دعا إليها أئمة العلم وأساطين الفهم، منهم شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» وتلميذه البار «ٱبن القيم» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ وهو: **علم الحقّ، ورحمة الخلق، والقول فيهم بالحقّ.**

وهذا المسلك النَّبويُّ هو الذي أُرسل لأجله الرُّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأُنزل «الكتاب» و«الميزان» ليقوموا به، وأنزل «الحديد» مساعدة لهم في ذلك بقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾، وهو المسلك الذي ذكرناه بعينه **علم الحقّ، ورحمة الخلق، والقول فيهم بالحقّ.** ثمَّ قال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾ [الحديد].

فلابدَّ لهذا المسلك من سلطان «المُجَالَدة»، لأنَّ المخالفين صنفان: صنف يكفي معه «المجادلة» للرُّجوع إلىٰ المسلك الذي أشرنا إليه آنفًا، وصنف لابدَّ مع «المجادلة» سلطان «المجالدة» الذي أنزل بسببه «الحديد»، ليس لرجوعه بل لخنسه وذله وركنه كي لا يصد عن هذا المسلك، **ولاشك أنَّ أثري «الزرقاء» منهم.**

فلِنَعد إلىٰ مقصود العلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتقسيمه لنُحرّر الدُّر وندلّ علىٰ طريق البرّ، فلمَّا حدَّ «المُرَكّب» ـ بأركانه وقسَّمه بأقسامه ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وهٰهنا أصل آخر، وهو أنَّ الكفر نوعان: **كفر «عَمَل»**، وكفر «جحود وعناد»: فكفر الجحود: أَن يكفر بما علم أنَّ الرَّسول جاء به من عند اللَّه جحودًا وعنادًا؛ من أسماء الرَّب، وصفاته

وأفعاله، وأحكامه وهذا الكفر يضاد الإيمان من كلّ وجه.

وأما كفر العمل: فينقسم **إلىٰ ما يضاد الإيمان** وإلىٰ ما لا يضاده »

[كتاب الصلاة ص ٥٢].

فلمَّا كانت «**الحَقِيقَة الإيمَانِيَة**» مركبة عنده من «قول» و«عمل» وقسَّم «القول» إلىٰ قسمين و«العمل» إلى قسمين ـ وهذا ٱعتقاده في «الإسم» ـ **ٱستوجب عليه أَن يقسّم «الكفر» علىٰ الحدّ التَّركيبي للإسم لأنَّ هناك تلازمًا بينهما، فخصَّ «قول القلب» بنوع من الكفر وخصَّ «عَمَل القلب» بنوع من الكفر.**

لكن لمَّا كان العلاَّمة ﷺ ٱعتقاده علىٰ جادة «السَّلف»، أنَّ الإيمان يتبعض ويتجزأ، ويزول منه بعض ويبقىٰ بعض، وليس شيئًا واحدًا، **خصَّ كفر «العَمَل» بقسمين، كما خصَّ «العَمَل» بقسمين. وهذا التَّقسيم للكفر ـ أعني: «كفر العمل» ـ قسم يضاد «الإيمان» وقسم لا يضاد «الإيمان» هربًا من قول «الخَوَارج» و«المُعْتَزلة»** لحقيقة الإيمان التي عندهم؛ فهي واحدة لا تتجزأ ولا تتبعض، ثمَّ قال قولته **التي يدندن عليها الجاهلون بمراده والمحرّفون المبترون لِمَ أراده.** بما لفظه: «**فالإيمان العملي، يضاده «الكفر العَمَلي»، والإيمان الٱعتقادي يضاده «الكفر الٱعتقادي.»** [كتاب الصلاة ص ٥٣].

إذن: فهم مراد المتكلم بهذا «المصطلح»، هو برد الكلام بعضه إلىٰ بعض، ومنه حمل «**المُطْلَق» ـ وهذا المصطلح منه ـ علىٰ «المُقَيَّد» وهو «الحقيقة الإيمانية» المركبة من «قول» و«عمل»** ـ والقول قسمان والعمل قسمان ـ فٱستلزم منه **أَن يكون الكفر نوعين**، كفر خاص بقول

القلب، ومنه «التكذيب» و«الجحود»، وكفر خاص بعمل القلب المرتبط بطريقة التَّلازم مع «الجوارح»، والذي يزول بسببه «المحبة» و«الأنقياد»، **كما غير مستنكر أَن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح كـ«الصلاة» ونحوها للتَّلازم الذي بينهما.**

فـ«الأعمال الجوارحية» المذهبة للمحبة والأنقياد والألتزام هي من الكفر الذي يضاد «الإيمان» عند العلاَّمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أما «الأعمال الجوارحية» المضعفة للمحبة والأنقياد، فهي التي لا تضاد «الإيمان» هذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومراده.

فالعلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر هذا المصطلح ـ **«الكُفْر الأعْتِقَادي والكُفْر العَمَلي»** ـ في معرض ترجيح أحد القولين للمتنازعين في كفر «تارك الصلاة»، فلقد ذكر قبل الخوض في التَّفصيل أدلة الفريقين، ثمَّ بدأ في التَّفصيل بتعريف الإيمان ـ حقيقية وأقسامًا وشعبًا ـ والكفر ـ حقيقة وأقسامًا وشعبًا ـ ثمَّ ذكر هذا «المصطلح» الذي يوافقه فيه جمهور المحققين، ثمَّ بدأ في ترجيح قول المكفرين.

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمقصود: أنَّ سلب «الإيمان» عن «تارك الصلاة» أولىٰ من سلبه عن مرتكب «الكبائر» وسلب ٱسم «الإسلام» عنه، أولىٰ من سلبه عمَّن لم يسلم المسلمون من لسانه ويده، **فلا يسمىٰ «تارك الصلاة» مسلمًا ولا مؤمنًا** وإِن كان معه شعبة من شعب «الإسلام» و«الإيمان».

نعم! يبقىٰ أَن يقال: فهل ينفعه ما معه من «الإيمان» في عدم الخلود في النار؟! فيقال: ينفعه إِن لم يكن المتروك شرطًا في صحة

الباقي وٱعتباره، وإِن كان المتروك شرطًا في ٱعتبار الباقي لم ينفعه.»
[كتاب الصلاة ص ٥٩].

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فلا يسمىٰ «تارك الصلاة» مسلمًا ولا مؤمنًا**» هذا قول مفروغ منه لورود الأدلة في تكفيره من «الكتاب» و«السُّنَّة» و«إجماع» الصَّحابة والتَّابعين، كما ذكر ذلك «عبداللَّه بن شقيق» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسنبيّن ذلك ـ إن شاء اللَّه ـ.

وأمَّا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإِن كان معه شعبة من شعب الإسلام والإيمان» هي شعبة «التَّصديق» الخاصة بـ«قول القلب» وهي غير نافعة عند «قُحّ أهل السُّنَّة»، أما عند «المبتدعة» ـ **المرجئة بفرقها وطائفتهم الجدد ـ نافعة**، لأنَّ العمل ليس «شرط صحة» عندهم، وإِن أثبتوه وجب عليهم دخول «عمل الجوارح» ولابدَّ، وإِن نفوه لزمهم قول «جهم».

يقول العلاَّمة الفحل الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «لاشكَّ أنَّ مَن قال: **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ولم يَتَبَيَّن من أفعاله ما يخالف معنىٰ «التَّوحيد» فهو مسلم محقون «الدَّم» و«المال» إذا جاء بأركان الإسلام** المذكورة في الحديث: «**أمرت أن أقاتل الناس حتَّىٰ يقولوا: لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة،...**»، وهكذا من قال: **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** متشهدًا بها «شهادة الإسلام» ولم يكن قد مضىٰ عليه من «الوقت» ما يجب فيه شيء من «أركان الإسلام»، فالواجب حمله علىٰ الإسلام عملاً بما أقره به لسانه وأخبر به مَن أراد قتاله، ولهذا قال ﷺ لأسامة بن زيد ما قال **وأمَّا مَن تكلم بكلمة «التَّوحيد» وفعل أفعالاً تخالف «التَّوحيد» كٱعتقاد هٰؤلاء المعتقدين في الأموات فلا ريب أنه قد تبيَّن من حالهم خلاف ما**

حكته ألسنتهم ـ من إقرارهم بالتَّوحيد ـ ، ولو كان مجرد التَّكلم بكلمة «التَّوحيد» موجبًا الدُّخول في الإسلام والخروج من الكفر ـ سواء فعل المتكلم بها ما يطابق «التَّوحيد» أو يخالفه ـ لكانت نافعة لليهود... بل لم تنفع «الخوارج» فإنهم من أكمل الناس توحيدًا وأكثرهم عبادة وهم كلاب النَّار... ـ إلىٰ أَن قال ـ : فمَن ترك أحد هذه «الخمس» لم يكن معصوم «الدم» ولا «المال»، **وأعظم من ذلك معنىٰ «التَّوحيد» أو المخالف له بما يأتي به من الأفْعَال.**» [الدُّر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد ص ٣٨، ٣٩].

فقول «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» غير نافعة لمَن أتىٰ بالأعمال المخالفة لها ولو كانت نافعة لنفعت «إبليس» اللّعين والذين شهد عليهم «القرآن» أنهم كانوا مقرين بها. وأما قوله: «وإِن كان المتروك شرطًا في صحة الباقي لم ينفعه».

قلتُ: نعم! المتروك شرطٌ في صحة الباقي بـ«الكتاب» و«السُّنَّة» و«الإجماع»، لأنه مستلزم لعدم محبة «القلب» وٱنقياده، إذ لو كانت في «القلب» محبة وٱنقياد لأتىٰ بهذا «المتروك»، **وعدم إتيانه يدل علىٰ ٱنتفاء اللاَّزم.**

ثمَّ ذهب العلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينظر هل «الصلاة» شرط لصحة «الإيمان»، وهذا فيه إشعار أنَّ «ٱبن القيم» يذهب إلىٰ قول «المكفّرين»، يدل علىٰ ذلك تعريجه علىٰ ذكر أدلة المكفرين مرة «ثانية» من أقوال «التَّابعين» ومن بعدهم، ومَن حكىٰ «الإجماع» في ذلك.

فهذا يدل علىٰ أنَّ العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذهب مذهب هٰؤلاء وإلَّا لِمَ يذكر الأدلة مرة «ثانية»، فهذا ليس ركاكة في الأسلوب، وإنما الٱقتناع بما عند «المكفّرين» من أدلة، هذا ظننا بالعلاَّمة لا غير!! كيف وتحريره المتطابق ـ وقد بيّناه عتبة عتبة ـ يدلّ علىٰ هذا؟!

لكن كلامنا هنا يدور علىٰ مصطلحه **«الكفر الٱعتقادي والكفر العَمَلي»** الذي ظهر بسببه طائفتان، طائفة جهلت مراد الجهبذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وحملته علىٰ غير محمله، وطائفة عرفت مراده وتيقنت منه، لكن ذهبت مذهب «البتر» و«التَّحريف» ليلبسوا فيه، كي يدخلوا الأشكال والغموض، لينصروا معتقدهم الفاسد. وقبل أَن نفضح الطَّائفة الباترة المحرفة الملبسة، نذكر الطَّائفة التي جهلت وأخطأت المراد، ونضرب لذلك بمثلين، مثلاً في عهد العلاَّمة **«محمد بن علي الشوكاني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصاحبه العلاَّمة **«محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومثلاً في زماننا وصاحبه العلاَّمة **«محمد ناصر الدين الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يقول العلاَّمة الفحل الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: **«ومن جملة الشبه التي عرضت لبعض أهل العلم ما جزم به السَّيد العلاَّمة «محمد بن إسماعيل الأمير»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لأبياته التي قال في أولها:

رَجَعْتُ عَنِ النَّظْمِ الذي قُلْتُ في نَجْدِي ... فَقَدْ صَحَّ عَنْهُ خِلافُ الذِي عِنْدِي

فإنه قال[1]: إنَّ كفر هٰؤلاء المعتقدين للأموات هو «الكفر

---

(١) قلتُ: لقد ردَّ العلاَّمة «سليمان بن سحمان» رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المنظومة بكتابه المعروف «تَبْرِئَة الشيخين» وهو مطبوع. لكن رده وٱستنكاره فيه نظر، فالقصة ثابتة غير منسوبة، وذلك من وجهين:

الأول: إنَّ «الشوكاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدقّق الإسناد، ومتأنق في التَّفسير، ولا ينسب شيئًا إلى←

العملي» لا الكفر الجحودي، ونقل ما ورد في كفر «تارك الصلاة» كما ورد في الأحاديث الصحيحة، وكفر تارك الحج في قوله تَعَـٰلَىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران]. وكفر من لم يحكم بما أنزل اللّٰه كما في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]. ونحو ذلك من الأدلة الواردة فيمَن زنىٰ ومَن أتىٰ ٱمرأة حائضًا أو ٱمرأة في دبرها، أو أتىٰ كاهنًا، أو عرافًا، أو قال لأخيه يا كافر.

قال: فهذه الأنواع من الكفر وإِن أطلقها الشَّارع علىٰ فعل هذه «الكبائر» فإنه لا يخرج به العبد عن الإيمان ويفارق به الملَّة، ويباح به دمه وماله وأهله؛ كما ظنه من لم يفرق بين الكفرين، ولم يميز بين

قائله إلَّا وتحقَّق من ذلك.

الثاني: إنَّ شيخ الشوكاني ـ العلاَّمة «عبدالقادر بن أحمد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من تلاميذة «الصنعاني» ولو لم تثبت عنه هذه «الأبيات» لذكر ذلك.

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة «الأمير الصنعاني» ما لفظه: «وله شعر فصيح منسجم جمعه ولده العلاَّمة «عبدالله بن محمد» في مجلد غالبه في المباحث العلمية والتوجع من أبناء عصره والردود عليهم.» [البدر الطالع ٢/ ٥٦].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ولده «عبدالله بن محمد» ما لفظه: «ـ بعد ما ذكر محاسن له عدة ـ ... ودراية كاملة بمؤلفات والده ورسائله وأشعاره.» [البدر الطالع ١/ ٣٧٢].

وأنسب الأقوال وأعدلها فيه أن يقال: القول ثابت ـ يعني: الأبيات ـ والرُّجوع صحيح إذا صحَّ تأخر مصنفه «تطهير الاعتقاد» في آخر عمره؛ فيكون ذلك نسخًا لما قاله من «الأبيات» والله تعالى أعلم.

ومما يبيّن ـ عدم رجوعه عن ذلك ـ ، أنَّ «الشوكاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردَّ وولد «الصنعاني» له أكثر من «خمسين» سنة، كما قال في ترجمته في «البدر الطالع»، فلو لم تثبت صحة «الأبيات» لعلم بها! كيف وما يكتبه يعرضه على شيخه الذي أكثر الأخذ عنه وهو من تلاميذة «الصنعاني» النجباء؟!

وولد «الصنعاني» كان خبيرًا بمؤلفات والده ونظمه «الشعرية»، فلو لم تثبت لعلم «الشوكاني» قبل العلاَّمة «سليمان بن سحمان» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى .

الأمرين، وذكر ما عقده «البخاري» في صحيحه من «كتاب الإيمان» في «كفر دون كفر» **وما قاله العلاَّمة «ٱبن القيم» أَنَّ الحكم بغير ما أنزل اللَّه، وترك الصلاة، من «الكفر العَمَلي». وتحقيقه أَنَّ الكفر «كفر عمل» و«كفر جحود وعناد»، فكفر الجحود أَن يكفر بما علم أَنَّ الرَّسول جاء به من عند اللَّه جحودًا وعنادًا فهذا يضاد الإيمان من كل وجه. وأما كفر «العمل» فهو نوعان: نوع يضاد الإيمان ونوع لا يضاده، ثم نقل عن «ٱبن القيم» كلامًا في هذا المعنىٰ.**

ثم قال السَّيد المذكور: ـ يعني: «محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني» ـ قلتُ: ومن هذا ـ يعني: «الكفر العملي» ـ من يدعو «الأولياء» ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله **فإنه «كفر عملي» لا «ٱعتقادي»**، فإنه مؤمن باللَّه وبرسوله ﷺ وباليوم الآخر لكن زين له الشَّيطان أَنَّ هٰؤلاء عباد اللَّه الصالحين ينفعون ويشفعون ويضرون فٱعتقدوا ذلك؛ كما ٱعتقد ذلك أهل «الجاهلية» في «الأصنام» لكن هٰؤلاء مثبتون للتوحيد للَّه لا يجعلون «الأولياء» آلهة كما قاله الكفار إنكارًا علىٰ رسول اللَّه ﷺ لما دعاهم إلىٰ كلمة «التَّوحيد»: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥].

فهٰؤلاء جعلوا للَّه شركاء حقيقة. ـ إلىٰ أَن قال ـ: بخلاف «جهلة» المسلمين الذين ٱعتقدوا في أوليائهم النفع والضر فإنهم مقرُّون للَّه بالوحدانية وإفراده بالإلٰهية وصدّقوا رسله، **فالذي أتوه من تعظيم «الأولياء» كفر «عمل» لا «ٱعتقاد»!!**

فالواجب وعظهم، وتعريفهم جهلهم، وزجرهم، ولو بالتَّعزير

كما أمرنا بحد «الزاني» و«الشارب» و«السارق» ـ من أهل «الكفر العملي» ـ إلىٰ أن قال ـ : **فهذه كلّها قبائح محرمة من أعمال «الجاهلية» فهو من «الكفر العَمَلي»**، وقد ثبت أنَّ هذه الأمة تفعل أمورًا من أمور «الجاهلية» هي من «الكفر العملي».

كحديث: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنّجوم، والنياحة**» أخرجه مسلم في صحيحه من حديث «أبي مالك الأشعري».

فهذه من «الكفر العَمَلي» لا تخرج به الأمة عن الملَّة بل هم مع إتيانهم بهذه الخصلة الجاهلية أضافهم إلىٰ نفسه فقال: «**من أمتي**».

فإن قلتَ: أهل الجاهلية تقول في أصنامهم أنهم يقربونهم إلىٰ اللَّه زلفىٰ كما يقوله «القبوريون» ويقولون: هٰؤلاء شفعاؤنا عند اللَّه كما يقول القبوريون!!

قلتُ: لا سواء فإنَّ «القبوريين» مثبتون التَّوحيد للَّه قائلون أنه «لا إلٰه إلَّا هو» ولو ضربت عنقه علىٰ أن يقول أنَّ «الولي» إلٰه مع اللَّه لما قالها بل عنده اعتقاد جهل، أنَّ «الولي» لما أطاع اللَّه كان له بطاعته عنده تَعَالَىٰ جاه به تقبل شفاعته ويرجىٰ نفعه لا أنه إلٰه مع اللَّه، بخلاف «الوثني» فإنه امتنع عن قول «**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ**» حتَّىٰ ضربت عنقه زاعمًا أنَّ وثنه إلٰه مع اللَّه ويسميه ربًا وإلٰهًا... ـ إلىٰ أن قال ـ : ومن هنا يعلم أنَّ الكفار غير مقرين بتوحيد «الإلٰهية» و«الربوبية»؛ كما توهمه مَن توهم من قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ

ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف]. ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٣١]. إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١].

فهذا إقرار بتوحيد «الخالقية» و«الرازقية» ونحوهما لا إنه «إقرار» بتوحيد الإلٰهية، لأنهم يجعلون أوثانهم أربابًا كما عرفت، فهذا «الكفر الجاهلي» كفر «ٱعتقاد» ومن لازمه كُفْر «العمل» **بخلاف من ٱعتقد في «الأولياء» النفع والضر مع توحيد اللَّه والإيمان به وبرسوله وباليوم الآخر فإنَّه كفر «عمل»، فهذا تحقيق بالغ وإيضاحٌ لما هو الحقّ من غير «إفراط» ولا «تفريط»**. ٱنتهىٰ كلام «السَّيد» المذكور ـ يَعْنِي: «محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني» ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وأقول ـ القائل: هو الشوكاني ـ: **هذا الكلام في التَّحقيق ليس بتحقيق بالغ بل كلام مُتَنَاقض مُتَدافع**، وبيانه أنَّ لاشكَّ أنَّ الكفر ينقسم إلىٰ كفر «**ٱعتقاد**» وكفر «**عمل**» **لكن دعوىٰ أنَّ ما يفعله المعتقدون في «الأموات» من كفر «العَمَل» في غاية الفساد**، فإنه قد ذكر في هذا البحث **أنَّ كفر مَن ٱعتقد في «الأولياء» كفر «عمل» وهذا عجيب!!** كيف يقول كفر من يعتقد في «الأولياء» ويسمي ذلك ٱعتقادًا ثمَّ يقول: أنه من «الكفر العملي»؟! **وهل هذا إلَّا التَّناقض البحت والتَّدافع الخالص؟!**

ٱنظر كيف ذكر في أول «البحث» أنَّ كفر من يدعو «الأولياء» ويهتف بهم عند الشَّدائد ويطوف بقبورهم ويقبل جدرانها وينذر لها بشيء من ماله هو «**كفر عملي**»، **فليت شعري!! ما هو الحامل له علىٰ «الدُّعاء» و«الٱستغاثة» وتقبيل «الجدران» ونذر «النذورات»؟! هل هو مجرد اللَّعب والعبث من دون ٱعتقاد؟! فهذا لا يفعله إلَّا «مجنون»**

أم الباعث عليه الأعتقاد في «الميت»؟! فكيف لا يكون هذا من «كفر الأعتقاد» الذي لولاه لم يصدر فعل من تلك الفعال؛ بقوله: «لكن زين له الشيطان أنَّ هؤلاء عباد اللَّه الصالحين ينفعون ويشفعون فاعتقد ذلك جهلاً كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام»!!

وليت شعري!! أيّ فائدة لكونه ٱعتقاد «جهل»، فإنَّ طوائف الكفر بأسرها وأهل الشرك قاطبة، إنما حملهم علىٰ الكفر ودفع الحقّ والبقاء علىٰ الباطل «الأعتقاد» جهلاً، وهل يقول قائل: أنَّ ٱعتقادهم ٱعتقاد «علم»؟! حتَّىٰ يكون ٱعتقاد «الجهل» عذرًا لأخوانهم المُعْتَقدين في «الأموات» ثمَّ تمم الأعتذار بقوله: «لكن هؤلاء مثبتون للتوحيد إلى آخر ما ذكره.»!!

ولا يخفاك أنَّ هذا عذر باطل فإنَّ إثباتهم «التَّوحيد» إِن كان بألسنتهم فقط فهم مشتركون في ذلك هم و«اليهود» و«النصارىٰ»...

ـ إلىٰ أن قال ـ: بل هٰؤلاء «القبوريون» قد وصلوا إلىٰ حد في ٱعتقادهم في «الأموات» لم يبلغه المشركون في ٱعتقادهم في أصنامهم وهو أنَّ «الجاهلية» كانوا إذا مسهم «الضرّ» دعوا اللَّه وحده وإنما يدعون أصنامهم مع عدم نزول الشَّدائد من الأمور كما حكاه اللَّه عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾ [الإسراء]... بخلاف المعتقدين في «الأموات» فإنها إذا دهمتهم الشَّدائد ٱستغاثوا بالأموات، ونذروا لهم «النذور» وقلّ مَن يستغيث باللَّه سُبْحَٰنَهُۥ في تلك الحال، وهذا يعلمه كلّ من له بحث عن أحوالهم،... ـ إلىٰ أن قال ـ:

وبالجملة فـ«السَّيد» المذكور رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قد جرَّد النظر في بحثه السَّابق إلىٰ «الإقرار» بالتَّوحيد «الظاهري» وٱعتبر مجرد التَّكلم بكلمة «التَّوحيد» فقط من دون نظر إلىٰ ما ينافي ذلك من «أفعال» المتكلم بكلمة «التَّوحيد»** ويخالفه من ٱعتقاده الذي صدرت عنه تلك «**الأفعال**» المتعلقة بالأموات، **وهذا الٱعتبار لا ينبغي التَّعويل عليه ولا الٱشتغال به**... ـ إلىٰ أن قال ـ:

وأما ما نقله «السَّيد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن «ٱبن القيم» في أول كلامه من **تقسيم الكفر إلىٰ «عملي» و«ٱعتقادي» فهو كلام صحيح وعليه جمهور المحققين. ولكن لا يقول «ٱبن القيم» ولا غيره أنَّ الٱعتقاد في «الأموات» ـ علىٰ الصفة التي ذكرها هو ـ من «الكفر العملي».!!**

وسننقل ها هنا كلام «ٱبن القيم» في أنَّ ما يفعله المعتقدون في «الأموات» من الشرك «الأكبر» كما نقله عنه «السَّيد» المذكور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه السَّابق ثم نتبع ذلك عن بعض أهل العلم فإنَّ السَّائل ـ كَثَّر اللَّه فوائده ـ قد طلب ذلك في سؤاله **فَنَقُول**: قال «ٱبن القيم» في «شرح المنازل» ـ في باب التوبة ـ: «وأما «الشرك» فهو نوعان «أكبر» و«أصغر»، فالأكبر لا يغفره اللَّه إلَّا بالتَّوبة منه وهو أَن يتخذ من دون اللَّه ندًا يحبه كما يحب اللَّه، بل أكثرهم يحبون آلهتهم أعظم من محبة اللَّه، ويغضبون لمنتقص معبودهم من «المشايخ» أعظم مما يغضبون إذا ٱنتقص أحد ربّ العالمين، **وقد شاهدنا هذا نحن وغيرنا منهم جهرة**، ونرىٰ أحدهم قد ٱتخذ ذكر معبوده علىٰ لسانه إن قام وقعد وإِن عثر وهو لا ينكر ذلك ويزعم أنه باب حاجته إلىٰ اللَّه وشفيعه عنده.

وهكذا كان عباد «الأصنام» سواء.

وهذا «القدر» هو الذي قام بقلوبهم وتوارثه «المشركون» بحسب ٱختلاف آلهتهم، **فأولٰئك كانت آلهتهم من «الحجر» وغيرهم ٱتخذها من «البشر»**... ـ إلىٰ أن قال ـ : وأخبر أنَّ «الشفاعة» كلّها له. ثم ذكر «الآية» التي في سورة «سَبَإٍ» وهي قوله تَعَالَىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سَبَإٍ: ٢٢]. وتكلم عليها ثم قال: «**القرآن» مملوء من أمثالها ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحته، ويظنه في قوم قد خلوا ولم يعقبوا وارثًا، وهذا الذي يحول بين «القلب» وبين فهم «القرآن»**؛ كما قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنما تنقض عرىٰ الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية».

وهذا لأنه لم يعرف «الشرك» وما عابه «القرآن» وذمه وقع فيه وأقره ودعا إليه وصوَّبه وحسَّنه، وهو لا يعرف أنه هو الذي كان عليه أهل «الجاهلية» أو نظيره أو شرَّ منه أو دونه فتنقض بذلك عرىٰ الإسلام ويعود المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، والبدعة سنَّة والسنَّة بدعة ويُكَفَّر الرَّجل بمحض الإيمان وتجريد التَّوحيد، ويُبَدَّع بتجريد متابعة الرَّسول ﷺ ومفارقة الأهواء والبدع، ومن له بصيرة وقلب حي سليم يرىٰ ذلك عيانًا والله المستعان...».

ثم قال «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك «الكتاب» ـ بعد فراغه من ذكر الشرك «الأكبر» و«الأصغر» والتَّعريف لهما ـ : ومن أنواع الشرك سجود المريد للشيخ، ومن أنواعه التَّوبة للشيخ، فإنها شرك عظيم، ومن أنواعه

النذر لغير اللَّه،... ـ إلىٰ أن قال ـ : **فجمعوا بين الشرك بالمعبود وتغيير دينه ومعاداة أهل التَّوحيد، ونسبتهم إلىٰ التَّنقص بالأموات وهم تنقصوا الخالق بالشرك وأولياءه الموحدين المخلصين له، الذين لم يشركوا به شيئًا بذمهم ومعاداتهم،** وتنقصوا من أشركوا به غاية التَّنقص إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا وأنهم أمروهم به وأنهم يوالونهم عليه **وهٰؤلاء أعداء الرُّسل في كل «زمان» و«مكان» وما أكثر المستجيبين لهم!**

وللَّه در خليله «إبراهيم» عليه الصلاة والسلام حيث يقول: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم : ٣٦]. **وما نجا من هذا الشرك «الأكبر» إلَّا من جرد توحيده للَّه وعادىٰ المشركين في اللَّه وتقرب بمقتهم إلىٰ اللَّه.**» انتهىٰ كلام «ابن القيم».

فانظر كيف صرح بأنَّ ما يفعله هٰؤلاء المعتقدون في «الأموات» هو شرك «أكبر» بل أصل شرك العالم، وما ذكره من «المعاداة» لهم فهو صحيح ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة : ٢٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة : ١]. وقال شيخ الإسلام تقي الدّين في «الإقناع»: إنَّ **من دعا ميتًا وإن كان من «الخلفاء» الراشدين فهو كافر، وإنَّ من شك في كفره فهو كافر.**» [الدّر النَّضيد ص ٤٩ ـ ٥٨ باختصار].

فتوجع العلاَّمة «الشوكاني» رحمه الله كتوجعنا اليوم من الحاملين قول الجهبذ المحقّق «ابن القيم» رحمه الله وتقسيمه ـ «الكفر الاعتقادي والكفر العملي» ـ **علىٰ غير مراده، وتقويله ما لم يقله.**

فـ«محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني» رحمه الله علىٰ جلالة قدره

في «العلم» و«الفهم» أخطأ المراد؛ لمَّا ذهب يعتذر للقبوريين بقول «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتقسيمه، وإن كان هو أخطأ فهم المراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نسأل اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يغفر له، **فهذا الخطأ أصبح فتنة وشبهة لجهال التَّوحيد، يعتضدون عليها للجاج المنكرين عليهم قبيحهم، ومحنة علىٰ المجردين المتابعة للَّه ورسوله ـ دعاة «التَّوحيد» بأقسامه ـ أعني: نهج «السَّلفية الشَّرعية» ـ ومدرسة «فقه الدَّليل».**

فـ«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ جلالة قدره في علم «الحديث» لم يفهم معنىٰ «ٱبن القيم» في تقسيمه للكفر إلىٰ «ٱعتقادي» و«عملي»، فخاض فيما يُندىٰ له الجبين، وفتح علىٰ نفسه سدَّ «الجهمية» بعدما كان مبنيًا بزبر «الحديد».

فخلَّف ورائه فتنة، فرح بها «**المرجئة**» و«**طائفتهم الجدد**»، وبلية حار في علاجها دعاة «السَّلفية الشَّرعية» ـ دعاة تجريد المتابعة ـ وحيرة في الٱعتذار له من سقطاته وزلاته في دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ.

ولعمري! الزَّلات كبيرة، والٱعتذار له عسير، كيف وهو ذهب لتثبيت جدران «السَّد» ببضاعة مزجاة؛ فثلمه فطم وادي «الجهمية» علىٰ «القرىٰ»!!

فلكلّ جواد كبوة بل كبوات، وكبوة العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسألة الإيمان» **هي أشهر من نَّارٍ علىٰ علم، يعرفها مَن كان من أهل الٱختصاص في هذه الدَّعامة، الخالي من الٱجحاف وهضم حقوق الأخرين، زيادة علىٰ «العدالة» و«الٱنصاف»** الذي من كان قائمًا بهما

كان قائمًا بالقسط.

فلتزول هذه «العقدة» من نفسك، عقدة أنَّ «الكبير» لا يخطأ فالخطأ لا يسلم منه أحد، **والإجماع منعقد علىٰ أنه قد يصيب «المفضول» ويخطأ «الفاضل»**، هذا إِن كان خطأ الفاضل في بعض الفروع «الفقهية»، أما إن كان الخطأ في «الأصول» وأصل أصلها دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ فتلك الطَّامة الكبرىٰ، والبلية العظمىٰ ينادي لها بالويل الويل، فزَّلة العالم بمثابة السَّفينة المنكسرة إذا غرقت غرق معها خلقٌ كثيرٌ.

لكن «الكبوة» و«الزَّلة» قد تكونان بشبهة دليل وقلَّة بضاعة أو بهوىٰ بلغ مبلغ «السويداء»، فالأول: يزال بالحجة والبيّنة، والثَّاني: ولّه ما تولّىٰ ثمَّ ولّه دبرك، لأنه من علامات جهد «البلاء» ودرك «الشقاء» فهذا القسم ـ قسم «الهوىٰ» ـ **قد ظهر جليًا علىٰ مذهب أثري «الزرقاء» السَّلفي الدَّعي** «عَلي حَسَن حَلَبي»، أما القسم الأول فنحن لا نشك أنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ منه، ولهذا سوف نفند زلاَّته وكبواته؛ زلَّة زلَّة وكبوة كبوة، في «مسائل الإيمان»، بل هو فيها صفر اليدين، يعلم منها إلَّا المصطلحات «التَّعريفية» فقط، زيادة علىٰ فهمه المُعوج لتقسيم «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حتَّىٰ نجرد المتابعة للَّه ورسوله.**

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقوال «العلماء» وإلغائها، **أنَّ تجريد «المتابعة» أَن لا تقدم علىٰ ما جاء به قول «أحد» ولا رأيه كائنًا مَن كان، بل تنظر في صحة «الحديث» أولاً؛ فإذا صح لك نظرت في معناه ثانيًا، فإذا تبيّن لك**

لم تعدل عنه ولو خالفك من بين «المشرق» و«المغرب».

ومعاذ اللَّه أَن تتَّفق الأمة علىٰ مخالفة ما جاء به نبيُّها، بل لابدَّ أَن يكون في الأمَّة مَن قال به ولو لم تعلمه، **فلا تجعل جهلك بالقائل به حجة علىٰ اللَّه ورسوله، بل ٱذهب إلىٰ «النصّ» ولا تضعف، وٱعلم أنه قد قال به قائل قطعًا ولكن لم يصل إليك،** هذا مع حفظ مراتب «العلماء» وموالاتهم وٱعتقاد حرمتهم وأمانتهم وٱجتهادهم في حفظ الدّين وضبطه، فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة، **ولكن لا يوجب هذا إهدار النُّصوص وتقديم قول «الواحد» منهم عليها بشبهة أنه أعلم بها منك، فإن كان كذلك فمَن ذهب إلىٰ النصّ أعلم به منك فهلاَّ وافقته إن كنت صادقًا.**

فمَن عرض أقوال «العلماء» علىٰ «النُّصوص» ووزنها بها وخالف منها ما خالف «النَّص»، لم يهدر أقوالهم، ولم يهضم جانبهم، بل ٱقتدىٰ بهم، فإنهم كلّهم أمروا بذلك؛ فمتبعهم حقًّا من ٱمتثل ما أوصوا به لا من خالفهم، **فخلافهم في القول الذي جاء «النَّص» بخلافه؛ أسهل من مخالفهم في «القاعدة الكلّية» التي أمروا ودعوا إليها من تقديم «النصّ» علىٰ أقوالهم.** **ومن هنا يتبيّن الفرق بين تقليد «العالم» في كل ما قال وبين الأستعانة بفهمه والأستضاءة بنور علمه.**

فالأول: يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب لدليله من «الكتاب» و«السُّنَّة»، بل يجعل ذلك كـ«الحبل» الذي يلقيه في عنقه يقلده به ولذلك سمّي تقليدًا، **بخلاف من ٱستعان بفهمه، وٱستضاء بنور علمه في الوصول إلىٰ الرّسول** ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلاَمُه عَلَيْه ـ ؛ **فإنه يجعلهم**

بمنزلة الدَّليل إلىٰ الدَّليل «الأول»، فإذا وصل إليه ٱستغنىٰ بدلالته عن الٱستدلال بغيره.» [الروح ص ٥٨٢، ٥٨٣].

فهذا التَّأصيل والتَّفصيل هو من ينبوع «النُّبوَّة» يسيل، أوجب علينا تبيين «الخطأ» من «الصَّواب»، في كلِّ قول، مهما كانت رتبة من صدر منه، لأنَّ تجريد «المتابعة» هي الدّين، **والدّين نصيحة و«القلوب» أمانة، يخاف عليها من هوىٰ المحرفين، وشبهات المأولين وترّهاتهم كما يخاف علىٰ «الثوب» الذي يخالط الدَّباغين والذَّباحين، فقلوب الجاهلين أحق بالرَّحمة، وقلوب المعاندين أحق بكلّ مشروع من «الشدة» و«القسوة» وفضاضة «العبارة»، حتَّىٰ يخمد شرّهم وتعرف أحوالهم، فمنهم كلّ بلية،** والقلب «العاقل» بين هذين القلبين.

فلنشرع في تبيين كبوات وزلاَّت العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسائل الإيمان»، ومناقشتها في ضوء «الكتاب» و«السُّنَّة» وفهم سلف «الأمَّة»، **حتَّىٰ ينتفع «العاقل»، ويستنار «الجاهل»، ويندحر «المعاند» فهذه هي النَّصيحة للَّه ورسوله وكتابه ودينه.**

وللعلم، أنَّ أقوال العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي سنتناولها بالرَّد ـ إِن شاء اللَّه ـ في «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي»، مأخوذة من كتاب موسومٍ بـ«فَتَاوَى الشَّيْخ الأَلْبَانِي وَمُقَارَنَتِهَا بِفَتَاوَى العُلَمَّاء» جمع «عكاشة عبد المنَّان الطيبي»، «الطبعة الثَّانية ١٤١٥هـ» لـ«دار الجيل» و«مكتبة التراث الإسلامي»، وهذه تفريغ لأشرطته.

الفَصْلُ الخَامِسُ

شُبُهَاتُ العَلاَّمة «الأَلْبَانِي» رَحِمَهُ اللَّهُ في «مسائل الإيمان»

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ إنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ في دعامة الدِّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ صاحب بضاعةٍ مزجاةٍ، بل هو صفر اليدين تمامًا، لا يعلم من أصول «السَّلف» ومدرسة «فقه الدَّليل» ـ «السَّلفية الشَّرعية» ـ فيها إلَّا «التَّعريفات» و«الٱصطلاحات» فقط. فهو **«مرجئُ» في «الإسْم»، و«جهميُ» جلدٌ في «الحُكْم»**؛ وإِن أنف من ذلك المقلدون ـ أعني: «طبقة الحمير» ـ **الذين يُقدّمون حبّ «الشَّخص» علىٰ ما ٱنحصر فيه «الدَّليل» وتوضَّح به «السَّبيل»، وهٰؤلاء لعمر اللَّه! هم عُمَّار الدُّنيا اليوم.**

أما زمرة المحققين فهم قلَّة ووجودهم نُدرة، يتعبَّدون للَّه بفقه الدَّليل ولا يُضللون السَّبيل، **ولا يُحمّلون «الزَّلة» و«الكوبة» ما لا تحتمله، ولا يتقوَّلون علىٰ «الخصوم» ولا يُعوّجون «الفهوم»، بل يأخذون كلّ قولٍ علىٰ مُقتضاه بما صاحبه أبداه، ويُنصفون «الأقوال» و«الدَّلائل» و«الأحوال».**

والإنصاف هو ضوء «النُّبوَّة» وبه يكون التَّحقيق والإتحاف والقضاء علىٰ الباطل والإرجاف.

وآيْم اللَّه! ما وقعت «البدع»» وٱستُشرف للأقوال «الصُّيّع» إلَّا بـ«الظلم» و«الجهل» ـ إما علىٰ «الخصوم» وإما علىٰ «الفهوم» ـ.

والتَّحوير للعقد والتَّعْوير للنَّقد، والتَّوعير للمسلك أو إلقاء في طريقه الحسك، يكون إلَّا بالدَّائين القتَّالين المذكورين آنفًا، ومَن تتبع مسالك «المبتدعة» وحوارات «المُرجفة» علم ما قلناه، ولدليله وضَّحناه.

فلنستعين باللَّه في توضيح المقصود، والدَّل بإخلاصٍ والبُعد عن الإبلاس ـ مع الأخذ بصحَّة الوسيلة ـ علىٰ «المعبود». فهذا هو مقصد الدّين والغاية في الوصول إلىٰ العلّيين.

❊ ❊ ❊ ❊

«الشُّبْهَةُ الأولَى»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في سؤال ـ عن «إصلاح الظاهر والباطن» ـ ما لفظه: «مما أيضًا يؤكد هذه القاعدة النّفيسة القلبية من ٱرتباط الباطن بالظاهر والظاهر بالباطن أنَّ النَّبيء ﷺ في غير ما حديث صحيح ـ وفي مختلف أبواب الشَّريعة ـ نهىٰ عليه الصلاة والسلام المسلمين أَن يتشبهوا بغيرهم، ذلك لأنَّ التَّشبه يوجب «الألفة» ويوجب تقاربًا بين «المتشبِّه» وبين «المتشبَّه» به، وكما كان الكفار يعيشون حقًا في ضلال مبين في دنياهم فضلاً عن آخرتهم كان بديهًا جدًا أنَّ الشارع الحكيم ينهىٰ الأمَّة أَن تتشبه بشيء من عادات هٰؤلاء الكفار، لأنَّ ما هم عليه ضلال في ضلال.

قلتُ: إنَّ «الأحاديث» التي وردت في النهي كثيرة جدًا في نحو أكثر من «أربعين» حديثًا لأبواب مختلفة من أبواب الشريعة في «الملبس» في «المظهر»، في «المساكنة»، و«المجامعة»، و«الٱختلاط»، في «الصيام»، في «الطعام»، في «الحج»، في أبواب الشريعة كلّها، جاءت نصوص تأمرنا بمخالفة المشركين، هديهم خالف هدىٰ المشركين ومن المهم من ذلك أنَّ النَّبيء ﷺ قال: «**من جامع المشرك فهو مثله**».

المجامعة هنا تعني مطلق «المخالطة»، من جامع بمعنىٰ مَن خالط المشرك، أي: من ساكنه وجاوره وقاربه في مسكنه وعاش حياته معه، وتعلمون هنا حتَّىٰ ما يرد إشكال أنَّ المثلية لا تقتضي ولا تستلزم

المشابهة بالكلّية من كل الجوانب، كمثل قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ حينما حذر المسلمين من موالاة المشركين ـ قال ربّ العالمين: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. **أي: في هذه الموالاة، فهو منهم عملاً**. وهذا بحث آخر أنَّ «الكفر» و«الشرك» ينقسم إلىٰ قسمين: «**شرك عملي**» و«**شرك ٱعتقادي**» **فهذا فهو منهم أي: عملاً وليس عقيدة.**» [فتاوىٰ الشيخ الألباني ص ١٥١، ١٥٢].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : قبل أَن نشرع في الرَّد علىٰ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فهذا فهو منهم أي: عملاً وليس عقيدة**». نقول: هل تفسيره للآية صحيح وٱستدلال راجح؟! أم بعيد عن المقصود وقول مرجوح جانب فيه الصواب؟! وهل هناك «قرينة» صارفة عن ظاهر «الآية» حملته أَن يقول بقوله هذا أم هو فهم سقيم مبني علىٰ عدم فهم دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ علىٰ جادة السَّلف؟!

نقول وبالله تعالى التَّوفيق:

إنَّ «الولاية» ضد «العداوة»، وهي مأخوذة من «القرب» و«الدنو» و«النصرة»، يقال: هم عَلَيَّ ولاية ـ يَعْني: مجتمعون في «النُّصرة» ـ فالولي هو التَّابع المحب الناصر، وهذه «الولاية» تقتضي «الحبّ» و«الموافقة»، والحبّ عملٌ قلبيٌ؛ حركة باطنية توجب تحقق المراد «الموافقة» و«النُّصرة» و«...»، وهذه مستحيلة الوقوع دون عمل باطني، وهذا هو سر تلازم «الظاهر» و«الباطن».

والعداوة تقتضي «البغض» و«المخالفة»، والبغض عملٌ قلبيٌ حركة باطنية صادرة عن الملك ـ أعني: القلب ـ أوجبت «المخالفة» للمبغوض، وهذا كما قلنا آنفًا «حركة تلازمية» توجب تحقق المُراد فإنه يستحيل أَن يكون بغضٌ صحيحٌ في «القلب» مع ولاية، ونصرة ودنو، من المبغوض في «الظَّاهر».

لكن قد يقول قائل: من الممكن أَن يكون بغض صحيح في «القلب» مع ولاية ونصرة للمبغوض في «الظَّاهر»، وهذه حالة «التقاة» وهي: الخوف من سطوة «المبغوض» إذا كان له سلطان وقوة.

قُلْنا: هذه الحالة «رخصة» من اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ عند «الخوف» من المبغوض ـ يعني: العدو ـ وعدم القدرة علىٰ إظهار العداوة له وهي علىٰ عكس ما ٱدعيتم، وٱستدلال سمج!!

فالأفعال والأقوال الصادرة عن خوف، ليست أفعالاً وأقوالاً تدل علىٰ «الولاية» و«النصرة»، **وإنما هي مداراة مرتبطة بمرحلة زمنية مؤقتة، لا تستمر طويلاً، لأَنَّ في حالة ٱستمرارها قد تنتقل إلىٰ «الأفعال» و«الأقوال» الحقيقية الملازمة للباطن، ثمَّ إنَّ هذه «الأفعال» و«الأقوال» من تدبرها يعلم يقينًا أنها غير صادرة عن موافقة في «الباطن» ـ يعْني: «عَمَل القلب» ـ لأَنَّ فيها ٱصطناعًا في «القول» ومخالفةً للمبغوض في «العمل»، وهذا يدل أَنَّ «الباطن» مخالف للظاهر، و«الرخصة» في هذا لا غير!!**

يقول تُرجمان القرآن عبداللَّه بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ما لفظه: «نهىٰ اللَّه المؤمنين أَن يلاطفوا الكفار، أو يتخذوهم «وليجة» من دون المؤمنين

إلَّا أَن يكون الكفار عليهم ظاهرين، فيظهرون لهم اللُّطف ويخالفوهم في الدّين، وذلك قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾ [آل عمران: ٢٨].» [جامع البيان في تأويل أي القرآن ٢/ ٢٤٦].

ويقول أبو العالية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التقية باللّسان، وليس بالعمل» [جامع البيان ٢/ ٢٤٦ للطبري].

يقول ٱبن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في قوله تَعَالَىٰ: «﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾ ما لفظه: «أي: إلاَّ أن تكونوا في سلطانهم، فتخافوهم علىٰ أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، **ولا تشايعوهم علىٰ ما هم عليه من الكفر ولا تعينوهم على مسلم بفعل.**» [جامع البيان ٢/ ٢٤٦].

فالرخصة مرخصة في سلطان المبغوض العدو الكافر، الذي له سطوة علىٰ الباغض، وهي المصانعة في القول المخالفة في الفعل، **أما إذا كانت« النصرة» و«المشايعة» و«الدَّل» على العورة في الظاهر، فهي دلالة واضحة على ردَّة الفاعل وبراءة اللَّه منه،** لأنَّ هذا العمل، من إراقة دم المسلم وكشف عورته، وخذلانه وتسليمه للعدو الكافر، لا يصدر إلاَّ من ميل باطني ٱتجاه هذا العدو، وهذا عملٌ قلبيٌّ أظهره موجباته **لأنه قد تدل بعض الظَّواهر على بعض البواطن دلالة الدُّخان على النار واللاَّزم على الملزوم.**

يقول إمام المفسّرين ٱبن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]. ما لفظه: «تحرم هذه «الآية» علىٰ المسلمين

موالاة الكافرين، وفيها نهي من اللَّه للمؤمنين أَن يتخذوا الكافرين أعوانًا وأنصارًا... ـ يعني: لا تتخذوا أيها المؤمنون، الكفار أنصارًا وأعواناً، توالونهم علىٰ دينهم، وتظاهرونهم علىٰ المسلمين، وتدلوهم علىٰ عوراتهم. ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾؛ فقد بريء منه اللَّه. **وبراءة اللَّه منه، بٱرتداده عن دينه، ودخوله في الكفر.**» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/ ٢٤٥].

فالمشايعة والنصرة والدَّل علىٰ العورة، **أعمالٌ مكفرةٌ بذاتها دالة علىٰ ردة صاحبها**، وإن ٱدَّعىٰ ما ٱدَّعىٰ، فإذا كان التَّشبه بالمبغوض الكافر ـ في الهدي الظَّاهر ـ من «ملبس» و«أخلاق»، قد تؤول إلىٰ مشاركة وموالاة باطنية، ومع التَّدرج يخاف علىٰ صاحبها سوء «الخاتمة»، فما بالك في «النصرة» و«المشايعة» و«الدَّل» علىٰ العورة!!

يقول الإمام الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قد علمنا أنَّ من خرج عن دار «الإسلام» إلىٰ دار «الحرب» فقد أبق عن اللَّه تَعَالَىٰ وعن إمام المسلمين وجماعتهم، ويبين هذا حديثه ﷺ: «**أنه بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين**»، وهو عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لا يبرأ إلَّا من الكافر. قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

فصح بهذا أنَّ من لحق بدار «الكفر» و«الحرب» مختارًا محاربًا لمَن يليه من المسلمين، فهو بهذا «الفعل» مرتد له أحكام المرتد كلّها. من وجوب القتل عليه، متىٰ قدر عليه، ومن إباحة ماله، وٱنفساخ نكاحه وغير ذلك، لأنَّ رسول اللَّه ﷺ لم يبرأ من «مسلم».

وأما مَن فرَّ إلىٰ أرض «الحرب» لظلم خافه، ولم يحارب

المسلمين، ولا أعانهم عليهم، ولم يجد في المسلمين من يجيره، فهذا لا شيء عليه، لأنه مضطر مكره.» [المحلىٰ ١٢/ ١٢٥].

فإذا كان الٱلتحاق بدار الكفر مشايعة ونصرة ردة لا يشك فيها إلَّا سمج الرأي رقيق الدّين، فكيف بمَن شايعهم وتولهم ونصرهم بالفتك بالمسلمين ودخول ديارهم والأخذ علىٰ ما في أيديهم، وهذا العدو الكافر معلنٌ أنَّ الفتك بالمسلمين اليوم والأخذ علىٰ ما في أيديهم هو ٱمتداد لتلك الحروب «الصليبية» التي قام بها أسلافه؟!! فهذه ردة مغلظة عند القائلين أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، و«**العمل**» ركن في «**الإيمان**» أو شرط في صحته.

يقول العلاَّمة سليمان بن عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب في قوله تَعَـالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحَشر].[1] ما لفظه: «فإذا كان وعد المشركين في السرّ ـ بالدُّخول معهم ونصرتهم والخروج معهم إن جلوا ـ نفاقًا وكفرًا وإن كان كذبًا. **فكيف بمَن أظهر لهم ذلك صادقًا وقدم عليهم، ودخل في طاعتهم، ودعا إليها، ونصرهم وٱنقاد لهم. وصار من جملتهم وأعانهم بالمال والرأي؟!** هذا مع أنَّ «المنافقين» لم يفعلوا ذلك إلَّا خوفًا من الدَّوائر؛ كما قال تَعَـالَىٰ: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم

(١) **قلتُ:** لقد وفقنا الله تَعَـالَىٰ لشرح رسالته تلك، حبَّرنها بالدُّرر، ودبجنها بالتَّحقيق المسطَّر ونفائس علمية، وقرائح فهمية، سمّيناه: «**الإرفراك في حوض الدَّلائل في حكم موالاة أهل الإشراك**»، في ثلاث مجلداتٍ مطبوعة، وهي على «الشكبة العنكبوتية» مسطوعة، لمن أراد أن ينهل، ويُحرّر المؤصل!!

مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].» [الدَّلائل في حكم موالاة أهل الإشراك ص ٥٢].

فالصفة ـ التي ذكرها الشَّيخ «سليمان» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ واقع ملموس وشاهد عيان ناطق بذلك! **ولسان «الحال» أبلغ من لسان «المقال» فهو زيادة في الدّلالة والإرشاد،** لكن العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرىٰ كلّ هذه الأعمال ـ من مناصرة ومشايعة ـ كفرًا وردة، لأنها موالاة «عملية» فقط، وظاهر «الآية» يرد عليه.

يقول إمام المفسرين ٱبن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. ما لفظه: «مَن يتولَّ «اليهود» و«النصارىٰ»، وينصرهم علىٰ المؤمنين، **فهو منهم، ومن أهل دينهم وملَّتهم، فإنه لا يتولَّىٰ أحدٌ أحدًا إلَّا وهو راضٍ به وبدينه وبما هو عليه، وإذا رضي به وبدينه، فقد صار حُكْمُه حُكْمَه، وعادىٰ ما خالفه وسخطه.**» [جامع البيان ٣/ ٢٥٣].

يقول الإمام الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. ما لفظه: «**إنما هو علىٰ ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار فقط ـ وهذا حق ـ لا يختلف فيه ٱثنان من المسلمين.**» [المحلىٰ ١٢/ ٣٣].

لكن العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرىٰ كل هذه «الأعمال» ـ التي ذكرناها عن أهل العلم المعتبرين آنفًا ـ ليست أعمالاً مكفرة بل ولاية «عملية» ليست «عقدية»، والسَّبب أنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قسَّم «الكفر» أو «الشرك» القسمة الضيزىٰ** ـ أعني: «عملي» و«ٱعتقادي» ـ

وأخرج «الأعمال» مطلقًا ـ سواء كانت «جوارحية» أو «قلبية» ـ **لأنَّ الموالاة «المكفّرة» عنده محصورة في القسم الأول من «القلب» ـ أعني: «قول القلب» ـ و«التَّصديق» و«الإقرار» من ضمنه.**

فأئمة الدّين جعلوا معاونة الكافر بـ«المال» و«الرأي» و«الدَّل» علىٰ عورة المسلم عملاً مكفرًا بذاته، وهو قد جعله ولاية «عملية» فقط، لأنَّ الولاية «العقدية» ـ الموجبة للكفر عنده ـ هي أَن تصدقهم علىٰ ما هم عليه من الكفر، وهذه لا تظهر إلَّا بواحًا، وتَعني: الأنتقال إلىٰ دينهم، وهذا مبني علىٰ فهم سقيم أنَّ الكفر عنده لا يكون إلَّا كذبًا أو جحودًا، وهو بذلك مخالف لأئمة الدّين، ومنهم إمام المجددين في وقته «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فالمجدّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعل القسم «الثَّامن» من نواقض الإسلام هو: «**مظاهرة المشركين ومعاونتهم علىٰ المسلمين**» ودليله في ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المَائدة: ٥١].

فإذا كانت موافقة الكافر في الظَّاهر لأجل غرض دنيوي كحب رياسة وطمع في جاه عنده ومنزلة ـ مع البغض والمخالفة في «الباطن» ـ موجبة للكفر؛ يدل عليه قوله تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [النّحل].

فسمّاهم كافرين لتقديمهم الدُّنيا علىٰ الدّين، وهذا حظ من حظوظ «الدُّنيا» آثره علىٰ الدّين، وهذا قول إمام المجددين في وقته والعلاَّمة «محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

فكيف بمَن ظاهرهم ونصرهم، وأعانهم، علىٰ ما عندهم من «علمنة» كاذبة و«عولمة» خبيثة سافدة!! فهذا ردَّته مغلظة لا يشك فيها إلَّا السَّلفية السَّابرية «المرجئة» ـ النابتة السمجة ـ وعلىٰ رأسها داعية السوء ورأس الجهل المُرَكب «عَلي حَسَن حَلَبي» وأعوانه.

يقول العلاَّمة ٱبن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قد أجمع علماء الإسلام علىٰ أن من ظاهر الكفار علىٰ المسلمين **وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة، فهو كافر مثلهم** كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١﴾ [المائدة].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٣﴾ [التوبة].» [مجموع فتاوىٰ ٱبن باز ٣/ ٩٩٤، ٩٩٥].

وها هو صاحب تقسيم الكفر إلىٰ «ٱعتقادي» و«عملي» الجهبذ الفحل «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخالف ما ذهب إليه العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ٥١]. بقوله: «أي: في هذه الموالاة، أي: فهو منهم عملاً... فهذا فهو منهم أي: عملاً وليس عقيدة».

يقول العلاَّمة الجهبذ ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قطع اللَّه بين «اليهود» و«النصارىٰ» وبين «المؤمنين»، **وأخبر أنه من تولاهم فإنه منهم في حكمه المبين**، فقال تَعَالَىٰ وهو أصدق القائلين: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ

مِنْهُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [المَائدة].

وأخبر عن حال متوليهم بما في قلبه من «المرض» المؤدي إلىٰ فساد العقل والدّين فقال: ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [المَائدة].

ثمَّ أخبر عن حبوط أعمال متوليهم، ليكون المؤمن لذلك من الحذرين، فقال تعالَىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [المَائدة].» [أحكام أهل الذمة ١/ ١٨١].

فأين نجد في قول «ٱبن القيم» ما ذهب إليه العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ؟!

فالجهبذ «ٱبن القيم» رَحِمَهُ اللَّهُ أخذ بظاهر «الآية» لعدم وجود قرينة صارفة أو ظاهر آخر يخرج الظَّاهر المراد، وهذه هي دعامة «السَّلف» ـ و«ٱبن القيم» منهم ـ في تعاملهم مع النُّصوص وأخذ الأحكام من «الكتاب» و«السُّنَّة»، ومَن ٱدَّعىٰ غير ذلك، فدعواه باطلة ساقطة في القبيح.

❋ ❋ ❋ ❋

«الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المَائدة]. ما لفظه: «هل من الضروري أَن يكون هذا اللَّفظ « فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ » أنه يعني: كفرًا خروجًا عن الملّة أم قد يعني ذلك، وقد يعني ما دون ذلك!! هنا الدّقة في فهم هذه «الآية»، فهذه الآية الكريمة « فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ » قد تعني: الخارجين عن الملّة وقد تعني: أنهم خرجوا عمدًا عن بعض ما جاءت به الملّة ـ الملّة الإسلامية ـ .

يساعدنا علىٰ ذلك قبل كلّ شيء ترجمان «القرآن»، أَلَا وهو «عبدالله بن عباس» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لأنه من الصَّحابة الذين ٱعترف المسلمون جميعًا ـ إلَّا مَن كان من تلك الفرقة الضالة ـ علىٰ أنه إمام في «التَّفسير» ولذلك سماه بعض السَّلف من الصَّحابة ـ ولعله هو «عبدالله بن مسعود» ـ بترجمان «القرآن».

هذا الإمام في التَّفسير والصَّحابي الجليل كأنه طرق سمعه يومئذ ما نسمعه اليوم تمامًا أنَّ هناك أناسًا يفهمون هذه «الآية» علىٰ ظاهرها دون التَّفصيل الذي أشرت إليه آنفًا ـ وهو أنه قد يكون أحيانًا المقصود بالكافرين المرتدين عن دينهم، وقد يكون ليس هو المقصود وأنه ما دون ذلك، فقال «ٱبن عباس» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ليس الأمر كما تذهبون أو كما تظنون وإنما هو «كفر دون كفر»... ـ إلىٰ أن قال ـ : هذا الجواب

المختصر الواضح من ترجمان «القرآن» ـ في تفسير هذه «الآية» ـ هو الذي لا يمكن أَن يفهم سواه من «النُّصوص» التي ألمحت إليها آنفًا في مطلع كلمتي هذه، أنَّ كلمة «الكفر» ذكرت في كثير من النُّصوص مع ذلك تلك النُّصوص لا يمكن أَن تفسر بهذا التَّفسير الذي فسروا به «الآية»... ـ إلىٰ أَن قال ـ: ترىٰ هل يجوز لنا أَن نفسر الفقرة «الأولىٰ» من هذا الحديث «**سباب المسلم فسوق**»؛ بالفسق المذكور في اللَّفظ «الثَّاني» أو «الثَّالث» في «الآية» السابقة ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾، « فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ » و«سباب المسلم فسوق»؟!

نقول: قد يكون «الفسق» أيضا مرادفًا للكفر الذي بمعنىٰ الخروج عن الملَّة، وقد يكون «الفسق» مرادفًا للكفر الذي لا يعني الخروج عن الملَّة، وإنما يعني ما قاله ترجمان القرآن أنه «كفر دون كفر». وهذا الحديث يؤكد أنَّ الكفر قد يكون بهذا المعنىٰ.. لماذا؟! لأنَّ اللَّه ﷻ ذكر في القرآن الكريم «الآية» المعروفة: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحجرات: ٩].

إذن: قد ذكر هنا ربنا ﷻ الفرقة «الباغية» التي تقاتل الفرقة «الناجية»... الفرقة المحقة المؤمنة... ومع ذلك فما حكم عليها بالكفر، مع أنَّ الحديث يقول: «**قتاله كفر**».

إذن: قتالهم كفر أي: «كفر دون كفر»؛ كما قال «ٱبن عباس» في تفسير «الآية» السابقة.

فقتال المسلم «بغي» و«ٱعتداء» و«فسق» و«كفر»، ولكن هذا يعني: أَنَّ الكفر قد يكون كفرًا عمليًا، وقد يكون كفرًا ٱعتقاديًا، **ومن هنا جاء هذا التَّفصيل الدَّقيق الذي تولىٰ بيانه وشرحه الإمام بحق شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن بعده تلميذه البار «ٱبن قيم الجوزية» حيث لهم الفضل في الدندنة حول تقسيم «الكفر» إلىٰ ذلك القسم الذي رفع رايته ترجمان «القرآن» بتلك الكلمة الجامعة الموجزة.**

فـ«ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتلميذه وصاحبه «ٱبن قيم الجوزية» يفرقون أو يدندنون دائمًا بضرورة التفرقة بين «الكفر الأعتقادي» و«الكفر العملي»، وإلَّا وقع المسلم من حيث لا يدري في فتنة «الخروج» عن جماعة المسلمين التي وقع فيها الخروج قديمًا وبعض أذنابهم حديثًا...

ـ إلىٰ أَن قال ـ: يا جماعة هذا «الرضىٰ» إن كان رضى قلبيًا بالحكم بغير ما أنزل اللَّه حينئذ ينقلب «الكفر العملي» إلىٰ «كفر ٱعتقادي».

فأيّ حاكم يحكم بغير ما أنزل اللَّه وهو يرىٰ أَنَّ هذا الحكم هوالحكم اللائق تبنيه في هذا «العصر» وأنه لا يليق تبني الحكم الشرعي الموجود في «الكتاب» و«السُّنَّة». لاشك أَنَّ هذا كفره كفر «ٱعتقادي» وليس كفرًا عمليًا ومَن رضىٰ بمثل هذا «الحكم» أيضًا فليلحق به.

فأنتم أولاً: لا تستطيعون أَن تحكموا علىٰ كلّ «حاكم» يحكم ببعض «القوانين» الغربية الكافرة أو بكثير منها أنه لو سئل لأجاب بأَنَّ الحكم بهذه «القوانين» هو اللاَّزم في العصر الحاضر وأنه لا يجوز الحكم بالإسلام، لو سئلوا. لا تستطيعون أَن تقولوا بأنهم لا يجيبون بأَنَّ الحكم بما أنزل اللَّه اليوم لا يليق وإلَّا لصاروا كفارًا دون شك ولا

ريب!!... ـ إلىٰ أن قال ـ : إذن: وخلاصة الكلام الآن! أنه لا بدَّ من معرفة أنَّ الكفر كالفسق والظلم ينقسم إلىٰ قسمين: كفر، وفسق، يخرج عن الملَّة، **وكل ذلك يعود إلىٰ الاستحلال «القلبي»، وخلاف ذلك يعود إلىٰ الاستحلال «العملي»**.

فكل العصاة وبخاصة ما فشا في «الزمان» من استحلال «الربا» كلّ هذا كفر «عملي»، فلا يجوز لنا أن نكفر هؤلاء «العصاة» لمجرد ارتكابهم معصية واستحلالهم إياها عمليًا، إلَّا إذا بدر منهم أو بدا منهم ما يكشف لنا عمَّا في «قرارة» نفوسهم أنهم لا يحرمون ما حرم اللَّه ورسوله «عقيدة»؛ فإذا عرفنا أنهم وقعوا في هذه المخالفة «القلبية» حكمنا حينئذ أنهم كفروا كفر «ردَّة».

أما إذا لم نعلم ذلك، فلا سبيل لنا إلىٰ الحكم بكفرهم لأننا نخشىٰ أن نقع في وعيد قوله ﷺ: **«من كفّر مسلمًا فقد باء به أحدهما»**... ـ إلىٰ أن قال ـ : **إذن: الكفر «الاعتقادي» ليس له علاقة بالعمل له علاقة بالقلب**، ونحن لا نستطيع أن نقول نعلم ما في قلب «الفاسق» «الفاجر» «السارق» «المرابي»... إلخ، **إلَّا إذا عبَّر عمَّا في قلبه بلسانه، أما عمله فعمله ينبىء أنه خالف الشرع مخالفة عملية**.

فنحن نقول: أنك خالفت، وأنك فسقت، وفجرت، لكن ما نقول: أنك كفرت، وارتددت عن دينك حتَّىٰ يظهر منه شيء يكون لنا عذرًا عند اللَّه ﷻ أن نحكم بردته... ـ إلىٰ أن قال ـ : يتغافل عنها أولئك «الغلاة» الذين ليس لهم إلَّا إعلان تكفير «الحكام» ثم لا شيء وسيضلون كما ضلت جماعة من قبلهم؛ يدعون إلىٰ إقامة حكم الإسلام علىٰ الأرض

لكن دون أن يتخذوا لذلك الأسباب المشروعة. **سيظلون يعلنون تكفير «الحكام» ثم لا يصدر منهم إلَّا الفتن.**» [فتاوىٰ الألباني ص ٢٤٤ ـ ٢٥٢].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ: إنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُساوي بين جميع «الذنوب» و«المعاصي» ويجعلها في رتبة واحدة، والسَّبب **أنَّ عدم ٱعتماد فهم «السَّلف» في دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ موجبة للاْضطراب والتَّناقض والتَّدافع في «الأقوال» واللَّي والاْلحاد في مرادهم بالتَّقول عليهم ما لم يقولوا!!**

وذلك أنَّ «السَّلف» ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ لمَّا عرَّفوا وحدُّوا «الإيمان» ـ بأركانه «قولٌ» و«عملٌ» والعمل «شرط صحة» أو و«ركنٌ» منه ـ علموا أنَّ «الأقوال» و«الأعمال» ليست علىٰ رتبةٍ واحدةٍ، **فمنها ما هي «شرط» في أصل الدّين**، ومنها ما هي دون ذلك، فكذلك «الكفر» و«المعاصي» شعب، **فمنها ما يذهب أصل الدّين ومنها دون ذلك.**

فقتال «المسلم» كفر، وإتيان «المرأة» في دبرها كفر، وإتيان «الحائض» كفر، و«الحكم بغير ما أنزل اللَّه» كفر، والتَّسوية بينها إجحاف ومجازفة، والسَّبب أنها ليست علىٰ رتبة واحدة.

فالحكم بغير ما أنزل اللَّه مذهب لركنٍ من أركان الإيمان وهو «العمل» ـ وأقصد: بالعمل «العمل القلبي» الموجب لحب اللَّه ورسوله والاْنقياد لدينه وٱلتزام طاعته ومتابعة رسوله ﷺ، وفي حالة خاصة يكون مضعفًا لهذا العمل غير مذهب له.

خاصة إذا علمنا أنَّ اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علَّق «الإيمان» بالتحاكم

إليه، ونفاه عمَّن لم يتحاكم إليه بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء].

فالحكم بغير ما أنزل اللَّه قد يذهب ركن الإيمان «القولي» إذا «كذب» أو «جحد»، أو «العملي» إذا ٱستحل ولو لم يكن تلفظًا كما سنبيّنه ـ إن شاء اللَّه ـ، وأما إتيان «المرأة» في دبرها أو إتيان «الحائض» فقد يذهب الرّكن «القولي» إذا ٱستحلَّ ـ ولابدَّ أن يظهر لفظًا ـ إما بتكذيبٍ أو جحودٍ؛ ما لم يكن صاحبه معذورًا بجهلٍ، ولا يذهب الرّكن «العملي» بل يضعفه، والسَّبب أنَّ هذا «العمل» ليس شرطًا في صحة الباقي، وأما «التَّحكيم» و«الٱنقياد» لحكم اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، شرطٌ في صحة الباقي.

فكما ترىٰ «الأعمال» مختلفة ليست علىٰ رتبة واحدة، **والتَّسوية بينها إجحافٌ ومجازفةٌ والأقدام علىٰ ما فيه بأس**، ولهذا نقول لابدَّ من فهمٍ سليمٍ لقول «ٱبن عباس» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كفر دون كفر» وما يريد به صاحبه لأنَّ فهم مراد «المتكلم» هو رأس المراد، و«الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ لم يفهم هذا المراد، لذا ذهب يضعه في غير موضعه.

وعلماؤنا وأئمتنا الذين حافظوا علىٰ دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ لم يذهبوا مذهب «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ بل فهموا مراد صاحبه ولم يشذوا عنه، بوضعهم قوله في الحالة «الخاصة» التي أشرنا إليها آنفاً وهي: **إذا كان التَّحاكم «العام» إلىٰ التَّوحيد، فالمخالفة «الجزئية» لا تذهب الإيمان «العملي» بل تضعفه، أما تبديل الشَّرع بالقوانين الوضعية**

فهي مذهبة للإيمان «العملي» مطلقًا، فالبون شاسع بينهما.

أقول للعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: علىٰ أيّ شيء ٱعتمدت؟! وبأيّ منطقٍ فهمت؟! وعلىٰ أيّ قاعدة سلفية شرعية أصَّلت وفصَّلت؟! أنَّ «ٱبن عباس» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أراد المُبَدّلين الشَّرع بـ«القوانين الوضعية» الكافرة؟! فهلاَ ٱعتمدت قوله في كفر «تارك الصلاة»، فهو يكفره كما يكفره سائر الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ!!

فلقد ذكر ذلك «محمد بن نصر» و«ٱبن عبدالبر» في كتاب «التَّمْهِيد ٢/٣٦٨» ـ موقوفًا علىٰ «ٱبن عباس» ـ أنه قال: «من ترك الصلاة فقد كفر» أخرجه «الهيثمي» في «المجمع ١/٢٩٥» بل ثبت عنه تكفير تارك «الزكاة» و«الصيام»[(١)]؟!

أم هي قضية تَشهّي مبنية علىٰ قاعدة محكمة سقط في هوتها كل من خالف جادة «السَّلف» في الٱعتقاد أو العمل وهي: «**كلّ ما خالف المذهب، مرّر واذهب**»؟!! و«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ خالف «ٱبن عباس» بل «السَّلف» قاطبة ـ كما سنبيّنه ـ إن شاء اللّه ـ ؛ خالفوه في كفر «تارك الصلاة»، فمرّر قولهم وذهب، بل وصف مَن كفَّر تارك الصلاة بـ«الخارجية» ـ والعياذ باللّه ـ .

فها هو «ٱبن كثير» المحدث المفسر الجهبذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرأ كلام «ٱبن عباس» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ويفهمه ويعلم ما يريد به صاحبه ولم يبطله، لكن وضعه حيث أريد به، ومع كلّ هذا لم يمنعه مصطلح «كفر دون كفر» تكفير المتحاكم إلىٰ «القوانين الوضعية»!!

---

(١) قلتُ: ٱنظر «الفِصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٢٥١».

يقول العلاَّمة المفسّر ٱبن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تَعَـالَىٰ: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المَائدة]. ما لفظه: «ينكر تَعَـالَىٰ علىٰ من خرج عن حكم اللَّه المحكم المشتمل علىٰ كل خير، النَّاهي عن كلّ شر **وعدل إلىٰ ما سواه من «الآراء» و«الأهواء» و«الأصطلاحات» التي وضعها الرّجال بلا مستند من شريعة اللَّه كما كان أهل «الجاهلية» يحكمون به من «الضلالات» و«الجهالات» ممَّا يضعونها بآرائهم وأهوائهم**، وكما يحكم بها «التتار» من «السياسات الملكية» المأخوذة عن ملكهم «جنكز خان» الذي وضع لهم «الياسق» وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد ٱقتبسها من شرائع شتىٰ: من «اليهودية» و«النصرانية» و«الملّة الإسلامية» وغيرها، وفيها كثير من «الأحكام» أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا متبعًا يقدمونه علىٰ الحكم بكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، **فمَن فعل ذلك منهم فهو كافر**، يجب قتاله حتَّىٰ يرجع إلىٰ حكم اللَّه ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير.» [تفسير ٱبن كثير ٢/ ٩٣، ٩٤].

ويقول العلاَّمة المفسّر ٱبن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فمن ترك الشَّرع المحكم المنزل علىٰ «محمد بن عبداللَّه» خاتم الأنبياء **وتحاكم إلىٰ غيره من الشَّرائع المنسوخة كَفَر**، فكيف بمَن تحاكم إلىٰ **«اليَاسَا»** وقدمها عليه؟! **مَن فَعَل ذلك كَفَر بإجماع المسلمين.** قَالَ ٱللَّهُ تَعَـالَىٰ: ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المَائدة]. وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَـالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ

تَسۡلِيمٗا ﴿٦٥﴾﴾ [النِّسَاءِ]. صدق اللَّه العظيم.» [البداية والنهاية ١٣/ ١٣٩ ترجمة جنكز خان].

وها هو جدّ مفتي الدّيار «الحجازية» في وقته يقرأ مصطلح «آبن عباس» رضي الله عنه ولم يبطله، وهو الشَّيخ العلاَّمة «عبداللَّطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب» رحمه الله ـ لما سُئل عمَّا يحكم به أهل السَّوالف من «البوادي» وغيرهم ـ فأجاب بما لفظه: «مَن تحاكم إلىٰ غير كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ ـ بعد التَّعريف ـ **فهو كافر.** قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المَائدة]...» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٠/ ٤٢٦ ط/ السابعة].

فهذا يقصم **ظهر** «**المرجئة**» **وطائفتهم الجدد**، ولو وجدوا له سبيلاً لحكُّوه من فتواه، فلمَّا لم يجدوا إلىٰ ذلك سبيلاً آستعملوا المصطلح «الصُّوفي»، ولهذا ـ لما فنَّد الشَّيخ «عبداللَّه بن عبدالرحمن آل سعد» أقوال الزاعمين أنَّ حفيد العلاَّمة «عبداللَّطيف بن حسن آل الشَّيخ» ـ أعني: العلاَّمة «محمد بن إبراهيم» ـ رحمه الله أنه تراجع عن فتواه المسمَّاة بـ «القوانين الوضعية» ـ قال ما لفظه: «وبهذا يتبين خطأ من يقول إنَّ لـ«محمد بن إبراهيم» قولاً آخر في مسألة «الحكم بغير ما أنزل اللَّه» إذ ذهب يشكك في رأيه في هذه «المسألة» مع كونه بهذا الوضوح التَّام ويكفي رد هذا والجزم بخلافه بعض ما سلف.

فكيف يقدم قول من لم ير «محمد بن إبراهيم» مرَّة واحدة في حياته علىٰ قول طلابه وتلاميذه الذين جالسوه ولازموه وسمعوا منه؟!!

بل كيف يقبل قول أولئك ويترك ما نص عليه الشَّيخ نفسه؟! فأين علم

«**أصول الحديث**» و«**الفقه**»؟! **لماذا لا تطبق هٰهنا؟!** وهذه القضية من الوضوح بحيث لا يحتاج إلىٰ كل هذا!!» [رفع اللأئمة ص ٦٠].

قُلْتُ: يا شيخ! هٰؤلاء «**المرجئة الجدد**» لهم أصول أخرىٰ في إثبات «الأقوال» ونفيها منها: «**الوجد الصوفي**» **ومنه** «**المنامات**»، ألَا ترىٰ صاحبه أثري «الزرقاء» «**علي حَسَن حلبي**» حين قال في كتيّبه «**مع شيخنا ناصر السُّنَّة والدّين في الشهور الأخيرة**» ما لفظه: «ولئن توفي الشَّيخ ودفن وأنا بعيد عنه.. فقد كانت سلواي أنني كنت آخر من تكلم مع الشَّيخ ودعا له وصافحه وٱلتقاه...».

قال عاصم بن محمد بن إبراهيم شقرة في «**الرُّدُود السُّنية**» ما لفظه: «لعمري.. هل أصبح «علي حلبي» من «الصُّوفية» الذين يظهرون في مكانين معًا؟!».

قُلْتُ: فلا مانع أَن يقول صاحبه الجهمي ـ «خالد العنبري» ـ صاحب كتاب «**الحُكْم بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ وَأُصُولُ التَّكْفِيرِ**» والذي حرّم طبعه من طرف «اللَّجنة الدائمة» ثمَّ أتبعه بكتاب «**هَزِيمَة الفكر التكفيري**» ـ وكان أولىٰ لو وسمه صاحبه بـ«**تفريخ الفكر الإرجائي**» ـ لكان أفضل بالنسبة لٱعتقاده، أنه رأىٰ الشَّيخ الفاضل «محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ» في المنام وقال له: «أنا تراجعت عن رسالة «تحكيم القوانين» أخبر الناس بذلك!!» **فهذا أصل جديد في** «**التَّصحيح**» و«**التَّضعيف**» ـ **تلمسانية في ثوب جديد** ـ !!

وها هو العلاَّمة مفتي الدّيار «الحجازية» في وقته «محمد بن إبراهيم بن عبداللَّطيف آل الشيخ» يقرأ مصطلح «ٱبن عباس» رضي الله عنه ولم

يبطله، ومع ذلك لم يمنعه من تكفير «الحاكم بالقوانين الوضعية» بل هي عنده من أعظم المشاقة للَّه ورسوله.

يقول العلاَّمة محمد بن إبراهيم بن عبداللَّطيف آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته الفذة الموسومة بـ«تَحْكِيم القَوَانِين الوَضعية» ما لفظه:

«الخامس: **وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع، ومكابرة لأحكامه، ومشاقة للَّه ورسوله، ومضاهاة بالمحاكم الشرعية، إعدادًا وإمدادًا وإرصادًا وتأصيلاً، وتفريعًا وتشكيلاً وتنويعًا وحكمًا وإلزامًا** و«مراجع» و«مستندات». فكما أنَّ للمحاكم «مراجع» و«مستمدات» مرجعها كلّها إلىٰ كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ، فلهذه المحاكم «مراجع» هي **القانون الملفَّق من شرائع شتَّىٰ، وقوانين كثيرة**، كالقانون «الفرنسي» والقانون «الأمريكي»، والقانون «البريطاني»، وغيرها من «القوانين» ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلىٰ الشريعة وغير ذلك.

فهذه المحاكم في كثير من «أمصار» الإسلام مهيأة مكملة مفتوحة الأبواب، والناس إليها أسراب إثر أسراب، **يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم «السُّنَّة» و«الكتاب»**، من أحكام ذلك «القانون» وتلزمهم به وتقرُّهم عليه، وتحتِّمه عليهم. **فأيُّ كفر فوق هذا الكفر وأيُّ مناقضة للشهادة بأنَّ محمدًا رسول اللَّه بعد هذه المناقضة؟!!**» [فتاوىٰ ورسائل محمد بن إبراهيم ١٢/ ٢٨٩، ٢٩٠].

وها هو الإمام الأصولي المفسر الجهبذ «الشنقيطي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرأ مصطلح «كفر دون كفر» ولم يبطله أو يلويه أو يخرج به عمَّا أراد به صاحبه، ومع هذا لم يمنعه من تكفير« الحاكم بالقوانين الوضعية»

الزُّبلية العُفارية التي لا خير فيها ألبتَّة!!

يقول العلاَّمة المفسّر الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد أَن ذكر الأدلة النيرة والحجج الساطعة في أنَّ الحكم للَّه وحده ـ ما لفظه: «وبهذه النُّصوص السَّماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور: **أنَّ الذين يتبعون «القوانين الوضعية» التي شرعها الشَّيطان** علىٰ ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه اللَّه ـ جلَّ وعلَا ـ علىٰ ألسنة رسله ـ صلىٰ اللَّه عليهم وسلم ـ **أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلَّا مَن طمس اللَّه بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم.**» [أضواء البيان ٤/ ٦٦].

وها هو العلاَّمة المحدث الجهبذ «أحمد شاكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يعلنها جهرة، بصرخة حقٍّ في وجه المميّعة لقول «ٱبن عباس» ـ المحرفته تأويلاً لخدمة مذهبها المشين ـ ألَا وهو «**الإرجاء**»، الذي تهافت فيه الكثير، ومَن يعيبه فهو عندهم إما «**خارجي**» أو «**ظاهري**»، بل زادوا عليه المصطلح الخبيث الجديد «**إرهابي**»!!

يقول العلاَّمة أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في مصطلح «كفر دون كفر» ـ الذي أخرجه «الحاكم» ووافقه الذهبي علىٰ تصحيحه ما لفظه: «**وهذه الآثار عن «ٱبن عباس» وغيره ـ مما يلعب به المضللون في عصرنا هذا من المنتسبين للعلم** ـ ومن غيرهم من الجرآء علىٰ الدّين، يجعلونها عذرًا أو إباحية للقوانين «الوثنية» الموضوعة، التي ضربت علىٰ بلاد الإسلام.

وهناك أثر عن «أبي مجلز» في جدال «الإباضية» الخوارج إياه فيما كان يصنع بعض «الأمراء» من الجور، فيحكمون في بعض قضائهم

بما يخالف الشَّريعة، عمدًا إلىٰ الهوىٰ أو جهلاً بالحكم. و«الخوارج» من مذهبهم أنَّ مرتكب «الكبيرة» كافر، فهم يجادلون يريدون من «أبي مجلز» أَن يوافقهم علىٰ ما يرون من كفر هٰؤلاء «الأمراء»، ليكون ذلك عذرًا لهم فيما يرون من الخروج عليهم بالسَّيف.

وهذان الأثران رواهما «الطبري»، (١٢٠٢٥، ١٢٠٢٦) وكتب عليهما أخي السَّيد «محمود شاكر» تعليقًا نفيسًا جدًا، قويًا صريحًا. فرأيت أَن أثبت هنا نص أولىٰ روايتي «الطبري»، ثمَّ تعليق «أخي» علىٰ الروايتين.

فروىٰ «الطبري» (١٢٠٢٥) عن عمران بن حدير، قال: «أتىٰ «أبا مجلز» ناس من «بني عمرو بن سدوس»، فقالوا: يا أبا مجلز! أرأيت قول اللَّه ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ أحق هو؟! قال: نعم. قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ أحق هو؟! قال: نعم. قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾ أحق هو؟! قال: نعم. قال: فقالوا: يا أبا مجلز! فيحكم هٰؤلاء بما أنزل اللَّه؟!

قال: **هو دينهم الذي يدينون به، وبه يقولون، وإليه يدعون، فإِن هم تركوا شيئًا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنبًا**، فقالوا: لا واللَّه ولكنك تفرق! قال: أنتم أولىٰ بهذا مني! لا أرىٰ وإنكم ترون هذا ولا تحرَّجون! ولكنها أنزلت في «اليهود» و«النصارىٰ» وأهل «الشرك»، أو نحوًا من هذا». ثمَّ روىٰ «الطبري» (١٢٠٢٦) نحو معناه. وإسناداه صحيحان.

فكتب أخي السيد «**محمود**» بمناسبة هذين الأثرين ما نصه:

«اللَّهم إني أبرأ إليك من الضَّلالة. وبعد: فإنَّ أهل الرَّيب والفتن ـ ممَّن تصدوا للكلام في زماننا هذا ـ(١) قد تلمس المعذرة لأهل السُّلطان في «ترك الحكم بما أنزل اللَّه» في «القضاء» وفي «الدماء» و«الأعراض» و«الأموال» بغير شريعة اللَّه التي أنزلها في كتابه، وفي ٱتخاذهم «قانون» أهل الكفر شريعة في بلاد الإسلام. فلما وقف علىٰ هذين الخبرين ٱتخذهما رأيًا يرىٰ به صواب «القضاء» في «الأموال» و«الأعراض» و«الدماء» بغير ما أنزل اللَّه، وأنَّ مخالفة شريعة اللَّه في «القضاء العام» لا تكفر «الراضي» بها، والعامل عليها.

---

(١) **قلتُ:** ومن هٰؤلاء في زماننا اليوم، «ربيع بن هادي المدخلي» وزبانيته، و«علي حلبي» ـ أثري الزرقاء بين المعكوفتين ـ و«سليم الهلالي»، و«محمد موسى نصر»، و «مشهور حسن سلمان»، و«حسين عودة العوايشة»، و«باسم جوابرة»، و«عزمي جوابرة»، والجهمي «خالد العنبري»، و«أبو اليسر المصري»، الذين ٱحتموا وراء العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا لأنهم قرأوا عليه شيئًا من كتب «الحديث» أو «العقيدة» أو «الفقه»، فهذا لم يكن ولا على غيره، ولكنهم ٱستغلوه فتسلقوا عليه للتكسب بٱسمه ولتمرير ما توحيه إليهم شياطين «الإنس» من عقائد باطلة تخصُّ دعامة الدّين، و«أبو الحسن المصري» ـ وهذا نسأل الله السلامة ـ من «الإفراط» ـ بٱنتسابه لـ«جماعة التوقف والتبيّن» الغالية ـ إلى «التفريط» ـ **الإرجاء لكن في ثوب سلفي** ـ ، و«حمدي السلفي التركماني»، لاحظ تلبيسهم وتضليلهم، إيهامًا وتدليسًا بٱسم «الأثرية» و«السلفية» إغرارًا بالأغمار من المسلمين، فالسلفية ليست بالأدعاء وإنما بالأتباع والدوران معها حيث دارت، **أما ٱتخاذها شعارًا والإرجاء دثارًا**، فهذا جمع بين النقيضين صاحبه ملبّس مدلس مفتون مبتغي الفتنة، يساوي بين الحقّ والباطل، يحذر منه نصحًا لدين الله، حتَّىٰ لا تغتر العامة فتهلك، **فهٰؤلاء هم طائفة «المرجئة الجدد»، ٱمتدادًا للطائفة «الأم» التي حذَّر منها سلفنا أشد تحذير، لأنَّ فتنتها أشد من فتنة «الأزارقة» الخوارج**.

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد كان «يحيىٰ» و«قتادة» يقولان: ليس من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء». [الشريعة رقم ٣٠١].

فللَّه الحمد، لقد عرّى جهابذة «المنهج» هٰؤلاء الذين أرادوا أن يتركوا الدّين كثوب سابري صاحوا عليهم من أقطارها، وقذفوهم بشهب الوحي، وأعلموا الأمة نصحًا لها، لأنهم أتباع الرُّسل، أنَّ هذه هي: «**طائفة التّبار**»، والويل الويل للأغمار منها.

والنَّاظر في هذين الخبرين لا محيص له عن معرفة السَّائل والمسؤول، فأبو مجلز ـ «لاحق بن حميد الشيباني السدوسي» ـ تابعي ثقة، وكان يحب عليًا رضي الله عنه وكان قوم «أبي مجلز» وهم «بنو شيبان» من شيعة «علي» يوم «الجمل» و«صفين».

فلما كان أمر الحكمين يوم «صفين» وٱعتزلت «الخوارج» كان فيمن خرج علىٰ «علي» رضي الله عنه طائفة من «بني شيبان»، ومن «بني سدوس بن شيبان بن هذل»، وهٰؤلاء الذين سألوا «أبا مجلز»، ناس من «بني عمرو بن سدوس» ـ كما في «الأثر ١٢٠٢٥» ـ وهم نفر من «الإباضية» ـ كما في «الأثر ١٢٠٢٦» ـ و«الإباضية» من جماعة «الخوارج» الحرورية، هم أصحاب «عبداللَّه بن أباض التميمي»، وهم يقولون بمقالة سائر «الخوارج» في التَّحكيم، ـ إلىٰ أن قال ـ : ومن البين أن الذين سألوا «أبا مجلز» من «الإباضية»، إنما كانوا يريدون أن يلزموه الحجة في تكفير «الأمراء» لأنهم في معسكر السلطان، ولأنهم ربما عصوا أو ٱرتكبوا بعض ما نهاهم اللَّه عن ٱرتكابه. ولذلك قال لهم في الخبر الأول ـ «رقم ١٢٠٢٥» ـ : «فإن هم تركوا شيئًا منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنبًا»، وقال لهم في الخبر الثَّاني: «إنهم يعملون بما يعملون ويعلمون أنه ذنب».

وإذن: فلم يكن سؤالهم عما ٱحتج به مبتدعة زماننا من «القضاء» في «الأموال» و«الأعراض» و«الدماء» بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلىٰ حكم غير اللَّه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم.

فهذا الفعل إعراض عن حكم اللَّه، ورغبة عن دينه، وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، **وهذا لا يشك أحد من أهل القبلة علىٰ ٱختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.**

والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام اللَّه عامة بلا ٱستثناء وإيثار لأحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة اللَّه بل بلغ الأمر مبلغ الاْحتجاج علىٰ تفضيل أحكام «القانون» الموضوع علىٰ أحكام اللَّه المنزلة، وإدعاء المحتجين لذلك بأنَّ أحكام الشَّريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب ٱنقضت فسقطت الأحكام كلّها بٱنقضائها. فأين هذا مما بيناه من حديث «أبي مجلز» والنفر من «الإباضية» من «بني عمرو بن سدوس»؟!

ولو كان الأمر علىٰ ما ظنوا في خبر «أبي مجلز» أنهم أرادوا مخالفة السلطان في الحكم من أحكام الشريعة. فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أنَّ سن حاكم حكمًا وجعله شريعة ملزمة للقضاء بها هذه واحدة. وأخرىٰ، أنَّ الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حكم اللَّه فيها، فإنه إما أَن يكون حكم بها وهو جاهل، فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة. وإما أَن يكون حكم بها هوىٰ ومعصية، فهذا ذنب تناله التوبة، وتلحقه المغفرة. وإما أن يكون حكم به متأولاً حكمًا خالف به سائر العلماء فهذا حكمه حكم كل متأول يستمد تأويله من الاْقرار بنص «الكتاب»، و«سنَّة» رسول اللَّه.

وأما أَن يكون كان في زمن «أبي مجلز» أو قبله أو بعده حاكم حكم بقضاء في أمر، جاحدًا لحكم من أحكام الشَّريعة، **أو مؤثرًا لأحكام أهل**

الكفر علىٰ أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط. فلا يمكن صرف كلام «أبي مجلز» و«الإباضيين» إليه.» [عمدة التفسير ١/ ٦٨٤، ٦٨٥].

ويقول **العلاَّمة أحمد شاكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**ۚ﴾ [المائدة: ٥٠]. ما لفظه: «أقول: أفيجوز ـ مع هذا ـ في شرع اللَّه أَن يحكم المسلمون في بلادهم بتشريع مقتبس عن تشريعات «أوربة» الوثنية الملحدة؟! بل بتشريع تدخله الأهواء والآراء الباطلة، يغيرونه ويبدلونه كما يشاؤون، لا يبالي واضعه أوافق شرعة الإسلام أم خالفها؟!

إنَّ المسلمين لم يبلوا بهذا قط ـ فيما نعلم من تاريخهم ـ إلَّا في ذلك العهد، عهد «التتار»، وكان من أسوأ عهود الظلم والظلام. ومع هذا فإنهم لم يخضعوا له، بل غلب الإسلام «التتار»، ثمَّ مزجهم فأدخلهم في شرعته. وزال أثر ما صنعوا، بثبات المسلمين علىٰ دينهم وشريعتهم، **وبأنَّ هذا الحكم السيء الجائر كان مصدره الفريق الحاكم إذ ذاك، لم يندمج فيه أحد من أفراد الأمم الإسلامية المحكومة، ولم يتعلموه ولم يعلموه أبناءهم. فما أسرع ما زال أثره.**

أفرأيتم هذا الوصف القوي من الحافظ «ٱبن كثير» ـ في القرن «الثامن» ـ لذاك «القانون الوضعي» الذي صنعه عدو الإسلام «جنكز خان» **ألستم ترونه يصف حال المسلمين في هذا العصر، في القرن «الرابع عشر»**؟! إلَّا في فرق واحد، أشرنا إليه آنفًا: أنَّ ذلك كان في طبقة خاصة من «الحكام». أتىٰ عليها الزمن سريعًا، فٱندمجت في الأمة الإسلامية.

ثمَّ كان المسلمون الآن أسوأ حالاً وأشد ظلمًا وظلامًا منهم.
لأنَّ أكثر الأمم الإسلامية الآن تندمج في هذه «القوانين» المخالفة للشريعة والتي هي أشبه شيء بذاك «الياسق» الذي ٱصطنعه رجل كافر ظاهر الكفر. هذه «القوانين» التي يصطنعها ناس ينتسبون للإسلام، ثمَّ يتعلمها أبناء المسلمين، ويفخرون بذلك «آباء» و«أبناء»، ثمَّ يجعلون مرَّد أمرهم إلىٰ معتنقي هذا «الياسق العصري»! ويحقرون مَن يخالفهم في ذلك، ويسمون من يدعوهم إلىٰ الٱستمساك بدينهم وشريعتهم «رجعيًا» و«جامدًا»! إلىٰ مثل ذلك من الألفاظ البذيئة.

بل إنهم أدخلوا أيديهم فيما بقي في «الحكم» من التَّشريع الإسلامي، يريدون تحويله إلىٰ «ياسقهم الجديد» **بالهوينا واللين تارة وبالمكر والخديعة تارة، وبما ملكت أيديهم من السُّلطات تارات.** ويصرحون ـ ولا يستحيون ـ بأنهم يعملون علىٰ فصل «الدَّولة» عن «الدّين»!!

أفيجوز إذن ـ مع هذا ـ لأحد من المسلمين أَن يعتنق هذا الدّين الجديد ـ أعني: التَّشريع الجديد ـ! أو يجوز لأب أَن يرسل أبناءه لتعلم هذا وٱعتناقه وٱعتقاده والعمل به، عالمًا كان «الأب» أو جاهلاً؟!

أو يجوز لرجل مسلم أَن يلي «القضاء» في ظل هذا «الياسق العصري» وأَن يعمل به ويعرض عن شريعته البينة؟! ما أظن أنَّ رجلاً مسلمًا يعرف دينه ويؤمن به جملة وتفصيلاً، ويؤمن بأنَّ هذا «القرآن» أنزله اللَّه علىٰ رسوله كتابًا محكمًا، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبأنَّ طاعته وطاعة الرَّسول الذي جاء به واجبة قطعية الوجوب

في كل حال ـ ما أظنه يستطيع إلَّا أَن يجزم غير متردد ولا متأول، ولاية «القضاء» في هذه الحال باطلة بطلانًا أصليًا، لا يلحقه «التَّصحيح» ولا «الإجازة»!

إنَّ الأمر في هذه «القوانين الوضعية» واضح وضوح الشمس. هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداورة. ولا عذر لأحد ممَّن ينتسبون الإسلام ـ كائناً مَن كان ـ في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها. فليحذر ٱمرؤ لنفسه ـ وكلّ ٱمرىء حسيب نفسه ـ.

ألَا فليصدع «العلماء» بالحق غير هيابين، وليبلغوا ما أمروا بتبليغه غير موانين ولا مقصرين. **سيقول عني عبيد هذا «الياسق العصري» وناصروه: أني جامد وأني رجعي وما إلىٰ ذلك من الأقاويل. ألَا فليقولوا ما شاؤوا، فما عبأت يومًا بما يقال عني، ولكني قلت ما يجب أَن أقول.»**

[عمدة التفسير عن الحافظ ٱبن كثير ١/ ٦٩٦، ٦٩٧].

وها هو العلاَّمة «عبدالرزاق عفيفي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقرأ مصطلح «ٱبن عباس» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ «كفر دون كفر» ومع ذلك لم يمنعه من تكفير الحاكم بـ«القوانين الوضعية»!!

يقول العلاَّمة عبدالرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**الثَّالثة**: مَن كان منتسبًا للإسلام عالمًا بأحكامه، ثم وضع للناس أحكامًا وهيأ لهم نظمًا ليعملوا بها ويتحاكموا إليها وهو يعلم أنها تخالف أحكام الإسلام، **فهو كافر خارج عن ملَّة الإسلام**، وكذلك الحكم فيمَن أمر بتشكيل لجنة أو لجان لذلك، ومَن أمر الناس بالتَّحاكم إلىٰ تلك «النظم» و«القوانين» أو حملهم علىٰ التَّحاكم إليها وهو يعلم أنها مخالفة لشريعة الإسلام

وكذلك مَن يتولىٰ «الحكم» بها وطبقها في القضايا، ومَن أطاعهم في التَّحاكم إليها بٱختياره مع علمه بمخالفتها للإسلام، **فجميع هٰؤلاء شركاء في الإعراض عن حكم اللَّه؛** لكن بعضهم يضع تشريعًا يضاهي به تشريع الإسلام ويناقضه علىٰ علم وبينة وبعضهم بالأمر بتطبيقه أو حمل الأمة علىٰ العمل به، أو ولي الحكم به بين الناس أو نفذ الحكم بمقتضاه. وبعضهم بطاعة «الولاة» والرضىٰ بما شرعوا لهم ما لم يأذن به اللَّه ولم ينزل به سلطانًا. فكلّهم قد ٱتبع هواه بغير هدىً من اللَّه وصدَّق عليه «إبليس» ظنه فٱتبعوه، **وكانوا شركاء في الزيغ والإلحاد والكفر والطغيان، ولا ينفعهم علمهم بشرع اللَّه وٱعتقادهم بما فيه مع إعراضهم عنه وتجافيهم لأحكامه بتشريع من عند أنفسهم وتطبيقه والتَّحاكم إليه كما لم ينفع «إبليس» علمه بالحق وٱعتقاده إياه مع إعراضه عنه، وعدم الٱستسلام والٱنقياد إليه، وبهذا قد ٱتخذوا هواهم إلهًا..**»[شبهات حول السنَّة ورسالة الحكم بغير ما أنزل اللَّه ص ٦٤، ٦٥].

وهذا كذلك قول «حامد الفقي»، و«ٱبن باز»، و«ٱبن عثيمين» و«...» رَحِمَهُمُ اللَّهُ جميعًا، ولاشكَّ أنَّ مَن ذكرنا أقوالهم علماء جهابذة نحن و«الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ عيال علىٰ مصنفاتهم وتحقيقاتهم «العلمية» أفهٰؤلاء لم يعرفوا «الكفر» وحقيقته؟! أم لم يعلموا تقسيم «ٱبن القيم» للكفر الذي يدندن حوله العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ؟!

لا بل علموا كنهه ومراد صاحبه، فالكفر «الٱعتقادي» عندهم مذهب **لقول القلب وعمله،** وعرفوا قول «ٱبن عباس» ـ «كفر دون كفر» ـ وعرفوا «القوانين الوضعية» الكفرية ما هي، فعلموا أنَّ البون شاسع

بينهما، ولذا أعلنوها جهارًا نهارًا، بصرخة حقٍّ لا يخافون فيها لومة لائم أنَّ من فعل ذلك فهو كافرٌ مرتدٌ ـ أعني: الحاكم بالقوانين الوضعية ـ أو مُتحاكم إليها عن رضىٰ وٱختيار ـ لوجود الشَّرع ـ والإعراض عنه، ولا ينفعه أيُّ ٱسم تسمىٰ به، ولا أيُّ عمل عمله كـ«الصلاة» ونحوها، وإن أقرَّ أنَّ الشريعة أفضل وأحكم وأعدل، **فهو كافرٌ لأنه مستحل**.

والسَّبب أنهم علموا أنَّ «المعاصي» شعب متفاوتة ليست علىٰ رتبة واحدة، وليست كلّها يشترط فيها الٱستحلال «اللَّفظي»، فمنها ما تستحل بٱنتفاء العمل ـ أعني: «عمل القلب» ـ والتَّحاكم إلىٰ الشريعة شرط في صحة بقاء هذا «العمل»؛ الموجب للحب والٱنقياد. يدل عليه قوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥].

و«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ٱشترط في كفر «الحاكم» بالقوانين الوضعية الٱستحلال «القولي» وسوّىٰ بينه وبين «الفاجر» و«السَّارق» و«المرابي» بقوله: «يا جماعة هذا الرضىٰ إن كان قلبيًا بالحكم بغير ما أنزل اللَّه حينئذ ينقلب الكفر «العملي» إلىٰ كفر «ٱعتقادي».

فأيّ حاكم يحكم بغير ما أنزل اللَّه ـ وهو يرىٰ أن هذا الحكم هو الحكم اللائق... ـ إلىٰ قوله ـ: فأنتم أولاً لا تستطعون أَن تحكموا علىٰ حاكم يحكم ببعض «القوانين الغربية» الكافرة أو بكثير منها أنه لو سئل لأجاب بأن الحكم بهذه «القوانين» هو اللاَّزم في العصر الحاضر وأنه لا يجوز الحكم بالإسلام لو سئلوا. **لا تستطيعون أَن تقولوا بأنهم لا يجيبون بأنَّ الحكم بما أنزل اللَّه اليوم لا يليق وإلَّا لصاروا كفارًا دون شك ولا ريب**».

فالحاكم بالقوانين «الوضعية» ـ جملة أو ببعض منها ـ مسلمٌ عند «الشَّيخ» ما لم يكذّب أو يجحد!! ليس له ضابط في ذلك إلَّا إذا ٱستحلها لفظًا، وعند الدَّعي «الجهمي» الموسوم بـ«الأثري» زورًا وبهتانًا «علي حَسَن حَلَبي» لا يكفر عنده حتَّىٰ يقول: هي من عند اللَّه.

يقول الدَّعي البدعي الجهمي علي حَسَن حلبي في «التَّحذير ص ٢٧» ـ المحرّم من طرف «اللَّجنة الدَّائمة» ـ ما لفظه: «الحكم علىٰ المتروكات وفق قاعدة التَّرك «الأعتقادي» المبني علىٰ «الجحود» و«الإنكار» أو «التَّكذيب» أو «الأستحلال» لا علىٰ الترك المجرد وإلَّا كان هذا قول «الخوارج» بعينه».

ٱنظر أيها السَّلفي الشَّرعي ـ يرعاك اللَّه ـ بالطبع لست أعني: «الأثري» ـ إلىٰ قوله: «الجحود» و«الإنكار» أو «التَّكذيب» والأستحلال بالطبع عنده لابدَّ أَن يبوح به ـ لفظًا ـ كلّها مذهبة لـ«قول القلب»، فهلَا يخبرنا ما هي الأعمال المكفّرة المذهبة لـ«عَمَل القلب»؟! لأن الكفر «الأعتقادي» يشمل «قول القلب» و«عمل القلب»، وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾ [النور].

يقول الشَّيخ ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «يجب علىٰ طالب «العلم» أَن يعرف الفرق بين التَّشريع الذي يجعل نظامًا يمشي عليه ويستبدل به «القرآن»، وبين أَن يحكم في «قضية» معينة[1] بغير ما أنزل اللَّه» [القول

---

(١) قلتُ: لقد تطرقنا إلى مسألة «القَضية» ـ بتأصيل وتفصيلٍ لم أُسبق إليه ـ في كتابنا الموسوم بـ«التَّبصير في وجوب التَّفريق بين المكفّر لذاته والمكفّر بغيره في مسائل التَّكفير»، فهو مطبوع وعلى الشبكة «العنكبوتية» مسطوع، وكذلك كتابنا «نصب المنجنيق لما حرّره بندر بن نايف المحياني العتيبي من باطل محيق».

المفيد علىٰ كتاب التوحيد ٢/ ٨٥٠].

فالجزئية عند الشَّيخ «ٱبن عثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا تقدح إذا كان التَّحاكم «العام» إلىٰ الشَّريعة، فهو علىٰ جادة من سبق ذكرهم من «العلماء» الجهابذة، فهو مخالف بذلك للعلاَّمة «الألباني» ـ مع مَن سبق ذكرهم «ٱبن كثير» و«محمد بن إبراهيم بن عبداللَّطيف آل الشيخ» و«الشنقيطي» و«عبدالرزاق عفيفي» و«أحمد شاكر» وغيرهم من العلماء المحقّقين.

أقول ـ للعلاَّمة «الألباني» ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لو قال «الحاكم» بالقوانين الوضعية ـ جملة أو ببعضها كما قلتَ ـ : إنَّ الشَّريعة الإسلامية حقّ وأفضل وأعدل من كلّ «القوانين الوضعية» ـ مهما كانت رتبة من صدرت منه ـ وخاب وخسر من لم يحكمها، ثم منع الزَّواج بالزوجة «الثَّانية» وأصدر قانونًا يعاقب بذلك، ومَن تزوج وخالف «القانون» يعد مجرمًا ـ في نظره وأولاده غير الشرعيين [قانونيين] ـ ويحرم تسجيلهم في «الحالة المدنية» ـ أعني: في السّجل البلدي ـ علمًا أنَّ هذا «القانون» ساري المفعول في معظم الدُّول الإسلامية الزاعمة زورًا وبهتانًا أنها عربية وهي تحارب هذا «اللّسان»، مسلمًا أم كافرًا بذلك الفعل؟! ـ ولو لم يصرّح بل يقول: الشَّريعة أفضل ولم يتنقصها ـ إلَّا بعمله يمنع «الحلال» ويعده جريمة يعاقب عليها «القانون».

بالطَّبع عندك ـ لقولك السَّابق ـ هو مسلمٌ ما لم يكذب أو يجحد!!

وإذا قلتَ: هو كافر وذلك ظننا بك!

قُلْنا: هذا تكفير بغير موجب، فهو لم يكذّب أو يجحد؟! وهذا تناقض وٱضطراب، وخوض للقفار والصعاب!!

وإِن قلتَ: سبب كفره هو «الجحود» لأنه أنكر شيئًا حلالاً معلومًا من الدّين بالضرورة.

قُلْنا: كيف يكون جاحدًا وهو يصرّح بلسان «القال» أنَّ الشَّريعة أفضل وأحقّ من كلّ «قانون» زُبلي عُفاري، ومَن أقرّ بشيء لا يمكن أَن يجحده ألبتَّة، **فكيف يصح هذا في «الأذهان»؟!**

فإذا قلتَ: عمله هذا ـ إصداره «القانون» ـ عمل كفري، لأنه منع «الحلال» ولو لم يصرّح بذلك!!

قُلْنا: مهلاً يا علاَّمة! لقد أصبحت تكفيريًا!! وأنتَ تقول: الكفر **«الأعتقادي» ليس له علاقة بالعمل، إلَّا إذا عبر عمَّا في قلبه بلسانه!** وهذا تناقض وٱضطراب شديد يدل علىٰ ضلالٍ بعيد!!

فإِن قلتَ: هو لم يلتزم «الحلال» وهذا أعظم جرمًا من الذي يبيح «الحرام»، لأنَّ هذا تشتهيه النَّفس ومنع «الحلال» أين الشهوة فيه؟!

قُلْنا: قولك صواب، لكن الٱلتزام بالحلال أين موقعه؟!

فإِن قلتَ: موقعه في «القلب» طبعًا، فهل يجهل هذا أحد فضلاً عن طالب «علم»؟!

قُلْنا: الموقع الذي أشرت إليه لم ينتف في حقّ هذا! المانع الحلال بعمله، فهو مصدّق ومقرّ.

فإِن قلتَ: ألَا تعلم أنَّ الإيمان قول وعمل، «قول القلب» و«قول اللّسان» و«عمل القلب» و«الجوارح»، وهذا قول السَّلف قاطبة، ومَن قال بغيره فهو مبتدع مرجىء مخالف للجماعة «الأم».

قُلْنا: ألست تقول أنَّ الأعمال «شرط كمال» في مسمىٰ الإيمان؟!

وأنتَ تكفّره بهذا العمل؟!

فإِن قلتَ: هاتوا برهانكم إِن كنتم صادقين، ألم أقل يعود الفضل في تقسيم الكفر ـ إلىٰ «ٱعتقادي» و«عملي» ـ لٱبن تيمية وتلميذه رَحِمَهُمَااللَّهُ وهما في «مسألة الإيمان» علىٰ جادة «السَّلف»؟!

قُلْنا: آخر تصانيفك ـ مطلقًا أو من آخرها ـ تصرّح أنَّ الأعمال «شرط كمال» وتُجهّل من قال: «شرط صحة»، وبقولك هذا أنت مخالف لٱبن تيمية، بل للسَّلف قاطبة، موافق لأبي عذبة المُصرح أنَّ مَن قال بهذا القول ـ العمل شرط صحة في مسمىٰ الإيمان ـ فهو: «وعيدي»!!

فإِن قلتَ أين هو دلوني عليه؟!

قُلْنا: لقد قلتَ ـ في «صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ١/١١٢» ـ تحت باب: «فيما يخالف كمال الإيمان» ـ في «الحاشية رقم ٢» ـ علمًا أنَّ صاحبه هو «أبو الحسن الهيثمي» وهو أشعري المعتقد في مسائل «الأسماء والصفات» جهمي في «مسائل الإيمان»؛ وما أظن يخفى عليك هذا ـ فهو عنون هذا الباب، تحت قوله ﷺ: «**لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له**» تبعًا لٱعتقاده وما يخدم مصلحته وقد صححته في «المشكاة برقم ٣٥» و«الروض النضير برقم ٥٦٩» ـ ما لفظه: «فيه ـ كما ترجم «المؤلف» ـ ردٌّ صريح علىٰ بعض «الجهلة» الذين يقولون بأنَّ الأعمال الواجبة «شرط صحة» في «الإيمان»، فإِذا تركه كفر وخرج من الملَّة بزعمهم! ذلك لأنَّ أداء «الأمانة» و«الوفاء» بالعهد من الواجبات، **ومع ذلك لا يوجد أحد من أهل العلم يقول**

بأنهما «شرط صحة»؛ مادام المخالف مؤمنًا بالوجوب معترفًا بذنبه غير مستكبر، فهل من معتبر؟!».

قلتُ: تفسيرك يا شيخ للأمانة ـ بما قاله آنفًا ـ فيه نظر!! لأنَّ من المقرر في علم الأصول: «**أنَّ اللَّفظة التي تحتمل معنيين لا يقتصر علىٰ أحدهما إلَّا بنص أو إجماع متيقن**» [النبذ ص ٦٢].

فلقد جاء عن «السَّلف» رضي الله عنهم ـ وأخزىٰ اللَّه من قال فيهم بالثلب ـ أنهم فسروا «الأمانة» بالدّين وبالغسل، فالاقتصار علىٰ التَّفسير آنف الذكر نوع من «الظلم» و«الإجحاف»! **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنفال].

قال المفسرون: «والمراد بالأمانات ثلاثة أقوال: أحدها: أنها «الفرائض»، قاله ابن عباس ـ وفي خيانتها قولان: أحدهما: تنقيصها. والثَّاني: تركها. والثَّاني: أنها «الدّين»، قاله «ابن زيد»... والثَّالث: أنها عامة في خيانة كل مؤتمن» [تفسير الطبري ٤/ ٦٢ وزاد المسير ص ٥٤٩].

أما حديث الباب بتمامه: «**لا إيمان لمَن لا أمانة له، ولا صلاة لمَن لا وضوء له ولا دين لمن لا صلاة له...**» فالحديث أخرجه «الطبراني» في «**الأوسط برقم ٢٢١٣**»، ولنا عودة إليه أثناء مناقشتنا معك في «الشبه» القادمة ـ إن شاء اللَّه ـ ولنعد إلىٰ المقصود.

قُلنا: مانع الزوجة «الثانية» ـ بقانونه ـ مؤمنًا بالوجوب معترفًا بذنبه غير مستكبر، مصرحًا بذلك جهارًا نهارًا، الشَّريعة أفضل! أفضل! أفضل! وهذا خان أمانة «الحلال»، وبذلك تكون الخيانة في حقه «شرط كمال»، فإن كفّرته كفرته بشرط الكمال!! وإن أبقيته مسلمًا فقولك أنَّ

الكفر «الأعتقادي» ليس له علاقة بالعمل صحيحٌ!!

إذن: له علاقة بالقلب!! نعم! له علاقة بالقلب! نعم! له علاقة بالقلب!

فإذا كان الكفر مداره علىٰ هذه الحيثية، فلماذا كفّرت «آتاتورك» بالعمل؟!

لقد قلتَ ـ في معرض ردّك علىٰ القسيس الذي أثرت حفيظته في «القطار»؛ بعد ما قال لك: إذا كان الإسلام هكذا فلماذا المسلمون يكفرون [آتاتورك]؟! ما لفظه: «إنَّ المسلمين ما كفروا «آتاتورك» لأنه مسلم؛ لا! لأنه هو تبرأ من «الإسلام» **حينما فرض علىٰ المسلمين نظامًا غير نظام الإسلام من جملتها مثلاً أنه سوّىٰ في «الإرث» بين «الذكر» و«الأنثىٰ»**، واللَّه يقول عندنا: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. **ثم فرض علىٰ الشعب «التركي» المسلم «القبعة»!»** [فتاوىٰ الألباني ص ٢٦٣].

قلتُ: ياشيخ! أليس هذه سفسطة في ما هو بديهي؟! الذي فرضه «آتاتورك» علىٰ الشعب «التركي» المسلم ـ وكفر بسببه ـ هي «القوانين الوضعية» التي فرضت علىٰ البلدان الإسلامية الأخرىٰ، التي تصدَّىٰ لها «أحمد شاكر» رَحِمَهُ اللَّهُ في «مصر» وقال فيها هي: الكفر البواح! فلماذا لم تكفرهم؟! أليست هي نفس «القوانين»؟!

وأنتَ كفّرت «آتاتورك» بوضعه لهذا «القانون» وفرضه علىٰ «الشعب» فقط، وهذا هو الصواب، **فالأستحلال ظهر جليًا في «الفعل» ـ وضع القانون وفرضه ـ وهذا كفر مجرد دون نظر إلىٰ «الأعتقاد»!!**

فهذا الفعل أظهر عدم ٱلتزامه بالشريعة، والٱلتزام من «عمل القلب» قطعًا، لأنَّ من المَحال أَن ينتفي ٱنقياد «الجوارح» ـ بالأعمال الظاهرة ـ مع ثبوت «عمل القلب»، والٱلتزام هو ذروة سنام «عمل القلب»، وهذا هو قول شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلمة «ٱلتزام» كما سنبيّنها ـ إِن شاء اللَّه ـ .

و«آتاتورك» ما تلفظ يومًا بالبراءة من الإسلام، ولو أراد التَّلفظ بها ما تركوه الذين أنشأوا «القوانين الوضعية»، وهم الطائفة الخبيثة علىٰ الإطلاق، «طائفة العلمنة» وهذه من سماتها البادية حرية الأديان لكن ضربها من الأصول، وما أظنك تجهل هذا!!

ثمَّ ما هو الفرق بين الذي يصدر قانونًا في «الإرث» ـ يسوي فيه بين «الذكر» و«الأنثىٰ» ـ وبين الذي يصدر قانونًا يمنع فيه منعًا باتًا الزواج بالثَّانية؟! ومَن فعل ذلك يعد مجرمًا في نظرهم يستحق العقاب!!

ثمَّ ما هو الفرق بين الذي يفرض «القبعة» علىٰ شعب وبين الذي يفرض نزع «الخمار» علىٰ نساء وبنات شعب؟!

هلَا أنبأتنا يا شيخ؟!

أليس هذا ٱضطراب وتناقض بعثرك كل هذه البعثرة، جعلك لا تدري أين تذهب؟!

علىٰ كلٍّ، ألست توافقنا علىٰ أنَّ الإيمان «قول» و«عمل»؟! نعم!

ألم تقل: قول القلب واللّسان وعمل القلب والجوارح، نعم! هذا صحيح وتقسيمٌ سالفٌ!!

قلنا: إذن: الكفر موقعه «القلب»، سواءً ذهب قوله أو عمله!!

نعم! هذا صحيح!!

قلنا: القول هو «التَّصديق» و«الإقرار» من ضمنه، هذا قول «السَّلف» قاطبة؛ ومنهم شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» فما هو عمله؟!

فإن قلتَ: هو «القصد» و«الإرادة».

قلنا: نريد تعريفًا أعم من هذا يا شيخ؟!

فإن قلتَ: دعني إذن أعرفه بتعريفٍ مفسرٍ ـ وهو للسلف قاطبة ـ هو: **محبته وٱنقياده، وٱلتزام طاعته ومتابعة رسوله.**

قلنا: إذن! مانع الحلال ـ الزوجة الثَّانية ـ غير ملتزم الطاعة والمتابعة والٱنقياد، دلَّ علىٰ ذلك عمله ـ منع الحلال ـ ولو لم يصرح! فهو كاره للحلال بعمله ـ بوضع قانونه هذا ـ وهذا نوع من «الكراهة» المحبطة للعمل؛ أظهر موجبها هذا «الفعل المجرد» ـ وضع «القانون» فقط ـ فهل توافقنا علىٰ تكفيره؟!

فإن قلتَ: نعم!!

قلنا: إذن! الكفر الٱعتقادي» ـ الذي تدندن حوله ـ **مذهب لقول القلب وعمله،** فله علاقة بالعمل!! وهذا كفر لأنه ٱنتفىٰ عنه «عمل القلب» الموجب للتَّعريف الذي عرّفته به!!

وإن قلتَ: هو كافر بسبب «الجحود».

قلنا: كفر الجحود يذهب «الإقرار»، وهذا مقر وكفر التَّكذيب يذهب «التَّصديق» وهذا مصدق، وكلاهما من «قول القلب»، وعلىٰ قولك هذا، لا كفر إلَّا إذا ٱنتفىٰ «قول القلب»، والقلب له «قول» و«عمل»، **وهذه سفسطة فيما هو بديهي ومحدود الأركان، ودلالة**

واضحة أنك تخرج العمل مطلقًا من «الإيمان»، وأعني: بالعمل «عمل القلب»، وهذا تناقض وٱضطراب جعلك في أمرٍ مريج!!

وٱضطرابك هذا يدل علىٰ قريحة «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل الإيمان ـ لما ردَّ علىٰ مَن سحرك وأغرقك ـ الطحاوي وأمثاله ـ لأنَّ دعواك هذه تُشعر بخروج «الأعمال» مطلقًا من مسمىٰ «الإيمان» سواء كانت «قلبية» أو «جوارحية».

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والسَّلف ٱشتد نكيرهم علىٰ «المرجئة» لما أخرجوا «العمل» من الإيمان، وقالوا: إنَّ الإيمان يتماثل فيه، ولا ريب أنَّ قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ، بل لا يتساوىٰ الناس في «التَّصديق»، ولا في «الحب»، ولا في «الخشية»، ولا في «العلم»، بل يتفاضلون من وجوه كثيرة.

وأيضًا **فإخراجهم «العمل» يشعر أنهم أخرجوا «أعمال القلوب» أيضًا، وهذا باطل قطعًا**، فإنَّ مَن صدّق الرَّسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعًا بالضرورة، وإِن أدخلوا «أعمال القلوب» في «الإيمان» أخطأوا أيضًا، **لٱمتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٠ ط/ جـ ٥٥٥، ٥٥٦ ط/ ق].

فالمانع للحلال ـ الزوجة الثَّانية ـ مصدق بالرَّسول مقر به إلَّا أنه يمنع هذا «الحلال» ويعاقب عليه فقط!! **فهو كافرٌ عند شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يشك في ذلك إلَّا المضل الدَّليل المخطىء السَّبيل المُتردّ في السَّيل!!**

أمَّا قولك: «أنَّ الكفر «الٱعتقادي» والكفر «العملي» قد تولىٰ

بيانه بحق شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» ومن بعده تلميذه البار «ٱبن القيم» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ، الذي رفع رايته ترجمان القرآن».

أقول لك: هلَا أخبرتنا أين وجدت هذا «اللَّفظ» في كتب شيخ الإسلام «ٱبن تيمية»؟!

إنَّ اللَّفظ «الٱعتقادي» لم يأت إلَّا بموضعين في كتب «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، التَّعريف الأول بلفظ: «**الكفر الٱعتقادي**» وهذا الذي نحن وأنت في نزاع بسببه ومحله «كتاب الصلاة وحكم تاركها»، والثَّاني بلفظ: «**التَّوحيد العلمي الٱعتقادي**» في «الزاد»، و«اجتماع الجيوش الإسلامية»، و«مدارج السَّالكين».

فالشَّيخ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يظن أيَّ «لفظ» أو «مصطلح» يذكره «ٱبن القيم» يقول به شيخ الإسلام «ٱبن تيمية»، وهذا يدل علىٰ عدم الدّراية بالمصطلح من كل جوانبه.

وأما قولك: «الكفر الٱعتقادي ليس له علاقة بالعمل له علاقة بالقلب»؛ قد سبق الحديث عليه وٱضطرابك فيه، وأنَّ الكفر «الٱعتقادي» عندك يذهب «قول القلب» وليس عمله، وسوف يظهر لك هذا جليًا في «الآتي»، **فٱضطرابك ـ في أنَّ الأعمال علىٰ رتبة واحدة ـ ٱستشكلت لك بسببها النُّصوص فتطلبت لها مستنكر التأويلات دون أَن تشعر!!**

وأما قولك: «سيظلون يعلنون تكفير الحكام ثم لا يصدر منهم إلَّا الفتن».

قلتُ: الفتنة في كتمان الحقّ أو «التلبيس» و«اللّي» و«الالحاد» فيه، وبهذا يضل الحقّ بين الهوىٰ، واللَّه قد أخذ الميثاق علىٰ من

قبلنا أَن لا يكتموه. قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وعلىٰ قولك هذا أَنَّ «ٱبن تيمية»، و«ٱبن كثير»، و«عبداللَّطيف بن حسن آل الشيخ»، وحفيده «محمد بن إبراهيم آل الشيخ»، و«أحمد شاكر» و«أخاه»، و«الشنقيطي» و«عبدالرزاق عفيفي»، و«حامد الفقي»، و«ٱبن باز»، و«ٱبن عثيمين» رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، لما كفروا الحاكم بـ«القوانين الوضعية» فتنوا الأمة، وصدّعوا «الصف» بفتاواهم هذه؟! ولو تدبرت هذا القول مليًا ما كان أَن يصدر منك، لكن حب الشيء يعمي ويصم ويحول بين معرفة الحقّ.

أَلَا تعرف أَنَّ التَّكفير حكم شرعي معقود بناصية الدَّليل وهو مُقتضىٰ التَّعبد ولابدَّ؟!!

❖ ❖ ❖ ❖

«الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في سؤال عن قول «الطحاوي» لما قال في «الطحاوية»: «ولا نكفر أحدًا من أهل «القبلة» بذنب ما لم يستحله»، قال شارح الطحاوية: ينبغي أَن يقيد هذا: ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة «بكل» ذنب هل هذا تقييد صحيح؟ ـ ما لفظه: «نعم! لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بأي ذنب صدر منه. الشَّرط الذي كنا ذكرناه بشيء من التَّفصيل في جلسة سابقة، أَلَا وهو: أَلَّا يستحل بقلبه ذلك الذنب.

أما إذا واقع ذنبًا من الذنوب، حتَّىٰ لو كانت من الذنوب «الكبائر» **حتَّىٰ ولو كان ذلك الذنب هو «ترك الصلاة»**، إذا كان ما ٱرتكبه من هذا الذنب أو ذاك يعترف في قرارة قلبه أنه مذنب مع ربه عَزَّ وَجَلَّ **فلا يكفر بهذا الذنب مهما كان شأنه.**

أما إذا ٱستحله بقلبه كما ٱستحله بعمله فهذا هو الكفر المخرج من الملَّة، **فلا فرق بين «ذنب» و«ذنب»** أي: لا يجوز أَن نكفر مسلمًا به إلَّا بالشرط المذكور آنفًا، أي: مادام لا يستحله عقيدة.» [فتاوىٰ الألباني ص ٢٧٠].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : إنَّ تقييد شارح «الطحاوية» تقييدٌ صحيحٌ لا خلاف فيه عند الذين حافظوا علىٰ دعامة الدّين ـ «مسألة الإيمان» ـ علىٰ منهج «السَّلف»؛ إذا كان يريد

بالذنوب ما دون المباني «الخمس»، لأنَّ الذنوب «شعب» متفاوتة فمنها ما يذهب «أصل الدّين» ومنها ما لا يذهب «أصل الدّين» إلَّا إذا ٱستحلت صراحًا، فـ«ترك الصلاة» ذنب، و«السَّرقة» ذنب، و«ترك الحكم بما أنزل اللَّه» ذنب، و«الزنا» ذنب، و«موالاة الكفَّار» ذنب و«السّحر» ذنب، وشرك «القبورية» ذنب، و«الأستهزاء بالدّين» ذنب والتَّسوية بينها خطأ فاحشٌ، بل هو عقيدة «المرجئة» القائلين أنَّ الإيمان لا يتبعض ولا يتجزأ وأهله فيه سواء.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ونحن إذا قلنا: «أهل السُّنَّة» متفقون علىٰ أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به «المعاصي» كـ«الزنا» وشرب «الخمر»، وأما هذه «المباني» ففي تكفير تاركها نزاع مشهور...» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٩٠ ط/ جـ ٣٠٢ ط/ ق].

قال عبداللَّه بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثنا سويد بن سعيد الهروي قال: سألنا سفيان بن عيينة عن «الإرجاء» فقال ما لفظه: «يقولون: الإيمان «قول» ونحن نقول: الإيمان قول وعمل و«المرجئة» أوجبوا «الجنة» لمن شهد «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» مصرًا بقلبه علىٰ ترك «الفرائض» وسموا ترك الفرائض ذنبًا ـ بمنزلة ركوب المحارم ـ وليس بسواء **لأنَّ ركوب «المحارم» من غير ٱستحلال «معصية» وترك الفرائض متعمدًا من غير جهل ولا عذر «كفر»...»** [السُّنَّة رقم ٧٤٥].

فالذنوب عند «السَّلف» ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ ليست علىٰ رتبة واحدة، فالتي لا تستلزم ٱعتقاد ولا تناقض قول القلب أو عمله معصية ما لم تستحل، وترك «الفرائض» ومنها «الصلاة» كفرٌ صراحٌ.

وعند «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس كفرًا حتَّىٰ يجحدها أو يكذبها، وسوف نتناول قوله هذا في مقامه ـ إِن شاء اللَّه ـ ، **وهو بذلك مخالف للسَّلف قاطبة، موافق لأصحاب رأي السُّوء ـ «المرجئة» بفرقها ـ .**

❊ ❊ ❊ ❊

«الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سؤال ـ علىٰ قوله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]. هل الكفر هنا «ٱعتقادي» أم «عملي» ـ؟ ما لفظه:

«لاشكَّ أنَّ هذا كفر «ٱعتقادي»، بل هذا كفر له «قرنان»! لأنَّ الأستهزاء بآيات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ لا يمكن أَن يصدر من مؤمن مهما كان ضعيف «الإيمان».

وهذا النوع من الكفر هو الذي يدخل في كلامنا السَّابق حينما كنا نقول: **لا يجوز تكفير مسلم إلَّا إذا ظهر من لسانه شيء يدلنا عما وقر في قلبه.**

فهنا ٱستهزاؤه بآيات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ.. هذا أكبر «إقرار» منه على أنه **لا يؤمن** بما ٱستهزأ به، فهو إذن: كافر كفرًا ٱعتقاديًا.» [فتاوىٰ الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوىٰ العلماء ص ٢٧١].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ: إنَّ في هذه دلالة واضحة أنَّ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لا يكفّر إلَّا إذا ٱنتفىٰ «التَّصديق»**.

وأيُّ كفر جاء بعملٍ، فهو دليل عنده على أنَّ في «القلب» كفرًا، وهذا الكفر ينفي «التَّصديق» فقط؛ كلّ مَن كفّره الشارع «الحكيم» فإنما كفره لأنتفاء تصديق «القلب»، وكما لا يخفىٰ عليك هذا أيها المُنصف المُتتبّع «الحقّ» أين يضع رحله، هذا هو: قول «جهم بن صفوان» الخبيث و«الصالحي».

أقول للعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ كفر «التَّكذيب» ينفي التَّصديق وهٰؤلاء الذين كفروا بعد إيمانهم كانوا مصدقين باللَّه ورسوله ومقرين بذلك، بل كانوا في «غزاة» معه، **فكيف يصح أنهم كانوا مكذبين؟!!** لكن لما ٱعتذروا عما لم يعتقدوه أو يكذبوه، قال المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]. **فهٰؤلاء أتوا بشيء لم يكونوا يظنون أنه كفر، لكن كان كفرًا كفروا به.**

أقول للعلاَّمة «الألباني» يقول المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ۝٣٢﴾ [الحج]. وَيقُولُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]. أخبرنا عن هذا «الوجل» أين موقعه من «القلب»؟! فلقد أثبت المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه في «القلب»، لكن للقلب موقعين؟!! موقع خاص بـ«التَّصديق»، وهو قوله و«الإقرار» من ضمنه ـ يعْني: «قول القلب» ـ. وموقع خاص بـ«العمل»، وهو قصده وإرادته وٱلتزام طاعته وإنشاء الٱلتزام بذلك ـ أعني: «عمل القلب» ـ.

فـ«الوجل» من أيِّ موقع؟! لاشكَّ أنَّ موقعه في «الثَّاني» عند «العقلاء» كافة، وذلك أنَّ «الوجل» ـ والذي منشأه من «التَّعظيم» ـ إذا ٱنتفىٰ حلَّ محله «الٱستخفاف»، وهذان موقعهما الموقع «الثَّاني» الذي في «القلب».

فإِن قلتَ: موقعه في الموقع «الأول»!

قلتُ: فهذا يرده كفر «إبليس» اللعين، فإنه لم ينتف في حقه هذا «الموقع»، وهو رأس الكفرة الفجرة.

وإِن قلتَ: ٱنتفى في حقه الموقع «الثَّاني» ـ الخاص بعمل القلب ـ تناقضت وأصبح قولك متدافعًا ومضطربًا يقبل المَحَال ويُسمّم العَذَب الزُّلال؛ **لنفيك أنَّ الكفر «الأعتقادي» ليس له علاقة بالعمل.**

لقد نفيت «اللاَّزم» وأثبت «ملزومه»، وهذا ٱضطراب واضح وسفسطة في المنقول المحدود «الأركان»، فدعوىٰ أنَّ كلّ مَن ٱستخف مكذبٌ دعوىٰ «جهمية» شبهتها أنَّ أصل الإيمان هو «التَّصديق» فقط!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «كلام اللَّه «خبر» و«أمر»، **فالخبر يستوجب تصديق «المخبر»، و«الأمر» يستوجب «الأنقياد» له و«الأستسلام»، وهو «عمل» في «القلب» جِمَاعه الخضوع والأنقياد للأمر؛ وإِن لم يفعل «المأمور» به. فإذا قوبل «الخبر» بالتَّصديق و«الأمر» بالأنقياد، فقد حصل «أصل الإيمان» في «القلب» وهو: «الطمأنينة» و«الإقرار»، فإنَّ ٱشتقاقه من «الأمن» الذي هو «القرار» و«الطمأنينة»، وذلك إنما يحصل إذا ٱستقر في القلب «التَّصديق» و«الأنقياد»،... فإذا حصل في «القلب» «ٱستخفاف» و«ٱستهانة» ٱمتنع أَن يكون فيه «ٱنقياد «وٱستسلام» فلا يكون فيه «إيمان»، وهذا هو بعينه كفر «إبليس»، فإنه سمع أمر اللَّه له فلم يكذّب رسولاً ولكن لم ينقد للأمر، ولم يخضع له، وٱستكبر عن «الطَّاعة» فصار كافرًا.**

وهذا موضع زاغ فيه خلقٌ من الخلف[1] تخيل لهم أنَّ الإيمان

---

(١) **قلتُ:** ومنهم اليوم، الجهمي «ربيع بن هادي المدخلي»، وعبيد الجابري»، و«علي حسن حلبي»، و«خالد علي العنبري»، و«مراد شكري» والمقرون قوله، والمشرفون على طبعه، **وهم الأثريون جملة ـ طائفة المرجئة الجدد ـ** قطع الله دابرهم وأراح الأمة من تفريطهم ـ فمنهم كل بلية.

ليس في الأصل إلَّا «التَّصديق»، ثم يرون مثل «إبليس» و«فرعون» ممَّن لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللّسان لا بالقلب ـ وكفره من أغلظ الكفر ـ فيتحيَّرون ولو أنهم هدُوا لما هدي إليه «السَّلف الصالح» لعلموا أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ ـ أعني: في الأصل قولاً في القلب وعملاً في القلب ـ فإنَّ الإيمان بحسب كلام اللَّه ورسالته، وكلام اللَّه ورسالته يتضمن «أخباره» و«أوامره» فيصدق «القلب» أخباره تصديقًا يوجب حالاً في القلب بحسب المصدّق به، **والتَّصديق هو من نوع «العلم» و«القول»، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الأنقياد والأستسلام هو نوعٌ من الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنًا إلَّا بمجموع الأمرين، فمتىٰ ترك الأنقياد كان مستكبرًا فصار من الكافرين وإِن كان مصدقًا، فالكفر أعمّ من «التَّكذيب»**، يكون تكذيبًا وجهلاً، ويكون أستكبارًا وظلمًا، ولهذا لم يوصف «إبليس» إلَّا بالكفر والأستكبار دون التَّكذيب، ولهذا كان كفر من يعلم مثل «اليهود» ونحوهم من جنس كفر «إبليس»، وكان كفر من يجهل مثل «النصارىٰ» ونحوهم ضلالاً وهو الجهل.

ألَا ترىٰ أن نفرًا من «اليهود» جاءوا إلىٰ النَّبيء ﷺ وسألوه عن أشياء فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبي ولم يتبعوه!! وكذلك «هرقل» وغيره، فلم ينفعهم هذا «العلم» وهذا «التَّصديق»! ألَا ترىٰ أنَّ مَن صدَّق الرَّسول ـ بأنَّ ما جاء به هو رسالة اللَّه ـ وقد تضمنت خبرًا وأمرًا فإنه يحتاج إلىٰ مقام ثانٍ، **وهو تصديق خبر اللَّه وٱنقياده لأمر اللَّه**،... ـ إلىٰ أَن قال ـ: فلما كان «التَّصديق» لابدَّ منه في كلا الشهادتين ـ وهو الذي يتلقىٰ الرسالة بالقبول ـ **ظن من ظن أنه أصلٌ لجميع «الإيمان»، وغفل**

عن الأصل «الآخر» لابدَّ منه وهو «الأنقياد»، **وإلَّا فقد يصدّق الرَّسول ظاهرًا وباطنًا ثمَّ يمتنع من الأنقياد للأمر**، إذ غايته في تصديق الرَّسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كـ«إبليس»، وهذا مما يبين لك أنَّ الأستهزاء باللَّه ورسوله ينافي الأنقياد له والطَّاعة **مُنَافَاة ذَاتِيَة**،... ـ إلىٰ أن قال ـ: ومَن أستخف به وأستهزأ بقلبه أمتنع أَن يكون منقادًا لأمره، **فإنَّ الأنقياد إجلالٌ وتعظيمٌ، والأستخفاف إهانةٌ وإذلالٌ وهذان ضدان، فمتىٰ حصل في «القلب» أحدهما أنتفىٰ الآخر فعلم أنَّ الأستخفاف والأستهانة ينافي الإيمان منافاة الضد للضّد.**» [الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول ٣/ ٩٦٧ ـ ٩٦٩].

ويقول شيخ الإسلام الفحل أبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقال تَعَـالَىٰ ـ في حقِّ المستهزئين ـ: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٦]. **فبيّن أنهم كفارٌ بالقَوْل مَعَ أنهم لَم يَعْتَقِدُوا صحته.**» [الصارم المسلول ٣/ ٩٧٦].

ويقول شيخ الإسلام الفحل أبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة]. فقد أمره أَن يقول لهم: **قد كفرتم بعد إيمانكم.**

وقول من يقول عن مثل هذه الآيات: إنهم كفروا بعد إيمانهم بلسانهم ـ مع كفرهم أولاً بقلوبهم ـ لا يصح؛ **لأنَّ الإيمان باللّسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر**، فلا يقال: **قد كفرتم بعد إيمانكم، فإنهم**

لم يزالوا كافرين في نفس الأمر، وإن أريد أنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان، فهم لم يظهروا للناس إلَّا لخواصهم، وهم مع خواصهم ما زالوا هكذا، بل لما نافقوا وحذروا أن تنزل «سُورَةٌ» تبين ما في قلوبهم من «النفاق»، وتكلموا بالاستهزاء، صاروا كافرين بعد إيمانهم، ولا يدل اللَّفظ علىٰ أنهم ما زالوا منافقين... ـ إلىٰ أن قال ـ: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]. فاعترفوا واعتذروا؛ ولهذا قيل: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة]. **فدل علىٰ أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفرًا، بل ظنوا أنَّ ذلك ليس بكفر، فبين أنَّ الاستهزاء باللَّه وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه، فدل علىٰ أنه كان عندهم إيمان ضعيف، ففعلوا هذا «المحرم» الذي عرفوا أنه محرم، ولكن لم يظنوه كفرًا، وكان كفرًا كفروا به، فإنهم لم يعتقدوا جوازه.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٧٢، ١٧٣ ط/ جـ ٢٧٢، ٢٧٣ ط/ ق].

فالشبهة التي دخلت عليك أيها العلاَّمة «الألباني»! هي عينها التي فندها شيخ الإسلام «ابن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ في وقته؛ معريًا الذين يعظمون مذهب «أهل الحديث» ـ بالدعوة إليه والذب عنه ـ وهم في الباطن يرون رأي «المرجئة الجهمية» و«المرجئة الفقهاء» كحالك أنتَ!! وهيهات! هيهات! أيها العلاَّمة الجمع بينهما!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «والثَّالث: قولهم: كل من كفَّره «الشارع» فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرَّب

تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، وكثيرٌ من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب «السَّلف» وأقوال «المرجئة» و«الجهمية»؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم **ممَّن هو في باطنه يرىٰ رأي «الجهمية» و«المرجئة» في الإيمان، وهو معظم للسَّلف و«أهل الحديث»؛ فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السَّلف.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٢٨ ط/ جـ ٣٦٤ ط/ ق].

ونحن لا نشك أيها العلاَّمة أنَّ كلام «ٱبن تيمية» يعنيك ويصف حالك وصفًا دقيقًا، فأنتَ منهم بل علىٰ رأسهم ـ بما قررناه سابقًا ـ أنَّ الكفر «الاعتقادي» عندك هو انتفاء التَّصديق من القلب أعني: «قول القلب» والإقرار من ضمنه، فأردت أَن تَجمع بين الكلام السَّلفي لٱبن القيم، وبين مَن ٱستقريت علىٰ رأيهم وتبنيت مقولتهم في «مسألة الإيمان» كـ«الطحاوي» و«البيهقي» و«أبي عذبة» و«الإيجي» والحافظين «ٱبن حجر» و«الهيثمي» و«...». ألم تقل: «**هذا أكبر إقرار منه على أنه لا يؤمن بما ٱستهزأ به**»؟!! وهذا عين كلام «الجهمية» و«المرجئة» الذي فنده شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ!!

فدعوىٰ كلّ مَن ٱستخف أو ٱستهزأ مكذبٌ بالذي ٱستخف وٱستهزأ به ـ كما قلتَ أيها العلاَّمة «الألباني» ـ دعوىٰ سمجة ساقطة **بل هي «جهمية» قديمة، و«حلبية»، و«عنبرية»، و«مرادية» حديثة، لكن في ثوب «أثري»!!**

❊❊❊❊

«الشُّبْهَةُ الخَامِسَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في سؤال ورد عليه هذا نصّه: هل من الممكن أَن يطلق بعض إخواننا علىٰ مَن يفرح... أَن يطلق علىٰ هٰؤلاء الكفر؟! ما لفظه: «لا! لا! هذا كلّه خطأ ومعصية ألها علاقة؟! إذا كان لها علاقة بالكفر فالكفر «عملي»، **نحن نبني «قاعدة»** ونستريح **الكفر المخرج عن الملَّة يتعلق بـ«القلب» لا يتعلق بـ«اللّسان»**.

الآن سؤالك هذا يذكرني بقسمة عادلة أخرىٰ للكفر، فهناك كفر «لفظي» وكفر «قلبي»، التَّقسيم السَّابق كان كفرًا ٱعتقاديًا وكفرًا عمليًا **الآن قسمة أخرىٰ عادلة: كفر «لفظي» وكفر «قلبي»، الكفر «القلبي» يساوي الكفر «الأعتقادي»، والكفر «اللَّفظي» يساوي الكفر «العملي»**.

فإنسان يظهر فرحًا بسقوط «بوش» ونجاح «فلان» أو ما شابه ذلك فرح بلاشك لا ينبغي أَن يصدر من مسلم، فهذا ممكن أَن نسميه كفرًا لفظيًا... لكن هذا لا ننكره لأنه وقع في زمن النَّبيء ﷺ ـ كما أعتقد أنه لا يخفىٰ علىٰ أحدكم شيء من ذلك ـ كمثل حديث «ٱبن عباس» لما قال إنَّ الرَّسول ﷺ خطب في أصحابه فقام رجل ليقول له: ما شاء اللَّه وشئت يا رسول اللَّه! فقال له: «**أجعلتني للَّه ندًا، قل: ما شاء اللَّه ـ وحده**». فهذا كفر «لفظي»... قال له: «**أجعلتني للَّه ندًا...**»، لكنه ما ألزمه شيء من لوازم الكفر «الأعتقادي»!!

إذن: يجب نحن أَن نضع أمام أعيننا دائمًا وأبدًا هذه «القسمة

الصحيحة»: كفر «ٱعتقادي» أو «قلبي» وكفر «عملي» أو «لفظي» لأنَّ «اللَّفظ» منه العمل.» [فتاوىٰ الألباني ص ٢٨٤، ٢٨٥].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ: هنا تُسْكب العَبَرات، ويناح علىٰ دعامة الدّين وأهلها نواح ثكلىٰ الأكباد، كيف الكفر لا يتعلق باللّسان؟!

أليس هذا هو قول «جهم بن صفوان» الزنديق بعينه[(١)] أين توجد هذه القسمة «الضيزىٰ» للكفر ـ في كتب العلماء المعتبرين ـ؟! أهذا هو مراد «ٱبن القيم» وشيخه رَحِمَهُمَاٱللهُ الذي تدندن حوله وتوصي بٱعتماده وجوباً؟!!

فإطلاق «التَّقسيمات» و«الأصطلاحات» علىٰ عواهنها ـ دون قيد أو شرط أو مراعات للمبنىٰ والمعنىٰ ودروك المَنَىٰ ـ هو فتح باب «البدعة» علىٰ مصراعيه، وحلقة ٱعتضاد للأثرية، **لاشكَّ أنَّ هذه «القاعدة» لا تُريح كما قال الشَّيخ رَحِمَهُٱللهُ بل للمحظور تُبيح!!**

فسب اللَّه والعياذ باللَّه كفر باللّسان وهو «لفظي»، وسب رسوله كفر «لفظي»، والٱستهزاء باللَّه وآياته ورسوله كفر باللّسان وهو «لفظي» والٱستخفاف بشعائر اللَّه كفر «لفظي»، و...، كلّ هذه باللّسان، فكيف يصح قولك أنَّ الكفر المخرج من الملَّة لا يتعلق باللّسان؟!

فهذا أكبر دليل أنَّ «الٱستهزاء» عندك ليس كفرًا لذاته، بل هو دلالة

---

(١) **قلتُ:** وهو قول «مراد شكري» في «إحكام التقرير» الذي سوقه «علي حسَن حلبي» بنفسه مع تحذير الشَّيخ «عبدالله آل سعد» من ذلك!! أليس هذا إصرار على نشر العار؟!!

علىٰ أنَّ في القلب كفرًا فقط، وهذا كفر سببه «التَّكذيب»، لأنك قلتَ في آية الاستهزاء: «**هذا أكبر إقرار منه علىٰ أنه لا يؤمن بما استهزأ به**»!!

فمضمون قولك أنَّ لا كفر إلَّا كفر «التَّكذيب»، دلّ عليه اصطلاحاتك التي تقول: **أنَّ الكفر ليس له علاقة بالعمل**، ثمَّ طميت الوادي على «القرىٰ» بما قلته آنفًا؛ **الكفر «الأكبر» ليس له علاقة باللّسان**.

يقول شيخ الإسلام الفحل ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وبالجملة **فمَن قَال أو فَعَل** ما هو كفر كفر بذلك وإن لم يقصد أَن يكون كافرًا، إذ لا يكاد يقصد الكفر أحد إلَّا ما شاء اللَّه.» [الصارم المسلول ٢/ ٣٣٩].

سُئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن مسائل منها الرَّابعة: قوله: أو نطق بكلمة كفر ولم يعلم معناها فلا يكفر ذلك، هل المعنىٰ: نطق بها ولم يعرف شرحها، أو نطق بها ولم يعلم أنها تكفره؟! فأجاب بما لفظه: «إذا نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها، صريحًا واضحًا: أنه يكون نطق بما لا يعرف معناه؛ وأما كونه أنه لا يعرف أنها تكفره، فيكفي فيه قوله: ﴿ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ ﴾ [التوبة: ٦٦]. فهم يعتذرون من النَّبي ﷺ ظانين أنها لا تكفرهم.

والعجب ممَّن يحملها علىٰ هذا وهو يسمع قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤﴾ [الكهف]. ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ٣٠﴾ [الأعراف]. ﴿ وَإِنَّهُمۡ لَيَصُدُّونَهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ٣٧﴾ [الزخرف]. أيظن هؤلاء ليسوا كفارًا؟! ولا تستنكر «الجهل» الواضح لهذه المسائل لأجل غربتها.» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٠/ ١٢٥].

فهناك من «الأقوال» و«الأفعال» ما يعتبر كفرًا بذاته أو بجنسه وصاحبها كافرٌ مرتدٌ سواء كان لا يقصدها أو ذاهلاً عنها، أو لا يعتقدها وهي التي تناقض أصل الدّين الذي هو «الاعتقاد» و«الانقياد» ـ **المناقضة لقول القلب وعمله** ـ وهناك من «الأقوال» و«الأفعال» ما يعتبر كفرًا بغيره ـ لا يكفر صاحبها حيث لا توجد مظنة العلم بها فيحتاج إلىٰ إقامة «الحجة» عليه ـ فإذا أنكر بعد ذلك كفر بذلك عينًا ولا كرامة، وهذا يقع في المقالات الخفية والمسائل غير «الظاهرة» فقط، التي يقال في صاحبها مخطىء ضالٌ، لم تقم عليه «الحجة» التي يكفر صاحبها.

أما استدلالك يا شيخ! ـ بالحديث الذي فيه: «**أجعلتني للّه ندًا**» للذي فرح بفوز «كلينتون» وسقوط «بوش الأب» وقياسه عليه ـ فهو متعذر لوجود الفرق.

فالأول: أخطأ في باب «التّعظيم»، فهو عظّم ما ينبغي أَن يعظّم إلّا أنه تجاوز بلفظه الحدّ، فنبهه النّبيء ﷺ أنَّ هذه «اللّفظة» لا تحقق التّجريد الكامل للتّوحيد، وأرشده إلىٰ تركها، لأنها مسألة خفية لا تظهر مثلها في الذين قالوا له: «أنت سيدنا» فقال ﷺ: «**السّيد هو اللّه**» فالنّبيء ﷺ كان حريصًا علىٰ حماية جناب «التّوحيد» بسده علىٰ «الألفاظ» الموهمة للعبادة التي لا تنبغي إلّا للّه ولو لم يقصدها صاحبها، ألَا ترىٰ لما قالت الجويرية: وفينا رسول اللّه يعلم ما في الغد قال ﷺ: «**دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين**».

فالذي قال: «ما شاء اللّه وشئت»، «أنكر عليه أَن جعله ندًا للّه في هذه «الكلمة» التي جمع فيها بينه وبين اللّه في المشيئة، إذ مشيئة العبد

تابعة لمشيئة اللَّه، فلا يكون شريكه، لما يعلم أَن كون الشيء ندًا للَّه **قد يكون بدون أن يُعبد العبادة التَّامة، فإنَّ ذلك الرَّجل ما كان يعبد رسول اللَّه تلك العبادة.**» [قاعدة في المحبة ص ١٦١].

والثَّاني: فرح بسقوط «بوش» وفوز «كلينتون»، فكلاهما كافران وهذا لاشكَّ في سذاجته، فإن كانت الفرحة فرحة «إجلال» و«تعظيم» فهذا لاشكَّ في كفره، وإِن كانت الفرحة فرحة أنَّ هذا الكافر الفاجر عاقل ـ كما قيل: **يضر الصديق الجاهل أكثر مما يضر العدو العاقل** ـ ممكن أَن يتعامل معه في مرحلة زمنية مؤقتة، فلا حرج في ذلك وليعرف أنَّ هذه حماقة ومدرسة التَّخريج واحدة، وهذا له بسط في موضع آخر.

لكن موقفنا معك في ٱصطلاحك «الحادث»! الذي ليس لك فيه سالف، زيادة علىٰ كونه مجملاً وخطيرًا ينذر بشر مستطير «**الكفر اللَّفظي يساوي الكفر العملي**»، وكما علمت أنَّ «الألفاظ» مختلفة ومتباينة، **فأنت كما جعلت شعب** «**الكفر**» **في رتبة واحدة، وٱشترطت في كلّها الٱستحلال** «**اللَّفظي**»، جعلت هنا «الألفاظ» كلّها في رتبة واحدة، ومن القسم «العملي»، ومن هنا تُؤتىٰ دائمًا، لما تجعل الشيء لا يتبعض ولا يتجزأ ولا يتفاوت، وهذا هو الذي حملك ـ في الساب للَّه ولرسوله و ـ العياذ باللَّه ـ أَن يقول في صاحبه: «**أتىٰ بكفر لفظي سببه سوء التَّربية**» كما سنبيّن ذلك ـ إِن شاء اللَّه ـ .

أما قولك: «**إذن: يجب نحن أَن نضع أمام أعيننا دائمًا وأبدًا هذه** «**القسمة الصحيحة**»: **كفر** «**ٱعتقادي**» **أو** «**قلبي**» **وكفر** «**عملي**» **أو** «**لفظي**» **لأنَّ** «**اللَّفظ**» **منه العمل**».

فهذه الطامة الكبرىٰ والبلية العظمىٰ إذا كان يرىٰ أنَّ مَن قال فقد عمل! فهذا قولٌ أنكره إمام أهل السُّنَّة «أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ «شبابة» الدَّاعي إلىٰ «الإرجاء» بل كان رأسًا فيه![1] و«شبابة» هذا أعجمي. فكما ترىٰ أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ غالب البلاء «العقدي» و«المنهجي» لا يأتي إلاَّ من «الأعاجم». لقد أهلكتهم العجمىٰ حتَّىٰ جعلتهم يتأولون الشيء علىٰ غير مراده.

قال أبو عبداللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ: «شبابة يدعو إلىٰ «**الإرجاء**» وكتبنا عنه قبل أَن نعلم أنه كان يقول هذه «المقالة»، كان يقول: **الإيمان قول وعمل فإذا قَال فقد عَمَل بلسانه قول رديء**» [السُّنَّة رقم ٩٨١ للخلال].

قال أبو بكر الأثرم رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت أبا عبداللَّه ـ وقيل له: شبابة أي شيء يقول فيه؟ فقال: «شبابة» كان يدعو إلىٰ **الإرجاء**. قال: وقد حكي عن «شبابة» قول أخبث من هذه الأقاويل ما سمعت أحدًا عن مثله. قال: قال شبابة: **إذا قال فقد عَمَل!** قال الإيمان قول وعمل كما يقولون: فإذا قال فقد عَمَل بجارحته أي: بلسانه. **فقد عمل بلسانه حين تَكَلَم!** ثم قال أبو عبداللَّه: **هذا قول خبيث ما سمعت أحدًا يقول به ولا بلغني**» [السُّنَّة رقم ٩٨٢].

فما أظنك يا شيخ بعيدًا عن هذا بما قلتَ آنفًا.!!

أما قولك: «هذه القسمة الصحيحة» فلاشكَّ في بطلانها ـ فطرة وشرعًا ـ أما صحتها فعند «حماد»، و«أبي حنيفة»، و«الطحاوي» و«ٱبن

---

(١) **قلتُ:** هو «مروان بن سوار أبو عمرو الفزاري» مولاهم المدائني، وأصله من «خراسان».

فورك»، و«البيهقي»، و«أبي عذبة»، و«الإيجي»، و«الهيثمي» و«...» رَحِمَهُمُ اللَّهُ وهٰؤلاء تعلم من هم أيها العلاَّمة؛ إِن كان لك عقل صحيح وفكر رجيح، وبقية من إنصاف، ولا لهوىٰ النفس منقاد.

❊ ❊ ❊ ❊

«الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في سؤال ورد عليه: «ما هو الفرق بين «التَّولي» و«الولاية»، وهل يحكم فيها جميعًا علىٰ الكفر؟ ـ ما لفظه: «لا! لا يحكم بالكفر لأنَّ الكفر كما نذكر دائمًا وأبدًا ينقسم إلىٰ كفر «عملي» وكفر «ٱعتقادي»، فمَن تولىٰ الكفار عملاً هو فاجر، أما مَن تولاهم عقيدة، فهو كافر.» [فتاوىٰ الألباني ص ٥٧٢].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ: لقد أسهمنا القول في هذا؛ في «الشبهة الأولىٰ» مما يغنينا عن الإعادة هٰهنا، علمًا أنَّ الكفر «الٱعتقادي» عند الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مذهب لقول القلب لا عمله** وهذا قد ظهر جليًا فيما قررناه سابقًا، فعند «الشَّيخ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَن صدّق الكفار علىٰ ما هم عليه أو أقرّهم علىٰ كفرهم فهو كافر، وكلاهما لا يظهر إلَّا بواحًا ـ أعني: لفظًا ـ فهذا هو الكفر «الٱعتقادي» عنده، أما الكفر الذي يذهب «عمل القلب» مطلقًا فهو من «القسم الثَّاني» الذي لا يكفر المنتفي عنه عند الشَّيخ ـ أعني: من الكفر «العملي» ـ.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في معرض ردّه علىٰ «المرجئة» الذين ٱستدلوا بقوله تَعَالَىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. أنها تنفي «التَّصديق» ـ ما

لفظه: «فيقال لهم: هذه «الآية» فيها نفي الإيمان عمَّن يواد المحادين للَّه ورسوله، وفيها أنَّ مَن لا يواد المحادين للَّه ورسوله فإنَّ اللَّه كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه، وهذا يدل علىٰ مذهب «السَّلف» أنه لابدَّ ـ في الإيمان ـ من محبة القلب للَّه ورسوله، ومن بغض من يحاد اللَّه ورسوله، **ثمَّ لم تدل «الآية» علىٰ أنَّ «العلم» الذي في قلوبهم بأنَّ محمدًا رسول اللَّه يرتفع لا يبقىٰ منه شيء، والإيمان الذي كتب في «القلب» ليس هو مجرد «العلم» و«التَّصديق»، بل هو «تصديق القلب» و«عمل القلب»**،... ودلت هذه «الآية» **علىٰ أنه لا يوجد «مؤمن» يواد الكفار، ومعلوم أنَّ خلقًا كثيرًا من الناس يعرف من نفسه أنَّ التَّصديق في قلبه ـ لم يكذب الرَّسول ـ وهو مع هذا يواد بعض الكفار، فالسَّلف يقولون: ترك الواجبات الظَّاهرة دليل علىٰ ٱنتفاء الإيمان الواجب من القلب.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٦، ٩٧ ط/ جـ ١٤٨،١٤٧ ط/ ق].

فعلم أنَّ الموالاة «المكفّرة» **هي المذهبة لعمل القلب لا قوله** و«الألباني» لما يقول: «تولاهم عقيدة» يقصد بها: يصدقهم علىٰ ما هم عليه من كفر، دل عليه **أنَّ ليس عنده من «الأعمال» ما تكون شرطًا في صحة «الباقي»**، فهو لا يكفر «تارك الصلاة» ولا «المُعْرِض» ـ كما قال: «بالكلية عن الشريعة إلىٰ القوانين الوضعية» ـ .

فالموالاة «الجوارحية» ـ المذهبة لعمل القلب ـ لا تدل عنده علىٰ الموالاة «العقدية»، فمَن ظن أنَّ اللَّه أنزل قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ فيمَن يصدّقهم علىٰ كفرهم **فقد أبعد النُّجعة وولج في «الإرجاء» و«التَّجهم» من بابه الواسع.**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ خَـٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [المائدة].

ما لفظه: «والمفسرون متفقون علىٰ أنها نزلت بسبب قوم ممَّن كان يظهر الإسلام وفي قلبه مرض، خاف أَن يُغلب أهل الإسلام فيوالي الكفار من «اليهود» و«النصارىٰ» وغيرهم للخوف الذي في قلوبهم، **لا لأعتقادهم أنَّ محمدًا كاذب، و«اليهود» والنصارىٰ» صادقون.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٢٤ ط/ جـ ١٩٤ ط/ ق].

فعلم أنَّ الموالاة «العَقَدية» لا تمتّ بصلة إلىٰ «التَّصديق» وإنما لها علاقة بـ«عمل القلب» الموجب لأنقياد الجوارح بطريقة التَّلازم ولهذا لما كفَّر أئمتنا الحاكم بـ«القوانين الوضعية» ـ وأنه من الذين أحبط اللَّه أعمالهم ـ **لا لأنه مكذب أو جاحد، بل بالعمل «المجرد» وضع «القوانين» محل الشَّريعة، وذلك لا يكون إلَّا بأنتفاء «عمل القلب» الموجب للأنقياد وٱلتزام الطاعة،** كما لابدَّ من التَّفريق بين «مطلق الولاية» و«الولاية المطلقة»؛ **بين العمل المضعف لعمل القلب وبين المذهب بالكلّية.**

فقد تحصل لرجل موادتهم لرحم أو حاجة فتكون ذنبًا ينقص به إيمانه، ولا يكون بها كافرٌ، كما حصل من «حاطب بن أبي بلتعة»[(١)]

---

(١) **قلتُ:** لقد كتبنا في ذلك طرحًا مؤصلاً ومفصلاً، ٱستخرجنا فيه فوائدة جمَّة لم يسبقنا أحد في تجليتها من قبل، وذلك فضل الله يوتيه مَن يشاء ـ نشكره عليه ولا نكفره ـ سمَّيناه: «دحر المعتضد بقصة حاطب في عدم تكفير الجاسوس المخاطب»، كان ضمن سفرنا الكبير الموسوم بـ««الإفراك في حوض الدَّلائل في حكم موالاة أهل الإشراك» وهو مطبوع وعلى «الشبكة العنكبوتية» مسطوع. فٱنظره أيها المتعبّد بالدَّلائل وصحيح المسائل.

لكن من لبس زيهم وحمل «السلاح» معهم، أو دلَّهم علىٰ عورات المُسلمين ـ كما يحصل هذه الأيام ـ هذا لا يشك في كفره إلَّا رقيق الدّين، وإلَّا كيف تكون هذه الولاية «المكفرة» هلَا أخبرتمونا!! لقد طال بنا الأنتظار؟!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومن تولىٰ أمواتهم، أو أحياءهم، بـ«المحبة» و«التَّعظيم» و«الموافقة»، فهو منهم كالذين وافقوا أعداء «إبراهيم» الخليل من «الكلدانيين» وغيرهم من المشركين عباد «الكواكب» أهل «السحر»، والذين وافقوا أعداء «موسىٰ» من «فرعون» وقومه بالسحر... ـ إلىٰ أن قال ـ: ولا ريب أنَّ هذه «الطوائف» وإن كان كفرها ظاهرًا، **فإنَّ كثيرًا من الدَّاخلين في الإسلام حتَّىٰ من المشهورين بـ«العلم»، و«العبادة»، و«الإمارة»، قد دخل في كثير من كفرهم، وعظمهم، ويرىٰ تحكيم ما قرَّروه من «القواعد» ونحو ذلك**. وهٰؤلاء كثروا في «المستأخرين» ولبسوا الحق الذي جاءت به الرُّسل بالباطل الذي كان عليه أعداؤهم.

واللَّه تَعَالَىٰ يحب تمييز الخبيث من الطيب، والحقّ من الباطل فيعرف أنَّ هٰؤلاء الأصناف منافقون، أو فيهم نفاق، وإن كانوا مع المسلمين، **فإن كون الرَّجل مسلمًا في الظَّاهر لا يمنع أن يكون منافقًا في الباطن**، فإنَّ المنافقين كلهم مسلمون في **الظَّاهر**، و«القرآن» قد بيّن صفاتهم وأحكامهم، وإذا كانوا موجودين علىٰ عهد رسول اللَّه ﷺ وفي عزة الإسلام، مع ظهور أعلام «النبوة»، ونور «الرسالة»، **فهم مع بعدهم عنهما أشد وجودًا، لاسيما وسبب «النفاق» هو الكفر، وهو المعارض**

لما جاءت به الرُّسل.» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ١١٤ ط/ جـ].

قُلْتُ: وأكبر معارضة ومشاقة للرُّسل تحكيم «القوانين الوضعية» الوثنية وفرضها وتحتيمها علىٰ الناس، ولهذا سمىٰ أئمتنا هذا التَّحكيم الزُبل، بالأعظم والأشمل والأظهر معاندة ومناقضة للشرع، ومشاقة للَّه ورسوله، فإذا ٱنضمَّ إليها محاربة مَن تصدىٰ لها بالحديد والنار والتَّعذيب والإيداع في السجون و...، وتسميتهم بـ«الإرهابيين» و«الخوارج». فأيّ صراحة فوق هذه الصراحة أنَّ هٰؤلاء ناقضوا «**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ**»!!

فياويلاً لمن كان بوقًا لهم، يردد هذه «المصطلحات» الخبيثة الحادثة لينبز بها الطائفة القوامة بأمر اللَّه، المحافظة علىٰ دعامة الدّين ـ أعني: مسألة الإيمان ـ.

فهذه هي الطائفة «المحمدية» المرابطة علىٰ الثغور المجاهدة لأهل الشرك والكفر والرّدة والفجور، إلىٰ أَن يرث اللَّه الأرض ومَن عليها، وللَّه عاقبة الأمور.

يقول العلاَّمة عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإذا كان مَن أنكر النهي عن «الأكل» بالشمال، أو النهي عن «إسبال» الثياب ـ بعد معرفته أنَّ الرَّسول ﷺ نهىٰ عن ذلك ـ فهو كافر مرتد ولو كان من أعبد النّاس وأزهدهم.

فكيف بمَن أنكر إخلاص العبادة للَّه وحده وإخلاص «الدَّعوة» و«الٱستغاثة» و«النذر» و«التَّوكل» **وغير ذلك من أنواع العبادة التي لا تصلح إلاَّ للَّه وحده!!** ولا يصلح منها شيء لملك مقرب ولا نبي

مرسل، التي أرسل اللَّه جميع كتبه لأجل معرفتها والعمل بها، التي هي أعظم شعائر الإسلام الذي معنىٰ «**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ**»، فمَن أنكر ذلك وأبغضه وسبه، وسب أهله وسمَّاهم «**خوارج**»، **فهو الكافر حقًا** الذي يجب قتاله حتَّىٰ يكون الدّين كله للَّه بإجماع المسلمين كلّهم.» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٠/ ١٨١، ١٨٢].

۞ ۞ ۞ ۞

«الشُّبْهَةُ السَّابِعَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في سؤال نصّه: ما الفرق بين الإقرار والٱستحلال؟ وهل يحكم فيهما جميعًا ـ عدد معين بعد إقامة الحجة ـ بالكفر؟ هذا تكملة أو تتمة للسؤال السَّابق!! بما لفظه: «نحن قلنا: إنَّ الكفر نوعان: كفر «ٱعتقادي» وكفر «عملي»، **والكفر الأعتقادي لا سبيل لمعرفته إلَّا بأَن يعرب الذي صدر منه الكفر بلسانه،** أما أَن تحكم عليه بما صدر منه من «عمل» ـ هو الموصوف بأنه كفر في الشَّرع ـ **فهذا لا يلزم منه أَن نصفه بأنه كَفَر باطنًا كما كفر ظاهرًا،** وكنت آنفًا وأنا أحدث عن موضوع التَّعبير عن «الفرقة الناجية» وعن «الطائفة المنصورة» بالعبارة المتداولة اليوم، ومنذ «مئات» السنين «أهل السُّنَّة والجماعة»، كنت أتحدث بأن الإسلام من كماله **أنه جاء بإصلاح «الظواهر» و«البواطن»**.

لم يأت الإسلام لإصلاح «البواطن» دون «الظواهر»، وإنما عنىٰ بإصلاح «الأمرين كليهما»، والسَّبب في هذا واضح جدًا؛ لمن له عناية خاصة بتتبع كثير من «الأحكام الشرعية» **التي تنص علىٰ ٱرتباط الباطن بالظَّاهر، وٱرتباط الظاهر بالباطن،** ومن ذلك مثلاً: حديث النعمان بن بشير «المتفق عليه» ـ بين الشيخين ـ وهو حديث فيه بعض الطول وفيه يقول الرَّسول ﷺ: «**ألَا وإنَّ في «الجسد» مضغة إذا صلحت صلح «الجسد» كلّه، وإذا فسدت فسد «الجسد» كلّه، ألا وهي القلب.**» [فتاوىٰ

الألباني ص ٥٧٣].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : **لو لم تكن إلَّا هذه الكبوة المبثوثة في كتبك وفتاويك لكفت!!** فإنَّك لست علىٰ مذهب «السَّلف» في دعامة الدّين وإن ٱدّعيت الزيادة والنقصان والٱستثناء فيها، **فحصرك الكفر «الٱعتقادي» في «التَّكذيب» و«الجحود» ـ وهذان من «قول القلب» ـ ثمَّ الٱدّعاء أنَّ هذا هو مراد «ٱبن قيم الجوزية» وشيخه ٱفتآت عظيم وفهم سقيم!!**

فلازم ـ قولك هذا ـ أنَّ إلقاء «المُصحف» في الحش ـ والعياذ باللَّه ـ من الكفر «العَمَلي»؛ فهذا لم يعرب صاحبه عن هذا «الفعل» بلسانه كما قلت آنفًا!! فلقد ٱشترطت في الكفر «الٱعتقادي» ذلك!! و«الساجد» للصنم أو القبر لم يعرب صاحبه عن هذا «الفعل» بلسانه!! و«السجود» للمريد لم يعرب صاحبه عن هذا «الفعل» بلسانه!! ولاشكَّ أنه كفر وشرك من «السَّاجد» و«المسجود له» عند كافة العقلاء و«السجود» للشمس، و«العاقد» للسحر، و...؛ فهذه أعمال ليست فيها إعراب باللّسان قطعًا!!

فإن كفَّرت أصحابها فهذا تكفير بغير موجب، لأنَّ ٱشتراطك في الكفر «الٱعتقادي» مفقود في هٰؤلاء!! وإن لم تكفرهم لزمك قول «جهم بن صفوان» الزنديق، الذي قال لا كفر إلَّا كفر «التَّكذيب» ـ وإن أظهر «اليهودية» و«المجوسية» و«النصرانية» وسائر أنواع الكفر ـ !!

وإن قلتَ: هذه كفر صراح وأصحابها كفار ولا كرامة، لكن ٱنتفىٰ

في حقهم «التَّصديق» ـ كما قلتَ في «آية» الٱستهزاء ـ !

قلنا: هذه سفسطة ودعوىٰ باطلة، ومكابرة صريحة وإيواء إلىٰ ركن غير وثيق، ومخالفة صريحة بل دعوىٰ قبيحة لمُخالفة «قُحّ أهل السُّنَّة» جهارًا نهارًا!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالسَّلف يقولون: ترك الواجبات الظَّاهرة دليل علىٰ ٱنتفاء الإيمان الواجب من «القلب»، لكن قد يكون بزوال «عمل القلب» الذي هو حب اللَّه ورسوله، وخشية اللَّه ونحو ذلك؛ **لا يستلزم أن لا يكون في «القلب» من «التَّصديق» شيء، وعند هٰؤلاء كلّ من نفى الشَّرع إيمانه ليس في قلبه شيء من «التَّصديق» أصلاً، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء.**»

[مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٧ ط/ جـ ١٤٨ ط/ ق].

فٱختر لنفسك ما شئت!! فليس لك إلّا هذه «الثلاث» التي لا محيد لك عنها!!

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قال أبو المعالي باب «في ذكر الأسماء والأحكام»: ٱعلم أنَّ غرضنا في هذا الباب يستدعي تقديم ذكر حقيقة الإيمان. قال: وهذا مما تباينت فيه مذاهب الإسلاميين، ثمَّ ذكر قول «الخوارج»، و«المعتزلة» و«الكرامية»، ثمَّ قال: وأما مذاهب أصحابنا فصار أهل التَّحقيق من أصحاب «الحديث» ـ والنظار منهم ـ إلىٰ أن الإيمان هو «التَّصديق» وبه قال: شيخنا أبو الحسن ـ رحمة اللَّه عليه ـ وٱختلف رأيه في معنىٰ التَّصديق؛ وقال مرة: هو «المعرفة» بوجوده وقدمه وإلهيته، وقال مرة:

التَّصديق: قول في النفس، غير أنه يتضمن «المعرفة»، ولا يصح أَن يوجد دونها، وهذا مقتضاه، فإنَّ «التَّصديق» و«التَّكذيب» و«الصدق» و«الكذب» بالأقوال أجدر، فالتَّصديق إذن: قول في النفس يعبر عنه باللّسان، فتوصف العبادة بأنها تصديق، لأنها عبارة عن التَّصديق. وقال بعض أصحابنا: التَّصديق لا يتحقق إلا بالقول والصدق جميعًا، فإذا ٱجتمعا كان تصديقًا واحدًا.

ومنهم مَن ٱكتفىٰ بترك العناد، فلم يجعل «الإقرار» أحد ركني الإيمان، فيقول: الإيمان هو التَّصديق بالقلب، وأوجب ترك العناد بالشَّرع، وعلىٰ هذا الأصل يجوز أَن يعرف الكافر اللَّه، وإنما يكفر بالعناد لأنه ترك ما هو الأهم في الإيمان.

وعلىٰ هذا الأصل يقال: إنَّ «اليهود» عالمين باللَّه ونبوة «محمد» ﷺ، إلَّا أنهم كفروا عنادًا وبغيًا وحسدًا، قال: وعلىٰ قول شيخنا أبي الحسن: كل من حكمنا بكفره فنقول: إنه لا يعرف اللَّه أصلاً ولا عرف رسوله ولا دينه، قال أبو القاسم الأنصاري تلميذه: كأنَّ المعنىٰ: لا حكم لإيمانه ولا لمعرفته شرعًا.

قلت ـ القائل: ٱبن تيمية ـ : وليس الأمر علىٰ هذا القول كما قاله «الأنصاري» هذا، ولكن علىٰ قولهم: المعاند كافر شرعًا، فيجعل الكفر تارة بٱنتفاء الإيمان الذي في القلب وتارة بالعناد، ويجعل هذا كافرًا في الشَّرع، وإِن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو «التَّصديق»، ويلزمه أَن يكون كافرًا في الشَّرع، مع أنَّ معه الإيمان الذي هو مثل إيمان «الأنبياء» و«الملآئكة». **والحذاق في هذا المذهب ـ كأبي الحسن، والقاضي ومن**

قبلهم من أتباع «جهم» ـ عرفوا أنَّ هذا تناقض يفسد الأصل فقالوا: لا يكون أحد كافرًا إلَّا إذا ذهب ما في قلبه من «التَّصديق» وٱلتزموا أنَّ كلّ من حكم الشَّرع بكفره، فإنه ليس في قلبه من معرفة اللَّه ولا معرفة رسوله؛ ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير «العقلاء»، وقالوا: هذا مكابرة وسفسطة.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٥، ٩٦ ط/ جـ ١٤٥ـ ١٤٧ ط/ ق].

فإذا كان هذا هو الإيمان الذي تريده أيها العلاَّمة «الألباني» فقد عرفت مَن أصحابه!! وإن كنت تريد ما قرره وحققه أئمة الهدىٰ كشيخ الإسلام، فليس بالٱدّعاء، **وإنما بالوقوف حيث وقفوا والٱنتهاء إلىٰ ما ٱنتهوا إليه، أما ٱعتماده ظاهرًا وتحقيقه باطنًا علىٰ كلام هٰؤلاء، فجمع متناقض مضطرب متدافع، لا يفي بالمقصود**، ومن سلكه ـ كسلوكك ونحا منحاه ـ فلابدَّ أَن يضرب النُّصوص بعضها ببعض أو يستشكلها أو يتطلب لها مستنكر التَّأويلات.

أما قولك: «كثير من الأحكام الشرعية **التي تنص علىٰ ٱرتباط الباطن بالظَّاهر، وٱرتباط الظَّاهر بالباطن**، ومن ذلك مثلاً: حديث النعمان بن بشير».

قلتُ: هذا أكبر دليل علىٰ ٱضطرابك وتناقضك، فإن ٱعتمدته فلابدَّ لك هدم ما بنيته، وأكبر لبنة منه قولك: «أنَّ الكفر الٱعتقادي لا سبيل لمعرفته إلَّا بأن يعرب الذي صدر منه الكفر بلسانه»؛ لأنَّ «الظَّاهر» عمدة الباطن وملازم له!!

فأنتَ ظننت كالذي ظن أنَّ ليس في القلب إلَّا «التَّصديق» وأنَّ ليس «الظَّاهر» إلَّا عمل الجوارح، وهذا خطأ فاحش في فهم حقيقة

«الإيمان» بما تكون!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**والصواب أنَّ القلب له عمل مع «التَّصديق»**، والظَّاهر قول ظاهر وعمل ظاهر وكلاهما مستلزم للباطن، و«المرجئة» أخرجوا العمل «**الظَّاهر**» عن الإيمان؛ **فمَن قصد منهم إخراج أعمال «القلوب» ـ أيضًا ـ وجعلها هي «التَّصديق»، فهذا ضلال بين، ومَن قصد إخراج العمل «الظَّاهر» قيل لهم: العمل «الظَّاهر» لازم للعمل «الباطن» لا ينفك عنه، وٱنتفاء «الظَّاهر» دليل ٱنتفاء الباطن**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٣٩ ط/ جـ ٥٥٤ ط/ ق].

فأقول لك ـ ولمَن سلك مسلكك الهاوي الدَّال علىٰ البلاوي ـ إنَّ «المضغة» التي أشرت إليها بالحديث فيها «قول» و«عمل»، فهل توافقنا علىٰ أنه إذا فسد عملها المستلزم للعمل «**الظَّاهر**» ـ لأنَّ من المحال أَن ينتفي ٱنقياد الجوارح بالأعمال الظَّاهرة مع ثبوت «عمل القلب» ـ يفسد بذلك «الجسد» كلّه؟!

فإَن قلتَ: لا! فقد لزمك قول «جهم بن صفوان» الزنديق ومَن تبعه علىٰ ذلك.

وإِن قلتَ: نعم!! وجب عليك ما أصلته ـ الذي لا يلتئم مع النُّصوص ـ إلقائه في «الحُش»، وتقول بقول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القول قول أئمتنا! **فهم فوقنا في كل «علم» و«ٱجتهاد» و«ورع» و«عقل» و«أمر» ٱستدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد وأولىٰ بنا من رأينا**».

❊ ❊ ❊ ❊

«الشُّبهَةُ الثَّامِنَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في سؤال ورد عليه نصه: «يقولون: فرق بين مَن قضىٰ في «قضية»[1] بهواه وبين مَن نسف الشَّريعة جملة وتفصيلاً وجعل بدلاً منها «القوانين»، هذا بدل الدّين وأما هذا لا**!** بما لفظه: «أنا لا أزال أقول هذا الذي بدَّل ـ إذا صح هذا التَّعبير ـ أي: **إذا أقام القوانين الوضعية وأقام الشريعة الإسلامية كلّها تبنى القانون «الإفرنجي أو «السويسري» أو«...» أو «...» إلخ وأعرض عن الإسلام بالكلّية**. جوابه هو ما سبق تماماً ـ إن كان يتبني ذلك ٱستحلالاً قلبًا وليس ٱتباعًا لهوىٰ مثلاً محافظة علىٰ «الكرسي»، محافظة علىٰ «السُّلطة» و«الرياسة»، ونحو ذلك» [فتاوىٰ الألباني ص ٥٨٠، ٥٨١].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : إنَّ الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يرىٰ «التَّبديل» و«الحكم» في قضية بالهوىٰ شيئًا واحدًا، ليس له ضابط إلَّا «الٱستحلال» بالقول، ثمَّ هذا يعد ٱضطرابًا وتناقضًا في أقواله لما كفَّر «آتاتورك» ـ بوضع القانون أعني: «التَّبديل» ـ وعلىٰ كلٍّ هو تراجع عن هذا وٱستقر علىٰ مذهب مَن يقول: لا كفر إلَّا كفر

---

(١) **قلتُ:** لقد بسطنا القول في مسألة «القضية» الواحدة؛ ببسطٍ مؤصلٍ ومفصَّل، لم أسبق إليه في كتابنا «التَّبصير في وجوب التَّفريق بين المكفّر لذاته والمكفّر بغيره في مسائل التَّكفير»، وكتابنا «نصب المنجنيق لما حرر بندر بن نايف الحياني العتيبي من باطل محيق»، هدمنا فيهما كلّ شبهة واهية، وردمنا كلّ هُوَّة هاوية.

«التَّكذيب» أو «الجحود»، أما كفر «الإعراض» و«التَّولي» و«الإباء» و«الٱستكبار» لا يثبته، وهو مخالفٌ بذلك للذي تبنىٰ مصطلحه ـ أعني: «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ **هذه هي الأولىٰ!**

▪ **أما الثَّانية:** التَّبني لمصطلح «ٱبن القيم» ـ «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العَمَلي» في «الظَّاهر» ـ ثمَّ ليّه في «الباطن» علىٰ طريقة «المرجئة» أصحاب رأي السُّوء في دعامة الدِّين، يدل عليه إقراره لكتاب الجهمي «مراد شكري»!!

فصاحب المصطلح المُتَبَنى ـ «ٱبن القيم» ـ عنده كفر عمل يضاد الإيمان، والشَّيخ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عنده الكفر ليس له علاقة بالعمل إطلاقًا**، و«ٱبن القيم» يقول كفر «التَّكذيب» و«الجحود» قليل في الأمم والشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: لا كفر إلَّا كفر «التَّكذيب» أو «الجحود» **وأيّ كفر دل عليه الشَّارع ليس كفرًا لذاته وإنما سببه «التَّكذيب»**، كما قال في «المستهزىء»، و«ٱبن القيم» يرىٰ الكفر «الٱعتقادي» مذهبًا لقول القلب وعمله، والشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرىٰ ذلك، **إلَّا إذا ٱنتفىٰ «قول القلب» المستلزم للتَّصديق والإقرار من ضمنه.**

▪ **وأما الثَّالثة:** الشيخ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرىٰ «التَّبديل» ليس كفرًا لذاته إلَّا إذا ٱستحل لفظًا، والعلاَّمة «ٱبن القيم» يرىٰ تقديم أيّ شيء علىٰ الشَّريعة محبطًا للعمل.

يقول العلاَّمة الجهبذ الفحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢﴾

[الحجرات].

فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سببًا لحبوط أعمالهم، فكيف بتقديم آرائهم، وعقولهم، وأذواقهم، وسياساتهم، ومعارفهم علىٰ ما جاء به ورفعها عليه؟! أليس هذا أولىٰ أَن يكون محبطًا لأعمالهم؟!»

[إعلام الموقعين ١/ ٤١].

فكيف إذا رأىٰ الجهبذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ زماننا هذا، يُقدّم قول «كارل ماركس»، و«لينين»، و«ستالين»، أو القانون «الإفرنجي» عامة، ومنه «الإنجليزي»، و«السويسري» علىٰ ما جاء به سيد ولد «آدم» ولا فخر!! ماذا يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟! أترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ يقول: حبوط عمله من النَّوع الخاص ليس عامًا؟!

أو يقول كما قال الشَّيخ «الألباني» حتَّىٰ يستحلها لفظًا؟! فهل ترىٰ يوافقه علىٰ هذا القول؟!

أم يقول له: **دع عنك مصطلحي، فأنا أبصر به وأعني ما أقول به!! فهذا «المبدل» ـ صاحب «القوانين الوضعية» ـ أشد كفرًا وعتيًا ونفورًا عمَّا جاء به رسول اللَّه ﷺ وأعظم مناقضة وأشمل تبديلاً عرفته البشرية «جمعاء»، ولا يشك في كفره إلَّا مَن طمس اللَّه بصره وأعماه عن نور الوحي، بل يكفّره مَن هو علىٰ طوره «الأول» في تعلم مسائل «الأسماء» و«الأحكام» ـ صِبْيَان الكُتَّاب ـ لأنها مشتملة علىٰ الأمد «الأقصىٰ» من الوضوح والبيان!!!**

فنحن لا نلوم العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ تبني رأي «المرجئة» في دعامة الدّين، فاللَّه يهدي من يشاء إلىٰ الصراط المستقيم، وإنما

نلومه علىٰ تبني قول أئمتنا ومنهم صاحب المصطلح ـ العلاَّمة «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ثمَّ الإلقاء عليه ثوب «المرجئة»، فيلتبس الأمر بذلك ويضل الحقّ بين سفسطات وترّهات هٰؤلاء النَّوْكَىٰ.

وآيُّم اللَّه! لو لم يكن من كلام العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا قوله: «**وأعرض عن الإسلام كلّية، جوابه هو ما سبق تمامًا إن كان يتبنىٰ ذلك ٱستحلالاً قلبًا**» لكفىٰ به دلالة واضحة أنَّ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس علىٰ الهدىٰ المستقيم في «مسألة الإيمان».

قولوا لنا بربِّكم!! أترون أنَّ «ٱبن القيم» أو «ٱبن تيمية» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ اللَّذين حمل «الألباني» شعارهما في «مسألة الإيمان» يقولان بهذا: «**وأعرض عن الإسلام كلّية**» هو مسلم ما لم يكذب أو يجحد؟! سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ !!

يَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾﴾ [الأحزاب]. وَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٢٤﴾﴾ [الحج].

اللَّهم إنا نسألك الثَّبات علىٰ هذا الصراط حتَّىٰ الممات، وأن لا تشذ بنا عنه طرفة عين ـ لا إفراطًا ولا تفريطًا ـ وٱجعلنا من ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾. آمين! آمين! آمين!

ورأس الإحسان وذروة سنامه المحافظة علىٰ هذه الأمانة ـ «مسألة الإيمان» ـ كما جاءت عن الذين يغيظ بهم الكفار، الرُّحماء بينهم، الأشداء علىٰ الكفار والزَّنادقة ـ علىٰ ٱختلاف نحلهم وبدعهم ـ واللُّطفاء الرُّفقاء بالذي عنده «نور» و«ظلمة» مع الأنكار لظلمته

وكشفها وتسليط الضوء عليها حتَّىٰ تنجلي، ومن أصرَّ عليها أنبناه وقلنا له: إنَّ اللَّه لا يحب «النور» و«الظلمة» إنما يحب «النور» علىٰ «النور» مع ولائه وجوبًا ولو ضرب ظهرنا وأخذ مالنا، ويا بشراه مَن كان علىٰ هذا «النهج»، لأنَّ اللَّه تَعَالَىٰ بشَّر أصحابه بقوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾. والمحروم مَن حرم هذه البشرىٰ، وعناية اللَّه تَعَالَىٰ مُحاطة بالمؤمن ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾﴾.

▪ أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأعرض عن الإسلام بالكلّية من أجل المحافظة علىٰ «الكرسي» و«السُّلطة» و«الرياسة»....».

قلتُ: فهذه الأغراض هي التي أخزت من كان قبلنا ـ «هرقل» وأمثاله ـ وهذه أغراض مستوجبة للكفر والعذاب، لأنها من باب إثار «الدُّنيا» علىٰ «الآخرة».

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فقد ذكر تَعَالَىٰ مَن كفر باللَّه بعد إيمانه وذكر وعيده في «الآخرة»، ثمَّ قال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]. وبيّن تَعَالَىٰ أنَّ الوعيد ٱستحقوه بهذا. **ومعلوم أنَّ باب «التَّصديق» و«التَّكذيب» و«العلم» و«الجهل» ليس هو من باب «الحبّ» و«البغض»**، وهؤلاء[1] يقولون: **إنما ٱستحقوا «الوعيد»؛ لزوال «التَّصديق» و«الإيمان» من قلوبهم** ـ وإن كان ذلك قد يكون سببه حب «الدُّنيا» علىٰ «الآخرة» ـ واللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **جعل ٱستحباب «الدُّنيا» علىٰ «الآخرة» هو الأصل الموجب للخسران**

(١) **قلتُ:** «المرجئة» المبتدعة الخبيثة الضالة عن الهدىٰ.

وٱستحباب «الدُّنيا» علىٰ «الآخرة» قد يكون مع «العلم» و«التَّصديق» بأنَّ الكفر يضر في «الآخرة»، وبأنه ما له في «الآخرة» من خلاق. ـ إلىٰ أن قال ـ : وقوله تعالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ أي: لٱستحبابه «الدُّنيا» علىٰ «الآخرة»،... و«الآية» نزلت في «عمار بن ياسر»، و«بلال بن رباح»، وأمثالهما من المؤمنين المستضعفين لما أكرههم المشركون علىٰ سب النَّبيء ﷺ، ونحو ذلك من كلمات الكفر.

فمنهم من أجاب بلسانه كـ«عمّار»، ومنهم من صبر علىٰ «المحنة» كـ«بلال»، ولم يكره أحد منهم علىٰ خلاف ما في قلبه، بل أكرهوا علىٰ التَّكلم، **فمَن تكلم بدون إكراه لم يتكلم إلَّا وصدره منشرح به**.

وأيضًا: فقد جاء نفر من «اليهود إلى» النَّبيء، فقالوا: نشهد إنك لرسول، ولم يكونوا مسلمين بذلك؛ لأنهم قالوا علىٰ سبيل «**الإخبار**» عمَّا في أنفسهم. أي: نعلم ونجزم أنك رسول اللَّه، قال: «**فلم لا تتبعوني؟!**» قالوا: نخاف من «يهود»، **فعلم أنَّ مجرد «العلم» و«الإخبار» عنه ليس بإيمان حتَّىٰ يتكلم بالإيمان علىٰ وجه «الأنشاء» المتضمن للٱلتزام والأنقياد**، مع تضمن ذلك «الإخبار» عما في أنفسهم. فالمنافقون قالوا مخبرين كاذبين، فكانوا كفارًا في الباطن، وهٰؤلاء قالوها غير **ملتزمين ولا منقادين**، فكانوا كفارًا في «الظَّاهر» و«الباطن» وكذلك «أبو طالب» قد ٱستفاض عنه أنه كان يعلم بنبوة «محمد» وأنشد عنه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

لكن ٱمتنع من «الإقرار» بالتوحيد والنبوة حبًا لدين سلفه، وكراهة

أَن يعيره قومه، **فلما لم يقترن بعلمه الباطن «الحب» و«الأنقياد» ـ الذي يمنع ما يضاد ذلك من حب الباطل وكراهة الحقّ ـ لم يكن مؤمنًا.»**

[مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٢، ٣٤٣ ط/ جـ ٥٦٠، ٥٦١ ط/ ق].

فالحاكمون بهذا «القانون» الوضعي، لو كانوا ملتزمين بالشريعة ـ باطنًا وظاهرًا ـ وحكموا في «قضية» بخلاف الشَّريعة لقلنا هذه معصية، فالجزئية لا تقدح إذا كان التَّحاكم «العام» إلىٰ الشَّريعة، وهذا عمل مضعف لعمل القلب غير مذهبه بالكلّية، **لكن هٰؤلاء ٱلتزموا ما سخط اللَّه وكرهوا رضوانه؛ بفرضهم هذا «القانون» علىٰ الأمة بالحديد والنار!!**

فعلم أنَّ مجرد «التَّصديق» أو «العلم» بأنَّ الشريعة أفضل، لا ينفع إذا صار في «القلب» حب لما أسخط اللَّه وكرهه، فٱلتزامهم هذه «الكراهة» مطلقًا، بل دافعوا عنها بكل ما أوتوا من قوة، هو سبب حبوط أعمالهم، فكيف يصح أَن يقال ـ بعد ذلك ـ : أنَّ هٰؤلاء غلبتهم شهوة «الكرسي» أو «الرياسة» كما قال «الألباني» علىٰ ٱلتزام ما أسخط اللَّه؟! لو كان عند هٰؤلاء مسكة عقل ما تلفظوا بها، خاصة إذا علمنا أنَّ «آية» المحنة ـ نفي الإيمان ـ عُلّقت بالتَّولي.

فالقوانين «الوضعية» الكافرة هي من العمل التَّركي «الظاهري» اللاَّزم للإيمان الباطن ـ «الأنقياد» و«الألتزام» ـ فالتَّربع علىٰ عرشها والدفاع عنها هو الإيثار الموجب لخسران «الدُّنيا» و«الآخرة» وإِن كان «التَّصديق» باقيًا.

فـ«هرقل» آثر الكرسي و«أبو طالب» آثر الشَّرف، فلم ينفعهم

تصديقهما، **فعلم أنَّ مجرد قول «الشَّريعة» أفضل دون ٱلتزامها والٱنقياد لها هو الكفر بعينه الموجب لٱنتفاء «عَمَل القَلْب»، فكون لا يكفر هٰؤلاء إلَّا إذا ٱنتفىٰ «التَّصديق» ـ كما تقول «المرجئة» الخبيثة ـ فلماذا يكفّرون «أبا طالب» و«هرقل» و«إبليس»؟! ولقد علم القوم أنَّ هذه سمجة قبيحة وسفسطة فيما هو بديهي عند جماهير العُقَلاء.**

❋ ❋ ❋ ❋

«الشُّبْهَةُ التَّاسِعَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في سؤال ورد عليه هذا نصه: «في بعض الأمور ترتكب ـ خاصة في بلدنا هذا ـ من الأمور الكفرية نرىٰ خطورتها أعظم من «المسألة» التي نحن بصددها ألَا وهي: «سب الدّين والرَّب» كثير من جماعاتنا، أفرادنا، يسبون الدّين والرَّب ويصلون ولكن هذا كفر؟! ـ **يقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسَّائل ـ : صف «الكفر» الذي تسأل عنه!! **السَّائل**: ليس دون كفر؟! **ويقول** رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسَّائل: هذا يختلف تمامًا. أنا أعتقد أنَّ هٰؤلاء الذين تصدر منهم **هذه الكفريات «اللَّفظية»** ـ دعونا نسميها بواقع أمرها ـ الذين تصدر منهم هذه الكفريات «اللَّفظية» نحن نسمع الكثيرين منهم من يتبع كفره بالٱستغفار، هذا ما معناه؟! **معناه**: **أنَّ هذا يحتاج إلىٰ «عصايتين» أو «ثلاثة»**، ولن يعود مرة أخرىٰ إلىٰ هذه **«اللَّفظة» الكافرة**.

أريد أَن أقول: هذا من سوء «التَّربية» وعدم قيام «الحاكم» بالواجب من تربية المسلمين علىٰ شريعة ربهم كما قال رب العالمين: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة].

فلو أنَّ هناك نظامًا يحكم بالإسلام علىٰ الأقل ـ من بعض الجوانب منها ـ اليوم نعرف مع الأسف الشديد أنَّ فردًا من أفراد «الرَّعية» لو أنه سب مقامًا ساميًا من البشر، هذا لابدَّ أَن يُعاقب، ولابدَّ أَن يُسجن، ولا يدقق فيه التَّدقيق الواجب شرعًا، يا ترىٰ هذه تهمة أم حقيقة؟!

بينما تصل «القضية» المتعلقة بسب ربّ العالمين، أو سب نبيه الكريم، أو شريعة الإسلام ـ يفهمون جيدًا أنَّ هذا وقع ـ بلِفوها وبمشُّوها، فهذا كلّه عكس للحقائق.

فلو كان هناك من يؤدب هٰؤلاء «مرة»، «مرتين»، «ثلاثة»، وشاع الخبر بين **أمثال** هٰؤلاء **القليلي «الأدب» و«التَّربية»**، وسوف لن نسمع أحدًا يقع في هذا الكفر «اللَّفظي»... ـ إلىٰ أن قال ـ : لذلك بارك اللَّه فيكم، نحن يجب الآن أَن نهتم بالإصلاح المزدوج، إصلاح «القلب» و«القالب»، **ولا نتحمس أنَّ هذا كَفَرَ**، خلاص أقتله، ستقتله **وقد تكون مخطئًا لأنه قد يكون ما كفر كفرًا يستحل به دمه**، ـ إلىٰ أَن قال ـ : **السَّائل**: هناك تعليق في «الحديث»، الرَّجل الذي ضلت ناقته، قال: «اللَّهم أنت عبدي وأنا ربك». **يقول** رَحِمَهُ اللَّهُ للسَّائل: هذا قال بلسانه ما ليس في قلبه لكن لا يخفىٰ علىٰ جميع الحاضرين بخاصة أنا مثلكم أنَّ هناك فرقًا كبيرًا بين هذا؛ لأن هذا من دهشه قال هذه الكلمة «الكافرة» **لكن ذاك من سوء تربيته.**» [فتاوىٰ الألباني ص ٥٨٣، ٥٨٤].

التَّفنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : **إنَّ غض الطرف عن هذه «الكبوة» بل «التَّجهم» الصُّراح هو نصر ما لم يأذن اللَّه تَعَالَىٰ بنصره بعينه**، ولا أشك أنَّ «الأثريين» عامة ينصرون هذا، ويدعون إليه جهارًا نهارًا، وهٰؤلاء هم أهل «السَّفْسَطة» الذين يوقعون الباطل علىٰ الحقّ، وقد أوتوا من رقَّة ما لبسوا؛ بعد ما ٱستحكم فيهم الدَّاء العضال الذي أوهن الأمة؛ «الحبّ الذي يعمي ويصم».

فلاحظ أيها المُنصف الغير مُجحف ـ إن كان لك عقل صحيح وبقية من إنصاف ـ في قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الكفريات اللَّفظية» علمت أنَّ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يساوي بين جميع الكفريات اللَّفظية ـ كما يسميها هو علىٰ ٱصطلاحه الحادث ـ الذي ليس له فيه سلف، وقد أوضحت ذلك في «الشُّبْهَةِ الخَامِسَة» أنه يقول ـ في الذي قال: «ما شاء اللَّه وشئت»: أنَّ هذا كفر لفظي، والكفر «اللَّفظي» يساوي الكفر «العملي» ـ ثمَّ يقول هنا ـ في الذي سب اللَّه ورسوله وٱنتقص شريعته ـ والعياذ باللَّه ـ: كفر لفظي سببه سوء التَّربية!!

فلازم قوله ـ علىٰ تقسيمه الآنف ـ أنَّ الواقع في هذه الموبقات ـ والعياذ باللَّه ـ وقع في كفر «عملي»، وكفىٰ بهذا القول السَّمج ضلالاً الذي ما بعده ضلالٌ، وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ۝٤٦﴾ [الحَجّ].

يقول **شيخ الإسلام ٱبن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ سبَّ اللَّه أو سب رسوله كفر **ظاهرًا وباطنًا**، سواء كان السَّاب يعتقد أنَّ ذلك محرمٌ، أو كان مستحلاً له أو كان ذاهلاً عن ٱعتقاده، وهذا مذهب «الفقهاء» وسائر «أهل السُّنَّة» القائلين بأنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ» [الصارم المسلول ٣/ ٩٥٥].

ويقول **العلاَّمة الشوكاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «السَّاب للَّه عَزَّ وَجَلَّ أو لكتابه أو لرسوله أو للسُّنَّة المطهرة أو الإسلام، **فإنَّ هذه كفرٌ بواحٌ**» [السَّيل الجرار المتدفق علىٰ حدائق الأزهار ٣/ ٥٦١، ٥٦٢].

ويقول **الإمام الجليل إسحاق بن إبراهيم الحنظلي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ المعروف بـ«ٱبن راهويه» وأحد الأئمة الأعلام المشهود لهم بالعلم

والفضل والإمامة في الدّين؛ يعدل بـ«الشافعي» و«أحمد» ـ ما لفظه: «قد أجمع المسلمون أنَّ من سبَّ اللَّه أو سبَّ رسوله ﷺ أو دفع شيئًا مما أنزل اللَّه، أو قتل نبيًا من أنبياء اللَّه، **أنه كافر بذلك وإن كان مقرًا بكلّ ما أنزل اللَّه.**» [التَّمهيد ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩ والأستذكار ٢/ ١٥٠].

فلماذا قال «الأئمة» الأعلام بل «قُحّ أهل السُّنَّة» القائلين الإيمان قول وعمل هذا؟! لأنهم علموا أنَّ السَّب «ٱستخفاف» و«إهانة» و«إذلال»، وأنَّ التَّعظيم أو المحبَّة «إجلال» و«إكرام»، ومتىٰ كان أحدهما ٱنتفىٰ الآخر، والعلاَّمة «الألباني» ـ لو قال بقول «المرجئة» المبتدعة الذين يقولون الإيمان هو «الأعتقاد» و«القول» في السَّاب ـ لكان أرحم وأخف مما ذهب إليه!! وذلك أنَّ «المرجئة» يوافقوننا في تكفيره ـ أعني: «السَّاب» أو «المستهزىء»ـ **ويخالفوننا في «التَّعليل» ـ أعني: سبب كفره ـ .**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في هؤلاء «المرجئة» الموافقة لنا في التَّكفير للسَّاب ما لفظه: «لما رأوا ـ يَعْني: «المرجئة» ـ أنَّ الأمة قد كفَّرت السَّاب فقالوا: **إنما كفر لأنَّ سبه دليل علىٰ أنه لم يعتقد أنه حرام وٱعتقاد حلَّه تكذيب للرَّسول، فكفر بهذا «التَّكذيب» لا بتلك «الإهانة» وإنما «الإهانة» دليل علىٰ التكذيب!!**» [الصارم المسلول ٣/ ٩٦٥].

فهم يوافقوننا في تكفيره لكن ليس بالسَّب ذاته وإنما بغيره ـ بالدَّلالة علىٰ أنَّ «القلب» مكذبٌ ـ لكن العلاَّمة «الألباني» قال بالبلية العظمىٰ بقوله: «**ولا نتحمس أنَّ هذا كَفَرَ، خلاص أقتله، ستقتله وقد تكون مخطئًا، لأنه قد يكون ما كفر كفرًا يستحل به دمه**»!!

فمن كان له إلمامٌ بمسألة الإيمان علىٰ نهج السَّالفين وترعرع في حاضنة «قُحّ أهل السُّنَّة» **علم أنَّ القَوْل خبيثٌ**، صاحبه «جهم بن صفوان» الزنديق و«الصالحي»، وشبهتهم **أنهم جعلوا الإيمان هو مجرد «المعرفة» و«التَّصديق» بالقلب فقط، وإِن لم يتكلم بلسانه!!**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في هٰؤلاء الذين أوتوا من هذا الباب ما لفظه: «أنه قد يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فإذا كان في قلبه «التَّعظيم» و«التَّوقير» للرَّسول لم يقدح إظهار خلاف ذلك بلسانه في «الباطن» كما لا ينفع «المنافق» إظهار ما في قلبه في الباطن.» [الصارم المسلول ٣/ ٩٦٦].

فهٰؤلاء النَّوْكَىٰ ـ «جهم» و«الصالحي» ومن قال بقولهم؛ ولاشكَّ أنَّ العلاَّمة «الألباني» منهم ـ **فلقد هيَّب من تكفيره** ـ يُجَوزون القول وضدّه في هذه المسألة.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في المجوّزين هذا الشَّيء وضدّه ـ ما لفظه: «فهٰؤلاء يُجوّزون أَن يكون هذا «السَّاب» الشاتم في الباطن عارفًا باللَّه موحدًا له، مؤمنًا به، فإذا أقيمت عليهم حجة بـ«نص» أو «إجماع» أنَّ هذا كافر باطنًا وظاهرًا قالوا: **هذا يقتضي أنَّ ذلك مستلزم للتكذيب «الباطن»، وأنَّ الإيمان يستلزم عدم ذلك**

فيقال لهم: معنا أمران معلومان:

أحدهما: معلوم من الأضطرار من الدّين.

والثَّاني: معلوم بالأضطرار من أنفسنا عند التَّأمل.

أمَّا الأول: فإنا نعلم أنَّ مَن سبَّ اللَّه ورسوله بغير كره، بل مَن

تكلم بكلمات الكفر طائعًا غير مكره، ومَن ٱستهزأ باللَّه وآياته ورسوله فهو كافر باطنًا وظاهرًا، وأنَّ مَن قال: إنَّ مثل هذا قد يكون في «الباطن» مؤمنًا باللَّه وإنما هو كافر في الظَّاهر، فإنه قال قولاً معلوم الفساد بالضرورة من الدّين.

وأما الثَّاني: فالقلب إذا كان معتقدًا صدق الرَّسول وأنه رسول اللَّه، وكان محبًا لرسول اللَّه معظمًا له، ٱمتنع مع هذا أَن يلعنه ويسبه فلا يتصور ذلك منه إلَّا مع نوع من «الٱستخفاف» به وبحرمته، **فعلم بذلك أنَّ مجرد ٱعتقاد أنه صادق لا يكون إيمانًا إلَّا مع محبته وتعظيمه بالقلب.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٠، ٣٤١ ط/ جـ ٥٥٧، ٥٥٨ ط/ ق].

فكما ترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ «المرجئة» المبتدعة الذين ينهجون نهج «حماد» و«أبي حنيفة» قالت في السَّاب: أنه مكذب والمرجئة «الجهمية» قالت: يجوز أَن يكون مع هذا السَّب معظمًا للَّه ورسوله في «الباطن»، و«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ زاد بلية ثالثة ـ بعدما تبنَّىٰ قول «الجهمية» في السَّاب ـ لم يُسْبَق إليها وتعتبر من أوابده، فلم يكفره وقال: **هو من سوء تربيته!!** وكفىٰ بهذا شناعة، ورميًا بدعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ وراء الظَّهر، ليت شعري! يخبرنا من قال بهذا؟! فهو يعظم مذهب «السَّلف»، أهذا هو «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي» الذي يقول به «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!!

هلَا أخبرتنا أيها «الأثري» ـ بين المعكوفتين ـ !! هل الفحل الجليل «ٱبن القيم» ـ صاحب مصطلح «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي» الذي يدندن حوله «الألباني» ويدعو إليه ـ أنه يقول في ساب

اللَّه ورسوله غير كافر؟! أو صاحب سوء تربية؟! أو أنَّ هذا اللَّفظ الكفري ـ كما ٱصطلح له «الألباني» ـ أنه يساوي الكفر «العملي»؟!

بالطَّبع سوف تقول إنَّ «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ دعا إلىٰ ركوب سفينة منكسرة، غرق بسببها خلق كثير، بل زل زلة نفخ لها «الأبواق»، فتهافت فيها الكثير، **هذا إن كنت صافي السّر نقي الضمير، خالص «الٱعتقاد» قوي «اليقين»، صحيح التَّوحيد، جيد التَّمييز كامل العرفان، عالم بـ«السُّنَّة» و«القرآن»، ولا لمراد نفسك ٱتبعت، ولا في هوة التَّقليد وقعت، ولا للمُنكر زخرفت، ولا بالكذب والجهل أتحفت، وبالباطل من تحت فرقعت!!**

أما إن كنت غير ذلك، فٱعلم أنَّ ما سوف تقوله هو الكذب الصراح، وهي الفتنة ذاتها التي أشرت إليها بمسودَّتك الرَّزية وتحذيرك المشؤوم؛ «*التَّحْذِير مِن فِتْنَة التَّكْفِير*».

فهذه هي البضاعة التي تروج لها، **التَّشكيك فيمَن كفَّره الشَّارع الحكيم، وتسمية من أقدم علىٰ تكفيره مفتون مبتغي الفتنة**، وفي الحقيقة هذه هي «الوظيفة» التي وكلت بها أيها الأثري ـ بين المعكوفتين ـ وطائفتك، **ضرب مدرسة «فقه الدَّليل» أو هز أركانها**، كيف والسُّم النَّاقع مبثوث فيما تسودون فيه «الصفحات»؟!! ـ في رسالتكم الموسومة زورًا وبهتانًا بـ«*مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة السلفية*»، وفيها من «الإرجاء» والتَّلبيس ما فيه برهان.

وأولىٰ لكم لو وسموها بـ«*مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة الإرجائية*» لأنها مملوءة به، فكما ترون أيها المُتَّبعة

الجماعة يتقنون الصنعة جيدًا؛ صنعة «التَّلبيس» و«التَّدليس»، ولقد ذكرت في كتابي «إِحْقَاق الحَقّ فِي الرُّجُوع إلى المَذْهَب الحقّ» أنَّ من سيمات أهل الأهواء والبدع: **إلقاء الأسماء المزيفة والجذابة المخالفة لكنهها**، وهذه التسمية لهذه «الرسالة» لا تخرج قيد شبر عن هذا، وهذه كتبت لما حصر هٰؤلاء الأدعياء من طرف «قُحّ أهل السُّنَّة» أنهم دعاة إلىٰ مذهب رديء، فأرادوا أَن يتنصلوا مما هم فيه مخالفون، فطموا الوادي علىٰ «القرىٰ».

وذلك أنَّ الشبهة لا تستقر في «القلب» إلَّا بداع الهوىٰ، **والهوىٰ هو إرادة في النَّفس بغير علم**، فالشبهة إذا سبقت بهذا ٱستحكمت فمهما أصَّل وفصَّل المبتلي بها ـ والعياذ باللَّه ـ **إلَّا وعلىٰ قاعدتها يقرّر** وهذا معلوم لمن رزقه اللَّه البصر النافذ، **وكان لا لهوىٰ النَّفس مُتَبَعًا ولا بالشبهة مُنْخَدعًا**.

فالدَّعي أثري «الزرقاء» ـ لما أراد أَن يتنصل مما سطرته يداه ونزلت فيه الشهب المحرقة من طرف «اللَّجنة الدَّائمة» لأنه غاوي الظهور فسقط في الذي يقصم الظهور ـ كان يحيل علىٰ كتابه «التَّعْرِيف والتَّنْبِئَة» فظن الورم شحمًا، فإذ به يعيد ما قرره في كتاب الجهمي «مراد شكري».

فٱنظر أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ التَّهويل واللَّف والدَّوران والتَّلبيس بالمجمل في مسائل «الأعتقاد» وبتر النُّصوص، وتحريف للكلم، ثمَّ الأدعاء المنهج علىٰ جادة «السَّلف»، ولهذا أعيد القول بالمثل الذي عندنا في «الجزائر» ـ في الجهة «الغربية» لأني منها ـ :

«**المُدَفْدِف لا ينسىٰ هز الاكتاف**». فهؤلاء الأدعياء لما أُنّبوا علىٰ ما هم فيه أسرعوا في كتابة هذا المجمل من «الاعتقاد»، **فإذا فيه ما هو يهز له «الأكتاف»، و«الأطراف»!!**

يقول طائفة «المرجئة الجدد» ـ «الأثرية» بين ـ المعكوفتين ـ ما لفظه: «٧ـ من الكفر «العملي» ـ و«القولي» ـ ما هو مخرج من الملَّة بذاته، ولا يشترط فيه استحلال «قلبي»؛ وهو ما كان مضادًا للإيمان من كلّ وجه؛ مثل «سب» اللَّه تَعَالَىٰ، و«شتم» الرَّسول ﷺ، و«السُّجود» للصنم وإلقاء «المُصحف» في القاذورات... وما في معناها.

وتنزيل هذا الحكم علىٰ «الأعيان» ـ كغيره من المكفرات ـ **لا يقع إلَّا بشرطه المعتبر.**» [مجمل مسائل العلمية ص ٢٠ الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣ هـ لدار المنهاج].

انظر أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ قولهم: «**ولا يشترط فيه استحلال قلبي**»، كلام مجمل محتمل لمعنيين: **لأنَّ الاستحلال «القلبي» فيه ما يذهب «قول القلب» ـ المستلزم للتَّصديق والإقرار من ضمنه ـ وفيه ما يذهب «عمل القلب» ـ المستلزم لالتزام التَّحريم التَّحريم المذهب لعمل القلب بالكلّية وليس المضعفه. كما سنبيّن ذلك ـ إِن شاء اللَّه ـ.**

وقطعًا هؤلاء يريدون الأول، لأنهم لا يثبتون من الكفر إلَّا كفر «التَّكذيب» أو «الجحود»، والكفر «العملي» ـ المخرج من الملَّة بذاته عندهم والذي لا يشترطون فيه الاستحلال «القلبي»؛ «التَّكذيب» أو «الجحود»؛ لأنهما من «قول القلب» ـ **مذهب لقول القلب لا عمله.**

فأيّ كفر من هذا القبيل مستلزم للتَّكذيب أو الجحود ـ وإن دل بذاته كما قال شيخهم قبل في «**الأستهزاء**» ـ.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تلبيس هذه الطَّائفة الشَّائنة ـ ما لفظه: «هؤلاء ممَّن يجعل الأعمال الباطنة والظاهرة **من موجبات الإيمان لا من نفسه**، ويجعل ما ينتفي الإيمان بإنتفائه من لوازم «التَّصديق» **لايتصور عنده تصديق باطن مع كفر قَطٌّ.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٢٧ ط/ جـ ٥٣٥ ط/ ق]. فمدرسة التَّخريج واحدة، **هذه** «**الأولىٰ**»**!**

▪ **أما الثَّانية**: قولهم: «وتنزيل هذا الحكم علىٰ «الأعيان» ـ كغيره من المكفرات ـ **لا يقع إلَّا بشرطه المعتبر**».

وشرطه المعتبر ذكروه في «الصفحة ١٩، ٢٠» العنصر «رقم ٥» فيقول فيه الأدعياء ما لفظه: «٥ـ قد يرد في «الكتاب» و«السُّنَّة» ما يفهم منه أنَّ هذا «القول»، أو «العمل»، أو «الأعتقاد» كفرٌ؛ ولا يكفر به أحد ـ عينًا ـ إلَّا إذا أقيمت عليه الحجة بتحقق الشروط ـ علمًا وقصدًا وٱختيارًا ـ وٱنتفاء الموانع ـ وهي عكس هذه وأضدادها ـ.» [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ١٩، ٢٠].

فمضمون القول وطامته الكبرىٰ والواقعية العلمية لهؤلاء الأدعياء تقول: لا يجوز لنا أَن نكفر ساب اللَّه ـ والعياذ باللَّه ـ وشاتم رسوله ﷺ والملقي «المُصحف» في القاذورات، عينًا إلَّا إذا كان عالمًا وقاصدًا ومختارًا لذلك، فلابدَّ من إقامة «الحجة» عليه**!!**

فمضمون قولهم: أنَّ مُقترف هذه الموبقات ـ والعياذ باللَّه ـ من **الممكن أَن يكون عارفًا باللَّه معظمًا له ولرسوله ﷺ وللمُصحف في**

«**الباطن**»، **كما يقوله** «**جهم**» **الزنديق و**«**الصالحي**»، مع العلم أنَّ هذا المجمل ـ **من مسائل الإيمان العلمية** ـ قرأه «ربيع بن هادي المدخلي» المدَّعي أنه حامل لواء الجرح والتَّعديل، فأين اللّواء هنا؟! هل سقط أو ٱنطوى؟! أم هو لواء موافقة في هذا العار ـ أعني: «الإرجاء» ـ؟!

وسوف ندرج في «الأخير» ضمن **أصول وثائق المبتدعة** ـ **طائفة المرجئة الجُدُد** ـ أسماء الذين وافقوا علىٰ هذا العار والإجمال والروغان، أفّ لكم ولِمَ أنتم فيه، وكفىٰ بما تفعلون جفاءً ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرعد: ١٧].

فَلِنعد إلىٰ المقصود، ومناقشة شيخهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: «**أنَّ هذا** ـ **يَعْني: السَّاب** ـ **يحتاج إلىٰ عصايتين أو ثلاثة**».

قُلتُ: أنوح له نواح ثكلىٰ «الأكباد» وأقول فيه كما قال الشاعر:

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِل   مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تُورَدُ الإِبِل

فهلُمَّ معي أيُّها «الأثري» ـ بين المعكوفتين ـ أقول لك كيف تورد الإبل؟!

فالسَّاب إذا كان في دولة ليس للإسلام فيها صولة ـ الشَّريعة منحية من كل جوانب الحياة ـ كما شهد بذلك «الألباني» في هذه «الشُّبْهَة التَّاسِعَة» بقوله: «فلو أنَّ هناك نظامًا يحكم بالإسلام علىٰ الأقل من بعض الجوانب».

فهو شهد شهادة الحقّ أنَّ الإسلام لا يحكم في «الدُّول» التي يسميها إسلامية ـ «القانون الوضعي» هو الغالب والمهيمن علىٰ شؤون حياة المسلمين، **فهنا يكتفي بالإيمان** «**الضعيف**» **الذي ليس وراءه حبة**

«خردل» من إيمان، تكفيره عينًا.

أما إن كان معالم الإسلام بادية، والشريعة محكَّمة و«القوانين الوضعية» في «المزبلة»، لأنها من الكناسة المحتوية علىٰ النجاسة يحكَّم فيه كما حكم الفقيهان الجليلان «ٱبن حبيب» المالكي الأندلسي و«أصبغ بن خليل» رَحِمَهُمَاٱللهُ وهما من فقهاء «قرطبة» في الذي قال عندما كان «المطر» ينزل: «بدأ الخراز يَرُش جلوده» ـ والعياذ باللَّه ـ .

قال القاضي الفحل عياض اليحصبي رَحِمَهُٱللهُ ما لفظه: «وقد أفتىٰ «ٱبن حبيب» و«أصبغ بن خليل» ـ من فقهاء «قرطبة» ـ بقتل المعروف بـ«ٱبن أخي عجب»، وكان خرج يومًا فأخذه «المطر»، فقال: بدأ «الخراز» يرش جلوده، وكان بعض «الفقهاء» بها «أبو زيد» صاحب الثمانية، و«عبدالأعلى بن وهب»، و«أبان بن عيسىٰ» قد توقفوا عن سفك دمه، **وأشاروا أنه عبث من «القول» يكفي فيه «الأدب»**. وأفتىٰ بمثله القاضي حينئذ «موسىٰ بن زياد».

فقال ٱبن حبيب: **دمه في عنقي، أيشتم ربًا عبدناه ثمَّ لا ننتصر له؟! إنا إذن: لعبيد سوء ما نحن له بعابدين. وبكىٰ**، ورفع المجلس إلىٰ الأمير بها «عبدالرحمن بن الحكم الأموي»، وكانت «عجب» عمَّة هذا المطلوب من حظاياه.

وأعلم بٱختلاف «الفقهاء»، **فخرج الإذن من عنده بالأخذ بقول «ٱبن حبيب» وصاحبه، وأمر بقتله فقتل وصلب بحضرة الفقيهين. وعزل «القاضي» لتهمته بالمداهنة في هذه «القصة»،= ووبخ بقية «الفقهاء» وسبهم.**» [إتحاف أهل الوفا بتهذيب كتاب الشفا ص ٥٤٩، ٥٥٠ ونسيم

الرياض ٦/ ٣٩٩، ٤٠٠].

ويقول القاضي الفحل عياض اليحصبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «سأل «الرشيد» مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رجل شتم النَّبيء ﷺ، وذكر له أنَّ فقهاء «العراق» أفتوه بجلده، فغضب «مالك» وقال: ما بقاء الأمة بعد شتم نبيها؟! من شتم الأنبياء قتل، ومن شتم أصحاب النَّبيء ﷺ جلد. وهذه الحكاية رواها غير واحد من أصحاب مناقب «مالك» ومؤلفي أخباره، وغيرهم وما قاله أولٰئك «العراقيون» يحتمل علىٰ غير السَّب وإلَّا فالإجماع علىٰ قتل من سب كما تقدم.» [إتحاف أهل الوفا ص ٥٠٦].

قلتُ: يحتمل ما قاله« العراقيون» هو من جهة بدعتهم «الإرجائية» فإنها منهم صدرت، خاصة جماعة «الكوفة»، فهذا هو المحتمل، أما من كان منهم علىٰ مذهب «قُحّ أهل السُّنَّة» في الإيمان، فالقول واحدٌ تكفيره وقتله، وهو مبثوث في مصنفاتهم، هذا هو المحتمل لا غير.

ولقد أطال شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقرير هذه «المسألة» في كتابه الكبير الموسوم بـ«الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول» بما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة، فٱرجع إليه أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ فإنه نافع ومهم، خاصة مَن تأثر بهؤلاء الأثريين ـ بين المعكوفتين ـ أو ممَّن يعرف الحقّ بالرجال كالبهيمة التي تقاد، فسوف تنجلي عنك الغمرة وتنقشع عن قلبك سحائب الغفلة بإذن اللَّه.

فقُحّ أهل السُّنَّة القائلين الإيمان قول وعمل والعمل ركن منه أو شرط في صحته، يخالفون «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في التَّهييب من تكفيره**، بل يكفرونه ويستحلون دمه سواء كان مستحلاً لذلك، أو يعتقد أنه محرمًا

أو حتَّىٰ ذاهلاً عن ٱعتقاده ـ كما مرَّ عليك آنفًا فعل «ٱبن حبيب» المالكي **فهم لا يوافقون العلاَّمة «الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «العصاة» أو «العصايتين» إلَّا إذا كانت تفلق «الرَّأس» وتخرج «المخ»!!**

▪ أما عن قياسه الضيزىٰ الذي قال فيه: «أنَّ هناك فرقًا كبيرًا بين هذا لأنَّ هذا من دهشه قال هذه الكلمة الكافرة **لكن ذاك من سوء تربيته**».

قلتُ: إلحاق هذا بهذا من أبطل القياس مما لا خفاء به، لا ينهض حتَّىٰ أَن يكون شبهة قياس، فالبون شاسع بينهما، بل بينهما برزخ لا يبغيان، فالذي أخطأ بفرحته **قصد «العبادة» وعظمها، وهذا «إجلال» و«تعظيم»**، وساب **اللَّه ورسوله قصد «المنقصة» و«المسبة» وٱعتمدها وهذا «مهانة» و«إذلال» و«ٱستخفاف»، ولا يكون إلَّا بزوال «عمل القلب» الموجب للحب والٱنقياد**، وليس من سوء «التَّربية»، وصاحبه كافر عينًا ولا كرامة.

فٱجعل أيُّها السَّلفي الشَّرعي هذه «القاعدة» العمدة في صك وجوه المدلسة «الأثرية» جملة؛ **طائفة «المرجئة الجدد»**، الذي يستدلون بالشبه: «كشبهة ذات الأنواط»، والذي قال: «ما شاء اللَّه وشئت»، والذي «أخطأ من دهشه»، **في عدم تكفير الذي قارف الكفر وقصده**، ومنه الساب للَّه ورسوله والمنتقص شريعته ـ والعياذ باللَّه ـ واللَّه ولي التَّوفيق.

▪ أما عن قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي يسب مقامًا ساميًا من البشر، هذا لابدَّ أَن يعاقب، ولابد أَن يُسجن، أما سب رب العالمين ونبيه الكريم،... بلفوها وبمشوها».

قلتُ: لا يقدس اللَّه قومًا ينتقمون للبشر ولا ينتقمون لرب البشر فـ«عبدالرحمن بن الحكم الأموي» أراق دم الذي قال ما قال، بالرغم أنَّ عمَّته كانت هي «الحظية» عنده، وهذه المنزلة لم تستطع أَن تشفع له في الذي ٱقترفه، لأنه كان تقيًا نقيًا غار علىٰ حرمات اللَّه.

▪ أما هؤلاء ـ الذين: «بلفوها وبمشوها» كما قال الشيخ ـ فقد دانت نهايتهم وقرب ٱنبتارهم، يدل عليه قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [مُحَمَّد]. **فما أهون الناس علىٰ اللَّه** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **إذا غيروا عهوده ومواثيقه وتنقصوا شريعته.!!**

وكفىٰ للنَّاظر المُتبصّر أَن ينظر إلىٰ قول الألباني: «لأن هذا من دهشه قال هذه الكلمة **«الكافرة» لكن ذاك من سوء تربيته.**» ويحكم عليه ويبصم له بالتَّجهّم المُتجذّر، **فاللَّفظة عنده كافرة غير مُكفّرة.!!**

❖ ❖ ❖ ❖

«الشُّبْهَةُ العَاشِرَةُ»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في سؤال ورد عليه هذا نصه: «فضيلة الشَّيخ! هل يعتبر ما يعمله غالب «صوفية» اليوم ـ من المغالين في «القبور» والمقبورين والصالحين ـ من مظاهر شركية وأحوال فاسدة مخالفة للشرع.! هل يعتبر من باب الكفر «العملي» بشكل عام؟! لما نرىٰ عليه من «جمهرة» قد يكون ـ لعلَّكم ترون واللَّه أعلم وأخشىٰ أَن أكون متسرعًا ـ أنكم ترون البعض يكون فيه هذا الأمر «ٱعتقاديًا»؟!

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ للسَّائل بما لفظه: ما هذا الذي قلته الآن؟! **السَّائل:** قلتُ: أنه بشكل عام؛ لما نرىٰ عليه كثيرًا من أهلنا وعشيرتنا ممن حولنا من أهل بلدنا. هل هو كفر؟! هل نطلق عليه كفرًا «عمليًا» ـ لما يأتونه من تقبيل أو ٱستغاثة أو غير ذلك بالمقبورين والصالحين؟!

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُجيبًا السَّائل بما لفظه: **لا أستطيع أَن نعطي قاعدة عامة قد يكون من هذا، وقد يكون من هذا ، قد يكون كفرًا «ٱعتقاديًا» وقد يكون كفرًا «عمليًا»!!**

أنا أقول شيئًا قد يكون غريبًا: أنا لا أتجرأ علىٰ «القوم» ـ بتكفير «الشيعة» أو مَن يسمونهم بالرافضة ـ إلَّا إذا عرفنا «عقيدة» كل واحد منهم مثلاً: «الخميني» أعلن عن عقيدته بما سماه بماذا؟! [الحكومة الإسلامية]، هذا كفر بلاشك، **لكن أنا مش ضروري أتصور كلّ عالم شيعي هو يحمل نفس «الفكرة» هذه.!!**

فأقول: من كان يحمل هذه «الفكرة» ـ مَن يعتقد أنَّ هذا «القرآن» الذي بين أيدينا هو «ربع القرآن» الحقيقي هو في مصحف «فاطمة» لاشكَّ في كفر مَن يقول هذا، لكن أقول: «الشيعة» كفار لأنَّ كثيرًا أو لأنَّ كتابهم «الكافي» يقول كذا! وكذا! هذا غير كافي لتعميم إطلاق لفظة كفر علىٰ «الشيعة» وعلىٰ «الرافضة» لأنا هنا نجد سببين يمنعان من هذا الإطلاق.

الأول: أننا لا نستطيع أَن نقول كل عالم شيعي يحمل هذه «العقيدة» المكفرة.

ثانيًا: **ينبغي أَن يتحقق الشرط «الثَّاني» وهو إقامة «الحجة»، فهذا وهذا مفقود، يكفينا إذن: أَن نقول: هٰؤلاء ضالون، أما بدقة متناهية فينبغي أَن نعرف عقيدتهم إما من لسانهم أو من قلمهم.**» [فتاوىٰ الألباني ص ٦٣٨، ٦٣٩].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : إنَّ علىٰ هذا القول مآخذ «كثيرة» و«كثيرة »جدًا!!

منها ما يبيّن عقيدة «الشَّيخ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي ٱستقر عليها، وهي مخالفة ما عليه «السَّلف» صراحًا **والتَّشكيك فيمَن نقض «أصل الدّين» والتَّهييب من تكفيره،** ونحن ـ بفضل اللَّه تَعَالَىٰ ـ سنتناول هذا الكلام «مأخذًا»، «مأخذًا» حتَّىٰ نعرف هل الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ قدم راسخة في دعامة الدّين ـ «مسألة الإيمان» ـ أم هو منتسب لها في الظَّاهر فقط؟!! ـ أعني: القول بالأصطلاح، والتّحقيق بالباطل الصُّراح ـ لأنَّ في بعض

كلامه تدافعًا وٱضطرابًا خطيرًا وخطيرًا جدًا.

▪ فلِنَتناول المأخذ الأول: وهو ٱضطرابه وتشكيكه وتهييبه من تكفير «القبورية» ـ من صوفية وما شاكلها عامة ـ قبل الخوض في «الرافضة».

أقول: أليس تشكيكه في «القبورية» عامة ـ الذين نقضوا «أصل الدّين» ـ هو عين تشكيك «**الأمير الصنعاني**» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي توجَّع له حقّ توجع العلاَّمة الفحل «**الشوكاني**» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولأجله ألف «الدُّرِ النَّضِيدِ فِي إِخْلَاصِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ»؟!

يقول العلاَّمة الفحل الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الشّرك هو أَن يفعل لغير اللَّه شيئًا يختص به سُبۡحَانَهُۥ سواء أطلق علىٰ ذلك الغير ما كان تطلقه عليه «الجاهلية» أو أطلق عليه ٱسمًا آخر. **فلا ٱعتبار بالإسم قطُّ ومَن لم يعرف هذا فهو جاهل! لا يستحق أَن يُخاطب بما يخاطب به أهل «العلم».!!**

وقد علم كلّ «عالم» أنَّ عبادة الكفار «الأصنام» لم تكن إلَّا بتعظيمها وٱعتقاد أنها تضر وتنفع، والٱستغاثة بها عند «الحاجة» والتَّقرب لها في بعض «الحالات» بجزء من أموالهم!! **وهذا كلّه قد وقع من المعتقدين في «القبور» فإنهم قد عظموها إلىٰ حد لا يكون إلَّا للَّه سُبۡحَانَهُۥ.**

بل ربما يترك «العاصي» منهم فعل «المعصية» إذا كان في مشهد مَن يعتقده أو قريبًا منه مخافة تعجيل العقوبة من ذلك الميت!! وربما لا يتركها إذا كان في «حرم اللَّه» أو في «مسجد» من المساجد أو قريبًا من

ذلك، وربما حلف بعض غلاتهم باللَّه كاذبًا ولم يحلف بالميت الذي يعتقده.

وأما ٱعتقادهم أنها تضر وتنفع، فلولا ٱشتمال ضمائرهم علىٰ هذا «الٱعتقاد» لم يدع «أحد» منهم ميتًا أو حيًا ـ عند ٱستجلابه لنفع أو ٱستدفاعه لضر ـ قائلاً: يا فلان! أفعل لي «كذا»! و«كذا»! وعلىٰ اللَّه وعليك وأنا باللَّه وبك.!!

وأما التَّقرب للأموات، فٱنظر ماذا يجعلونه من «النذر» لهم وعلىٰ قبورهم في كثير من «المحلات»، ولو طلب الواحد منهم أنَّ يسمح بجزء من ذلك للَّه تَعَالَىٰ لم يفعل، وهذا معلوم يعرفه من عرف أحوال هٰؤلاء.» [الدّر النضيد ص ٣٢، ٣٣].

فٱنظر ـ رحمك اللَّه ـ كيف يجعل «الفعل» وحده ـ من دعاء وٱستغاثة ونذر هو المكفر لذاته ـ لأنَّ من المحال أَن توجد هذه «الأفعال» من دون حركة «الباطن» ـ أعني: «عَمَل القلب» ـ !!

فعلم أنَّ هذه «الأفعال» دالة علىٰ ما ٱشتملت عليه ضمائرهم من هذا «الٱعتقاد» الفاسد، وهذا هو الحركة التَّلازمية بين «الباطن» و«الظَّاهر»، ولا أعدل من شهادة «أفعال» جوارح الإنسان من بطلان ما ينطق به لسانه؛ من الدَّعاوىٰ الباطلة العاطلة.! فلولا عقده ـ من تعظيم وتبجيل وغيره ـ ما صدرت منه تلك «الأفعال»!!

ويقول العلاَّمة الفحل الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «فإِن قلتَ: إنَّ المشركين كانوا لا يقرون بكلمة «التَّوحيد» وهٰؤلاء المعتقدون في «الأموات» يقرّون بها.

قلتُ: هٰؤلاء إنما قالوها بألسنتهم وخالفوها بأفعالهم فإن مَن ٱستغاث بالأموات، أو طلب منهم ما لا يقدر عليه إلَّا اللَّه سُبۡحَانَهُۥ أو عظمهم، أو نذر عليهم بجزء من ماله، أو نحر لهم، **فقد نزلهم منزلة «الآلهة»** التي كان «المشركون» يفعلون لها هذه «الأفعال»!!

فهو لم يعتقد معنىٰ «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» ولا عمل به، بل خالفها ـ ٱعتقادًا وعملاً ـ فهو في قوله «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» كاذب علىٰ نفسه، فإنه قد جعل إلهًا غير اللَّه يعتقد أنه يضر وينفع، وعبده بدعائه عند «الشدائد» والٱستغاثة به عند «الحاجة» وبخضوعه له وتعظيمه إياه ونحر له «النحائر»، وقرب إليه نفائس «الأموال»، **وليس مجرد قول «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» من دون عمل بمعناها مثبتًا للإسلام، فإنه لو قالها «أحد» من أهل «الجاهلية» وعكف علىٰ صنمه يعبده لم يكن ذلك إسلامًا.**» [الدّر النضيد ص ٣٦، ٣٧].

يقول الشَّيخ ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الثَّالث: أَن تدعو مخلوقًا ميْتًا لا يجيب بالوسائل «الحسية» المعلومة؛ **فهذا شرك «أكبر» أيضًا لأنه لا يدعو مَن كان هذه حاله حتَّىٰ يعتقد أنَّ له تصرفًا خفيًّا في الكون.**»

[القول المفيد على كتاب التَّوحيد ١/ ١٤٩].

ويقول العلاَّمة الفحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعدما ذكر ما يفعله «القبوريون» من دعاء وٱستغاثة وتقبيل وطواف وخشوع وذل للمقبور ـ ما لفظه: «ورأيت «لأبي الوفاء بن عقيل» في ذلك فصلاً حسنًا ـ فذكرته بلفظه ـ قال: لما صعبت التَّكاليف علىٰ «الجهَّال» و«الطَّغَام» عدلوا عن أوضاع «الشَّرع» إلىٰ تعظيم «أوضاع» وضعوها لأنفسهم فسهلت

عليهم، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم ـ قال ـ : **وهم عندي كفار بهذه «الأوضاع»**، مثل تعظيم «القبور» وإكرامها، بما نهىٰ عنه «الشَّرع» ـ من إيقاد «النيران» وتقبيلها وتخليقها، وخطاب «الموتىٰ» بالحوائج وكتب «الرقاع» فيها: يا مولاي! ٱفعل بي كذا! وكذا! وأخذ تربتها تبركًا وإفاضة «الطيب» علىٰ «القبور»....» [إغاثة اللهفان ١/ ٣٦٤، ٣٦٥].

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ مَن دعا ميتًا وإِن كان من «الخلفاء» الراشدين **فهو كافر، وإنَّ مَن شك في كفره فهو كافر**.» [الإقناع والدُّرر السَّنية في الأجوبة النَّجدية ٩/ ٤١٤].

قلتُ: بل ثبت عنه أنه قال ما لفظه: «**من دعا «عليًا» فقد كفر، ومَن لم يكفِّره فقد كفر**».

يقول الشَّيخ ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وكذا يوجد في بعض «البلدان» الإسلامية مَن يصلي ويزكي ويصوم ويحج، ومع ذلك يذهبون إلىٰ «القبور» يسجدون لها ويركعون، **فهم كفَّار غير موحدين، ولا يقبل منهم أيّ عمل**، وهذا من أخطر ما يكون علىٰ «الشعوب» الإسلامية لأنَّ الكفر بما سوىٰ اللَّه عندهم ليس بشيء، وهذا جهل منهم، وتفريط من علمائهم؛ **لأنَّ «العامي» لا يأخذ إلَّا من عالمه، لكن بعض الناس ـ والعياذ باللَّه ـ عالم «دولة» لا عالم ملَّة.**» [القول المفيد ١/ ١٣٩].

فكلّ هذا الكفر الصُّراح من الذين نقضوا «أصل الدّين» ـ عباد «القبور» ـ و«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشكك في كفرهم، فإذا لم يكن هذا هو الشرك «الأكبر» ـ الذي يفعله «القبورية» ـ فما هو «الشرك» إذن؟!

وكلّ هذه النَّصوص من «الأئمة» المعتبرين في تكفيرهم، ثمَّ

العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشكّك!!

ألم يكفّرهم صاحب المصطلح الذي تبنّاه ـ «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي» ـ في «شرح المنازل» ـ لما تكلم عن الشرك «الأكبر»؟!

ألم يقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الزَّاد ٣/٥٠٦» ـ لما تكلم علىٰ غزوة «الطَّائف» وما فيها من الفقه قال ما لفظه: «وكثير منها ـ يَعْنِي: القبور المعظمة والمشاهد والأحجار ـ بمنزلة «اللاَّت» و«العزىٰ»، و«مناة» الثالثة الأخرىٰ، أو أعظم شركًا عندها، وبها، واللَّه المستعان.

ولم يكن أحد من أرباب هذه «الطواغيت» يعتقد أنها تخلق وترزق، وتميت وتحيي، وإنما كانوا يفعلون عندها وبها ما يفعله إخوانهم من «المشركين» اليوم عند طواغيتهم».

فسمَّاهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشركين بهذا «الفعل المُجرَّد» ـ دون النَّظر إلىٰ حالة «الٱعتقاد» ـ وأعني به: حالة «قول القلب» من «تصديق» أو «تكذيب» ـ.

فالتَّشكيك فيهم وفيما ٱقترفوا ـ من شركٍ أكبر ـ يخرج به صاحبه عن «الدّين»، **عثرة لا تقال وزلة لا تغتفر**، وهذه ينادىٰ لها بالتَّهافت!

▪ أما ٱشتراطه فيمن نقضوا «أصل الدّين» ـ بهذه «الأفعال» الصَّريحة ـ من نذر ودعاء وتقبيل وإذلال للمقبور ـ إقامة «الحجة» في تكفيرهم؛ فتلك هي «البلية» العظمىٰ و«الشُّبهة» الفُحمىٰ لا يكفي فيها نواح ثكلىٰ «الأكباد».!!

فإذا كان قول «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» ـ دون عمل بمقتضاها ـ تغني عن تكفير هٰؤلاء حتَّىٰ تقام عليهم «الحجة»، فلزم أَن لا نكفّر «اليهود»

و«النصارىٰ» وسائر الكفَّار!! وكفىٰ بصاحب هذا القول بعدًا عن فهم حقيقة الإيمان المُركَّبة.

يقول الشَّيخ سليمان بن عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «شَرح التَّوحيد» ـ في مواضع منه ـ ما لفظه: «أنَّ من تكلم بكلمة «التَّوحيد» وصلىٰ وزكىٰ ولكن خالف ذلك بأفعاله وأقواله ـ من دعاء الصالحين والاستغاثة بهم والذبح لهم ـ **أنه شبيه باليهود والنصارىٰ في تكلمهم بكلمة التَّوحيد ومخالفتهم، فعلىٰ هذا يلزم من قال بالتَّعريف للمشركين أَن يقول بالتَّعريف باليهود والنصارىٰ في تكلمهم بكلمة التَّوحيد ومخالفتها، فعلىٰ هذا يلزم من قال بالتَّعريف للمشركين أَن يقول بالتَّعريف باليهود والنصارىٰ ولا يكفرهم إلَّا بعد التَّعريف، وهذا ظاهر بالاعتبار جدًا.**» [الرسالة السادسة من عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين ص ١٧٨].

■ أما مأخذ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الثَّاني: تسميته للرافضة بالشيعة، وهذا فيه إيهام وتلبيس، فالشيعة طوائف، منها «المفضلة» و«الزيدية» و«الجارودية» باليمن، و«...»، ولاشكَّ أنَّ هٰؤلاء مبتدعة ضالة، أما «الإمامية» الموجودة اليوم فهي أغلب «الشيعة» علىٰ وجه المعمورة، وتسميتهم كما قال «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمر خطير، فهٰؤلاء رافضة فيهم من «الكفر» و«الزندقة» ما فيه من اللَّه برهان.

■ أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أنا أقول شيئًا قد يكون غريبًا**: أنا لا أتجرأ علىٰ «القوم» ـ بتكفير «الشيعة» أو مَن يسمونهم بالرافضة ـ إلَّا إذا عرفنا «عقيدة» كل واحد منهم».

أقول: فعلاً القول غريبٌ، ولا ينبغي التَّعويل عليه، فأنتَ شككت في تكفير «القبورية» ولم تكفرهم فكيف تريد أَن تكفر «الرافضة»؟!

وهٰؤلاء لو كان كفرهم إلَّا من جهة تعظيمهم للقبور و«المشاهد» و«الحج» إليها، وقولهم يا «علي»! ويا «حسين»! ويا «زينب»! و... لكفىٰ، فكيف إذا ٱنضمَّ إليها، من تكفير «الصحابة» والتشكيك في «القرآن»، وٱدعاء علم «الغيب» لأئمتهم، وعلم «الباطن»، وموالاة «الكفار» جهارًا نهارًا ـ وما يفعلونه اليوم شاهد عيان ـ وتكفير «أهل السُّنَّة» وتسميتهم ناصبة، وإباحة دمائهم وأموالهم؟!!

فهل ما يفعلونه من مظاهرة عباد «الصليب» علىٰ أهل الإسلام اليوم عن ٱعتقاد أم عبث؟! أم هو ٱمتداد لٱعتقاد «ٱبن العلقمي» و«نصير الدّين الطوسي» الزنديقين اللَّذين جرىٰ بسببهما دماء زكية في «الميازيب»، وذبح «النساء» و«الأطفال» ذبح «النعاج» في مقبرة «الخلال»؟!

قال الإمام الجهبذ الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أخبرنا أبو بكر المروذي قال: سألت «عبداللَّه» عمَّن يشتم «أبا بكر» و«عمر» و«عائشة»؟ قال: **ما أراه علىٰ الإسلام** قال: وسمعت «أبا عبداللَّه» يقول: قال مالك: الذي يشتم أصحاب النَّبيء ﷺ ليس لهم سهم، أو قال: **نصيب في الإسلام**.» [السُّنَّة رقم ٧٧٩].

وقال الإمام الجهبذ الخلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أخبرنا عبداللَّه بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عن رجل شتم رجلاً من أصحاب النَّبيء ﷺ فقال: **ما أراه علىٰ الإسلام**.» [السُّنَّة رقم ٧٨٢].

وقال الإمام الجهبذ الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «أخبرني حرب بن إسماعيل الكرماني قال: ثنا موسىٰ بن هارون بن زياد قال: سمعت «الفريابي» ورجل يسأله عمَّن شتم «أبا بكر» قال: **كافر**، قال: فيصلىٰ عليه؟ قال: **لا!** وسألته كيف يصنع به وهو يقول: **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ؟!** قال: **لا تمسوه بأيديكم، ٱرفعوه بالخشب حتَّىٰ تواروه في حفرته.**» [السُّنَّة رقم ٧٩٤].

فهذا تصريح من هٰؤلاء الأئمة الأجلاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ «مالك» و«أحمد» و«الفريابي» في تكفير «الرافضة»، بل جاء التَّكفير عن كثير من الأئمة الفضلاء.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «وقد قطع طائفة من «الفقهاء» من أهل «الكوفة» وغيرهم بقتل من سب «الصَّحابة» **وكفر «الرافضة»**... قال أحمد بن يونس: لو أنَّ يهوديًا ذبح شاة، وذبح رافضي لأكلت ذبيحة «اليهودي»، ولم آكل ذبيحة «الرافضي»؛ **لأنه مرتد عن الإسلام.**

وكذلك قال أبو بكر بن هانىء: لا تؤكل ذبيحة «الروافض» و«القدرية» كما لا تؤكل ذبيحة «المرتد»، مع أنه تؤكل ذبيحة «الكتابي» **لأن هٰؤلاء يقامون مقام «المرتد»**، و«أهل الذمة» يقرون علىٰ دينهم وتؤخذ منهم «الجزية».

وكذلك قال عبداللَّه بن إدريس ـ من أعيان أئمة «الكوفة» ـ : **ليس لرافضي شفعة لأنه لا شفعة إلَّا لمسلم.**» [الصارم المسلول ٣/ ١٠٦١ ـ ١٠٦٣].

ويقول الإمام الجليل الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه:

«**فإنَّ** «**الرَّوافض**» **ليسوا من المسلمين**، إنما هي فرقة حدث أولها بعد موت رسول اللَّه ﷺ بـ«خمس وعشرين» سنة، وكان مبدؤها إجابة ممَّن خذله اللَّه تَعَالَىٰ لدعوة مَن كاد للإسلام.» [الفِصل في الملل ١/ ٣٣١].

▪ أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكن أنا مش ضروري أتصور كلّ عالم شيعي ـ يقصد: رافضي ـ هو يحمل نفس الفكرة هذه».

قلتُ: «الرَّفض» ٱعتقاد الزَّندقة وليس فكرة، والتَّصور العاري عن «الحجة» و«البرهان»، هو ظن وتخرص والظن لا يغني من الحقّ شيئًا، وقد أوصىٰ أئمتنا وعلماؤنا تلامذتهم أَن يلقىٰ في «الحش» ـ بعد البول عليه ـ فهذا الأعتبار لا ينبغي التَّعويل عليه فهؤلاء طبقة «الحمير» يقولون: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ٦٧﴾ [الأحزاب].

وها هم يقولون لكبرآئهم: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١﴾ [سبأ].

عذر أوهن من بيت «العنكبوت» ـ لِمَ في قلوبهم من حب وميل إلىٰ الباطل ـ ولهذا أجابهم دعاة ورؤساء «الكفر» و«الضلال» بقولهم: ﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُمۖ بَلۡ كُنتُم مُّجۡرِمِينَ ٣٢﴾ [سبأ].

فكأنهم يقولون لطبقة الحمير: فلولا فساد طويتكم وحبكم لما نحن فيه من شناعة وتبار، ما أطعتمونا!!

فالعامة دومًا لعلمائهم وكبرائهم وسادتهم بالتَّبع، ولهذا كفَّر الفحل الجهبذ «ٱبن القيم» المقلدة في كتابه الماتع الموسوم بـ«طريق الهجرتين وباب السعادتين»؛ إذا تمكنوا من طلب الحق ومعرفته وتأهلوا لذلك وأعرضوا ولم يلتفتوا، زيادة علىٰ إصرارهم علىٰ ما هم

فيه من تبار، وبهذا جزم العلاَّمة «الشاطبي» في كتابه الماتع «الاعتصام» تكفير «المقلد» الذي يعرض عن «الهدىٰ»، فٱرجع إليهما تجد فيهما ما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة في هذا «الباب».

فإذا كان «الخميني» الزّنديق ـ لعنه اللَّه ـ أظهر عقيدته كما قال «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو خليفتهم ورأسهم في هذا العار ـ فهل طبقة «الحمير» أو مَن هم دونه في فساد المعتقد خالفوه وأنكروا عليه أم رضوا وتابعوا في «الكفر» و«الزندقة»؟!

أليس هٰؤلاء في شبه كامل بالذين ٱتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون اللَّه؟! فهٰؤلاء لم يعبدوهم، بل أطاعوهم في الكفر والضلال وما أحدثوا من «بدع» و«أهواء»، فهذه الطَّاعة والمتابعة هي التي ٱستوجب لهم بسببها دار «البوار»!!

▪ أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فينبغي أَن نعرف عقيدتهم إما من لسانهم أو من قلمهم».

قُلتُ: ٱعتبار ساقط، لأنَّ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يرىٰ شيئًا من «الأفعال» وحدها مكفرة بذاتها، ولقد علمت بطلان هذا «القول» بما رددنا عليه في الشُّبه الماضية.

أما عن هٰؤلاء «الرافضة» فنعكس له القول بقولنا له: لابدَّ لهٰؤلاء أَن يتبرؤوا مما سطره كبراؤهم وسادتهم من كفر بواح حتَّىٰ لا نكفرهم كما حصل لبعض علمائهم لما كان ينكر عليهم مندبة «عاشوراء»، كان يقول: لٱبنه هٰؤلاء «حمير» حقًا!! قال له ٱبنه: كيف؟!

قال: أليس نقول ويقولون معنا: أنَّ «الحسين» في «الجنة»!!

قال: نعم! قال: فلِمَ هذا الندب والنواح بالباطل؟!

ولما علموا «الرَّجل» وعقيدته ٱغتالوه بسكينة وكان هذا «عراقيًا» ولقد قرأت لٱبنه رسالة نافعة يومًا، ينكر علىٰ ما عند هٰؤلاء من كفر بواح، لا يحضرني عنوانها الآن، فكذا ينبغي لمَن أراد أَن يتبرأ ممَّا جناه «السَّادة» و«الكبراء»، وهذا من النادر، والنادر لا حكم له، وهذا له بسط في موضع آخر، ومَن أراد أَن يعرف مخازي القوم فعليه بـ«الخطوط العريضة» لـ«محب الدين الخطيب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❖ ❖ ❖ ❖

«الشُّبْهَةُ الحَادِيَةُ عَشَرَة»

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ تحت حديث أودعه في سلسلته الماتعة وعنون له بـ«تدارسوا القرآن قبل رفعه» ما لفظه: «قال رسول اللَّه ﷺ: **يدرس الإسلام كما يدرس وشي «الثوب»، حتَّىٰ لا يدرىٰ ما صيام، ولا صلاة، ولا نسك، ولا صدقة، وليسرىٰ علىٰ «كتاب» اللَّه** عَزَّوَجَلَّ **في ليلة، فلا يبقىٰ في الأرض منه «آية»، وتبقىٰ طوائف من الناس «الشَّيخ» الكبير و«العجوز» يقولون: أدركنا آباءنا علىٰ هذه الكلمة (لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ)؛ فنحن نقولها»**.

وفي هذا «الحديث» نبأ خطير، وهو أنه سوف يأتي يوم علىٰ الإسلام يمحىٰ أثره، وعلىٰ «القرآن» فيرفع، فلا يبقىٰ منه ولا «آية» واحدة، وذلك لا يكون قطعًا إلَّا بعد أَن يسيطر الإسلام علىٰ «الكرة الأرضية» جميعها، وتكون كلمته فيها هي العليا، كما هو نص قول اللَّه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التَّوبَة: ٣٣]. وكما شرح رسول اللَّه ﷺ ذلك في «أحاديث» كثيرة سبق ذكرها.

وما رفع «القرآن» الكريم في آخر «الزمان»؛ إلَّا تمهيدًا لإقامة «السَّاعة» علىٰ شرار الخلق؛ الذين لا يعرفون شيئًا من الإسلام ألبتَّة حتَّىٰ ولا توحيده!

وفي «الحديث» إشارة إلىٰ عظمة «القرآن» ـ إلىٰ أن قال ـ : هذا

وفي الحديث فائدة فقهية هامة، وهي أَنَّ شهادة أَن «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» تنجي قائلها من الخلود في النار يوم «القيامة»، **ولو كان لا يقوم بشيء من أركان الإسلام «الخمسة» الأخرىٰ**؛ كـ«الصلاة» وغيرها، ومن المعلوم أنَّ العلماء ٱختلفوا في حكم «تارك الصلاة»، خاصة مع إيمانه بمشروعيتها؛ **فالجمهور علىٰ أنه لا يكفر بذلك، بل يفسق**، وذهب «أحمد» ـ في رواية ـ إلىٰ أنه يكفر، وأنه يقتل ردة لا حدًا، **وقد صح عن «الصَّحابة» أنهم كانوا لا يرون شيئًا من «الأعمال» تركه كفر غير الصلاة**. رواه «الترمذي» و«الحاكم».

وأنا أرىٰ أنَّ الصواب رأي «الجمهور»، وأما ما ورد عن «الصَّحابة» ليس نصًا علىٰ أنهم كانوا يريدون بـ(الكفر) هنا الكفر الذي يخلد صاحبه في «النار»،... ـ إلىٰ أن قال ـ : فٱحفظ هذا؛ فإنه قد لا تجده في غير هذا المكان.» [السلسلة الصحيحة ١/ ١٧١ ـ ١٧٦ رقم الحديث ٨٧].

التَّفْنِيد:

قال أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه اليُوبي الحَسَني ـ عفا اللَّه عنه ـ : إنَّ هذه الشبهة هي أخطر شبهاته، والأعظم والأشمل لما ٱشتملت من إيهام وتلبيس في منهج المصيبين «الفطرة المكملة»، و«الشرعة المنزهة» فهي زلة لا تغتفر، وعثرة لا تقال، بل هي الأكبر علىٰ الأطلاق، لأنها تزلزل **أركان مدرسة تخريج «الرّجال» المرابطين علىٰ الثغور، لحماية عرين الدّين بالحجة التي تقصم الظهور، وجعل مكر الخارجين المتربصين لهذه «المدرسة» يبور.**

ومن هٰؤلاء النَّوْكَىٰ **«المرجئة» وطائفتهم الجدد**، فسنتناولها عشرة

عشرة، فنحق الحقّ إذا كان فيها، ونبطل الباطل الذي فيها، حتَّىٰ لا يعوَّل عليها الذين **فارقوا الدَّليل فضلوا السَّبيل**.

فينتفع صاحب العقل الصحيح والفكر الرجيح، المنصف الذي يفهم ويتفهم، المُتَعَبد بالدَّليل يدور معه حيث دار، وتنقشع «السُّحب» فوق الذي يقهر هوىٰ النفس، لكن في حيرة من أمره لا يدري أين يذهب، لقلة الأدلة التي بين يديه، فهو راغب في الهدىٰ يريد تحصيله لكن لضعف قريحته، وقلَّة همته ينادي بأعلىٰ صوته ها أنا ذا فأنقذوني!! أنا أريد الخير! دلوني عليه!! فوجب علينا تحصيل مصلحته، بمدّ يد العون له ـ بالأدلة القاطعة والحجج السَّاطعة ـ ودرء عنه المفسدة حتَّىٰ لا تصل إليه **أيدي طائفة التَّبار؛ طائفة «المرجئة الجدد»**، والرُّسل أَتَوا لتحصيل هذه المصلحة وتكميلها، وتعطيل المفسدة وتقليلها، فكما ترىٰ هذه وظيفة سامية ما يُلَقَّاها إلَّا ذو حظ عظيم.

أما إِن كنت ممَّن حجبته الحجب الشنعاء، مقيد بلجام يقاد به كـ«البهيمة» العجماء، التي في أصلها تقاد، مُنهزم منكسر النفس، غارق في ظلمات «التَّقليد»، تعرف الحقّ بالكثرة، مُختل التَّمييز غير صافي السّر، لست أرجوك، وأبقىٰ علىٰ ما أنت عليه باق، ولتفرح بشيعتك التي واليت، **لكن لتعلم أنك محروم من الذي فيه فوز لدنياك وآخرتك فاللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ بشر الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأنتَ ٱستمعت القول وٱتبعت إما «أخشنه»، أو «أوهنه»**، فإذا زدت علىٰ هذا الأتباع المزري، أنك تسمي الأحسنه **بالأرهبه والأخرجه**، فأعزيك وأحمد اللَّه الذي عفاني مما ٱبتلاك به.!!

نقول وبالله تعالى التَّوفيق:

▪ **العثرة الأولى:** ٱستدلاله بالحديث آنف الذكر علىٰ نجاة «تارك الصلاة» وقياسه عليه، وهذا من أقبح القياس، **لأنه متعذر لوجود الفرق** فضلاً أَن يعدّ فائدة مستنبطة من «الحديث»، بل هي زلة وعثرة سببها **قصور الفهم، أو حجاب حبّ «المذهب»، الذي لأجله يمرّر كل شيء ويذهب**، فدروس الإسلام هو في مرحلة زمنية مؤقتة قبيل «السَّاعة».

فها هو يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي هذا الحديث نبأ خطير، وهو أنه سوف يأتي يوم على الإسلام يمحىٰ أثره وعلىٰ «القرآن» فيرفع، فلا يبقىٰ منه ولا «آية» واحدة.» [السلسلة الصحيحة ١/ ١٧٣].

فهٰؤلاء عذرهم بفَتْرَتهم هذه التي ٱنقطع فيها كل شيء يدلهم إلىٰ الخير، ولا يكلفون فوق وسعهم، فهم مريدون للهدىٰ راغبون فيه غير معرضين عنه، يدل عليه ٱستمرارهم علىٰ قول تلك الكلمة الطيبة «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» التي ٱدركوها، فهل يقال: لو أدركوا «الصلاة» و«الصوم» و«النسك» الأخرىٰ ولم يقوموا بشيء منها أكانت هذه القولة كافية في حقهم؟! بالطبع لا! وألف لا!

لأنَّ عذر هٰؤلاء بٱندراس الإسلام في زمنهم، شبيه بعذر الذين ماتوا في زمن «النُّبوة» ولم تكتمل «الشَّريعة» بعد، فهٰؤلاء أدُّوا الذي عليهم وحمّلوا مافي وسعهم ـ من الٱكتفاء بقول تلك الكلمة الطيبة ـ فهذا هو القياس «الجلي» المقرون بمرحلة زمنية مؤقتة.

فهٰؤلاء لو ٱكتفوا بقول «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» بعد نزول «الشَّريعة» كلّها ولم يقوموا بشيء منها، أكان هٰؤلاء في عداد المسلمين؟!

أترون يقول فيهم «حذيفة بن اليمان» ـ كما قال لصلة ـ : تنجيهم من النار، أم يكفّرهم ويكفّر مَن شكَّ في كفرهم؟!

فقياس مرحلة زمنية مؤقتة مندثر فيها كل شيء، بمرحلة زمنية معالم الدّين فيها ظاهرة، قياس سمج، لا يقول به حتَّىٰ المفرطون في القياس المتجاوزون حدوده!!

فها هو «حذيفة» ﵁ الذي قال ما قال لصلة ـ والذي فرح به العلاَّمة «الألباني» ﵀ وكذلك نحن نفرح به لأنه فقه سليم ـ يُكَفّر الذي لم تندرس معالم الدّين في وقته؛ لما رأىٰ رجلاً لا يتم «الرُّكوع» و«السُّجود» قال: «ما صلَّيت ولو متَّ متَّ **علىٰ غير «الفطرة» التي فطر اللَّه محمدًا** ﷺ.» [البخاري رقم ٧٩١].

فهل أصاب «حذيفة بن اليمان» في «الأول» وأخطأ في «الثَّاني»؟! أم الصواب في كليهما؟!

فهكذا ينبغي للمُتصدر لتحقيق «المسائل»؛ برد الكلام بعضه إلىٰ بعض، وليس بضرب بعضه ببعض، أم أنَّ «العين» تقرأ ما يستهويها قراءته وتغفل عما لا تحبّ أَن ترىٰ؟! ـ وفيه من الفقه السَّليم ما بُنِي عليه قول الأئمة المعتبرين ـ ؟!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية ﵀ ما لفظه: «بل «الإيمان» و«الكفر» يختلف بٱختلاف «المكلف» وبلوغ التَّكليف له، وبزوال الخطاب الذي به التَّكليف ونحو ذلك. وكذلك الإيمان والواجب علىٰ غيره مطلق، لا مثل الإيمان الواجب عليه في كل وقت، **فإنَّ اللَّه لما بعث محمدًا رسولاً إلىٰ «الخلق»، كان الواجب علىٰ «الخلق» تصديقه**

فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، ولم يأمرهم حينئذ بالصلوات «الخمس» ولا صيام شهر «رمضان»، ولا حج «البيت» ولا حرم عليهم «الخمر» و«الربا»، ونحو ذلك. ولا كان أكثر «القرآن» قد نزل، فمَن صدقه حينئذ فيما نزل من «القرآن» وأقر بما أمر به من «الشهادتين» وتوابع ذلك، كان ذلك الشخص حينئذ مؤمنًا تام الإيمان الذي وجب عليه، **وإِن كان مثل ذلك الإيمان لو أتىٰ به بعد «الهجرة» لم يقبل منه، ولو ٱقتصر عليه كان كافرًا.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣١٧، ٣١٨ ط/ جـ ٥١٨ ق].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «وفي أوقات «الفترات»، وأمكنة الفترات: يثاب الرَّجل علىٰ ما معه من الإيمان القليل، **ويغفر اللَّه فيه لمَن لم تقم «الحجة» عليه ما لا يغفر به لمَن قامت «الحجة» عليه** ـ كما في الحديث المعروف: «**يأتي علىٰ الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا صيام ولا حجًا، ولا عمرة، إلَّا «الشَّيخ» الكبير و«العجوز» الكبيرة، يقولون أدركنا آباءنا وهم يقولون: «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» فقيل لحذيفة بن اليمان: ما تغني عنهم «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ»؟! فقال: تنجيهم من النَّار.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٣٥/ ١٠١ ط/ جـ ١٦٥ ط/ ق].

فهذا «الشَّيخ» الكبير و«العجوز» الكبيرة إذا فرَّطا في هذا الواجب ـ الذي أدركاه عن آبائهما ـ فهل يصح أَن يقال: لا يؤاخذان بما فرّطا فيه؟! فالحجة قائمة عليهم بتلك البقية مكلفان بها لا غير!! يدل عليه قوله تعَـالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء].

فها هو العلاَّمة «الألباني» يقول: «وما رفع «القرآن» في آخر «الزمان»؛ إلَّا تمهيدًا لإقامة السَّاعة علىٰ شرار الخلق.» [السلسلة الصحيحة

١/ ١٧١].

إذن: العذر واضحٌ، والبون بينهما شاسعٌ، والقياس علىٰ مَن قامت عليهم الحجة وبانت لهم المحجة سمجٌ.

▪ **العثرةُ الثَّانية:** ـ التي لا تقال ـ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنَّ ما ورد عن الصَّحابة ليس نصًا علىٰ أنهم كانوا يريدون بـ(الكفر) هنا الكفر الذي يخلد صاحبه في النار.» [السلسلة الصحيحة ١/ ١٧٥].

قُلْتُ: هنا موطن النَّدب إذا كان جائزًا!! لكن ثبت تحريمه، فَنُدمع «العين» ونقول ما يرضي الرَّب ومنه ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾!! بل ما قاله العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بسبب حبّ المذهب ـ **هو في الحقيقة هدم لكل ما بناه في حياته «الدَّعوية» وسخر طاقته له** ـ الدَّعوة إلىٰ مذهب «السَّلف» بالقول والعمل ـ **أليس الأصل في الكلام الحقيقة؟! أليس كلامهم ـ في تكفير «تارك الصلاة» ـ مشتمل علىٰ الأمد الأقصىٰ من الوضوح والبيان؟! أليس الأصل في «الكلام» حقيقته وظاهره حتَّىٰ يأتي «ظاهر» يخرج هذه «الحقيقة» و«الظاهر» إلىٰ حقيقة وظاهر أخريين يبيّن المراد؟!**

فها هو يقول أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في تحقيقه لكتاب «مختصر العلو للعلي الغفار» ـ ما لفظه: «لولا أنَّ الفرق المنحرفة عن «السُّنَّة» فتحوا علىٰ أنفسهم وعلىٰ الناس من بعدهم باب «التَّأويل» فلقد كاد الشَّيطان به لعدوه الإنسان كيدًا عظيمًا، ومنعهم به أن يسلكوا صراطًا مستقيمًا، **كيف لا وهم قد ٱتفقوا علىٰ أنَّ الأصل في «الكلام» أن يحمل علىٰ «الحقيقة»، وأنه لا يجوز الخروج عنها إلىٰ «المجاز» إلَّا**

عند تعذر «الحقيقة»، أو لقرينة «عقلية» أو «عرفية» أو «لفظية» كما هو مفصل في محله.» [مختصر العلو ص ٢٢].

فأين «القرينة» الصارفة لكلامهم في كفر «تارك الصلاة» إلىٰ «المجاز»؟! هذا إِن صح القول أنَّ في اللّسان «العربي» مجازًا، كيف وهو باطل من أساسه لم يقل به أحد من الأئمة المعتبرين؟! بل القول بالمجاز ـ في «القرآن» و«السنَّة» وفي «اللّسان» ـ هو عمدة المبتدعة الذين ضلوا السَّبيل كـ«الأمدي» و«أبي حسين البصري» و«فخر الرازي» ومَن تبنىٰ مقولتهم من المتأخرين.

فكما ترىٰ أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في كلام العلاَّمة «الألباني» الآنف، ما هو «سلفي شرعي»، وما هو «بدعي خلفي».

فالسَّلفي الشَّرعي هو ما لفظه: «**كيف لا وهم قد ٱتفقوا علىٰ أنَّ الأصل في «الكلام» أَن يحمل علىٰ «الحقيقة»، وأنه لا يجوز الخروج عنها إلىٰ «المجاز»؛ ومَن فعل غير هذا فقد تذرع في «البدعة» ولابدَّ ويُسمَّىٰ مُبتدعًا وإِن كان مغفورًا له.**

أما البدعي الخلفي هو ما لفظه: «إلَّا عند تعذر «الحقيقة»، أو لقرينة «عقلية» أو «عرفية» أو «لفظية» كما هو مفصل في محله».

فهذا «الشَّطر» لم يقل به الذين أوَّل كلامهم «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأخرجه عن حقيقته، ولا التَّابعون لهم بإحسان، بل هو ٱصطلاح حادث لم تقل به «الزمرة» الزكية ألبتة. وهم أعلم الناس علىٰ الأطلاق باللّسان «العربي» المبين، ولا حتَّىٰ أئمة «النحو» و«اللّسان»، كـ«أبي عمرو بن العلاء»، و«أبي عمرو الشيباني»، و«أبي زيد»، و«الأصمعي»

و«الخليل»، و«سيبويه»، و«الكسائي» و«الفراء»، وغيرهم.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**فمَن ظنَّ أنَّ «العرب» قسَّمت هذا التَّقسيم ـ يَعْنِي: «الحقيقة» و«المجاز» ـ أو أنَّ هذا أخذ عنها توقيف؛ كما يوجد في كلام طائفة من المصنفين في «أصول الفقه»، فغلطه أظهر**، وقد وجد في كلام طائفة كـ«أبي الحسين البصري» والقاضي «أبي الطيب» والقاضي «أبي يعلىٰ» وغيرهم.

وأعجب من هذا دعوىٰ تواتر هذا عن أهل «الوضع» وعن أهل «الأعصار» ـ لم يزل يتناقل في أقوالها وكتبها عن أهل الوضع تسمية هذا حقيقة وهذا مجازًا ـ وهذا التَّواتر الذي ٱدعاه لا يمكنه ولا غيره أَن يأتي بخبر واحد فضلاً عن هذا التواتر الذي ٱدعاه.» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٠/ ٢٤٧ ط/ جـ ٤٥٣، ٤٥٤ ط/ ق].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وأيضًا، فإذا قال لشجاع: هذا «الأسد» فعل اليوم كذا! ولبليد: هذا «الحمار» قال اليوم كذا! أو لعالم أو جواد: هذا البحر جرىٰ منه اليوم كذا! **أَن يكون حقيقة؛ لأنَّ قوله هذا قرينة لفظية، فلا يبقىٰ قطُّ مجازًا.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٧٠ ط/ جـ ١٠٤ ط/ ق].

فكما ترىٰ أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ الطرف «الثَّاني» من كلام «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدعي خلفي قطعًا، ورثه عن الطائفة «المبتدعة» كما قلنا آنفًا، ولنفرض صحة هذا الطرف «الثَّاني»، فأين في كلام «الصَّحابة» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ـ في كفر «تارك الصلاة» ـ تجد القرينة «العقلية» أو «العرفية» أو «اللَّفظية» الصارفة عن الظاهر المراد؟! **بل هذا إِن صحَ**

ٱعتباره والتَّعويل عليه حجة عليه ليس له!!

عن ٱبن عباس قال: قال النَّبيء ﷺ: «أريت النار، فإذا أكثر أهلها «النساء» بكفرن. قيل: **أيكفرن باللَّه**؟ قال: يكفرن «العشير»، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلىٰ إحداهن «الدَّهر» ثمَّ رأت منك شيئًا قالت: ما رأيت منك خيرًا قط» [البخاري رقم ٢٩].

فقولهم: **أيكفرن باللَّه؟!** يدل علىٰ أنَّ «الكفر» عندهم إذا أطلق محمولاً علىٰ «الحقيقة»؛ وهو «الكفر الأكبر»، وإذا كان هذا قرينة «عقلية» عندهم، فالعقلية تدل علىٰ «الكفر الأكبر»، وإذا كان هذا قرينة «عرفية»، فالعرفية تدل عندهم علىٰ «الكفر الأكبر»، وإذا كان قرينة «لفظية»، فاللَّفظية تدل عندهم علىٰ «الكفر الأكبر»، فكما ترىٰ هذا التَّخصيص لا يخدم ما ذهب إليه، والسَّبب **أنَّ الكلام عندهم محمولٌ علىٰ «الحقيقة»، و«الأوامر» و«الأخبار» علىٰ ظواهرها، حتَّىٰ يأتي ظاهر آخر يصرفه إلىٰ الظَّاهر المراد.**

فٱنظر إلىٰ حقيقة «الظلم» عندهم ـ وسمّها بما شئت «حقيقة» أو قرينة «عقلية» أو قرينة «عرفية» أو قرينة «لفظية» ـ لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. قال أصحاب رسول اللَّه ﷺ: أينا لم يظلم؟ فأنزل اللَّه ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [البخاري رقم ٣٢].

فلمَّا كان «الظلم» ـ في حقيقتهم أو عقليتهم أو عرفهم أو لفظهم ـ قل كما شئت ـ **محمولاً علىٰ** «**ظلم دون ظلم**» مثل ظلم النفس أو ظلم العباد بعضهم لبعض، ذهبوا إلىٰ ظاهره المراد منه، **فأخرجهم النَّبيء ﷺ عن «الظَّاهر» الذي حملوه عليه إلىٰ ظاهر آخر هو المراد.**

يقول الحافظ ٱبن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالعموم مستفاد بحسب الظَّاهر كما فهمه الصَّحابة من هذه «الآية»، **وبيّن لهم النَّبيء ﷺ أنَّ ظاهرها غير مراد،** بل هو «العام» الذي أريد به «الخاص»، **فالمراد بالظلم أعلىٰ أنواعه وهو الشرك.**» [الفتح ١/ ١١٩، ١٢٠].

فهل أنَّبهم النَّبيء ﷺ وقال لهم أين تذهبون؟! لماذا لم تؤوّلوا؟! هل هذه هي الحقيقة اللّسانية؟ أين عقليتكم الصَّحيحة؟! أين حقيقتكم العرفية؟! هكذا يحمل «اللَّفظ» عندكم؟! **فالنَّبيء ﷺ لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة، فإذا كان المراد كما فهمه الصَّحابة أقره، وإذا كان غير المراد بيّنه وأخرجه عن ظاهره بظاهرٍ آخر.**

ألَا ترىٰ لما كان يفهم الصَّحابة قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ [المَائدة: ١٠٥]. علىٰ ظاهره ـ وهو المطلوب ـ أنهم لا يضرهم ظلم «الظالم» إذا ٱهتدوا وإن لم يأخذوا بيده، فهل أقرهم علىٰ ذلك الظَّاهر أم أخرجهم إلىٰ الظَّاهر المراد!! بقوله: أين تذهبون؟! إنما هو: «**يا أيها الذين آمنوا لا يضركم من ضل من الكفار إذا ٱهتديتم**» ولقد صححه الذي نحن معه في نزاعٍ العلاَّمة «الألباني» وأودعه في سلسلته الماتعة «برقم ٢٥٦٠». **فأعلمهم أنه يضرهم ظلم «الظالم» الذي بين أظهرهم إِن لم يأخذوا بيده.**

فكما ترىٰ ـ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ الكلام علىٰ «الحقيقة» وعلىٰ «الظَّاهر»، وواللَّه لئن يلقىٰ المرء اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ بكل ذنب ما خلا «الشرك»، **ولا يلقاه ببهتان «المجاز»، لأنه إلحاد وإخلال بوسيلة الفهم للأوامر والأخبار، وفتحٌ لبابٍ عريضٍ مصراعيه للملاحدة.**

فإذا كان الأمر كما قال العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس نصًا علىٰ أنهم كانوا يريدون الكفر الأكبر»؛ فلماذا نلوم فسقة «التَّأويل» الذين أوَّلوا «الصفات» ونفوا عن اللَّه ما يليق بجلالته؟!

بل لماذا نلوم «الأشعري» البدعي إذا قال لنا: إتيان اللَّه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ والملك ـ صفًا صفًا ـ مجاز؟! فإذا بدَّعناه قال: سُبۡحَانَكَ !! **هذا ظلم وإجحاف وقلَّة إنصاف، كيف جاز للشَّيخ «الألباني» أَن يقول ـ في الكلام المستولي علىٰ الأمد الأقصىٰ من الوضوح والبيان؛ فالحقيقة فيه ساطعة سطوع «الشمس» في كبد السماء ـ مجاز،** بقوله: «ليس نصًا علىٰ أنهم كانوا يريدون بـ(الكفر) هنا الذي يخلد صاحبه في النار» **ولا يجوز لي أَن أقول ـ في إتيان اللَّه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ومجيئه ـ مجاز؟! أفهذا هو العدل الذي لأجله أنزل «الكتاب» و«الميزان»؟!**

فهل تعلم أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ من أين ورث العلاَّمة «الألباني» هذا القول الشنيع والباطل الصَّقيع؟! ورثه عن الذي سرق عقله، وأورده موارد لا تحمد عقباها، الحافظ «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يقول الحافظ ٱبن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قول «حذيفة» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ ـ الذي كفَّر فيه المخل بالصلاة ـ ما لفظه: «وٱستدل به علىٰ وجوب الطمأنينة في «الرُّكوع» و«السُّجود»، وعلىٰ أنَّ الإخلال بها مبطل للصلاة، **وعلىٰ تكفير «تارك الصلاة»، لأنَّ ظاهره أنَّ «حذيفة» نفىٰ «الإسلام» عمَّن أخل ببعض أركانها، فيكون نفيه عمَّن أخل بها كلّها أولىٰ.!!** وهذا بناء علىٰ أنَّ المراد بالفطرة «الدّين»، وقد أطلق الكفر علىٰ مَن لم يصل كما رواه «مسلم»، **وهو إما علىٰ بناء حقيقته عند قوم**

وإما علىٰ المبالغة في الزَّجر عند الآخرين.

قال الخطابي: الفطرة «الملَّة» أو «الدّين»، قال: ويحتمل أَن يكون المراد بها هنا «السُّنَّة» كما جاء «**خمس من الفطرة**» الحديث، **ويكون «حذيفة» قد أراد توبيخ الرَّجل ليرتدع في المستقبل.**» [الفتح ٢/ ٣٥٦].

فقارن أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ بين هذا «الكلام» وبين كلام «الألباني» تجده يخرج من ينبوع واحدٍ؛ ينبوع الحافظ «ٱبن حجر» المرجئي ـ وإِن قال: بزيادة الإيمان ونقصانه والٱستثناء فيه والتَّبني له في الاصطلاح ـ زيادة علىٰ الطوام الأخرىٰ من تأويل «الصفات» وغيرها كما بسطنا القول فيه.

فتأمل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإما علىٰ المبالغة في الزَّجر عند الآخرين**» وهٰؤلاء هم الذين لا يرون الكفر إلَّا جحودًا أو تكذيبًا أو إنكارًا أو ٱستحلالاً لفظيًا، وكلّها لها علاقة بـ«قول القلب» وليس بعمله، وإِن وافقونا في القول بزيادة الإيمان ونقصانه والٱستثناء فيه، لأنَّ «الإرجاء» أخفىٰ من دبيب «النمل»، فيظن الظان إذا قال بهذا القول ـ زيادة الإيمان ونقصانه ـ فقد برء من «الإرجاء»، وهذا في الحقيقة من قلَّة الخبرة في معرفة خبايا «الإرجاء» ومن أين تكون أبوابه، ومَن وافق هٰؤلاء الآخرين ممَّن ينتحل مذهبنا في دعامة الدّين ـ «مسألة الإيمان» ـ فهو إما لقلَّة خبرته بهذه المسألة، أو دخلت عليه شبهة هٰؤلاء، وسنبسط الكلام علىٰ هذا في موضعه ـ إِن شاء اللَّه ـ.

فلهذا لما قرأ العلاَّمة «ٱبن باز» رَحِمَهُ ٱللَّهُ شبهة الحافظ «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ التي ألقي في أحضانها «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لم يتركها تمر حتَّىٰ لا

يغتر بها، كما أغتر «الألباني» فعلّق عليها بكلام نفيس.

يقول العلاَّمة ٱبن باز في «الحاشية رقم ٢» ـ عند قوله: «وقد أطلق الكفر علىٰ من لم يصل كما رواه مسلم» ـ ما لفظه: «ولفظه: «بين الرَّجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة» ٱنتهىٰ. وقد ورد في معناه «أحاديث» **والصواب حمل الكفر علىٰ «الحقيقة» وأنَّ من ترك الصلاة خرج من الإسلام**. وقد حكاه «عبداللَّه بن شقيق العقيلي» **عن جميع الصحابة وأدلته من «الكتاب» و«السُّنَّة» كثيرة.**» [الفتح ٢/ ٣٥٦ الحاشية رقم ٢].

فهكذا ينبغي فهم مراد كلام اللَّه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ومراد نبيه ومراد الصَّحابة رضي الله عنهم، لأنَّ الأصل في الكلام هو الحقيقة لا غير، وهذا هو أوَّل بند عند مدرسة «فقه الدَّليل» كما هو مبسوط في أبوابه، من كتب الأئمة المعتبرين الذين حافظوا على دعامة الدّين.

▪ العثرة الثَّالثة: ـ التي يقول عندها «السَّلفيون الشرعيون» ـ وقدوتهم في ذلك ترجمان «القرآن» وحبر الأمة «عبداللَّه بن عباس» لما قال في التي مثلها: «**الويل الويل للأتباع من عثرات العالم،...**»

[الإحكام ٢/ ٢٦٦ وجامع بيان العلم وفضله رقم ١٠٤٠].

فنحن نزيد الويل «الثَّالث» و«الرَّابع» لأنها تستحق أكثر من ذلك لأنها عثرة لم يسبق إليها فهي من أوابده، **أما طائفة «المرجئة الجدد» ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ فيهزون لها «الخصر» و«الأرداف»، لأنَّ من بينهم من كان مدفدفًا فعلَّمهم هزَّ «الأكتاف»**، والهز هنا لكلّ عائق وحائل يعطل فهم المراد ومن بينه إخراج «الكلام» عن حقيقته.

فعثرته التي لا تقال بل بدعته التي لم يُسبق إليها تقول: «وأنا أرىٰ

الصواب رأي الجمهور» [السلسلة الصحيحة ١/ ١٧٥].

فهذه الكبوة من أخطر كبواته علىٰ الإطلاق، بل زلة قدم يقال عندها لليدين وللفم، فهي هفوة لا تغتفر، فكنهها يدل علىٰ تضليل الزمرة «الزكية» التي يدور معها الهدىٰ حيث دارت، فإنَّ الصَّحابة ـ سلفنا ـ كانوا أعظم عقولاً وأكثر فهومًا وأحد أذهانًا وألطف إدراكًا وأزكىٰ نفوسًا وأطهر قولاً، **ولاشكَّ في كُفْر مَن فسَّقهم.**

عن بقية بن وليد قال: قال لي الأوزاعي: «يا بقية؛ «العلم» ما جاء عن أصحاب «محمد» رسول اللَّه ﷺ. وما لم يجيء عن أصحاب «محمد» ﷺ فليس بعلم.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨٠٢].

قال الإمام الجليل الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ٱصبر نفسك علىٰ «السُّنَّة» وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه وٱسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم،... **وإنه لم يدخر عنهم خيرٌ خبىء لكم دونهم لفضل عندكم؛ وهم أصحاب «محمد» رسول اللَّه** ﷺ ورضي اللَّه عنهم، ٱختارهم اللَّه له وبعثه فيهم،...» [ذم الكلام رقم ٩٢٤].

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «هم أعلم الأمة بٱتفاق «علماء» الأمة، ولم يَدَعوا الطرق المبتدعة المذمومة عجزًا عنها، بل كانوا كما قال عمر بن عبدالعزيز: **علىٰ كشف الأمور أقوىٰ، وبالخير لو كان في تلك الأمور أحرىٰ.**» [درء تعارض العقل والنقل ٤/ ٢٢].

فواللَّه لو كان لطم الخدود وشق الجيوب جائزًا لفعلناه لهذه «الزلة» بل «البدعة»، فحقّ أَن يناح لها نواح ثكلىٰ «الأكباد»، وواللَّه

لو صدرت من مَرْء ينهج نهج «أبي الحسين البصري»، و«الآمدي» و«الرازي»، و«...»، ما عبئنا بها، لأننا قد عهدنا منهم هذه «الكبوات» وأعظمها علىٰ الأطلاق قولتهم الخبيثة: «مذهب السَّلف أسلم» و«مذهب الخلف أعلم» لا حققوا علمهم تحقيقًا، ولا نقضوا شبه خصومهم نقضًا.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في أصحاب هذه القولة الخبيثة ـ ما لفظه: «ولهذا لا يوجد أحد من هٰؤلاء إلَّا وهو: إما حائر شاك، وإما متناقض يقول قولاً ويقول ما يناقضه، فيلزم بطلان أحد القولين أو كلاهما، **لا يخرجون عن «الجهل البسيط» ـ مع كثرة النظر والكلام ـ أو عن «الجهل المركب» الذي هو ظنون كاذبة، وعقائد غير مطابقة، وإن كانوا يسمون ذلك براهين عقلية، وأدلة يقينية**، فهم أنفسهم ونظراؤهم يقدحون فيها ويبيّنون أنها شبهات فاسدة، وحجج عن الحقّ حائدة.» [درء تعارض العقل والنقل ٤/ ٢٠].

فلقد ٱستعظمنا هذا القول منه!! لأنه يدعو إلىٰ مدرسة الزمرة «الزكية» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ويدعو إلىٰ إحدى بنودها منها: «إصلاح الظَّاهر والباطن» ومنها: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلَّا بما صلح أولها» فكيف تصدر منه هذه الزلة؟!

ألَا يعلم العلاَّمة «الألباني» أنَّ هذه «الزمرة» ـ التي خطَّأها أو ضللها بالتلميح ـ هي التي يدور معها «الهدىٰ» حيث دارت، فلو كان «الألباني» ينهج نهج «الأشاعرة» أو «المعتزلة» أو «الخوارج» أو غيرهم؛ في تحقيق المسائل «الأصولية» ما تأثرنا هذا التأثر، ولقلنا:

الرَّجل ينصر ضلال من سبقه من الضلال «المبتدعة» الذين عاشوا في حيرة حتَّىٰ مع جسومهم، حتَّىٰ تمنىٰ حذاقهم «الموت» علىٰ دين «العجائز» و«صبيان» الكتاب.

أما هو ينصر مذهبنا ويدعو إلىٰ منهجنا ثمَّ يقول هذا القول!! فواللَّه لا نرتضيه من أيٍّ كانت منزلته، ونقول له: لقد أخطأت! وقلت: منكرًا من القول وزورًا.!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «والواجب علىٰ كل مسلم يشهد «أَن لا إلٰه إلَّا اللَّه وأنَّ محمدًا رسول اللَّه» أَن يكون أصل قصده توحيد اللَّه بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله يدور علىٰ ذلك ويتبعه أين وجد، ويعلم أنَّ أفضل الخلق بعد «الأنبياء» هم الصَّحابة، فلا ينتصر لشخص ٱنتصارًا مطلقًا عامًا، إلَّا لرسول اللَّه ﷺ، ولا لطائفة ٱنتصارًا مطلقًا عامًا، إلَّا الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين. **فإنَّ «الهدىٰ» يدور مع الرَّسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا علىٰ خطأ قطُّ.**» [منهاج السُّنَّة النَّبوية ٥/ ٢٦١، ٢٦٢].

فأعظم «إجماع» علىٰ الأطلاق، والذي فيه من اللَّه برهان، والنور ساطع فيه سطوع «الشمس» في كبد السَّماء، إجماعهم علىٰ تكفير «تارك الصلاة»، الذي خطَّأهم فيه العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ، بل ضلَّلهم فيه بالتَّلميح!!

أقول للعلاَّمة «الألباني» لماذا لم تستحضر قول الإمام «الشافعي» رَحِمَهُ اللَّهُ: «هم فوقنا في كل علم وٱجتهاد وورع وعقل، وأمر ٱستدرك به

علم، آراؤهم لنا أحمد وأولىٰ بنا من رأينا»؟!!

فالحقّ فيه لا في غيره، فهذا «الإجماع» معصوم من الخطأ. فاللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يجمع هذه الزمرة «الزكية» علىٰ ضلال، فإذا كان لا يجمع الأمة علىٰ ضلال، فهٰؤلاء ذروة سنام الأمة، فهم أحقّ بهذا الوصف، فالحقّ كامن فيما قالوا ونصوا عليه، والباطل كامن في غيره قطعًا، لأنهم إذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من «العلماء» ـ مهما بلغت منزلته العلمية ـ فإنهم قد يجمعون علىٰ خطأ، **بل كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلَّا خطأ** لجلالة قدرهم، وما معهم من نبع النُّبُوة الصَّافي.

فما هو الذي أصابه «الجمهور» وأخطأه أصحاب «محمد» ﷺ؟!

فإنَّ سماجة هذا القول تلوح في الأفق!!

ما كان يضر العلاَّمة «الألباني» لو قال لتارك الصلاة ـ والذي ثبتت فيه نصوصٌ جلية بتكفيره وإخراجه عن الإسلام زيادة علىٰ إجماع «الصَّحابة» رضي الله عنهم المعصوم من الخطأ ـ: **إنَّ الٱرتياب في كفرك من أعظم المسائل، فمنهم مَن قال بكفرك وأنت حلال الدم، ومنهم مَن قال أنت «ضال» غير كافر، و«العلماء إذا ٱختلفوا في أمر، هل هو كفر أم لا؟! فكل عاقل يربأ بنفسه أَن ينسب إلىٰ خطة خسف كهذه، ويتدلَّىٰ في هوَّة عميقة لا مخرج له منها!!**

أما أَن يقول أخطأ «الصَّحابة» رضي الله عنهم وأصاب «الجمهور» فلاشكَّ في فحشه، ومن كان من هذا القبيل، فحكمه كما قال الإمام «الشعبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتلميذه «مالك بن المغول» بما لفظه: «ما حدَّثوك هٰؤلاء عن

رسول اللَّه ﷺ فخذ به، وما قالوه برأيهم، فألقه في الحش ـ وفي رواية ـ فبل عليه.» [الدَّارمي في السنن رقم ٢٠٦ وجامع بيان العلم وفضله رقم ٨١٤].

وعلىٰ كلٍّ هلموا أيها المنصفون ـ يرعاكم اللَّه ـ لنرىٰ مَن هم «الجمهور» الذي يريدهم العلاَّمة «الألباني»، لأن مصطلح «**الجمهور**» أصبح ذا شيوع وذيول ودخل عليه إشكال كما دخل علىٰ المصطلحين «**أهل السُّنَّة**» و«**السَّلَفية**»، فلقد ٱستشكل كما ٱستشكلت «المصطلحات» الأخرىٰ لما تبنّاها طوائف ليس بأهل لها، ولقد أسهمنا القول في ذلك في كتابنا «إحقاق الحق في الرُّجوع على المذهب الحق» بما يقنع الغُلَّة ويشفي العلَّة، فلابدَّ من تحديده وضبطه.

ونحن لا نحده لسانًا لظهوره عند كلّ «الطوائف»، فالأشكال دخل من الناحية «الأصطلاحية»، لذا نقول: مصطلح «**الجمهور**» يراد به معنيان: معنىٰ عند أئمة الدّين ومصابيح الدُّجىٰ، ومعنىٰ عند الأصوليين من المتأخرين الخلفيين.

فالمعنىٰ عند أئمة الدّين: يراد به «الصَّحابة» ﷺ، وهٰؤلاء هم ذروة سنام «الجمهور» ـ «السَّلف الصالح» ـ فهذا المصطلح إذا أطلق يراد به هٰؤلاء.

يقول الإمام الجليل الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقد ٱنقسم «العرب» ـ ومَن باليمن وغيرهم ـ أربعة أقسام، إثر موته عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فطائفة ثبتت علىٰ ما كانت عليه من الإسلام لم تبدِّل شيئًا. ولزمت طاعة «أبي بكر» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهم «**الجمهور**» الأكثر.» [الفِصَل في الملل والأهواء والنحل ١/ ٣٣٢].

ويقول الإمام الجليل الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فلننقل بعون اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وتأييده في بسط حجة القول الصحيح الذي هو قول «**الجمهور**» ـ **أهل الإسلام ومذهب الجماعة وأهل السُّنَّة وأصحاب الآثار** ـ من أنَّ الإيمان عقد وقول وعمل.» [الفِصل في الملل ٢/ ٢١٢].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ما أحد شذ بقول فاسد عن «**الجمهور**»، إلَّا وفي «الكتاب» و«السُّنَّة» ما يبيّن فساد قوله **وإِن كان القائل كثيرًا**.» [النبوات ١/ ٨٩٣].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمأثور عن الصَّحابة وأئمة التابعين، **وجمهور السَّلف**، وهو مذهب أهل الحديث؛ وهو المنسوب إلىٰ السُّنَّة: أنَّ الإيمان قول وعمل...» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣١٠ ط/ جـ ٥٠٥ ط/ ق].

فلنكتفي بهذا خشية الإطالة، فأقوال «الأئمة» المعتبرين طافحة في مصنفاتهم تدل علىٰ مصطلح «**الجمهور**» إذا اطلق فالمراد به الزمرة «الزكية»، و«الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يريد هؤلاء، **لأنه خطَّأهم وأخرج إجماعهم عن حقيقته، تبعًا لمن سرق ذهنه، بل ضلَّلهم بالتلميح**، وهذا يخرج من كُنَيْف المُبتدعة الذين يقولون عن الزمرة الزكية: أنها لم تحقق الأصول كما حققناها، فكلام العلاَّمة «الألباني» قاب قوسين أو أدنىٰ من هذا.

أما عند المتأخرين ـ سواء الذين حافظوا علىٰ التركة المورثة كما ورّثت أو الذين يتأولون نصوص «القرآن» و«السُّنَّة» علىٰ غير تأويلها ـ ويجعلون ذلك حجة لا عمدة؛ الذين جردوا «الكلام» المبتدع

المخالف للكتاب والسُّنَّة، بل المخالف للمعقول الصحيح، ويسمّون ذلك «أصول دين»، الموافقون لأعدائهم في بعض الباطل، الرَّادون الباطل بالباطل، كـ«الآمدي» و«الشهرستاني» و«الجويني» و«الرازي» وغيرهم، ففي عُرف هٰؤلاء، مصطلح «**الجمهور**» هم الأئمة «الأربعة» فقط.

لكن في «الأربعة» مَن هو مخالف للعلاَّمة «الألباني» يصرّح بتكفير «تارك الصلاة»، ومنهم مَن هو علىٰ هدينا في دعامة الدّين ـ مسألة الإيمان ـ ولم يكفّر، ومنهم المخالف لنا في هذه الدّعامة ولم يكفّر، **فمَن من هم الذين يريدهم «الألباني» حتَّىٰ ينجلي لك الأمر أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ؟!**

فعلىٰ إثر هذا نقول: إنَّ في «الجهمور» من هو مكفّر لتارك الصلاة وهو الإمام «أحمد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا بالطبع لا يريده «الألباني»، ومَن هو موافق لنا علىٰ دعامة الدّين ولم يكفر، وهما الإمام «مالك» وتلميذه الإمام «الشافعي» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وهذان الإمامان لا يفرح بهما «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لسببين اثنين:

▪ **السَّبب الأول:**

إنهما يقولان الإيمان قول وعمل، ويُبدعان مَن قال غير ذلك. فهما لا يقولان العمل «شرط كمال» في مُسمَّىٰ الإيمان كما تقوله المبتدعة، بل العمل «ركن» من الإيمان أو شرط صحة عندهم، زيادة هما مخالفان «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **ساب اللَّه ورسوله وشريعته.**

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قال ٱبن

المنذر: أجمع عوام «أهل العلم» علىٰ أنَّ حدَّ من سبَّ النَّبيء ﷺ **القتل**.
وممَّن قال «**مالك**»، و«اللَّيث»، و«أحمد»، و«إسحاق» **وهو مذهب الشَّافعي.**» [الصارم المسلول ٢/ ١٣].

والعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يريد تأديبه **بعصاة أو عصايتين!!**

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قال محمد ٱبن سحنون: أجمع «العلماء» علىٰ أنَّ شاتم النَّبيء ﷺ المتنقص له **كافرٌ**، والوعيد جار عليه بعذاب اللَّه له، وحكمه عند «الأئمة» القتل **ومن شك في كفره وعذابه كَفَرَ.**» [الصارم المسلول ٢/ ١٦].

والعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: **سوء تربية.!!**

والإمام «مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يخالف «الألباني» في كفر «الرافضة» الزنادقة ـ إخوان «اليهود» من الرَّضاعة ـ.

قال مصعب الزبيري وٱبن نافع ما لفظه: «دخل هارون ـ يعني: «الرشيد» ـ المسجد فركع، ثمَّ أتىٰ قبر النَّبيء ﷺ فسلَّم عليه، ثمَّ أتىٰ مجلس «مالك» فقال: السَّلام عليك ورحمة اللَّه وبركاته، ثمَّ قال لمالك: هل لمَن سبَّ أصحاب رسول اللَّه ﷺ في «الفيء» حق؟! قال: لا! ولا كرامة ولا مسرة.قال: من أين قلتَ ذلك؟! قال: قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]. **فمَن عابهم فهو كافِرٌ، ولا حق لكافر في الفيء.**» [الأعتصام ٢/ ١٢٠، ١٢١].

ولقد ذكرنا لك أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في «الشبهة العاشرة» قول «أحمد» الذي رواه «الخلال» في «السُّنَّة برقم ٧٧٩» **أنَّ مالكًا يصرح بكفرهم**، وليس الغرض هنا ٱستيفاء الكلام في هذه المسألة، وإنما

الغرض التنبيه علىٰ أصل عظيم، أنَّ الحُكم منبعثٌ **عن ٱعتقاد صحيح** في دعامة الدّين ـ «مسألة الإيمان» ـ .

▪ **السَّبب الثَّاني:**

«مالك» و«الشَّافعي» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ لم يصرحوا بتكفير «تارك الصلاة» ليس لخلل في ٱعتقادهم، وإنما لعدم ثبوت صحة «الأحاديث» عندهم في كفر «تارك الصلاة» وذلك من وجوه:

ـ **الوجه الأول**: أنَّ رواة «أحاديث» كفر «تارك الصلاة» متأخرون عن زمن «مالك» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، منهم إمام «مسلم» و«الترمذي» و«أحمد» وغيرهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ولو صحت عنده لقال بها، فالسُّنَّة لم تكن مدونة مثل لما هي عليه اليوم.

ـ **الوجه الثاني**: أنَّ من «الأئمة» في زمانه من ثبتت عنده «الأحاديث» كفر «تارك الصلاة» فقال بموجبها، ولم يعتد بأي قول كائن مَن كان! ومن هٰؤلاء الإمام الجليل «عبدالعزيز بن المَاجِشون» مفتي «المدينة» وعالمها مع «مالك»، لقد كان من بحور العلم بـ«الحجاز»، نودي مرة بـ«المدينة» ـ بأمر «المنصور» ـ لا يفتي الناس إلَّا «مالك» و«عبدالعزيز ٱبن الماجشون».

يقول الإمام الجليل الفحل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فروينا عن «عمر بن خطاب» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ و«معاذ بن جبل»، و«ٱبن مسعود» وجماعة من «الصَّحابة» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وعن «ٱبن مبارك»، و«أحمد بن حنبل» و«إسحاق بن راهوي»ه رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وعن تمام «سبعة عشر» رجلاً من «الصَّحابة» و«التابعين» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، **أنَّ من ترك صلاة فرض عامدًا ذاكرًا**

حتَّىٰ يخرج وقتها فإنه كافرٌ مرتدٌ، وبهذا يقول «**عبداللَّه بن الماجشون**» صاحب «**مالك**»، وبه يقول «**ٱبن حبيب**»(١) الأندلسي وغيره.» [الفِصل في الملل ٢/ ٢٥٠، ٢٥١ والمحلىٰ ٢/ ١٥].

«ٱبن حبيب الأندلسي» هو إمام «المالكية» في زمانه، ولم يقلد مالكًا، فلما ثبتت عنده «الأحاديث» قال بموجبها، و«الشَّافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهبه تكفير «تارك الصلاة» إذا ثبتت «الأحاديث» في ذلك، يدل عليه قوله العطر ـ لما قال لإمام «أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ما لفظه: «أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا كان الحديث «الصحيح» فأعلموني به أي شيء يكون كوفيًا أو بصريًا أو شاميًا حتَّىٰ أذهب إليه إذا كان صحيحًا» [مناقب الشَّافعي ١/ ١٧٤ وإيقاظ الهمم ص ٢٥٩].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «كل حديث عن النَّبيء ﷺ فهو قولي، وإِن لم تسمعوه مني.» [آداب الشَّافعي ص ٩٣، ٩٤].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «كلّ مسألة صح فيها الخبر عن رسول اللَّه ﷺ ـ عند أهل النقل بخلاف ما قلت ـ فأنا راجعٌ عنها في حياتي وبعد موتي.» [إعلام الموقعين ٣/ ٣٦٣ وإيقاظ الهمم ص ٢٦٢].

فنقول للإمام «الشَّافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لقد صحت «الأحاديث» في كفر «تارك الصلاة» وجاء «الإجماع» الصَّحيح عن الزمرة «الزكية»

---

(١) **قلتُ:** هو «أبو مروان عبد الملك السلمي» تُوفي «٢٣٨هـ» فقيه وعالم بالعربية، ٱنتهت إليه رئاسة «الأندلس» بعد «يحيىٰ بن يحيىٰ» روى عن «ٱبن الماجشون» و«مطرف» و«عبدالله بن عبدالحكم» وغيرهم، ويقال إنه أدرك مالكًا في آخر عمره. **وهو الذي أفتى في ٱبن أخي «حظية» «عبدالرحمن بن الحكم الأموي» بإراقة دمه لما ٱستهزأ بالله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولقد مرَّ عليك في شبهة «الألباني» «**العاشرة**». وٱنظر ترجمته في «جذوة المقتبس رقم ٩٢٦» للحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهل تقول به؟! فيقول ـ قطعًا ـ : أترون عقلي قد ذهب؟! كيف لا أقول به؟! لقد أجمع الناس: علىٰ أنَّ مَن ٱستبانت له سنَّة رسول اللَّه ﷺ لم يكن له أَن يدعها لقول أحد!! فكيف أدع كفر «تارك الصلاة» مع ثبوته وشهرته؟!

قلنا: رحمة اللَّه عليك رحمة واسعة أيها الإمام الجليل، لقد بنيت أصولاً علىٰ «الكتاب» و«السُّنَّة»، **لا أصول «المتكلمة» النَّوْكَىٰ الذين جهلوا «المنقول»، وألحدوا في «المعقول».**

فلم يبق للعلاَّمة «الألباني» من «**الجمهور**» ـ الذي صوَّبه ـ إلَّا «أبا حنيفة» المرجىء المخالف لنا في «الٱعتقاد»، وقطعًا هو الذي يريده **وهذا عار وشنار، وٱزدراء بـ«المهاجرين» و«الأنصار» أَن يصيب «هو» وتخطأ الزُّمرة «الزَّكية» في إجماعها!! سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٌ!!** حتَّىٰ ولو وافقه «مالك» و«الشَّافعي» رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، أيترك قول المعصومين من الخطأ في إجماعهم، ويعتد بقول «مالك» و«الشَّافعي» و«أبي حنيفة»؟!

فأين منزلة الثَّلاثة من الذين لم يبدلوا تبديلاً؟!

فإذا كان من قدَّم قول «أبي بكر» و«عمر» علىٰ قول رسول اللَّه ﷺ يوشك أَن تقع عليه حجارة من «السَّماء»، فما بالك من قدَّم قول الأئمة «الأربعة» علىٰ النُّصوص الجلية التي جاءت عن رسول اللَّه ﷺ وعن إجماع الزمرة «الزكية»!! أَلَا يوشك أَن تقع عليه «السَّماء» كلّها من فحش هذا الفعل!!

لكن العلاَّمة «الألباني» خالف «الجمهور» في «الذهب» المحلق وأنا أشكره علىٰ هذه «المخالفة» وأدعو اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ أَن يجزيه

عنها خيرًا جزيلاً، ويسكنه دار «القرار»، لأنَّ المخالفة لم تكن مبنية عن ظن وتخرص، وإنما لصحة الأدلة عنده، وهذه هي تجريد المتابعة التي دعت إليها مدرسة «فقه الدليل» التي أرسىٰ قواعدها «الصَّحابة» ﷺ وأصَّل أصولها «أحمد بن حنبل» ومن بعده «ٱبن حزم».

كان «أحمد» إذا وجد «النَّص» أفتىٰ بموجبه، ولم يلتفت إلىٰ ما خالفه ولا مَن خالفه كائنًا مَن كان، وهذه «المدرسة» هي التي حارب لأجلها الإمام «ٱبن حزم» حتَّىٰ حرقت كتبه، ومن بعده «ٱبن تيمية» حتَّىٰ سجن مرارًا وتلميذه حتَّىٰ طيف به مضروبًا.

لكن أين شهرة أحاديث «الذهب» المحلق من شهرة أحاديث كفر «تارك الصلاة»؟! زيادة علىٰ إجماع «الصَّحابة» القطعي المعصوم من الخطأ والذي فيه من اللَّه برهان!!

لكن قاعدة «فقه الدليل» ـ التي طالما دعا إليها «الألباني» ودندن حولها ـ ناقضها ولم يلتزم لوازمها، لما خالفت ما يهوي ويشتهي حتَّىٰ قال تلك القولة الشنعاء، والتي لم يسبق إليها. وآيُّم اللَّه لهذه هي الحالقة والهادمة لكل ما بناه من أصول علىٰ مذهب «السَّلف»!!

فالحافظ «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذكر التَّفصيل في كفر «تارك الصلاة» في كتاب «التَّمهيد ٢/٣٦٦ ـ ٣٨٢» ـ وإن كان هو لا يرىٰ كفر تارك الصلاة ـ لما ذكر الأدلة النَّيرة وإجماع «الصَّحابة» و«التابعين» في كفر تارك الصلاة، ذكر قول غير المكفرين ممَّن يشاركوننا في مسألة الإيمان، أنها قول وعمل كـ«مالك» و«الشافعي» ـ ولقد مضىٰ عذرهما في ذلك ـ ذكر فائدة عزيزة لا تخدم «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ما ذهب إليه

من تصويب وتخطيء. فقال ما لفظه: «هذا قول قد قال به جماعة من الأئمة ممَّن يقول: الإيمان قول وعمل. وقالت به «المرجئة» أيضًا. إلَّا أنَّ «المرجئة» تقول: المؤمن المقر مستكمل الإيمان. وقد ذكرنا ٱختلاف أئمة «أهل السُّنَّة والجماعة» في «تارك الصلاة».

فأما أهل البدع، فإنَّ «المرجئة» قالت: تارك الصلاة مؤمن مستكمل الإيمان، إذا كان مقرًا غير جاحد، ومصدقًا غير مستكبر. وحكيت هذه المقالة عن «**أبي حنيفة**» **وسائر** «**المرجئة**»، **وهو قول جهم**.» [التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والمسانيد ٢/ ٣٨١].

فالفائدة العزيزة تقول: أنَّ الذي صوَّب قوله «الألباني» علىٰ الأدلة النيرة والحجج الساطعة والإجماع المعصوم، معدود في أهل البدع عند «أبي عمر بن عبدالبر»، فلقد ذكر بعده قول المبتدعة «الثَّانية» و«الثَّالثة»؛ «المعتزلة» و«الخوارج»، فقولوا لي بربكم: هذا يصيب والزمرة «الزَّكية» تُخطىء؟! أما الذين يشاركوننا في دعامة الدّين علىٰ مذهب «السَّلف» ولم يكفروا تارك الصلاة، فلقد دخلت عليهم الشبهة التي دخلت علىٰ «المرجئة» و«الجهمية».

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وأما الذين لم يكفروا بترك «الصلاة» ونحوها، فليست عندهم حجة إلَّا وهي متناولة للجاحد كتناولها للتارك، فما كان جوابهم عن «الجاحد» كان جوابًا عن «التارك»، **مع أنَّ النصوص علقت الكفر بالتَّولي** كما تقدم، وهذا مثل **ٱستدلالهم بالعمومات التي يحتج بها** «**المرجئة**» كقوله: «من شهد أَن لا إله إلاَّ اللَّه، وأنَّ محمدًا رسول اللَّه، وأنَّ عيسىٰ عبداللَّه ورسوله

وكلمته ألقاها إلىٰ «مريم» وروح منه... أدخله اللَّه الجنة» ونحو ذلك من النُّصوص.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٧٣ ط/ جـ ٦١٤ ط/ ق].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فأما الطرف «الثَّاني»، فهو مبني علىٰ مسألة كون الإيمان قولاً وعملاً كما تقدم. ومن الممتنع أَن يكون الرَّجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأنَّ اللَّه فرض عليه «الصلاة» و«الزكاة» و«الصيام» و«الحج»، ويعيش دهره لا يسجد للَّه سجدة، ولا يصوم من «رمضان»، ولا يؤدي للَّه زكاة، ولا يحج إلىٰ بيته، فهذا ممتنع، **ولا يصدر إلَّا مع نفاق في «القلب» وزندقة، لا مع إيمان صحيح.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٧٢ ط/ جـ ٦١١ ط/ ق].

وليس الغرض منا الآن ٱستيفاء النُّصوص والأدلة في كفر «تارك الصلاة»، فذلك مشهور مقطوع به، وإنما أردنا التنبيه علىٰ أنَّ الذين لم يكفروا **إنما دخلت عليهم «الشبهة» التي دخلت علىٰ «المرجئة»، أو بسبب فساد معتقدهم كـ«حماد» وتلميذه**، ومن حذا حذوهم.

يقول طائفة المرجئة الجُدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه: «الخلاف بين «أهل السُّنَّة» ـ أتباع منهج السَّلف ـ واقع فيمن تركها تكاسلاً من غير جحود ولا إنكار، كما نقله غير واحد من أهل العلم كالإمام «مالك»، والإمام «الشافعي»، وهي رواية ـ مشهورة ـ عن الإمام «أحمد.» [مجمل مسائل العلمية ص ٢٢].

فمَن تفحص هذا القول جيدًا، علم أنَّ هٰؤلاء الأدعياء يعلمون من أين تؤكل «الكتف»، فهم خبراء في التَّلبيس والتَّدليس، وذلك أنَّ الخلاف بين «أهل السُّنَّة» الذين في دعامة الدّين علىٰ مذهب «السَّلف»

قليل وقليل جدًا، ولم يظهر إلَّا في وقت «مالك» و«الشَّافعي» وهما معذوران كما مر عليك، فإن كان ذلك كذلك ـ كما يدّعون ـ فليأتونا بتابعي واحد خالف في هذه «المسألة»؛ كفر «تارك الصلاة»، فالإجماع منعقد من الصدر «الأول» إلىٰ وقتهم، فكيف بعد ذلك قولهم أنَّ الخلاف واقع بين «أهل السُّنَّة»؟!

يقول الحافظ أبو عمر ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: وكذلك كان رأي أهل «العلم» من لدن النَّبيء ﷺ إلىٰ زماننا هذا: **أنَّ تارك الصلاة عمدًا من غير عذر حتَّىٰ يذهب وقتها كافر إذا أبىٰ من قضائها وقال: لا أصليها.**

قال إسحاق: وذهاب «الوقت» أَن يؤخر «الظهر» إلىٰ غروب الشمس، و«المغرب» إلىٰ طلوع الفجر، قال وقد أجمع العلماء: أنَّ من سب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، أو سب رسوله ﷺ، أو دفع شيئًا أنزله اللَّه، أو قتل نبيًا من أنبياء اللَّه، وهو مع ذلك مقر بما أنزل اللَّه، أنه كافر؛ **فكذلك «تارك الصلاة» حتَّىٰ يخرج وقتها عمدًا.**

قال إسحاق:: **ولقد أجمعوا في «الصلاة» علىٰ شيء لم يجمعوا عليه في سائر «الشرائع»، لأنهم بأجمعهم قالوا: من عرف بالكفر ثمَّ رأوه يصلي في وقتها، حتَّىٰ صلىٰ صلوات كثيرة في وقتها، ولم يعلموا منه إقرارًا باللّسان، أنه يحكم له بالإيمان، ولم يحكموا له في «الصوم» و«الزكاة» و«الحج» بمثل ذلك.**

قال إسحاق: **فمَن لم يجعل «تارك الصلاة» كافرًا فقد ناقض وخالف أصل قوله، وقول غيره،** قال: ولقد كفر «إبليس» إذا لم يسجد

السجدة التي أمر بسجودها، قال: **وكذلك «تارك الصلاة» عمدًا حتَّىٰ يذهب وقتها، إذا أبىٰ من قضائها.**» [التمهيد ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩].

فكما ترىٰ أيّها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ الإجماع منعقد علىٰ كفر «تارك الصلاة»، بل من أوكد «الإجماع» علىٰ الإطلاق؛ كما قال الإمام «إسحاق بن راهويه» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهذه المقالة ـ عدم تكفير تارك الصلاة ـ لم تظهر في الأمة حتَّىٰ ظهر داء «الإرجاء» الخبيث بعد فتنة «ٱبن الأشعث».

فقول الأدعياء ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ: «الخلاف بين أتباع منهج السَّلف واقع» ليس صحيحًا كما بيّنا و«مالك» و«الشافعي» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ معذوران كما أوضحنا ذلك.

نعم! يبقىٰ كلامهم صحيحًا من وجه آخر يريدونه، **أنَّ الخلاف واقع بين أتباع منهج «السَّلف» في الظَّاهر الذين يرون «الإرجاء» في الباطن.!! فأئمة طائفة «المرجئة الجدد»** ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ والذين عدُّوهم من «السَّلف» وأنَّ خلافهم سلفي، لا يميزون بين مذاهب «السَّلف» وأقوال «المرجئة» و«الجهمية»؛ للعقد السَّابق البدعي «الإرجائي»، والتَّبني لتعظيم السَّلف وأقوالهم والدَّعوة لها.

فالإرجاء أخفىٰ من دبيب النمل وله شبهات كثيرة النَّسل، فهذا هو المسلك الذي سلكه إمامهم الذين يدَّعون مشيخته «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما أوضحنا لك، فلقد عظَّم مذهب «السَّلف» وٱعتمد مقالة «الجهمية» و«المرجئة»، فظنَّ أنه يجمع بينهما فتدافع كلامه وٱضطرب.

فلقد أضاف الكلام الردي البدعي إلىٰ منهج «السَّلف» من حيث لا يشعر، كالذي تأثر بمنهجه؛ الحافظ «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهذا التَّلبيس

ـ من إضافة الأقوال الردية إلىٰ المنهج السَّلفي الشَّرعي ـ لم يسلم منه المذاهب «الأربعة» كذلك.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالحنبلي والشافعي والمالكي **يخلط بمذهب «مالك» و«الشافعي» و«أحمد» شيئًا من أصول «الأشعرية» و«السَّالمية» وغير ذلك، ويضيفه إلىٰ مذهب «مالك» و«الشَّافعي» و«أحمد». وكذلك «الحنفي» يخلط بمذهب «أبي حنيفة» شيئاً من أصول «المعتزلة»، و«الكرامية»، و«الكلاَّبية»، ويضيفه إلىٰ مذهب «أبي حنيفة.»** [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ٢٦١].

يقول طائفة المرجئة الجُدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه: «من كفَّر تارك الصلاة ـ بإطلاق ـ: لم يتهم مخالفه بالإرجاء ولا يجوز له. ومن لم يكفر تارك الصلاة ـ تكاسلاً ـ: لم يرم مخالفه بالخروج ولا ينبغي له.» [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ٢٢، ٢٣].

كيف لا يوصفون بـ«الإرجاء» **وهم ينازعون فيمَن قال ولم يعمل**؟! فالذين يعذرون هم «الأوائل» ممَّن لم تثبت عندهم النُّصوص وهم قلة قليلة جدًا كالإمامين الجليلين «مالك» و«الشَّافعي»، أما و«السُّنَّة» مدونة اليوم، ومميزة صحيحها من سقيمها فلا!!

فكيف يعذر هٰؤلاء؟! ولو كان مخالفتهم إلَّا في «الصلاة» لغض الطرف عنهم!! كيف وهم يخالفون في ساب اللَّه ورسوله وشريعته والمستهزأ بهم ـ وإِن أثبتوا ذلك لكثرة الأدلة ـ قالوا: هذا مستلزم لتكذيب الباطن؛ ٱنتفاء «قول القلب»، ويخالفون فيمَن أعرض عن «الشَّريعة» بالكلية، **مضمومًا لما عندهم من بتر، وتحريف، ولي**

وتلبيس، وإيهام بالمجمل.

أما قولهم: «ومن لم يكفّر تارك الصلاة ـ تكاسلاً ـ: لم يرم مخالفه بالخروج ولا ينبغي له».

قلتُ: من قال هذا، فقد قال عظيمًا، وٱحتمل بهتانًا مبينًا، بل يعرّف ـ وهنا تقام الحجة التي ٱشترطها الأدعياء في ساب اللّٰه تَعَالَىٰ وشاتم رسوله والملقي المُصحف في القاذورات ـ فإِن أصر بعد ذلك كفر لأنَّ هذا يستلزم تبديع الزمرة «الزكية» التي أجمعت على كفر «تارك الصلاة»، فليربأ المرء بنفسه ولا يخاطر بدينه!!

يقول طائفة المرجئة الجُدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه:

«٦ـ وعليه: فالخلاف في تارك الصلاة ـ علىٰ وجه الحقِّ ـ خلاف معتبر بين «أهل السُّنَّة»، لا يفسد الأخوة الإيمانية؛ كما كان الحال في عهد السَّلف «الأول»؛ من الأئمة الذين تلقتهم الأمة بالقبول، وشهدت لهم بالإمامة كالإمام «مالك» والإمام «أحمد»، والإمام «الشافعي» وغيرهم... وٱستمر الخلاف العلمي السُّني ـ في ذلك ـ حتَّىٰ يومنا هذا كما كان بين الإمامين الجليلين: «الألباني»، و«ٱبن باز» رَحِمَهُمَا اللّٰهُ وغيرهما.» [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ٢٣، ٢٤].

فكما ترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللّٰه ـ **القوم خبراء بالمجملات والمحتملات للحق والباطل في أبواب «العقيدة»**، ما تركوا منها بابًا إلَّا وسلطوا عليه معاول مبهماتهم ومجملاتهم، ويكفي أنَّ عدم «الٱستفسار» و«التَّفصيل» خاصة في أبواب «العقيدة» هو سمة أهل الأهواء والبدع والٱفتراق.

فٱنظر ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ قولهم: «كما كان الحال في عهد السَّلف الأول»!! فمَن هم السَّلف «الأول»؟!

فعند مصينين «الفطرة المكملة»، و«الشرعة المنزهة» هو رسول اللَّه ﷺ. يقول ـ صَلَوَاتُ اللّهِ وَسَلَامُه عَلَيْه ـ : «**إنَّ اللَّه ﷻ إذا أراد رحمة أمة من عباده، قبض نبيّها قبلها، فجعله لها فرطًا وسلفًا بين يديها،...**» [مسلم رقم ٥٩٢٣].

فهذا السَّلف الأول ﷺ كفَّر «تارك الصلاة»، والنُّصوص في ذلك متواترة، وإن راوغوا ودلسوا، فالسَّلف بعد النَّبيء ﷺ هم «الصَّحابة» رضي الله عنهم، وقد مرّ عليك كيف كفّر حذيفة الذي لم يتم «الركوع»!! بل أجمعوا علىٰ كفره، وإن لبسوا ودلسوا وقصدوا الذين من بعد الزمرة «الزكية»، فهم علىٰ الإجماع وبه يقولون، ولا يوجد فيهم «مخالف» وليأتونا بواحد!! فلم يبق إلَّا العهد الذي فيه «مالك» و«الشَّافعي» وهما معذوران كما قلنا سابقًا. وفي هذا العهد قال الإمام الجليل «إسحاق بن راهويه» ما لفظه: «**فمن لم يجعل تارك الصلاة كافرًا فقد ناقض وخالف أصل قوله، وقول غيره**» [التمهيد ٢/ ٣٦٩].

أليس أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في قولهم: «السَّلف الأول» تلبيس وتدليس وإيهام بالمجمل، الذي هو سمة المبتدعة المخالفة المختلفة؟!

▪ أما قولهم: «...وٱستمر الخلاف السُّني ـ في ذلك ـ حتَّىٰ يومنا هذا، كما كان بين الإمامين الجليلين؛ «الألباني» و«ٱبن باز» رحمهما الله وغيرهما».

هذا القول أيّها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ من أخطر الأقوال لأشتماله علىٰ تلبيس بيّنٍ، يضل الحقّ في متاهاته، لأنه من الهوىٰ الذي يحجب الحق عن قليلي الخبرة أطرياء العود، والأثرية **ـ طائفة المرجئة الجدد ـ** يظنون أنَّ كلّ «القراء» بهذه الدرجة من السَّذاجة والبله، فجوابنا علىٰ هذا التلبيس البيّن من وجهين ٱثنين:

ـ الأول: تسمية «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ بالإمام فيه نظر، لأنَّ هذه المنزلة هي منزلة عظيمة جدًا، لها شروط وقيود، وعند العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ شرطها الأساسي غير متحقق، وهو المحافظة علىٰ «العقيدة» كما جاءت عن السَّالفين، وكما ترىٰ أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ **دعامة الدّين عند «الألباني» علىٰ غير أساس متين**، وقد بسطنا القول في ذلك في الشبه الماضية وها نحن نتمم ذلك.

ـ والثَّاني: أنَّ القارىء ـ الذي يعرف الحق بالرجال أو البليد أو السَّاذج ـ يقول الخلاف قديم منذ «السَّلف الأول» علىٰ قول الأدعياء ـ بتلبيسهم ـ و«الألباني» إمام و«ٱبن باز» إمام، والبون بينهما شاسع فالأول: سلط معاول «التَّأويل» علىٰ دعامة الدّين، **والثَّاني: مرابط علىٰ ثغرها ينافح عنها، ناصب المنجنيق لمَن ٱنحرف عن الطريق، ولقد قذف به «مراد شكري» الجهمي ـ ومع هذا لا تُعطىٰ له الإمامة ـ** فيمكن الٱختيار بين القولين، وبأيِّه أخذت فهو ترجيح علمي، ونظر فقهي. وهنا الحالقة التي يضل الحق فيها بين الهوىٰ.!!

فهلمَّ معي أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ لنعرض الخلاف «العلمي» السَّني ـ كما يقول الأثرية المُبتدعة ـ في ثوبه النقي، لننظر ماذا يقول قليل

الخبرة طري العود، والسَّاذج، والبليد، والذي يعرف الحق بالرجال؟!

نقول وبالله تعالى التوفيق:

أنَّ الخلاف ليس سنيًا إنما هو بدعيٌ متهوكٌ، فالعلاَّمة «الألباني» **مخالف لرسول اللَّه متأولٌ، وللصحابة مُخَطِأٌ مُخْطِأٌ، وللتَّابعين اللَّه أعلم ماذا يقول فيهم!!** مخالف «لأحمد بن حنبل». و«إسحاق بن راهويه». و«يحيىٰ بن معين». و«عبداللَّه بن مبارك». و«الحكم بن عيينة». و«أيوب السختياني». و«أبي داود الطيالسي». و«أبي بكر بن أبي شيبة». و«أبي خيثمة زهير بن حرب». و«ٱبن حبيب »الأندلسي... و«اللالكائي». و«...». و«الشوكاني» ـ كما صرح بذلك في آخر تصانيفه مطلقًا ـ «السَّيْل الجرار»، و«...» و«محمد بن عبدالوهاب» و«أبنائه» و«محمد ٱبن إبراهيم آل الشيخ». و«ٱبن باز». و«ٱبن عثيمين«. و«ٱبن الجبرين» و«بكر بن عبداللَّه أبو زيد». وغيرهم.

موافق «لأبي إسماعيل حماد بن أبي سليمان» صاحب رأي السُّوء **المرجئي**. و«أبي حنيفة» **المرجئي**. و«طلق» **المرجئي**. و«ذر» **المرجئي**. و«إبراهيم التيمي» **المرجئي**. و«محمد بن كرام» **المرجئي** و«أبي عبداللَّه الصالحي» **الجهمي المرجئي**. و«أبي منصور الماتريدي» **المرجئي**. و«الطحاوي» **المرجئي**. و«ٱبن فورك» **المرجئي**. و«البيهقي» **المرجئي**. و«النسفي» **المرجئي**. و«القرطبيين» **المرجئين**. و«ٱبن العربي» **الجهمي**. و«العزّ بن عبدالسَّلام» **الجهمي**. والحافظ «ٱبن حجر» **المرجئي** ـ وإن قال بالزيادة والنقصان والٱستثناء ـ و«ٱبن حجر الهيثمي» الأشعري **المرجئي**. و«السخاوي» **المرجئي**. «أبي عذبة»

المرجئي، و«محمد الغزالي» **الجهمي**، و«القرضاوي» الأشعري **الجهمي** وهلم جرًا.

فماذا يقول «طري العود» و«السَّاذج» و«البليد» والذي يعرف الحق بالرّجال لو طرحنا عليهم هذا أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ ؟!

فسوف يقولون كلّهم إلَّا الذي يعرف الحق بالرّجال فلست أرجوه: أفّ لهذا القول وإن سمّاه أصحابه خلافًا سنيًا أو ترجيحًا علميًا أو نظرًا فقهيًا، هكذا هو الطرح لمَن تصدىٰ للتحقيق وأراد الترجيح، أما الإيهام بالمحتملات والمجملات فهو إيواء إلىٰ ركن غير وثيق.

يقول طائفة المرجئة الجدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه: «٧ـ لا مانع شرعي من التَّرجيح العلمي، والنَّظر الفقهي؛ ٱنتصارًا لقول ـ في هذه المسألة ـ دون الآخر ـ وتأييده ـ ضمن دائرة أهل السُّنَّة ـ علىٰ ٱختلاف نوع التَّرجيح، وماهية القول به، مع المحافظة علىٰ منهجية البحث، وأدب الخلاف.» [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ٢٤].

قلتُ: لقد سبقكم شيخكم المحقق «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ ـ والذي تدَّعون التلمذة علىٰ يديه ـ إلىٰ هذا «التَّرجيح العلمي» و«النَّظر الفقهي» فضلَّل «الصَّحابة» رضي الله عنهم بالتَّلميح، وبدّع الذين علىٰ النَّهج سائرين اليوم بقوله: «فلو قال قائل: بأنَّ الصلاة شرط لصحة الإيمان وأنَّ تاركها مخلد في النار **فقد ٱلتقىٰ مع «الخوارج» في بعض قولهم** هذا وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة» [السلسة الصحيحة ٧/ القسم الأول ص ١٣٧].

هذا شيخكم ومحققكم ـ والذي تدّعون له الإمامة في الدّين ـ

يقول هذا العار والقول الكُبَّار، فماذا عسىٰ أَن تقولوا أو ترجحوا أو تحققوا أنتم يا مُتطفلة علىٰ بيت العلم ويا سارقة لجُهد أهل الفهم؟! ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ !!

وقبل أَن نسدل الستار علىٰ هذا الموضوع ـ **التَّلبيس والتَّدليس والتَّهييب من تكفير تارك الصلاة** ـ نود أَن نذكر سؤالاً قد يطرأ أو يطرحه بعض الملبسة، فهم يتقنون الصنعة جيدًا؛ نُفنّده قبل طروئه علىٰ طري العود في علمه وفهمه.

يقول العلاَّمة المُحقّق ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أورد شيخنا «الهراسي» سؤالاً علىٰ القول بكفر «تارك الصلاة»، وزعم أنه لا جواب عنه فقال: إذا أراد هذا الرَّجل معاودة الإسلام فبماذا يسلم فإنه لم يترك «كلمة» الإسلام؟

فأجابه ٱبن عقيل بأَن قال: إنما كفره بترك «الصلاة» لا بترك «الكلمة»، فهو إذا عاود فعل الصلاة صارت معاودته للصلاة إسلامًا فإنَّ الدَّال علىٰ إسلام الكافر «الكلمة» أو« الصلاة». قلتُ: وهذا الذي ذكره شيخنا يرد عليه **في كل مَن كفر بشيء من الأشياء مع إتيانه بالشَّهادتين وتلك صور عديدة.**» [بدائع الفوائد ٣/ ٦٧١].

قلتُ: بل «الصلاة» أدل علىٰ إسلام الكافر من «الكلمة»، كما قال الإمام الجليل إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما لفظه: «مَن عرف بالكفر ثمَّ رأوه يصلي «الصلاة» في وقتها، حتَّىٰ صلىٰ صلوات كثيرة في وقتها ولم يعلموا منه إقرارًا باللّسان أنه يحكم له بالإيمان، ولم يحكموا له في «الصوم» و«الزكاة» و«الحج» بمثل ذلك.» [التمهيد ٢/ ٣٩٩].

فالذي ذكره هذا الإمام الجليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو قول مجمعٌ عليه كما ذكر قبله بقوله: «لأنهم بأجمعهم قالوا: ...» ثمَّ ساق قوله هذا.

وهذا القول الزَّكي من هذا الإمام الجليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدل عليه حديث «محجن» لما كان في مجلس مع رسول اللَّه ﷺ فأذن بالصلاة، فقام رسول اللَّه ﷺ فصلىٰ بالناس و«محجن الدَّيلي» جالس، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**ما منعك أَن تصلي مع الناس؟ ألست برجل مسلم؟!** فقال: بلىٰ يا رسول اللَّه ولكني قد صليت في أهلي. فقال له رسول اللَّه ﷺ: **إذا جئت فصل مع الناس وإِن كنت قد صليت.**» والحديث في «موطأ مالك برقم ٢٧٢ وصحيح سنن النسائي رقم ٨٥٦».

يقول الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «في هذا «الحديث» وجوه من الفقه: أحدها: قوله ﷺ لمحجن الديلي: «ما منعك أَن تصلي مع الناس؟ ألست برجل مسلم؟» **وفي هذا ـ واللَّه أعلم ـ دليل علىٰ أَنَّ مَن لا يصلي ليس بمسلم، وإِن كان موحدًا**[(١)]، وهذا موضع ٱختلاف بين أهل العلم وتقرير هذا الخطاب في هذا «الحديث» أَنَّ أحدًا لا يكون مسلمًا إِلَّا أَن يصلي، فمَن لم يصل فليس بمسلم.

وفيه أَنَّ من أقر بالصلاة وبعملها وإقامتها أنه يوكل إِلىٰ ذلك

---

(١) **قلتُ:** بسبب هذه الزَّلة عند «ٱبن عبدالبر» ـ وقد كنّا من قبل نشك أنه على مذهب «قحّ أهل السُّنَّة» في مسألة الإيمان ـ وإنما كغيره من «المرجئة» الذين يتبنَّون الٱصطلاح القُحّ، ويبحثون له بحوثًا تُناسب أهل «الإرجاء» و«التَّجهم»، حتَّىٰ ورد علينا سؤال في «الوابل الصَّيب». فتطرقنا لبيان مذهب «ٱبن عبدالبر» في هذه الدَّعامة، فٱعترض ووجد علينا متعالم ـ لم يدخل بيت العلم من الباب ـ على قولنا هذا، فأنتجنا عجالة علمية تُبيّن مذهب «ٱبن عبدالبر» في هذا الباب سميناها: «قطع اللَّجاجة فيما ورد في إرجاء الحافظ ابن عبدالبر من حُجَّة ثجَّاجة» هي مطبوعة وعلى «الشبكة العنكبوتية» مسطوعة لمن أراد أَن يعرف ذلك.

إذا قال: إني أصلي؛ لأنَّ محجنًا قال لرسول اللَّه ﷺ: «قد صليت في أهلي» فقبل منه. ولا حجة في هذا «الحديث» لمن قال: إنَّ الإقرار بدون إقامتها يحقن الدم، لأنه لم يقل: إني مؤمن بالصلاة مقر بها، غير أني لا أصلي! بل قال له: قد صليت. والظَّاهر أنه لم ينجه إلَّا قوله لرسول اللَّه ﷺ: «قد صليت في أهلي.» [التمهيد ٢/ ٣٦٨].

ثمَّ بعده ساق رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوال «الصَّحابة» و«الأئمة» المعتبرين في كفر «تارك الصلاة»، ثمَّ عرَّج قول «إسحاق» والأحاديث المتواترة في ذلك.

لنعد إلىٰ كشف الأدعياء النَّوْكَى ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ **طائفة «المرجئة الجدد»** ـ الملبسة والمدلسة بالمجمل من القول.

يقول طائفة المرجئة الجدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ في باب الحكم بغير ما أنزل اللَّه ـ ما لفظه: «٥ـ الحاكم بغير ما أنزل اللَّه؛ ينظر حاله: فإن ترك حكم اللَّه مستحلاً لذلك، أو رأىٰ أنه مخير فيه، أو أنَّ حكم اللَّه لا يصلح لرعاية شؤون الناس، أو أنَّ حكم غير اللَّه أصلح لهم: فهو كافر خارج من الملَّة؛ بعد تحقق الشُّروط وٱنتفاء الموانع ـ حسب ما يفتي به خاصة أهل «العلم» من الراسخين في «الفقه» في «الدّين» ـ .» [مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة السلفية ـ بين المعكوفتين ـ الإرجائية ص ٢٦].

ٱنظر أيّها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ **كيف يشم «الإرجاء» في هذا القول من مسيرة «كذا» و«كذا»، وذلك أنَّ ما ذكروه من آراء وحالات التي يكفر فيها «الحاكم» بغير ما أنزل اللَّه ـ بعد تحقق الشروط وٱنتفاء**

الموانع ـ كما ٱدعوا ـ خاصة بقول القلب؛ ومنه كفر «التَّكذيب» و«الجحود» ـ في حالة ضيّقة ـ وهذا الكفر بالذَّات يشترط فيه إقامة «الحجة» ـ تحقق الشُّروط وٱنتفاء الموانع ـ ونحن نوافقهم علىٰ هذا ـ إذا كان المُكفّر من قسم «المُكفّر لذاته» وليس «المُكفّر بغيره» والحكم بغير ما أنزل ليس من هذا «الأخير»[(١)] ألبتة، ومع هذا نقول: لكن للقلب موقعين: **موقع «خاص بالقول»، وموقع «خاص بالعمل»**، ولقد ذكروا حالات «الأول»، **فأين الحالات للثَّاني؟! هذه الأولىٰ.!!**

ـ **الثَّانية**: أنَّ الرَّاسخين في «الفقه» و«الدّين» ذكروا هذه الحالة الخاصة بقول القلب، والحالة التي لو قدرتم أَن تحكوها من فتواه لفعلتم!!

يقول العلاَّمة ٱبن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الحكام بغير ما أنزل اللَّه أقسام، تختلف أحكامهم بحسب **«ٱعتقادهم» و«أعمالهم»**، فمَن حكم بغير ما أنزل اللَّه يرىٰ أنَّ ذلك أحسن من شرع اللَّه فهو كافر عند جميع المسلمين، وهكذا من يحكّم «القوانين الوضعية» بدلاً من شرع اللَّه ويرىٰ أنَّ ذلك جائز، **ولو قال إنَّ تحكيم «الشَّريعة» أفضل فهو كافر لكونه ٱستحل ما حرم اللَّه.**» [مجموع فتاوىٰ ٱبن باز ٣/ ٩٩١].

فلاحظ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ حتَّىٰ تنجلي عنك سحابة هؤلاء المُلبّسة في قوله: «**بحسب ٱعتقادهم وأعمالهم**» لماذا لم يقل

---

(١) ***قلتُ***: لقد كتبنا في هذا التَّقسيم ـ والذي لم أسبق إليه ـ كراسة صحيحة في العلم والتَّقسيم والدراسة، سميناها: «التَّبصير في وجوب التَّفريق بين المكفّر لذاته والمكفّر بغير في مسائل التَّكفير»، هي مطبوعة على «الشَّبكة العنكبوتية» مسطوعة، ولقد نال بسببها «أذىٰ» من طبقة «الحمير» ـ المقلّدة والمتعبّدة بالرّجال ـ وكم هم كثرٌ لا كثَّرهم اللَّه ـ !!

إلَّا بحسب ٱعتقادهم فقط؟! وذلك أنَّ هذا العلاَّمة يقول: الإيمان قول وعمل والعمل ركن منه أو شرط في صحته، وكما يكفر بالٱعتقاد يكفر بالعمل ـ ٱنتفاء عمل القلب ـ ثمَّ ٱنظر إلىٰ قوله: «**ولو قال إنَّ تحكيم «الشَّريعة» أفضل فهو كافر لكونه ٱستحل ما حرم اللَّه**».

فأخبرنا أيّها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ بالطبع لست أعني «الأثري» فهو لا يرىٰ ذلك، عن هذا «الٱستحلال» الذي ذكره هذا العلاَّمة، ماذا الذي يذهبه من «القلب»؟!

فإِن قلتَ: «الإقرار»!

قلنا: القول فيه إضرار، ولقد قلتَ عظيمًا وذهبت بعيدًا، لكن نعذرك إِن كنت «طري العود» قليل الخبرة، لأنه يصرح «الشَّريعة» أفضل، وكفر «الجحود» ينفي «الإقرار» الذي هو من ضمن «قول القلب»!!

وإِن قلتَ: هو ٱستحل!

قلنا: نعم هو كذلك! لكن هذا «الٱستحلال» ما هو الذي نفاه من «القلب»؟!

فإِن قلتَ: لقد كذَّب.!

قلنا: ظلمت الرَّجل، هو مصدق يقول «الشَّريعة» أفضل.

وإِن قلتَ: هو جاحد.

قلنا: لقد ظلمت أيضًا، فهو يقول يا ناس الشريعة أفضل! أفضل! أفضل! فهو مصدق ومقرّ وهذا تكفير بغير موجب.!!

فإِن قلتَ: أخبرونا وأريحونا!!

قلنا: هذا العلاَّمة رَحِمَهُ اللَّهُ يعلم جيدًا أنَّ للقلب موقعين، ولكلّ منهما ٱستحلال خاص به، فالٱستحلال الخاص بـ«قول القلب» لابدَّ أَن يكون بواحًا ـ أعني: تلفظًا ـ حتَّىٰ نقول في صاحبه أنه مكذب أو جاحد، و«الحاكم» يصرح «الشَّريعة» أفضل، إذن: فالعلاَّمة لا يقصد هذا «النوع» من الٱستحلال.

أما الٱستحلال الثَّاني الخاص بـ«عمل القلب»، وهذا يسمىٰ بـ«**عدم ٱلتزام التَّحريم**» وهذا التَّحريم هو الذي يذهب «عمل القلب» بالكلّية وليس المضعفه، كما سنشفي في ذلك العلَّة ـ إِن شاء اللَّه ـ فالعلاَّمة يقول: هذا التَّحكيم للقوانين «الوضعية» وإِن أقرَّ صاحبها أنَّ الشَّريعة أفضل لا ينفعه، لأنَّ بتحكيمها يزول «عمل القلب» الذي سوف نعرّفه بتفصيل في بابه.

فهذا القول الزَّكي والٱعتقاد السَّليم، سببه صحة «المدرسة». لهذا قال شيخه قبله «محمد بن إبراهيم آل الشيخ» رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع فتاويه ٦/١٨٩» ما لفظه: «لو قال ـ من حكَّم القانون ـ أنا أعتقد أنه باطل **فهذا لا أثر له، بل هو عزل للشرع**، كما لو قال أحد: أنا أعبد «الأوثان» وأعتقد أنها باطلة».

فنقول للأدعياء ـ **الأثرية بين المعكوفتين** ـ هل هذا «الفقيه» راسخ أم غير راسخ؟! وما نظن تقولون فيه قبيحًا، لأنكم وصفتموه بالإمامة الجليلة في الدّين في مجمل ٱعتقادكم «ص ٢٤» أما الرَّاسخ «الثَّاني» رَحِمَهُ اللَّهُ فسوف نؤخره في «المساجلة العلمية» التي سوف تكون بينه وبين إمامكم وشيخكم العلاَّمة «الألباني» حتَّىٰ ينجلي الغبار ويعلم من كان

علىٰ فرسٍ أم حمارٍ.

يقول طائفة المرجئة الجُدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه:

«وإِن ترك الحكم بما أنزل اللَّه ـ لهوىٰ أو مصلحة، أو خوف أو تأويل ـ مع إقراره، ويقينه بخطأه ومخالفته: فهو واقع في الكفر «الأصغر»،...»

[مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ٢٦].

نقول هذا صحيح **إذا كان التَّحاكم «العام» إلىٰ الشَّريعة، فالمخالفة في «الجزئية» لا تقدح** كما أوصىٰ بذلك الشَّيخ «محمد بن عثيمين» رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الفذ الموسوم بـ«القول المفيد على كتاب التوحيد ٢/٨٥٠» بما لفظه: «يجب علىٰ طالب العلم أَن يعرف الفرق **بين التَّشريع الذي يجعل نظامًا يمشي عليه ويستبدل به «القرآن»**، وبين أَن يحكم في «قضية» معينة بغير ما أنزل اللَّه».

فهنا ـ في القضية «المعينة» ـ إذا كان التَّحاكم «العام» إلىٰ الشَّريعة ودخل «الهوىٰ» أو «المصلحة» نقول: وقعت في «كفر دون كفر»، أما إذا كان التَّبديل؛ هذه «القوانين الوضعية محكمة، فقولكم هذا **رمد في العيون**، هلَّا أخبرتمونا أين المصلحة في تنحية شرع اللَّه ووسم دعاته بالإرهاب؟! يَقُولُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج].

يقول طائفة المرجئة الجُدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه:

«٦ـ السَّعي لإقامة شرع اللَّه ـ في البلاد التي لا تحكم به ـ والعمل علىٰ ٱستئناف الحياة الإسلامية ـ علىٰ منهاج النُّبُوة ـ والتي تجمع المسلمين وتوحد كلمتهم ـ واجب شرعي ـ ضمن منهاج التغيير الرباني:...

وتواصيًا بالحق والصبر؛ **وتصفية لما أصاب عقائد المسلمين ـ من شوائب ـ، وتربية لهم علىٰ منهج الحقِّ اللاَّحب.»** [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ٢٧].

قلتُ: هذه «التَّصفية» التي دعوتم إليها لما أصاب عقائد المسلمين خلطتموها وزدتم الطين بلة، فلقد ٱعتذرتم لشاتم اللَّه ورسوله وشريعته وهيّبتم من تكفيره! **وقلتم صاحب سوء تربية!!** وألحدتم في لفظ «ولاة الأمور» **ووسمتم به «الزنديق» المعرض عن الشريعة بالكلية!!** وشككتم في تكفير «القبوريين» **وقلتم هم علىٰ هدي خير البرية!! ـ** لم ينتف عنهم أصل الدّين ـ وٱعتذرتم للرافضة «الزنادقة» **وقد دخلوا أبواب الكفر كلّها بكرة وعشية!!** وٱعتذرتم لتارك الصلاة وقبحتم من كفّره ووسمتوه **بالخارجية!!**

فأنتم ـ في دعوتكم لمنهج الحق اللاَّحب ـ تعتذرون **لمن قال ولم يفعل شيئًا!!** ولقد علمتم مَن يفعل ذلك هم «المرجئة» و«الجهمية»!!

أفهذا هو منهج الحقّ اللاَّحب؟! بل هذا هو منهج الحقّ **السَّابري.!!**

والدَّليل ساطع في المكتبة «المنهجية» التي أوصيتم طالب «العلم» بٱقتنائها في خاتمة رسالتكم الموسومة زورًا وبهتانًا بـ«**مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة السلفية**».

١ـ فالعاشر منها: «التحذير من فتنة التكفير» لـ«علي حسن حلبي» ـ الأثري بين المعكوفتين ـ وهذا يدعو **إلىٰ «الإرجاء» الفاحش ويهون من شرع اللَّه**، وقد نزلت فيه الشهب المحرقة، من طرف «اللَّجنة الدَّائمة». بفتوىٰ «رقم ٢١٥١٧ بتاريخ ١٤٢١/٦/١٤هـ» تحذر من

هذا «الكتاب» لأسباب مُتعدّدة منها:

ـ بناه مؤلفه علىٰ مذهب **«المرجئة» البدعي الباطل الذين يحصرون الكفر بكفر «الجحود» و«التكذيب» والاستحلال «القلبي». تحريفه في النقل عن «ٱبن كثير»،... تقوُّله علىٰ شيخ الإسلام «ٱبن تيمية»... تحريفه لمراد سماحة العلاَّمة «محمد بن إبراهيم» في رسالة** «تحكيم القوانين الوضعية». تعليقه علىٰ كلام من ذكر من أهل «العلم» **بتحميل كلامهم ما لا يحتمله**،...التَّهوين من «الحكم بغير ما أنزل اللَّه»،... وغيرها من بلاوي والدَّواهي.

٢ـ الثاني عشر منها: «التعريف والتنبئة بتأصيلات الشيخ الألباني في مسائل الإيمان والرد على المرجئة» للجهمي «علي حسن حلبي» أثري «الزرقاء».

ـ يدعو إلىٰ **«الإرجاء الفاحش» ـ إخراج «العمل» عن الإيمان وأنَّ الإيمان يبقىٰ مع ترك «جنس العمل» ـ** ، بل أعاد ما قرره في «إحكام التقرير» للجهمي «مراد شكري».

يقول فيه الدَّعي «ص ٤٤ حاشية ٢» ما لفظه: «فالأعمال الظاهرة ـ طاعات ومعاصي ـ وجودًا وعدمًا ـ **متعلقة بالإيمان المطلق لا مطلق الإيمان فتنبه.**» ٱهـ .

فالأعمال عنده متعلقة بكمال الإيمان سواء كان واجبًا أو مستحبًا، وليس بأصله، ولهذا أعيد القول: إنَّ هذا الدَّعي الجهمي الجلد وجماعته: **يجادلون عمَّن قال ولم يفعل شيئًا.!!**

٣ـ السَّابع عشر منها: «الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير في

«ضوء الكتاب والسنَّة وأقوال سلف الأمة» للجهمي «خالد علي العنبري» **يدعو إلىٰ «الإرجاء» الفاحش ويهون من شرع اللَّه.** وقد نزلت فيه الشهب المحرقة من طرف «**اللَّجنة الدَّائمة**» وفيه من العار ما يلي:

ـ تحريفه لمعاني الأدلة «الشرعية»، والتَّصرف في بعض النصوص المنقولة عن أهل «العلم» ـ **حذفًا أو تغييرًا ـ علىٰ وجه يُفهم منها غير المراد أصلاً. تفسير بعض مقالات أهل «العلم» بما لا يوافق مقاصدهم الكذب علىٰ أهل «العلم»** وذلك في نسبه للعلاَّمة الشَّيخ «محمد بن إبراهيم آل الشيخ» رَحِمَهُ اللَّهُ **ما لم يقل. دعواه إجماع «أهل السُّنَّة» علىٰ عدم كفر مَن حكم بغير ما أنزل اللَّه في «التَّشريع العام»**، إلَّا بالٱستحلال «القلبي» كسائر المعاصي التي دون «الكفر»، **وهذا محض ٱفتراء علىٰ أهل السُّنَّة؛ منشؤه الجهل أو سوء القصد**، نسأل اللَّه السَّلامة والعافية.

٤ـ الثاني والعشرون منها: «صيحة نذير بخطر التكفير» للدَّعي الجهمي «علي حسن حلبي» يدعو إلىٰ «**الإرجاء**» **الفاحش وفيه من العار**، كـ«التحذير من فتنة التكفير»، نزلت فيه الشهب المحرقة «الفتوى رقم ٢١٥١٧ بتاريخ ١٤/٦/١٤٢١هـ».

٥ـ الرَّابع والعشرون منها: «علم أصول البدع» للجهمي «علي حسن حلبي»، **الغاطس في وحلها، بل في حمَّامها يسبح، زيادة أنه مسروق، كما يقول الثقات الأثبات**، وآخر سرقاته كتاب «النهاية في غريب الحديث» بتحقيق الدكتور «محمود الطناحي ورفيقه» التي ٱكتشفها وأظهرها الأستاذ «الراجحي».

قُلتُ: بل الدَّال علىٰ سرقات ـ «الأثرية» بين المعكوفتين ـ بتأصيل

وتفصيل ـ الأخ الفاضل «أبو صهيب خالد الحايك».

٦ـ السابع والثلاثون منها: «هزيمة الفكر التكفري» للجهمي «خالد علي العنبري»، **فيه من الكذب والأفتراء، ما لا يخفىٰ علىٰ قليل الخبرة طري العود**، ومنه زعمه أنَّ «التَّبديل» الذي يكفر به صاحبه هو الذي يدَّعي فيه أنه من عند اللَّه!! وهذا التَّبديل غير موجود لا في «الأذهان» ولا في «الأعيان»، إنما هو سفسطة وسفسفة، فها هو أبو القانون «جوستان» ـ مَن قرأ خزعبلاته ـ لا يتجرأ أَن يقول: هذا من عند اللَّه!! فنرجاه أَن يأتينا بواحد من الذين وضعوا هذا «القانون» يقول فيه: أنه من عند اللَّه!! بل هي بعرة بعَّرها «أبن العربي» الجهمي ـ تبعًا لأعتقاده ـ كلّ مَن يدعو إلىٰ «التَّجهم» يستدل بها!!

هذه ضمن الكتب «المنهجية» التي يوصي بها الأدعياء طالب «العلم»، أفهذه كتب منهجية أم كتب بدعية؟! أليس هذا تلبيس وتدليس؟! أهذا هو منهج الحقّ اللاَّحب؟!

قل لي ـ بربّك ـ أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أتصح تسمية هذه الرسالة بـ «مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة السلفية»؟! أم «**مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة الإرجائية**»؟!

واللَّه لم تبتل «السَّلفية الشَّرعية» من أول ظهورها علىٰ يد السَّلف «الأول» ﷺ مثل ما أبتليت به اليوم، وذلك من أول ظهورها، أعداؤها إما ظاهرون وإما مستخفون، **ولم يكن أعداء قطُّ ينتحلونها وفي «الباطن» يخالفونها إما بالتَّلبيس، أو التَّدليس، أو الإلحاد واللَّي، أو الأفتراء علىٰ دعاتها**، ولقد عرفت أيها «المنصف» بما يسمىٰ مَن كان هذا حاله.

وهذا العار والشنار المبثوث في هذه «الرسالة» قرأه جمع من الذين يدَّعون «المشيخة» فوافقوهم فيه وأقروهم عليه، وسوف تجد أسماءهم في الأخير ضمن «أصول وثائق المبتدعة» ـ طائفة المرجئة الجدد ـ حتَّىٰ يعلم «الصغير» و«الكبير» أنَّ هٰؤلاء **ليسوا شيوخ ملَّة إنما هم شيوخ «جهل» و«دولة»**، والبون بينهما شاسع، بل فيه مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل، **فليزل عنك هذا الظن ـ إِن كنت تتوهم ـ أنَّ هٰؤلاء يذبون عن «السَّلَفية الشَّرعية»!!**

ومن أعظم إلحاد وتلبيس هٰؤلاء الأدعياء ـ «**الأثرية**» **بين المعكوفتين** ـ وعلىٰ رأسهم «عَلي حَسَن حَلَبي»، قولهم ـ لما يسألون عن «رسالة تحكيم القوانين الوضعية» العلاَّمة «محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما لفظه: «**إخواننا حنابلة**»!!

ولما لم ينفع هذا القول والأدعاء ـ «**إخواننا حنابلة**»!! ـ ٱنتقلوا إلىٰ «الثَّاني» وهو «**التَّحريف**».

لكن لنا وقفة مع هذا القول المجمل ـ «**إخواننا حنابلة**»!! ـ وكما تعلم أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ القوم خبراء يتقنون صنعة «المجملات» و«المحتملات» جيدًا.

وفي الحقيقة الذي جرأهم علىٰ هذا القول المجمل ـ المحتمل لحقٍّ وباطلٍ ـ شيخهم الذين يدَّعون التلمذة علىٰ يديه، العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو يقول في «السلسلة الصحيحة ١/١٧٧» ما لفظه: «أقول: نقلت هذا النَّص من «الحاشية» المذكورة؛ ليعلم بعض **متعصبة** «**الحنابلة**» أنَّ الذي ذهبنا إليه ليس رأيًا،...».

فهذا القول كان أثناء تقريره وٱنتصاره لمذهب «المرجئة» في عدم تكفير «تارك الصلاة»، مع ٱستئناسه بقول «ٱبن قدامة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ظنه حجة علىٰ «الحنابلة المتعصبة» كما يقول**، فقد قال بعده ما لفظه: «**تحملهم ـ إن شاء اللّه ـ تَعَالَىٰ علىٰ ترك غلوائهم والٱعتدال في حكمهم**».

فعلىٰ قوله أنَّ «الحنابلة» ـ لما كفروا «تارك الصلاة» غلاة غير معتدلة ـ لكن «الشَّيخ» قبل الٱستئناس بقول «ٱبن قدامة»، **ٱستأنس وٱعتمد علىٰ قول «السَّخاوي» الردىء في «الصفات» النَّاهج نهج شيخه «ٱبن حجر»، والمرجىء في «الإيمان» وظنَّ أنه علىٰ بينة من الأمر!!**

نقول وبالله تعالى التوفيق:

إنَّ هذا المصطلح «المجمل» ـ «**إخواننا حنابلة**»!! ـ فيه حقٌّ وباطلٌ لا ثالث لهما، وذلك إن أرادوا به الأدعياء، أنَّ هؤلاء الأجلاء أصحاب مذهب فقهي تلقته «الأمة» بالقبول كالمذاهب «الأخرىٰ»، فهذا لا ضير فيه ولا حرج، فهذه «المذاهب» ٱنتشرت في البلاد «الإسلامية» وتفقه الناس علىٰ قواعدها، لكن هذا لا يعنونه هؤلاء الأدعياء المُبتدعة المرجئة ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ.

فإن قال قائل: ما الحجة في ذلك؟!

قلنا ـ وبرهان صحة قولنا ـ : أنَّ رسالة «**تحكيم القوانين الوضعية**» ليست خاصة بالأحكام «الفقهية العملية»، وإنما خاصة بمسائل «الٱعتقاد»، فالقوم يعلمون من أين تؤكل «الكتف»، وهذا هو مقصد القوم بقولهم؛ «**إخواننا حنابلة**»!! ـ **في «الٱعتقاد»** ـ وهذا من أخطر الأقوال علىٰ الٱطلاق، **وتلبيس خطير ينذر بشر مستطير**، وذلك

أنَّ ٱعتقاد «الحنابلة»، ليس ٱعتقاد «أحمد» أو غيره، إنما ٱعتقاد «السَّلف الأول» عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ والذي ورّثه للزمرة «الزَّكية»، وهذا «النَّبز» الخطير ـ «**إخواننا حنابلة**»!! ـ تصدىٰ له شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما نوظر علىٰ ما سطره في «**العقيدة الواسطية**».

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ولما رأىٰ هذا «الحاكم» العدل ممالأتهم، وتعصبهم، ورأىٰ قلَّة العارف الناصر وخافهم قال: **أنت صنفت ٱعتقاد «الإمام أحمد»، فتقول: هذا ٱعتقاد «أحمد» ـ يعني والرَّجل يصنف علىٰ مذهبه فلا يعترض عليه، فإنَّ هذا مذهب متبوع ـ، وغرضه بذلك قطع مخاصمة «الخصوم»**.

فقلت: ما جمعت إلَّا عقيدة «السَّلف الصالح» جميعهم، ليس للإمام «أحمد» ٱختصاص بهذا، والإمام «أحمد» إنما مبلغ العلم الذي جاء به النَّبي ﷺ **ولو قال «أحمد» من تلقاء نفسه ما لم يجيء به الرَّسول لم نقبله، وهذه عقيدة «محمد»** ﷺ.» [مجموعة الفتاوىٰ ٣/ ١١٠ط/ جـ].

فٱعتقاد ـ «**إخواننا حنابلة**» علىٰ قولة الأدعياء ـ ليس ٱعتقاد «أحمد»، إنما هو ٱعتقاد جاء به النَّبيء ﷺ نعم! قد ينتسب بعض الناس إلىٰ «أحمد» وهو منهم بريء؛ كما ٱنتسب أقوام إلىٰ «مالك» و«الشافعي» و«أبي حنيفة» وهم منهم برآء، **كما ٱنتسب الأدعياء ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ إلىٰ «السَّلفية» وهي منهم بريئة**، بل ما من شر تجده مبثوثًا ومفترىٰ في المذاهب الأخرىٰ، في «الحنابلة» قليل وقليل جدًا. يعرف هذا مَن عكف علىٰ دراسة «التَّمذهب» وتجريد الحقّ المبثوث فيها.

بل لو كان «التمذهب» عندنا جائزًا أو فيه نوع من الٱستحباب لدعونا بكلّ طاقتنا إلىٰ ٱعتناق هذا المذهب «الحنبلي»، لما فيه من قواعد راسية علىٰ مدرسة «فقه الدليل»، مدرسة «الصَّحابة» ﷺ بل هو قبلة لمدرسة «النَّص»، ومَن أراد أَن يعرف قدر هذا «المذهب» وحيازه علىٰ قصب السَّبق، فليقرأ «المحلى» للإمام الجليل «ٱبن حزم» قراءة دقيقة، فقد لا تجد «مسألة» يرد فيها علىٰ «الحنابلة»، لأنَّ مدرسة التَّخريج واحدة ـ مدرسة «فقه الدليل» وإن خالفك «الإنس» و«الجن» ـ لكن نحن ننبذ «التمذهب» ونعيبه ونبطله جملة، ولا حرج علىٰ مَن تفقه علىٰ مذهب بلده ثمَّ تدرج علىٰ معرفة المذاهب الأخرىٰ، ولقد أسهمنا القول في هذا في كتابنا «إحقاق الحق في الرُّجوع إلى المذهب الحق» بما يشفي صدر المتبعين، وأخنسنا فيه المقلدين، مما يغنينا عن الإعادة هٰهنا.

وللعلم ـ حتَّىٰ يعلم المنصف ـ أنَّ «المذهب» الذي تفقهت عليه في الطَّور «الأول» هو مذهب بلدي «المالكي»، حتَّىٰ لا يظن الأدعياء أني أتعصب للمذهب كما قال شيخهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة ١/١٧٧» إنما نحن **دعاة عدالة وإنصاف وليس ظلم وإجحاف!!**

وعلىٰ كلٍّ سوف نساجل علميًا بين شيخهم العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين حنبلي في «الفروع» سلفي قحّ في «الأصول»، متخرج من مدرسة «فقه الدليل» متعصب ـ علىٰ قول شيخهم ـ **ليعلم «المُنصف»** من هو أحقّ بالأمن، ومَن هو علىٰ بيّنة من الأمر!! **المتعصبة «الحَنْبَلِيَة» أم الأدعياء ـ «الأَثَرِيَة» بين المعكوفتين ـ ؟!!**

سُئل **الحنبلي في «الفروع» السَّلفي القّح في «الأصول» المتعصب فيها إلىٰ أقصىٰ الحدود،** لا في غيرها وحشاه من ذلك «محمد بن صالح عثيمين» رَحِمَهُ اللَّهُ: هل «التَّسمية» في الوضوء واجبة؟! فأجاب بما لفظه: «التَّسمية في «الوضوء» ليست واجبة ولكنها سنَّة، وذلك لأنَّ في ثبوت حديثها نظرًا. فقد قال الإمام «أحمد» رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه لا يثبت في هذا الباب شيء» والإمام «أحمد» ـ كما هو معلوم لدىٰ الجميع ـ من أئمة هذا الشأن ومن حفاظ هذا الشأن، فإذا قال: إنه لم يثبت في هذا الباب شيء، فإنَّ حديثها يبقىٰ في النفس منه شيء، وإذا كان في ثبوته نظر فإنَّ الإنسان لا يسوغ لنفسه أَن يلزم عباد اللَّه بما لم يثبت عن رسول اللَّه ﷺ ولذلك أرىٰ أنَّ التسمية في «الوضوء» سنَّة، **لكن مَن ثبت عنده «الحديث» وجب عليه القول بموجبه، وهو أنَّ التسمية «واجبة»، لأنَّ قوله: «لا وضوء» الصحيح أنه نفي للصحة وليس نفيًا للكمال.**» [مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١١٦، ١١٧ وفتاوىٰ المرأة المسلمة ١/ ٢٠٢].

لنا وقفة طويلة مع هذا القول الزَّكي، والذي من تفحصه وجد فيه «الدُّر الثَّمين». فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه لا يثبت في هذا الباب شيء» لا حرج ولا ضير فيه؛ طالما أخذ بقول إمامه في «الفروع»، لأنه أعلم منه في هذا الباب، وذو دراية واسعة به، من أئمة الدُّنيا في علم «الحديث»، يعتمد علىٰ «الكتاب» و«السُّنَّة» وأقوال «الصَّحابة» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ يقول بالنَّص ويدعو إليه ولو خالفته الدُّنيا بإسرها ـ ويكره **الذي إِن عرضناه علىٰ «حمار» لأباه ولقال: أكره مضغ الباطل!! ـ «الزُّبالة العقلية» و«النُّخالة الفكرية» ـ ويبدّع أصحابها.**

فهو إمام في ثمان خصال شهد له بها أصحاب الفضل والعلم والنهىٰ. قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في «الحديث»، إمام في «الفقه»، إمام في «اللغة»، إمام في «القرآن» إمام في «الفقر»، إمام في «الزهد»، إمام في «الورع»، إمام في «السنَّة».

لكن مع كل هذه الخصال الحميدة، والتي من النادر أَن تتوفر في أحد اليوم، بل تكاد تكون معدومة إلىٰ يوم الدِّين، والسَّبب أنَّ صاحبها كان قريبًا من النَّبع «الصافي» الذي كلّما بعد به «العهد» ألحد فيه، **تَغْزب عنه «سنن» و«علوم» و«فهوم»**.

فهذا الحنبلي في «الفروع» لم يبرأ إمامه من ذلك! بل قال: «لكن من ثبت عنده «الحديث» وجب القول بموجبه».

لماذا قال هذا وهو «حنبلي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!

أيقول هذا متعصب كما يقول الشَّيخ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!

لأنَّ مدرسة «فقه الدليل»، والتي هي قبلة لمدرسة «النَّص» علمته ذلك، فهو ترعرع في أحضانها وتعلم من إمامه في الفروع: «أنه من ٱستبانت له سنَّة رسول اللَّه لم يكن يدعها لقول أحد، ولا عبرة بقول أحد في مخالفة النَّص».!!

ورأىٰ إمامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ «لم يلتفت إلىٰ خلاف «عمر» في «المبتوتة» لحديث «فاطمة بنت قيس»، ولا إلىٰ خلافه في «التيمم» للجنب لحديث «عمار بن ياسر»، ولا خلاف في ٱستدامة «المحرم» الطيب الذي تطيب به قبل إحرامه لصحة حديث «عائشة» في ذلك،... وكذلك لم يلتفت إلىٰ قول «علي» و«عثمان» و«طلحة» و«أبي أيوب»

و«أبي بن كعب» في الغسل من «الإكسال» لصحة حديث «عائشة» أنها فعلته هي ورسول اللَّه ﷺ فٱغتسلا،...» [إعلام الموقعين ١/ ٢٤].

فنحن نقول **لهذا الحنبلي في «الفروع» السَّلفي القح في «الأصول» المبرأ من التَّعصب**، لقد ثبتت التسمية في «الوضوء» بأسانيد صحيحة وقال بها جمع من «الأئمة» الجهابذة، ولقد صحَّح بعضها الذي نساجل بينك وبينه، وقد جمعت في جزء مفرد موسوم بـ«كشف المخبوء بثبوت التسمية عند الوضوء».

لكن لنا وقفة مع «الدُّر الثمين»، المبثوث في قوله: «لأنَّ قوله: «**لا** وضوء» **الصحيح أنه نفي للصحة وليس نفيًا للكمال**». لماذا قال هذا وهو حنبلي في «الفروع» متعصب علىٰ قول العلاَّمة «الألباني»؟!

لأنَّ مدرسة «فقه الدَّليل» ـ والتي ترعرع في أحضانها ـ علمته أنَّ «لا» النافية عند «العرب» كافة **تفيد «النَّفي» و«التَّبرئة» جملة**، إلَّا أَن يأتي دليلٌ من نص آخر أو ضرورة حس علىٰ خلاف ذلك.

فمدرسة «فقه الدَّليل» علمته أنَّ الحقيقة «الشَّرعية» لا تنتفي لنفي «مستحب» فيها، وإنما تنتفي لنفي «ركن» من أركانها، أو «جزء» من أجزائها أو «شرط» من شروطها؛ كقوله ﷺ: «**لا إيمان لمَن لا أمانة له**» [إتحاف الخيرة المهرة رقم ٢١٣]. وقوله ﷺ: «**لا صلاة لمَن لا وضوء له**» [صحيح سنن أبي داود رقم ١٠١]. وقوله ﷺ: «**لا وضوء لمن لم يذكر ٱسم اللَّه عليه**» [صحيح سنن أبي داود رقم ١٠٢]. وقوله ﷺ: «**لا صلاة لمَن لا يقرأ بفاتحة الكتاب**» [البخاري رقم ٧٥٦ ومسلم رقم ٣٩٤]. ونظير هذا كثير في كتاب اللَّه وسنَّة رسوله، وهذا هو المعهود من كلام «العرب»، ومن

رعد وبرق وهزَّ «الأكتاف» فليأتنا بالدَّليل.!!

يقول الحنبليُّ في «الفروع» السلفيُّ القّح في «الأصول» ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ونفي الشيء، له ثلاث حالات: فالأصل أنه نفي للوجود، وذلك مثل: «لا إيمان لعابد صنم». فإن منع مانع من نفي الوجود؛ **فهو نفي للصحة**، مثل: «**لا صلاة بغير وضوء**»، فإن منع مانع من نفي الصحة؛ فهو نفي للكمال مثل «لا صلاة بحضرة الطعام»...» [القول المفيد ٢/ ٦٤٣].

لكن ٱنظروا أيها المنصفون ـ يرعاكم اللَّه ـ إلىٰ هذا **الحنبلي في «الفروع» السَّلفي القّح في «الأصول»** والمبرأ مما وسم به من تعصب لما جاءت «لَا» النافية ـ والتي **تفيد التَّبرئة جملة بنقل صحيح** ـ **ومَن شك في نقلها كَفَر بالإجماع، بل لاشكَّ في كفر من لم يكفره**، في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النِّسَاءِ]. ماذا قال فيها؟!

يقول فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ما لفظه: «وهؤلاء المحكمون للقوانين لا يحكّمونها في «قضية» معينة خالفوا فيها «الكتاب» والسُّنَّة»، لهوىٰ أو لظلم، **ولكنهم ٱستبدلوا الدّين بهذه «القوانين» ـ جعلوا هذا «القانون» يحل محل شريعة اللَّه ـ وهذا كفر حتَّىٰ لو صلوا وصاموا وتصدقوا وحجوا، فهم كفار ما داموا عدلوا عن حكم اللَّه ـ وهم يعلمون بحكم اللَّه ـ إلىٰ هذه «القوانين الوضعية» المخالفة له.**

فلا تستغرب إذا قلنا: **مَن ٱستبدل شريعة اللَّه بغيرها من «القوانين»**

فإنه يكفر ولو «صام» وصلىٰ؛ لأنَّ الكفر ببعض الكتاب كفر بالكتاب كلّه، فالشَّرع لا يتبعض، إما أَن تؤمن به جميعًا، وإما أَن تكفر به جميعًا وإذا آمنت ببعض وكفرت ببعض، فأنت كافر بالجميع، لأنَّ حالك تقول إنك لا تؤمن بما يخالف هواك.

وأما ما خالف هواك فلا تؤمن به. هذا هو الكفر. فأنت بذلك ٱتبعت الهوىٰ، وٱتخذت هواك إلهًا من دون اللَّه.» [شرح رياض الصالحين ٣/ ٣١٢].

فلقد كفَّرهم بهذا العمل «المجرد» ـ ٱستبدال «القوانين» بالشريعة دون النظر إلىٰ ٱعتقادهم ـ لكن ماذا يقول شيخ «الأثرية» العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في «لا» النافية التي جاءت في حديث «التَّسمية» في الوضوء، و«لا» التي جاءت بالنقل الصحيح في «الآية ﴿٦٥﴾» من سورة «النِّسَاءِ»؟!

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الأولىٰ» ـ لما ردَّ علىٰ «سيد سابق» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «*تمام المنة على فقه السنَّة* ص ٨٩» ـ ما لفظه: «قلتُ: أقوىٰ ما ورد فيها حديث «أبي هريرة» ـ مرفوعًا ـ بلفظ: «**لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم اللَّه**». له ثلاث طرق وشواهد كثيرة أشرت إليها في «*صحيح سنن أبي داود رقم ٩٠*».

فإذا كان «المؤلف» قد ٱعترف بأنَّ «الحديث» قوي، **فيلزمه أَن يقول بما يدل عليه ظاهره، ألَا وهو وجوب «التسمية»، ولا دليل يقتضي الخروج عن ظاهره إلىٰ القول بأنَّ الأمر فيه للاَستحباب فقط**. فثبت «الوجوب»، وهو مذهب «الظاهرية»، و«إسحاق»، وإحدىٰ الروايتين

عن «أحمد»، وٱختاره «صديق خان»، و«الشوكاني»، وهو الحق ـ إِن شاء اللَّه ـ تَعَالَىٰ، وراجع له «**السيل الجرار** ١/ ٧٦، ٧٧».

قلنا: أصبت وأسكنك اللَّه فسيح جنانه، لقد عملت بالظاهر الذي حثَّ عليه أصحاب مدرسة «فقه الدليل» **بل هو عمل «الصَّحابة» قاطبة حتَّىٰ يأتي ظاهر آخر يصرفه إلىٰ الظَّاهر المراد،** والحديث يدل علىٰ أنَّ «التسمية» شرط في صحة «الباقي».

يقول العلاَّمة الفحل الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والأحاديث تدل علىٰ وجوب «التسمية» في الوضوء، لأنَّ الظَّاهر أنَّ النفي لكونها أقرب إلىٰ «الذات» وأكثر لزومًا للحقيقة فيستلزم عدمها عدم «الذات»، وما ليس بصحيح لا يجزىء ولا يقبل ولا يعتد به.» [نيل الأوطار ١/ ١٨٠].

ولقد أحسن «وليّ اللَّه الدّهلوي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول، لما لم يتبيّن له صحة حديث «التسمية» لأنَّ بعض أهل الٱختصاص والمعرفة بالحديث لم يصححوه، فأراد أَن يثبته بتأويل لكن صحة المدرسة مدرسة «فقه الدَّليل» منعته أن يقول بذلك. فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ويمكن أَن يجمع بين «الوجهين» بأنَّ المراد هو التَّذكر بالقلب، فإنَّ العبادات لا تقبل إلَّا بالنية، **وحينئذ يكون صيغة «لا وضوء» علىٰ ظاهرها،**...ويحتمل أَن يكون المعنىٰ لا يكمل «الوضوء» **لكن لا أرضىٰ مثل هذا «التأويل» فإنه من «التأويل» البعيد الذي يعود بالمخالفة علىٰ اللَّفظ.**» [حجة اللَّه البالغة ١/ ٣٩٥].

ويقول ـ الذي نساجل بينك وبينه ٱبن عثيمين ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «العمل بالظَّاهر واجب إلَّا بدليل يصرفه عن ظاهره لأنَّ هذه طريق

السَّلف.» [الأصول من علم الأصول ص ٥٨].

لكن ما يقول شيخ الأثرية العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الظَّاهر الذي هو أوضح من حديث «التسمية» وأصح نقلاً من قوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: ٦٥].

يقول العلاَّمة الألباني ـ في هذا الظَّاهر الطَّاهر ـ ما لفظه: «أنا لا أزال أقول الذي بدَّل ـ إذا صح هذا التعبير ـ أي: إذا **أقام** «**القوانين الوضعية**» **وأقام الشريعة الإسلامية كلّها تبنىٰ القانون** «**الإفرنجي**» **أو** «**السويسري**» **أو** «...» **إلخ، وأعرض عن الشريعة الإسلامية بالكلّية** جوابه هو ما سبق تمامًا إِن كان يتبنىٰ ذلك ٱستحلالاً قلبًا، وليس ٱتباعًا لهوىٰ مثلاً محافظة علىٰ «الكرسي»، محافظة علىٰ «السلطة» و«الرياسة» ونحو **ذلك**» [فتاوىٰ الألباني ص ٥٨٠، ٥٨١].

قلتُ: يا شيخ لقد أسأت قولاً وٱضطربت فعلاً!! هلَا أخبرتنا كيف وقع لك هذا الفهم؟! فالمتروك في هذه «الآية» شرط في صحة «الباقي»، **فلقد أثبت الشيء ونفيت ملزومه**، دعوت إلىٰ «العمل» بالظاهر في حديث «التسمية» ـ لأنه يفيد الوجوب ـ وأبطلته هٰهنا**!!** وهو أصح منه وأوكد.

بل هو: «**النَّص الذي لا يحتمل تأويلاً ولا جاء نص يخرجه عن ظاهره أصلاً ولا جاء برهان بتخصيصه في بعض وجوه الإيمان.**» [الفِصل في الملل ٢/ ٢٦٩].

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية ـ في هذه «لَا» النافية التي لم يأت برهان يخصصها في بعض وجوه الإيمان ما لفظه: «فجعل اللَّه

هذه الأمور شرطًا في ثبوت حكم الإيمان، **فثبت أنَّ الإيمان المعرفة بشرائط لا يكون معتدًا به دونها.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٩٨ ط/ جـ ١٥٠ ط/ ق].

هلَا أخبرتنا يا شيخ! ما هو الفرق بين اللائين النافيتين؟!

فهل «الأولىٰ» تنفي و«الثَّانية» تثبت؟!

أليس هذا إلحادًا في المعهود من كلام «العرب»؟!

أم هو الميل عن الدَّليل والطَّلب له مستنكر التأويلات؟!

فهل «**لا**» الأولىٰ نفت حقيقة المسمىٰ و«**لَا**» الثَّانية نفت الكمال والحقيقة اللَّفظية فيهما جميعًا؟!

فما الموجب للخروج عنها؟! وهذه مخالفة وجناية علىٰ «اللَّفظ»!! ولنفرض صحة ما ذهبت إليه وهو باطل قطعًا.

قلنا: لقد صححت حديثًا في سلسلتك «*الصحيحة* ٤/٥٤٥» ما متنه: «**إذا أنت قمت إلىٰ «الصلاة» فأسبغ الوضوء، فإنه لا صلاة لمَن لا وضوء له، ولا إيمان لمَن لا صلاة له**».

أخبرنا يا شيخ عن «**لا**» الأولىٰ!! هل هو نفي لحقيقة المسمىٰ؟! لأنَّ الحقيقة «الشَّرعية» لا تنتفي لنفي مستحب فيها، وإنما تنتفي لنفي «ركن» من أركانها أو «جزء» من أجزائها، أو «شرط» من شروطها، أم نفي كمال؟! وهذا باطل قطعًا!!

بل من قال: النفي للكمال فهو كفر مجرد، وما نظنك تقول بهذا وعفاك اللَّه منه، فإذا كنت أبطلت «الوضوء» بدون التسمية، فكيف لا تبطل الصلاة بدونه؟! فالوضوء شرط في صحة «الباقي».

لكن أخبرنا عن «لَا» الثَّانية!! هل النفي فيها لحقيقة المسمىٰ

الإيمان، أم النفي للكمال؟!

بالطبع النفي عندك للكمال، لأنك لا تكفر «تارك الصلاة» **وتسمي مَن كفره إما «حنبلي» متعصب أو «خارجي» مفرط، لكن تفريقك بين اللائين بغير موجب، وهذا ما لا سبيل لك وللأثرية إلىٰ رده!!** فأنتم مطالبون بدليل التَّفريق ولن تجدوا إلىٰ ذلك سبيلاً، فإما أَن تقولوا: النفي فيهما للكمال، وإما أَن تقولوا: النفي فيهما للحقيقة.

فالواجب علىٰ العالم أو المتصدر للتَّحقيق ترك مذهبه ليوافق «الآية» و«الحديث»»، لا تأويل «الآية» و«الحديث» ليوافقَ مذهبه.!!

و«الحديث» الذي صححته، حجة عليك ـ لما طالبت العلاَّمة «ٱبن القيم» في سلسلتك «**المجلد السابع القسم الأول** ص ١٣٧» ـ قلت ما لفظه: «وإنَّ كلّ من تأمل جوابه علىٰ هذا التَّساؤل ـ يعني: هل الصلاة شرط لصحة الإيمان؟ـ يلاحظ أنه حاد عنه إلىٰ القول بأن الأعمال الصالحة لا تقبل إلَّا بالصلاة. **فأين الجواب عن كون الصلاة شرطًا لصحة الإيمان؟! أي: ليس فقط شرط كمال؟! فإنَّ الأعمال الصالحة كلّها «شرط كمال» عند «أهل السنَّة»**؛ خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار؛ مع تصريح «الخوارج» بتكفيرهم، **فلو قال قائل: بأنَّ الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأنَّ تاركها مخلد في النار فقد ٱلتقى مع «الخوارج» في بعض قولهم هذا**، وأخطر من ذلك أنه خالف حديث «الشفاعة» هذا كما تقدم بيانه.».

فمَن تدبر هذا القول!! **علم أنَّ الشَّيخ يخالف «الحجة» و«البرهان» ويخبر بما تحيله بدائه «الأذهان»، لأنه ليس له علىٰ الحجة تعويل، وعلىٰ**

ما وافق المذهب يميل. فقولك ـ غفر اللَّه لك ـ : «فأين الجواب عن كون الصلاة شرطاً لصحة الإيمان؟!».

قلنا: الحجة فيما صححته من «الحديث» الذي في «**المجلد** ٥٤٥/٤» ما متنه: «**إذا أنت قمت إلىٰ الصلاة فأسبغ «الوضوء»، فإنه لا صلاة لمَن لا وضوء له، ولا إيمان لمَن لا صلاة له**».

فنحن نطالبك ـ كما طالبت «سيد سابق» بالعمل بالظاهر ـ ونقول لك: لا تحيد عنه كما قلت للجهبذ «ٱبن القيم» وهذا هو الحق، لأنَّ خروجك عن الحقيقة في الشطر «الثَّاني»، **مخالفة ومجازفة وجناية كبرىٰ على النصوص، ورميًا بما أصلته في كتبك وراء الظهر،** فإذا كانت الصلاة «شرط كمال» ـ كما قلتَ ـ فلزمك أَن تقول في الوضوء «شرط كمال»، **لأنَّ التفريق بين اللائين المتماثلتين من أقبح المحال** فأنت ملزمٌ بقولٍ واحدٍ، إما أَن تقول للفحل الجهبذ «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لقد أصبت، إنَّ الصلاة شرط في «صحة» الإيمان ـ بدلالة هذا الحديث ـ وإما أَن تخطّأه، وتقول في شطره الأول «شرط كمال»، **وتعلم أنَّ هذا كفر مجرد من أجازه،** لأنه إنكار معلوم من الدّين بالضرورة، ومخالفة للأحاديث «الصحيحة» وإجماع «الصحابة».

وقولك الخطير ـ «فإنَّ الأعمال الصالحة كلها شرط كمال» ـ يوجب عليك أَن تقول: **في حب اللَّه شرط كمال، وحب رسوله شرط كمال، وموالاة أولياء اللَّه شرط كمال، ومحبة الشريعة شرط كمال لأنها كلّها من الأعمال الصالحة.!!**

ولازم القول عندك: **أنه من الممكن أَن يبغض اللَّه ورسوله وتكره**

شريعته، ويعادىٰ أولياءه مع التَّفويت لشرط الكمال فقط، ولاشكَّ هذا كفر صراح، وإِن قلتَ: معاذ اللَّه!! أَن نقول في هذا شرط كمال!!

قلنا: أليس هذا من الأعمال الصالحة؟!

لأنك قلتَ: «كلها شرط كمال عند أهل السُّنَّة» و«كل» من صيغ العموم، فإِن قلتَ: هذا «عمل القلب»، إنما أقصد العمل «الظاهر»!!

قلنا: «الظاهر» عمدة «الباطن» لازم له لا ينفك عنه ألبتَّة، **فٱختر لنفسك ما شئت، فأنتَ ولجت جحر ضب لا تحسد عليه.!!**

لكن نعلم ما سوف تقول من المجازفة، في القول الذي يعود علىٰ اللَّفظ بالمخالفة، وتحريف للمعهود من كلام «العرب»، تقول: «لا» الأولىٰ تفيد «النفي» و«التبرئة» جملة، ومن لم يتوضأ للصلاة فالصلاة باطلة، **والواو للعطف، وكلّ عطف علىٰ مخالفة المذهب مرّر وٱذهب!!** وتلتقي مع «الكرخي» لما قال ما لفظه: «كل «آية» تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل «حديث» كذلك فهو مؤول أو منسوخ.» [تاريخ التشريع الإسلامي ص ٢١٩].

▪ أما قولك: «فإن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنَّة».

قلنا: الذين تسميهم «أهل السُّنَّة»: هم «الطحاوي» و«البيهقي» و«...» و«ٱبن حجر»، و«الهيثمي»، و«السخاوي»، و«الإيجي»، و«أبو عذبة»، و«...» **و«الأثرية» ـ طائفة المرجئة الجدد ـ** وهؤلاء يدخلون فيه من جهة «العموم»، **أما من جهة «الخصوص» لا يدخلون فيه. لأنهم «مرجئة» مبتدعة لهم أوابد لم يسبقوا إليها، بنوها علىٰ شبهات فاسدة**

وحجج عن الحق حائدة.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في الذين دخلوا في مصطلح «أهل السُّنَّة» من جهة «العموم» ـ ما لفظه: «فكان ما دفعوا به أهل البدع من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها، أو أصول مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها، ضلَّة من «الرأي»، وغبنًا فيه وخدعة من «الشيطان» **بل الحق أنهم لا يوافقون علىٰ الباطل، ولا يقابل باطلهم بباطل.**

وإنما الحق أَن لا يوافق المبطل علىٰ باطلٍ أصلاً، ولا يدفع بباطلٍ أصلاً، فيلزم المؤمن الحق، وهو ما بعث اللَّه به رسوله ﷺ، ولا يخرج عنه إلىٰ باطل يخالفه؛ **موافقة لمَن قاله، ولا معارضة بالباطل لمَن قال باطلاً. وكلا الأمرين يستلزم معارضة منصوصات «الكتاب» و«السُّنَّة» بما يناقض ذلك، وإِن كان لا يظهر ذلك في بادي الرأي.**» [درء تعارض العقل والنقل ٤/ ٢٣، ٢٤].

وهٰؤلاء الذين تسميهم «أهل السُّنَّة» وتأثرت بأقوالهم **قابلوا الفاسد بالفاسد، وردوا البدعة بالبدعة، فكانوا لا للأصول حققوا، ولا للخصوم أسكتوا،** فلقد ٱستأنست بكلام أحدهم حديث «الشفاعة» الذي قلتَ أنه يشمل حتَّىٰ تارك الصلاة بالكلية ورقمه «٣٠٥٤» الذي فات الجميع تصحيحه كما قلتَ!!

قلتَ ما لفظه: «ولذلك قال الإمام «أبو جعفر الطحاوي» في «مشكل الآثار» في باب عقده في هذه المسألة، وحكىٰ شيئًا من أدلة الفريقين، ثمَّ ٱختار أنه لا يكفر ـ يعني: تارك الصلاة ـ قال (٤/ ٢٢٤): «والدَّليل علىٰ ذلك أنا نأمره أَن يصلي، ولا نأمر كافرًا أَن يصلي، ولو كان بما

كان منه كافرًا لأمرناه بالإسلام، فإذا أسلم أمرناه بالصلاة، وفي تركنا لذلك وأمرنا إياه بالصلاة؛ ما قد دل علىٰ أنه من أهل الصلاة، ومن ذلك أمر النَّبي ﷺ الذي أفطر في «رمضان» يومًا متعمدًا بالكفارة التي أمره بها وفيها الصيام؛ لا يكون «الصيام» إلَّا من المسلمين. ولما كان الرجل يكون مسلمًا إذا أقر بالإسلام قبل أَن يأتي بما يوجبه الإسلام من الصلوات «الخمس»، بتركه إياه بغير جحود منه له، ولا يكون كافرًا إلَّا من حيث كان مسلمًا، وإسلامه كان بإقراره بالإسلام؛ فكذلك ردته لا تكون إلَّا بجحود الإسلام».

قلت: ـ القائل هو الألباني ـ : وهذا فقه جيد، وكلام متين لا مرد له» [السلسلة الصحيحة ٧/ القسم الأول ص ١٤٠، ١٤١].

قلتُ: هذا فقه مشين وكلام مزري غير رزين، له مرد من عدة وجوه صاحبه رد الفاسد بالفاسد، لينافح عن ٱعتقاد بارد شارد للمرجئة، لم يسلك فيه الطرق «الشَّرعية» فٱحتاج إلىٰ البنيات «البدعية».

فهو يقول في عقيدته المزرية «الإرجائية» ما لفظه: «ولا يخرج العبد من الإيمان إلَّا بجحود ما أدخله فيه» [شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٣١]. **وحصر الكفر في «الجحود» عقيدة المرجئة وعقيدة الطائفة الجدد ـ الأثرية ـ وعقيدة «الألباني»** لأنه قال فيه: «هذا فقه جيد وكلام متين لا مرد له»، فهو يوافقه علىٰ هذا الحصر، زيادة علىٰ المخالفات الأخرىٰ التي ذكرناها في الشبه الماضية، **فـ«الطحاوي» وأمثاله ـ الذين سلكوا البنية البدعية ـ لا يتصورون أَن يكون كفر مع تصديق في «القلب»، وكلّ ما ينتفي الإيمان بٱنتفائه من لوازم «التَّصديق».**

وقبل أَن نبطل هذا القول المزري نقول أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ «الألباني» لم يذكر الكلام بتمامه، لأنَّ فيه **رجلاً رمي بالبدعة** فلو ذكره لرّد، والكلام بتمامه ـ وبدون بتر ـ يقول الطحاوي في «**المشكل** ٨/٢٠٥» ما لفظه: «ومنهم من لم يجعله بذلك مرتدًا ـ يعني: تارك الصلاة ـ وجعله من فاسقي المسلمين، وأهل الكبائر منهم ، **وممَّن قال بذلك** «**أبو حنيفة**» **وأصحابه، وكان هذا القول أولىٰ عندنا بالقياس**،...».

و«أبو حنيفة» رَحِمَهُ اللَّهُ معروف من أين ورث هذا العار، وإفراطه في «القياس» معروف لطلاب العلم، فلو ذكر ٱسمه لنفر منه، لكن الأمانة العلمية والتَّحقيق العلمي يأبىٰ إلَّا ذلك، وإلَّا فهو نوع من «التَّلبيس» و«التَّدليس»، وهذا له بسط في موضع آخر.

ولنعد إلىٰ المقصود ـ **في مناقشة فقه مشين وكلام مزري غير رزين** ـ والباطل المعقود الذي قال فيه «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ لا مرد له.

قلتُ: الذين كفَّروا «تارك الصلاة» لم يجعلوه كافرًا أصليًا بل كافرًا مرتدًا، والرّدة ـ والعياذ باللَّه ـ قد تكون بالٱعتقاد وبالقول وبالعمل وبالشك والريب، وهذا لا يستمر طويلاً إلَّا إذا ألزم المرتد نفسه الإعراض، **فقياس «المرتد» علىٰ الكافر «الأصلي» من أبطل «القياس» وأقبحه وأشنعه!!**

نقول ـ للذي صوب الكلام ومتَّنه ـ **:** هل توافقنا في ردّة المستهزىء؟!

فإِن قلتَ: نعم! ـ وهذا ظننا بك ـ رجوعه إلىٰ الإسلام بما يكون؟! هل تقول له: أنت مكذّب؟! بالرغم أنك قلتَ هذا في «آيات»

الاستهزاء.

فإذا صدّق ثمَّ أعاد فعلته وأعاد وقال «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» وأقرّ بها ويستهزأ، فلن تستطيع أَن تقول: هو مكذب، لأنَّ من أقر بالشيء لا يمكن أَن يجحده ألبتة، فهو لم يكفر بالجحود، فهو يقولها ويقر بها!! **فلم يبق لك من القول إلّا قول «جهم» و«الصالحي»: يجوز أَن يكون هذا المستهزأ معظمًا للَّه ورسوله وللشريعة في «الباطن»، أو قول أصحاب «قُح السُّنَّة» وبالطبع منهم «الحنابلة» المتعصبة علىٰ قولك، أنَّ هذا كفر بالاستهزاء فيرجع إلىٰ الإسلام بالتَّعظيم.**

ونقول لك: الذي يلقي «المُصحف» في القاذورات ـ والعياذ باللَّه ـ هل هو جاحد؟! بالطبع لا! فهل رجوعه إلىٰ الإسلام بالإقرار أم بالإجلال والتَّعظيم؟! **أرأيت الأقوال الفاسدة دائمًا أمام الحقّ كاسدة؟!**

فلو تنبهت لقول «ابن عقيل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي ذكرناه سابقًا **وكنت في دعامة الدّين علىٰ أساس متين لتبيّن لك بطلانه،** لما أورد «الهراسي» سؤالاً علىٰ القول بكفر «تارك الصلاة»، وزعم أنه لا جواب عنه، وهو وكلام «الطحاوي» يخرج من مشكاة واحدة.

قال: إذا أراد الرجل معاودة الإسلام فبماذا يسلم فإنه لم يترك كلمة الإسلام؟ أليس هذا كلام «الطحاوي» نفسه؟!

فأجاب ابن عقيل بما لفظه: «إنما كان كفره بترك الصلاة لا بترك الكلمة، فهو إذا عاود فعل الصلاة صارت معاودته للصلاة إسلامًا، فإنَّ الدَّال علىٰ إسلام «الكافر» الكلمة أو الصلاة» [بدائع الفوائد ٣/ ٦٧١].

أليس هذا فقه صحيح وحجة قاطعة؟!

بل «الصلاة» أدل علىٰ الإسلام من «الكلمة»، وذلك أننا لو شاهدنا رجلاً يصلي هل يحتاج إلىٰ أَن نقول له أنت مسلم؟! بالطبع لا! وهذا قول الإمام «إسحاق» المذكور سابقًا.

يعقب ٱبن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد هذا الكلام المتين والفقه الرزين ـ بما لفظه: «قلتُ: وهذا الذي ذكره شيخنا يرد عليه **في كل من كفر بشيء من الأشياء مع إتيانه بالشهادتين، وتلك صور عديدة.**» [بدائع الفوائد ٣/ ٦٧١].

ٱنظر أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ الفقه المتين والكلام الرزين، تجد فيه الحجة الساطعة كما قلنا آنفًا، والصور العديدة التي ذكرها الإمام ذكرنا بعضها.

ـ فمن أقرّ بالشهادتين وٱستهزأ كان تعظيمه معاودة للإسلام.

ـ ومن أقرّ بالشهادتين ورمىٰ «المصحف» في القاذورات كان إجلاله وتعظيمه معاودة للإسلام.

ـ ومن أقرّ بالشهادتين وعكف علىٰ «القبر»، كان كفره بذلك ونفرته منه معاودة للإسلام.

ـ ومن أقرَّ بالشهادتين وسحر كان كفره به وتبرؤه منه معاودة للإسلام.

ـ ومن أقرّ بالشهادتين ووالىٰ أعداء اللَّه كان ببغضه لهم والبعد عنهم معاودة للإسلام. والأمثلة في ذلك كثيرة وكثيرة جدًا، **أليس القول الذي متَّنه أمام هذا فاسدًا؟!**

فلازم لك إلَّا أحد القولين لا مفر لك منهما: قول أصحاب «قح السُّنَّة» و«الحنابلة» المتعصبة ـ علماء «الدَّعوة النَّجدية» ـ منهم، أو قول

«جهم» الزنديق و«الصالحي» ومَن ٱتبعهما علىٰ ذلك كـ«الأشعري» و«الباقلاني» وغيرهما.

▪ أما قوله: «فلو قال قائل: بأنَّ الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأنَّ تاركها مخلد في النار؛ فقد ٱلتقىٰ مع «الخوارج» في بعض قولهم هذا».

قلنا: لقد رددنا علىٰ هذا العوار بما فيه الكفاية وتبيّن بطلانه. ومَن تفحص هذا علم ما يلزم هذا العوار، **فالقول لا يحسد عليه بل الحمد في جهله**. ألَا ترىٰ أيها المنصف **أنَّ الشَّيخ في أمر مريج؟!**

ولنعد إلىٰ المقصود في مناقشة «الألباني» في «**لا**» النافية «الأولىٰ» التي في قوله ﷺ: «**لا صلاة لمَن لا وضوء له**»، لوقلنا لك أيها المنصف أنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول **«النفي» فيها للكمال دون أَن يشعر أكنت مصدّقنا؟!** قد تقول: **قد أسأتم قولاً وٱحتملتم وزرًا، معاذ اللّه أَن يقول الشيخ هذا.!!**

قلنا: لا تشنع إنما هي «براقش» تجني علىٰ نفسها لما تغيّر سبيلها فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **دومًا في ٱضطراب وتناقض، وعلىٰ «الشبه» يعتضد وعندما تصح «الحجة» يبتعد!!**

فإن قلتَ: الٱنقياد بالحجة والبرهان وإلَّا القول يهان؟!

قلنا: برهان صحة قولنا في تصحيح الشيخ لحديث «الطحاوي» المرجئي الذي في «**المشكل برقم** ٢١٨٥» وهذا «الحديث» ليس له وجود في دواوين «السُّنَّة» إلَّا عند «الطحاوي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومداره علىٰ «عاصم» وهو «ٱبن أبي النجود» وهو صدوق له أوهام، وله شاهد من حديث «ٱبن عمر» عند «الطبراني» في «الكبير» وإسناده ضعيف.

لكن الذي يهمنا من هذا «الحديث» ليس صحته ولا ضعفه، وإنما تأويله وصحته لا تخدم «الطحاوي» ولا «الألباني» رَحِمَهُمَا اللهُ .

ومتنه ما لفظه: عن النَّبيء ﷺ أنه قال: «**أمر بعبد من عباد اللَّه أَن يضرب في قبره «مائة» جلدة، فلم يزل يسأل ويدعو حتَّىٰ صارت «جلدة» واحدة، فجلد جلدة واحدة، فٱمتلأ قبره عليه نارًا، فلما ٱرتفع عنه وأفاق قال: علىٰ ما جلدتموني؟! قالوا: إنك صليت صلاة واحدة بغير طهور ومررت علىٰ مظلوم فلم تنصره.**» [السلسلة الصحيحة رقم ٢٧٧٤].

وعند «الطحاوي» في «**المشكل برقم** ٢١٨٥» بدون كلمة «وأفاق» وبدون كلمة «واحدة».

ثمَّ نقل فقه الحديث ـ بكلام الطحاوي ـ فقال: «قال الطحاوي عقبه: فيه ما قد دل أنَّ تارك الصلاة لم يكن بذلك كافرًا، لأنه لو كان كافرًا لكان دعاؤه باطلاً لقوله تَعَـلَىٰ: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾»

[السلسلة الصحيحة ٦/ القسم الأول ص ٦٤١].

قلتُ: الكلام لم يذكره بتمامه، ولا مانع أَن نذكره ثمَّ نفنده. والكلام بتمامه يقول الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «فكان في ذلك ما قد دل علىٰ أنَّ تارك تلك الصلاة لم يكن صلاَّها حتَّىٰ خرج وقتها، وفي إجابة اللَّه عَزَّ وَجَلَّ دعاءه، ما قد دلَّ أنه لم يكن بذلك كافرًا، لأنه لو كان كافرًا، كان دعاؤه داخلاً في قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: ٥٠]. واللَّه نسأله التَّوفيق.» [المشكل ٨/ ٢١٣].

قلتُ: هذا الكلام لا يفرح به بل ينوح له، لأنَّ مضمونه ينذر بشر مستطير وحجة إلزامية علىٰ «الطحاوي» و«الألباني» رَحِمَهُمَا اللهُ

لا محيد لهما عنها، وذلك أنَّ الذي صلى بغير طهور فوَّت «شرط الكمال»، بالطبع الكمال «الواجب» لأنه جلد، والكمال «الواجب» لا يبطل «الأصل»؛ لا ينفي الحقيقة «الشَّرعية» للصلاة، فلازم القول: أنه من الممكن أَن يصلي «المرء» بدون وضوء والصلاة صحيحة إنما ٱنتفىٰ فيها شرط «الكمال»، وكلنا يعلم مَن أجاز هذا الشَّنيع من القول ماذا نقول له ـ بعد التَّعريف ـ إِن كانت مظنة «العلم» في حقه منتفية.!!

وإِن قلتما: لا! إنما الصلاة باطلة بغير طهور، وبطلانها لم يدل علىٰ كفره.!!

قلنا: نُبطل هذا الفهم السَّقيم وهذا الفجّ غير السَّليم، بوقفات تُزيل الحُجبات.

▪ **الوقفة الأولى:**

«الحديث» لا يدل علىٰ أنه صلىٰ تلك الصلاة التي بغير طهور ومات علىٰ إثرها، بل يدل علىٰ خلاف ماذهبتم إليه وحجبتكم الشبهة في معرفة كنهه، وذلك أنه من أهل الصلاة، وصلىٰ تلك الصلاة الواحدة بغير طهور، فهو من أهل «القبلة»!!

▪ **الوقفة الثَّانية:**

ليس في «الحديث» دلالة أنَّ هذا الذي صلىٰ هذه الصلاة الواحدة بغير طهور كان متعمدًا لتركه أو لم يتوضأ، بل من المحتمل علىٰ أنه توضأ وأخل بركن من الأركان لم يحسنه فبطل وهو في نظره قد توضأ.

برهان ما ذهبنا إليه: ما جاء عن بعض أصحاب النَّبيء ﷺ: «أنَّ النَّبيء ﷺ رأىٰ رجلاً يصلّي؛ وفي ظهر قدمه لُمعة قدر «الدّرهم» لم

يصبها «الماء»، فأمره النَّبيء ﷺ أَن يعيد الوضوء، والصلاة.» [صحيح سنن أبي داود رقم ١٧٥].

فهذا صلىٰ وأمر بإعادة «الوضوء» و«الصلاة»، فلو لم يره النَّبيء ﷺ أكان يعيد؟! بالطبع لا! لأنه رأىٰ أنه قد أدَّاها علىٰ وجهها الكامل لكن غير مجزئة لمانع «اللُّمعة»، فهذا الذي صلىٰ تلك الصلاة بغير طهور، **عوقب بتلك «الجلدة» لعدم إحسانه للطاعة المجزئة الرَّافعة لما في «الذمة»**، ومن هذه الأمثلة كثير، كحديث «مسيء الصلاة» الذي لم يتم الرُّكوع قيل له ما لفظه: «**ٱرجع فصلّ فإنك لم تصل**»، فهو أخل بركن من أركانها فلم تجزىء.

ومن المحتمل أَن يكون «الماء» مغصوبًا؛ لأنه قد يصح «العمل» ويتخلف «القبول» لمانع كقوله ﷺ: «**مَن أتىٰ عرافًا لم تقبل له صلاة**» فالحديث لا يدل علىٰ أنه «تارك للصلاة» بالكلية، ولا «تارك الوضوء» بالكلية ـ أعني: متعمدًا ـ وإنما هي صلاة واحدة صلَّاها في حياته فهو ـ كما قلنا ـ من أهل «القبلة» لا يختلف في ذلك ٱثنان، فالأمر واضح لا يخفىٰ إلَّا علىٰ صاحب «الهوىٰ» أو الذي أثرت فيه «الشبهة» و«الألباني» من هنا دائمًا يؤتىٰ؛ لما يعمد إلىٰ الأمور التي لا تدل علىٰ «النفي» و«التبرئة» جملة، كقوله ﷺ: «**لم يعمل خيرًا قط**» **فينفيها**، والتي تدل علىٰ «النفي» و«التبرئة» كقوله تَعَـٰلَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وقوله ﷺ: «**... ولا إيمان لمَن لا صلاة له**» **فيثبتها**.

▪ **الوقفة الثَّالثة:**

نقله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَـٰلَىٰ كلام الحافظ «ٱبن عبدالبر» بعد كلام «الطحاوي»

فأقرَّه فقال: «وهذا هو الحقّ»، و«ٱبن عبدالبر» ذكر هذا الكلام بعدما ذكر حجج المكفرين، فساق كلام المانعين من التكفير فقال ما لفظه: «قالوا: والكافر جاحد، وتارك الصلاة المقر بالإسلام ليس بجاحد ولا كافر، وليس بمستكبر ولا معاند، وإنما يكفر بالصلاة من جحدها وٱستكبر عن أدائها» [التمهيد ٢/ ٣٨١].

قلتُ: «والكافر جاحد» لا يقبل علىٰ إطلاقه، وذلك أنَّ هذا الكفر قليل في الكفار، **فمعظم الكفار كفروا عن «عناد» أو «ٱستكبار» أو «تولي» أو «إعراض»**، ورأس الكفرة الفجرة وداعيتهم إلىٰ دار البوار «إبليس» اللَّعين لم يكفر بالجحود بل كفره عن «ٱستكبار»!!

لكن نحن نريد **أَن نفند شبهة أوردها «المرجئة» علىٰ من يشاركوننا في دعامة الدّين فٱضطربوا، وقطعًا «الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ليس منهم**، إنما هم أمثال الحافظ «ٱبن عبدالبر» وغيره(١) لما قالوا لهم: «وتارك الصلاة المقر بالإسلام ليس بجاحد ولا كافر، وليس بمستكبر ولا معاند».

قلنا: هلَا أخبرتمونا عن المانع له من الصلاة؟!

بالطبع ليس «الجحود» ولا «الأٱستكبار» ولا «العناد»، لكن البديهة «العقلية» تمنع من ذلك، لابدَّ من مانع وإلَّا كيف يصح أَن يبقىٰ حياته كلّها لا يسجد للَّه سجدة؟! وإلَّا كان القول سفسطة، فسوف تقولون المانع هو «الكسل».

---

(١) **قلتُ:** هذا الكلام كان قبل أَن يمنَّ الله علينا في ٱكتشاف إرجائه، وأنه يقول بمصطلح «قحّ أهل السُّنَّة» إلَّا من الناحية الأٱصطلاحية فقط، وقد نبهناك قبل في «حاشية» ذكرنا فيها التَّفصيل!!

قلنا: هذه هي «الشبهة» التي أوردها «المرجئة» علىٰ بعض «أهل السُّنَّة» فٱضطربوا، ولنفرض صحة ماذهبتم إليه.

قلنا: معنا أمران معلومان يردان هذا الٱستدلال **السّمج السَّاذج:**

أحدهما: معلوم من بداهة «العقول». **والثَّاني:** معلوم بصحيح «المنقول».

فالأول: البديهة «العقلية» تقول: إنَّ ٱستمرار «الكسل» في حياة الإنسان كلّها أمر مرفوض لا يقبل، لأنه لابدَّ له من حركة، وإلَّا كان هذا جثة هامدة، وإِن كان كاسلاً عن «العبادة»، لابدَّ أَن يكون متحركًا في أمور أخرىٰ دنيوية، فإِن قلتم: نعم!! إنما هو كاسل عن أمور «العبادة» متحرك في الأمور الأخرىٰ!!

قلنا: إذن: توافقوننا علىٰ عدمية ٱستمرار «الكسل»، والسَّبب أنَّ كل حي لابدَّ له من حركة، فالنفس طبعها الحركة لا تسكن قط!! وأدنىٰ التَّحرك ٱتجاه الأمور «الدُّنيوية».

بل هذه الأمور «الدُّنيوية» يتحرك لها جميع البشر، لأنَّ النفس فطرت علىٰ «الحركة»، فتكون للمؤمن عونًا وللكافر وزرًا، ولهذا قال النَّبيء ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٩٥٠].

يقول الجهبذ الفحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالحارث الكاسب العامل، والهمام المريد، فإنَّ النفس متحركة بالإرادة، وحركتها الإرادية لها من لوازم ذاتها، والإرادة تستلزم مرادًا يكون متصوَّرًا لها متميزًا عندها؛ **فإِن لم تتصور الحق وتطلبه وتريده؛ تصورت الباطل**

وطلبته وأرادته ولابدَّ.» [إغاثة اللهفان ١/ ٦٩].

فالحركة قصدية إرادية تستلزم مرادًا خيرًا كان أم شرًا لا تخرج عن ذلك أبدًا، فإذا كان ذلك كذلك، فهذا «الكسل» الظاهر في الأمور العبادية ما عمدته؟! لاشك أنه «الباطن».

فهذا السكون الأستمراري في الأمور «العبادية» وذروة سنامها «الصلاة» والذي تلبسون فيه بٱسم «الكسل»، سببه «الباطن» لأنه عمدته في كل شيء، وإذا قلتم هو عفوي كان هذا عين «السفسطة» التي تؤدي إلىٰ ولوج باب «السفسفة»، لأنه ما من حركة إلَّا و«الباطن» عمدتها، وإذا لم تستحيوا ولزمتم هذا القول، قلنا لكم: لابدَّ لكم أَن تبطلوا وجوب «النية» في الأمور العبادية الأخرىٰ، وتتركوها عفوية وسماجة هذا القول لا تشكون فيه أنتم ولا نحن، لأنَّ النَّبيء ﷺ قال: «**إنما الأعمال بالنيات،...**»، فجعل المعتبر «العمل» مع «النية» وليس نية لوحدها.

لأنَّ ما من عمل إلَّا وله عمدة في «الباطن»، **وهذا الباطن له «قول» و«عمل»، لأنه منه تكون «الإرادات»، فليس له الخروج عن ذلك ألبتَّة،** حتَّىٰ «الأهواء هي إرادات «النفس» بغير علم، فكل مَن فعل ما تريده نفسه بغير علم يتبين أنه مصلحة فهو متبع هواه.» [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ٣٣٠].

وقوله متحقق في «تارك الصلاة» كسلاً ـ كما تقولون وتدَّعون ـ هو مقر بالإسلام ليس بجاحد، لكن توافقوننا أنَّ عمله هو «القصد» و«الإرادة»، لأنكم توافقوننا في الإيمان أنه قول وعمل، وأقصد بالطبع

الحافظ «ٱبن عبدالبر»، وأمثاله الذين دخلت عليهم شبهة «الكسل» والعمل هو: الأنقياد وٱلتزام الطاعة.

فالعمل الصحيح يوجب تحقق «المراد»؛ الإتيان بالمأمور والأبتعاد عن المحظور، والصلاة ذروة سنام المأمور، فٱنتفائها يدل علىٰ ٱنتفائه ووجودها يدل علىٰ وجوده، وإلَّا نقضتم «العقلية» الصحيحة التي تقول ما من حركة إلَّا و«الباطن» عمدتها.

أما الثَّاني: فلقد أخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن المؤمنين أنه إذا ذكر اللَّه وجلت قلوبهم، و«الوجل» يقتضي خشيته والخوف منه، وتحققه يدعو إلىٰ فعل «المأمور» وترك «المحظور»، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا، وأخبر عن كتابه أنه أحسن الحديث، تقشعر منه جلود الذين آمنوا ثم تلين جلودهم وقلوبهم لذكر اللَّه، فتارك الصلاة إذا كان يسمع قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [المرسلات]. وقوله: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾ [القيامة]. وقوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾﴾ [المدثر]. والآيات في ذلك كثيرة.

ويسمع قول نبيه الكريم ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُه عَلَيْه ـ : «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٢١]. ولا تتحرك نفسه إلىٰ فعل ذلك يدل علىٰ ٱنتفاء «عمل القلب»، الذي إن وجد تحقق فعل هذا المأمور؛ «الصلاة» التي علق الأخوة في الدّين عليها، وإن ٱنتفىٰ ٱمتنع أَن يقوم بذلك، لأنَّ الإرادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقوع «المقدور».

فالشبهة دخلت عليكم لما لبَّستم هذا «الأمتناع» ثوبًا قبيحًا وسمَّيتموه «الكسل» وجرَّدتموه من حركته «الباطنية»، وظننتم أنه عمل ليس له إرادة وقدرة تدفعه للتَّحق!! ولهذا لما كان هذا القول سمجًا وللبديهة فالجًا، تبطله البديهة «العقلية» والصحيحة «النقلية» لم يرتضه شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فهذا مبني علىٰ مسألة كون الإيمان قولاً وعملاً كما تقدم، ومن الممتنع أَن يكون الرَّجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأنَّ اللَّه فرض عليه «الصلاة» و«الزكاة» و«الصيام» و«الحج»، ويعيش دهره لا يسجد للَّه سجدة،... فهذا ممتنع، **لا يصدر هذا إلَّا مع نفاق في «القلب» وزندقة، لا مع إيمان صحيح**، ولهذا إنما يصف سُبْحَانَهُ بالأمتناع من السجود الكفار، كقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [القَلَم].» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٧٢ ط/ جـ ٦١١ ط/ ق].

يقول ولي اللَّه الدهلوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقوله ﷺ:«**بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة**». أقول: الصلاة من أعظم شعائر الإسلام وعلاماته **التي إذا فقدت ينبغي أَن يحكم بفقده لقوة الملابسة بينها وبينه.**» [حجة اللَّه البالغة ١/ ٤٢١].

وهذا الأمر ـ أعني: ترك الصلاة ـ ٱزداد ٱشتباهًا لما أخرجه «المرجئة» الذين رموا بشبهة «الكسل» في وجوه من يعتقد مذهبنا في دعامة الدّين، من كتب «العقيدة» إلىٰ كتب «الفقه»، وٱتبعهم علىٰ ذلك

طائفة من «العلماء» ممَّن يرىٰ الإيمان قول وعمل، حتَّىٰ عُدَّ القول ـ بتكفير تارك الصلاة ـ قولاً مخالفًا، بل زاد بعض مَن أعمىٰ بصرهم «الإرجاء» يقومون به ويقعدون، أنَّ هذا القول قول «الخوارج»، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلَّا كذبًا.!!

و«الطحاوي» رَحِمَهُ اللَّهُ معروف بقلَّة البضاعة في علم «الحديث» فلقد صحح أحاديث، أجمع أهل الٱختصاص ببطلانها، كحديث: «رد الشمس علىٰ «علي» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».!

يقول **شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «والطحاوي ليس عادته نقد «الحديث» ـ كنقد أهل العلم ـ. ولهذا روىٰ في «شرح معاني الآثار» الأحاديث «المختلقة»، **وإنما يرجّح ما يرجّحه منها في الغالب من جهة «القياس» الذي رآه حجة، ويكون أكثرها مجروحًا من جهة «الإسناد» لا يثبت، ولا يتعرض لذلك؛ فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل «العلم» به، وإن كان كثير «الحديث» فقيهًا عالمًا.**» [منهاج السنَّة النبوية ٨/ ١٩٥، ١٩٦].

ولقد جرَّحه المُحدّث «البيهقي» في «معرفة السنن والآثار ١/ ١٢٩» رَحِمَهُ اللَّهُ بما لفظه: «وحين شرعت في هذا «الكتاب» بعث إليَّ بعض إخواني من أهل «العلم» بالحديث بكتاب «لأبي جعفر الطحاوي» ـ رحمنا اللَّه وإياه ـ وشكا فيما كتب إليَّ **ما رأىٰ فيه من تضعيف أخبار صحيحة عند أهل «العلم» بالحديث حين خالفها رأيه، وتصحيح أخبار ضعيفة عندهم حين وافقها رأيه**، وسألني أَن أجيب عما ٱحتج به فيما حكم به من «التَّصحيح» و«التَّعليل» في الأخبار... **ما تكلف هذا**

«الشَّيخ» من تسوية «الأخبار» علىٰ مذهبه، وتضعيف ما لا حيلة له فيه بما لا يضعف به، والٱحتجاج بما هو ضعيف عند غيره».

ويقول المُحدّث البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «... فبُيّن من كلامه أنَّ علم «الحديث» لم يكن من صناعته، وإنما أخذ «الكلمة» بعد «الكلمة» من أهله، ثمَّ لم يحكمها.» [معرفة السنن والآثار ١/ ٢٣٠، ٢٣١].

ولهذا نقول إنَّ الحديث الذي صححه «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليستدل به ـ وكان حجة عليه كما مرّ عليك ـ يبقىٰ في النفس منه شيء لأنه ليس له ذكر عند أئمة الٱختصاص إلَّا عنده هو، وهذا له بسط في موضع آخر.

ولنعد إلىٰ المقصود فنقول: أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ لقد علمت ما حررته لك، أنَّ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أمر مريج، فنحن نطالبك بالإنصاف، ولبّه أَن تخبرنا من أحقّ بالأمن، **الحنبلي في «الفروع» السَّلفي القح في «الأصول» المبرأ من التَّعَصب «ٱبن عثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أم شيخ الأثرية «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!**

فإذا تبيّن لك المراد، فهل «الكفر الٱعتقادي» عند «الألباني» علىٰ نهج صاحب المصطلح «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟! أم جهله وجَهَّلَه وأخطأ مراده مثل العلاَّمة «محمد الأمير الصنعاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!

إذن: المصطلح دخل عليه **«اللَّبس» و«الإيهام» من طرف هؤلاء بسبب عدم فهم المراد، ومن طرف الأثرية ـ بين المعكوفتين ـ بسبب «البتر» و«التَّحريف» لأنهم علموا المراد فتعنَّتوا لسوء القصد والإراد.**

ولهذا علماؤنا الأجلاء والذين هم أسود في هذه الدعامة، الذين يُسمّيهم «الألباني» «الحنابلة الغلاة» ـ لأنهم كفَّروا تارك الصلاة وكفَّروا

الحاكم بالقوانين الوضعية ـ لا يتلفظون بهذا «المصطلح» إلَّا نادرًا وإن كان صاحبه متخرجًا من نفس المدرسة ـ **مدرسة** «**فقه الدليل**» ـ لأَنَّ العصمة فيه منتفية، فيكتفون بالمصطلح السَّلفي «كفر أكبر».

ولهذا أحد الحنابلة» الأجلاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأنه علم ما سوف يقع لهذا المصطلح ـ «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي» ـ من دخول اللَّبس والإيهام عليه، وإخراجه عن المراد، فوضع له قيودًا **لو قدرت أَن تصل إليه أيدي المبتّرة والمحرّفة الأثرية ـ بين المعكوفتين ـ لفعلت، لأنهم خبراء في** «**البتر**» و«**التَّحريف**» **وعلىٰ رأسهم الدَّعي** «**عَلي حَسَن حَلَبي**» **أثري** «**الزرقاء**».

يقول الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سؤال نصّه: «إذا قيل لنا: هل السجود للصنم والٱستهانة بالكتاب وسب الرسول والهزل بالدّين ونحو ذلك كلّه هذا من الكفر «العملي» فيما يظهر، فلم كان مخرجًا من الدّين وقد عرّفتم الكفر الأصغر بـ«**العملي**»؟!

فأجاب بما لفظه: «**ٱعلم أَنَّ هذه** «**الأربعة**» **وما شاكلها ليست هي من الكفر** «**العملي**» **إلَّا من جهة كونها واقعة بعمل** «**الجوارح**» **ـ فيما يظهر للناس ـ، ولكنها لا تقع إلَّا مع ذهاب** «**عمل القلب**» **من نيته وإخلاصه ومحبته وٱنقياده لا يبقىٰ معها شيء من ذلك،** فهي وإِن كانت عملية في «الظاهر» فإنها مستلزمة للكفر «الٱعتقادي» ولابدَّ، ولم تكن هذه لتقع إلَّا من منافق مارق، أو معاند مارد،... ـ إلىٰ أن قال ـ: **ونحن لم نعرّف الكفر** «**الأصغر**» **بالعملي مطلقًا، بل بالعملي المَحْض الذي لم يستلزم الٱعتقاد ولم يناقض** «**قول القلب**» **ولا عمله.**» [أعلام السنَّة المنشورة ص

١٨١، ١٨٢].

ما يقول الأثرية في هذا؟! أليس هو قاصم الظهر ومكشف العور؟! فهل تنحية الشرع ومحاربة أصحابه وإقامة بدله «القوانين الوضعية» لا تناقض «عمل القلب»؟! وهل ترك الصلاة لا يناقض «عمل القلب»؟! وهل موالاة أعداء اللَّه؛ من لبس زيهم والمحاربة معهم لا تناقض «عمل القلب»؟! وهل ما يفعله «القبورية» من شرك ـ الذي قال عنه «الألباني» ومن قبله «الصنعاني» من الكفر العملي ـ لا يستلزم ٱعتقاد ولا يناقض «عمل القلب»؟! فما نملك لكم من القول إلَّا كما قيل: «**ليس كل من سوَّد وجهه قال: أنا حَدَاد**» [موسوعة أمثال العرب ٥/ ٢٣٧].

فهذا الدُّخول التَّحريفي لهذا المصطلح ـ «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي» ـ وإخراجه عن مراد صاحبه، يذكّرني بعمل المبتدعة «الجهمية» النافية المتسترة وراء مصطلح «لفظي بالقرآن مخلوق» وإن كان هذا معناه صحيحًا لأنَّ هناك فرقًا بين «التَّلفظ» و«الملفوظ» فالملفوظ: كلام اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ والتَّلفظ: حادث مخلوق وهو قول غير واحد من السَّلف، إلَّا أنه غير محدود الأركان، **لأنَّ المبتدعة النافية تسترت تحته لتنشر «التَّجَهُم» الخبيث في الصفات،** فكانت تستعمله وتقصد به الملفوظ؛ كلام اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلما علم منهم أسد السُّنَّة «أحمد بن حنبل» خبثهم منعه لكي لا يدخل التلبيس علىٰ الأمة، **وكان يغضب ويوجد من بعض «الأئمة» الفطاحلة الذين يستعملوه في معناه الصحيح، لأنه أصبح عمدة النَّافية في نشر خبثها في مسألة الصفات.**

لأجل هذا الإيهام والتَّلبيس ـ كي لا تضل «العامة» ـ نمنع القول

بمصطلح «ٱبن القيم» ـ «الكفر الٱعتقادي» و«الكفر العملي» ـ **لتستر طائفة المرجئة الجدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ تحته، لما حصرته في «قول القلب» فقط، لنشر سمّها النّاقع ـ «الإرجاء» الخبيث ـ والذي هو أخبث «الأهواء» على الإطلاق**. فالمصطلح قد يوهم ما ذهب إليه الأدعياء وسلفنا في ذلك أسد السُّنَّة **مؤسس مدرسة «فقه الدَّليل»** «أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ. لأنَّ هٰؤلاء الأدعياء ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ سلكوا الطريق البدعي في طلب العلم والدّين.

يقول الجهبذ الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والناس لهم في طلب العلم والدِّين طريقان «مبتدعان» وطريق «شرعي»، فالطريق الشَّرعي: **هو النظر فيما جاء به الرسول، والٱستدلال بأدلته، والعمل بموجبها، فلابدَّ من «علم» بما جاء به و«عمل» به لا يكفي أحدهما.**

وهذا الطريق متضمن للأدلة «العقلية» والبراهين «اليقينية»؛ فإنَّ الرَّسول بيّن بالبراهين «العقلية» ما يتوقف «السمع» عليه. والرُّسل بيّنوا للناس «العقليات» التي يحتاجون إليها، كما ضرب اللَّه في «القرآن» من كل مثل. وهذا هو الصراط المستقيم، الذي أمر اللَّه عباده أن يسألوه هدايته.

وأما الطريقان المبتدعان: فأحدهما: **طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي**؛ فإنَّ هذا فيه باطل كثير، **وكثير من أهله يفرطون فيما أمر اللَّه به ورسوله من الأعمال، فيبقىٰ هٰؤلاء في فساد علم وفساد عمل. وهٰؤلاء منحرفون إلىٰ «اليهودية» الباطلة.**

والثاني: طريق أهل «الرياضة» و«التصوف» والعبادة «البدعية».

وهٰؤلاء منحرفون إلىٰ «النصرانية» الباطلة.» [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ٤٢٨، ٤٢٩].

فأثري الزرقاء «علي حَسَن حَلَبي» سلك البنيَّة البدعية المنحرفة إلىٰ «اليهودية» الباطلة، التي من معالمها التَّفريط فيما أمر اللَّه به ورسوله من «الأعمال»؛ فساد علم وفساد عمل، **يدل عليه مجادلته عمَّن قال ولم يعمل**، ثمَّ لم يقف إلىٰ هذا الحد، **بل زعم أنه هذَّب مذهب «الألباني» في الٱعتقاد والمنهج، وهو علىٰ وهنه زاده الوهن.**

فنقول لأدعيائه «المقلدة» ـ طبقة الحمير ـ الذين **زرع فيهم فساد العلم وفساد العمل**، قولة إمام الحرمين «أبي المعالي الجويني» لما قال ما لفظه: «ما من فقيه شافعي إلَّا وللشافعي عليه منَّة إلَّا «أبا بكر البيهقي»، فإنَّ المنَّة له علىٰ «الشافعي» لتصانيفه في نصرة مذهبه.» [سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٣٢]. يعني: **ما من «ألباني» إلَّا و«الألباني» عليه منَّة إلَّا الجهمي «علي حَسَن حَلَبي» فإنَّ المنَّة له علىٰ «الألباني»، لتوهين مذهب «الألباني» علىٰ وهنه.**

لقد قال لي هذا أحد طلبته الجامدين أثناء زيارة خاطفة لمدينة «لوتن» بـ«ٱنجلترا»، ٱسمه «الشرقاوي» المكنىٰ بـ«أبي زرعة» ليبي الجنسية ـ أثناء محادثة طفيفة كانت للتعارف ـ تخللتها بعض المناقشات، سوف أشير إليها في «**الفصل**» الآتي ـ إِن شاء اللَّه ـ ومن جملة ما قلت له أنذاك: لقد تعجبت فيكم يا أيها «الليبيون»؟!

قال كيف؟! قلتُ: تشردكم من وطنكم بسبب زنديقكم لا يجعلكم **مرجئة ـ مداخلة** ـ لأنَّ البديهة «العقلية» ترفض ذلك، والسبب

أنَّ لكل فعل ردة فعل، فالمفروض أَن تكونوا غلاة مفرطة؛ «خوارج» أقحاح. أما أَن تصبحوا «مرجئة» مفَرطة فهذا ترده «البديهة»، فلم يبق إلَّا الٱحتمال الآخر وهو وارد؛ توظيف من المدرسة الكارهة لما أنزل اللَّه ـ بسبب السَّذاجة ـ **لهز أركان البيت السَّلفي الشَّرعي!!**

ومما يقوّي هذا الٱحتمال أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ تكنيهم بكنىٰ أئمتنا الذين هم للإرجاء مذمون، ولمعالمه فاضحون، ولأصحابه مبدّعون، كـ«الأوزاعي» و«أبي زرعة» و«أبي حاتم»، وغيرهم ومن عرف هٰؤلاء علم ما قلت.

وعلىٰ كلٍّ سنناقش منَّة الدَّعي التي يمن بها ليلبس بها، علىٰ أطرياء العود قليلي الخبرة، أو الذي أصم آذانهم وأعمىٰ أبصارهم **داء «الإرجاء» الخبيث**، الذي حمل لواءه هذا الدَّعي البدعي الجهمي المحرف المبتر المتقن الصنعة جيدًا.

نقول وبالله تعالى التوفيق:

إنَّ الإمام «الشافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام سلفي أقواله وكتاباته زكية، تنصر مذهب «السلف» ويبدّع «المرجئة»، وشديد علىٰ أهل الأهواء خاصة أهل «الكلام المحدث» الذي خاض فيه «البيهقي» بكل جسده، زيادة علىٰ مذهبه الردىء في «الإيمان»، فهو ينهج نهج «المرجئة» في ذلك وفي «الصفات» **متقفي بنيّة مخانيث «الجهمية»**.

يقول الجهبذ الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والسَّلف والأئمة ذموا أهل «الكلام» المبتدعين؛ الذين خالفوا «الكتاب» و«السُّنَّة». **ومن خالف «الكتاب» و«السُّنَّة» لم يكن كلامه إلَّا باطلاً؛ فالكلام الذي ذمه**

السلف يُذم لأنه باطل، ولأنه يخالف الشرع.

ولكن لفظ «الكلام» لما كان مجملاً، لم يعرف كثير من الناس الفرق بين «الكلام» الذي ذموه وغيره؛ **فمن الناس من يظن أنهم إنما أنكروا كلام «القدرية» فقط؛ كما ذكره «البيهقي»، و«ٱبن عساكر» في تفسير كلام «الشافعي» ونحوه؛ ليخرجوا أصحابهم عن «الذم»، وليس كذلك؛ بل «الشافعي» أنكر كلام «الجهمية»؛ كلام «حفص الفرد» وأمثاله، وهٰؤلاء كانت منازعتهم في «الصفات» و«القرآن» و«الرؤية» لا في «القدر»**. وكذلك «أحمد بن حنبل» خصومه من أهل الكلام هم «الجهمية» الذين ناظروه في «القرآن»؛ مثل «أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ برغوث»؛ صاحب «حسين النجار»، وأمثاله. ولم يكونوا «قدرية» ولا كان النزاع في مسائل «القدر». **ولهذا لم يصرح «أحمد»، وأمثاله من السلف بذم «الجهمية»، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف.»**

[النبوات ٢/ ٦١٥ ـ ٦١٨].

أحببت أَن أنقل الكلام بتمامه لتعلم أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ الذي خاض فيه «البيهقي» هو الكلام المحدث الذي بدَّع الإمام «الشافعي» أصحابه، فأين المنَّة الموجودة هنا؟!

لقد أدخل علىٰ المذهب «الشافعي» الذي إِن عرضناه علىٰ «حمار» لآباه، وأخرجه عن مساره الحقيقي، فدعوىٰ أنَّ الذي ذمه «الشافعي» من الكلام، مثل ما ٱنتحله «**حفص الفرد**» دعوىٰ باطلة، بل ذمه متوجهًا للذي ٱعتمده «البيهقي» وجرَّده علىٰ مذهب «الشافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو منه بريء.

ولهذا قال شيخ الإسلام في أمثال «البيهقي» ـ الذين ٱنتحلوا مذاهب

الأئمة «الأربعة» وأدخلوا عليها السمّ الناقع ـ الذي صيَّر «الجويني» يدعو أَن يموت علىٰ عقيدة عجائز «نيسابور» وصبيان «الكتاب» ما لفظه: «فالحنبلي والشافعي والمالكي يخلط بمذهب مالك والشافعي وأحمد شيئًا من أصول «الأشعرية» و«السَّالمية» وغير ذلك، **ويضيفه إلى مذهب مالك والشافعي وأحمد**. وكذلك الحنفي يخلط بمذهب أبي حنيفة شيئاً من أصول المعتزلة والكرامية والكلاَّبية، **ويضيفه إلىٰ مذهب أبي حنيفة**.» [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ٢٦١].

فالإمام «الشافعي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقفىٰ جادة الرُّسل «فهم بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها، لا تبديلها وتغييرها، فلا يأمرون إلاَّ بما يوافق المعروف في العقول، الذي تتلقاه القلوب السليمة بالقبول.» [النبوات ٢/ ١٠٩١].

فالشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بريء من ٱنتحال «البيهقي» **ولو ظفر به لضربه بالجريد، وحمله علىٰ «ناقة» يطاف به في «العشائر» و«القبائل» وينادىٰ عليه: هذا جزاء من ترك «الكتاب» و«السُّنَّة» وأقبل علىٰ كلام «ٱبن فورك»**. إلَّا أنَّ أثري «الزرقاء» **لا يضرب علىٰ إدخال الوهن علىٰ مذهب «الألباني» بل هو موهون قبل ذلك**، فزاد علىٰ الوهن وهنًا سمَّاه «التَّعريف والتنبئة»، **وإنما يضرب علىٰ ٱنتحال مدرسة أئمتنا ـ «ٱبن تيمية» و«ٱبن القيم» ـ وأمثالهما وإدخال البتر والتَّحريف عليها**. مضمومًا لما لديه من كلام فاسد وتمويه بالباطل والدَّل علىٰ **منهج «التَّفريط» فيما أمر اللَّه به ورسوله من «الأعمال»، المجادل عمَّن قال ولم يعمل بفساد «العلم» و«العمل»**.!!

يقول ﷺ: «**صنفان من أمتي لا يردان عليَّ الحوض: «القدرية» و«المرجئة.»** [السلسلة الصحيحة رقم ٢٧٤٨].

فكما ترون أيها الأدعياء لقد صحح شيخكم هذا «الحديث» وأورده في سلسلته الماتعة فٱربؤوا بأنفسكم، وٱعلموا **أنَّ الشانىء بالأفراط أو التفريط هو الأبتر،** ولا نشك فيكم طرفة عين أنكم **«مرجئة» أدعياء محرفة مبترة أوصياء،** من صفاتكم كتمان الحقّ، والتلبيس علىٰ أهله، ورميهم بما هو بكم أليق، وبمذهبكم أخلق.

ترمون أهل الفضل والسَّبق «إذا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ودعوا إلىٰ اللَّه ورسوله ـ بأنهم أهل فتن مفسدون في الأرض **وقد علم اللَّه والمؤمنون بأنكم أهل الفتن المفسدون في الأرض.** وإذا دعا هٰؤلاء الأفاضل إلىٰ كتاب اللَّه وسنَّة رسوله خالصة غير مثوبة **رميتموهم بالبدع والضلال والخارجية،** وإذا رأيتموهم زاهدين في «الدُّنيا» راغبين في «الآخرة» متمسكين بطاعة اللَّه ورسوله **رميتموهم بالزَّكْرَوَة والتَّلبيس والمحال،** وإذا رأيتم معهم حقًا ألبستموه لباس الباطل **وأخرجتموه لضعفاء العقول في قالب شنيع لتنفروهم عنه،** والباطل الذي معكم **ـ «الإرجاء» الخبيث ـ ألبستموه لباس الحق وأخرجتموه في قالب مزخرف ليقبل منكم. فواللَّه يا أثرية ـ بين المعكوفتين ـ صحبتكم توجب العار والشنار ومودتكم تحل غضب الجبار.**

فيا أيها السَّلفيون الشرعيون! الذين أنتم بدعامة الدّين متمسكون حذار حذار، هم «الجزَّارون» ألسنتهم شفار البلايا.» [طريق الهجرتين ص ٤١٩ بتصرف].

فيا أثرية ـ بين المعكوفتين ـ :

جَهْلاً عَلَيْنَا وَجُبْنًا عَن عَدُوِّكُم   لَبِئْسَتِ الخِلَّتَانِ الجَهْلِ والجُبْنِ

عودًا إلىٰ المقصود ـ لمناقشة سبب ٱرتياب «الألباني» وٱضطرابه في «مسائل الإيمان» ـ وموافقته للمرجئة والجهمية في أصولهم وإِن كان يقول: بالزيادة والنقصان والأستثناء في «الإيمان» ووصيته بقراءة كتاب «الإِيمَان» لشيخ الإسلام «ٱبن تيمية» وهو يخالفه من كلّ الجوانب، فهل قرأه؟!

فهذا سؤال يتبادر إلىٰ «الذهن»، فلقد قال في سلسلته الصحيحة عن «مجموعة الفتاوى» لشيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ «المجلد ٧/ القسم الأول ص ١١٥» ما لفظه: «**فإنه كُنَيْف**(١) **مُلِئَ علمًا**».

فهل ٱنتفع بـ«**المجلد السَّابع**» الذي في «الكنيف»؟! أم ٱضطرب وتناقض؟! لأنه يثبت الشيء وينفي لازمه ـ يدعو إلىٰ إصلاح الظَّاهر والباطن وأنَّ الباطن مؤثر في الظَّاهر وينفي لازمه ـ كما مرَّ عليك أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في «الشبه» التي عالجناها وكشفنا عوارها والفضل والمنَّة للَّه وحده من قبل ومن بعد.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) **قلتُ:** الكِنْفُ: «الزَّنفليجة» يكون فيها أداة الرَّاعي ومتاعه، من «مبراة» و«مقص» و«شفرة»، وهو أيضًا وعاء طويل يكون فيه متاع «التجار» وأسقاطهم. ٱنظر مادة: «الكِنْف» [اللسان ١٣/ ١٢١].

الفَصْلُ السَّادِسُ

سَبَبُ اضْطِرَابِ العَلاَّمَةِ «الأَلْبَانِي» رَحِمَهُ اللَّهُ في «مسائل الإيمان» ودخول «التَّجَهُم» مِنْ بَابِهِ الوَاسِع

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ بعد دراستي «**النَّصية التَّحْلِيلِيَة**» لٱعتقاد العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ وشبهه، وجدت أنَّ هناك عاملين لهذا «الأضطراب» و«التَّناقض» و«التَّدافع»، أحدهما تأثيره طفيفٌ والثَّاني بالغٌ.

الأول: تربيته ونشأته «الأولىٰ»، فلقد كانت علىٰ يد والده «نوح نجاتي» الحنفي في «الفروع» الماتريدي في «الأصول»، كما تلقىٰ العلم كذلك عن شيخه «سعيد البرهاني» رَحِمَهُ اللَّهُ وكان حنفيًا ماتريديًا جلدًا، فهذا النَّشْء عند «أولي الأبصار» له تأثير ولو طفيف؛ «**العرق الذي يُنازع**، ولهذا الإمام «الأشعري» رَحِمَهُ اللَّهُ لما رجع إلىٰ «السُّنَّة» من حيث «الجملة»، **بقت فيه بقايا «ٱعتزالية» تنازعه، يعلم هذا من كان له دراية تامة بالمعتقد ثاقب النَّظر فيه.**

الثَّاني: ـ والمؤثر التأثير البالغ ـ هو عدم قراءته لكتاب «**الإيمَان**» لشيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ اللَّهُ الذي أشار إليه في «الكُنَيْف».

مهلاً يا أثري ـ بين المعكوفتين ـ ولا تتأثر!! حتَّىٰ أبيّن لك ما هي «القراءة» التي لم يقرأها «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ من كتاب «**الإيمَان**».

فلقد عهدتك إذا ذكرت مزالق شيخك علَا صوتك، وٱنتفخ ودجك، وٱهتز بطنك، وإذا ألحد في «دعامة الدّين» باللَّي والتَّحريف تهز «الخصر» و«الأرداف»، وهذا هو «**التَّصوف الجديد**» الذي أذكره دائمًا في كتبي.

نقول وبالله تعالى التوفيق:

القراءة قراءتان: «**قراءة تَفَحُّصِيَة**»، و«**قراءة تَصَفُحِيَة**»:

فالقراءة التَّفَحُّصِيَة: وجوبية علىٰ كلّ من تصدىٰ للتَّحقيق «العلمي»، فهي قراءة لفهم مراد «المتكلم»، **وما أوقع الطَّوائف الضالة في الخروج عن الجادة إلَّا سوء فهم المراد.**

يقول العلاَّمة الفحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الأمر الأول: أَن يعلم أنَّ الرُّسل ـ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلاَمُه عَلَيْهم ـ لم يخبروا بما **تحيله العقول وتقطع بٱستحالته**، بل إخبارهم قسمان:

أحدهما: ما تشهد به «**العقول**» و«**الفطر**».

والثَّاني: ما لا تدركه «**العقول**» **بمجردها**، كـ«الغيوب» التي أخبروا بها عن تفاصيل «البرزخ» و«اليوم الآخر»،... والأمر الثَّاني: أَن يفهم عن الرَّسول ﷺ مراده **من غير «غلوّ» ولا «تقصير»، فلا يحمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصَّر به عن مراده وما قصده من «الهدىٰ» و«البيان»**.

وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضَّلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلَّا اللَّه، بل سوء الفهم عن اللَّه ورسوله أصل كلّ بدعة وضلالة نشأت في «الإسلام»، بل هو أصل كلّ خطأ في «الأصول» و«الفروع»، **ولاسيما إِن أضيف إليه سوء «القصد»، فيتَّفق**

سوء «الفهم» في بعض الأشياء من «المتبوع» مع حسن قصده وسوء القصد من «التَّابع»، فيا محنة الدّين وأهله! واللَّه المستعان.

وهل أوقع **«القدرية» و«المرجئة» و«الخوارج» و«المعتزلة» و«الجهمية» و«الرافضة»** وسائر طوائف أهل «البدع» إلَّا سوء الفهم عن اللَّه ورسوله، حتَّىٰ صار الدّين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه «الأفهام»، والذي فهمه «الصَّحابة» ومن تبعهم عن اللَّه ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هٰؤلاء به رأسًا. ولكثرة أمثلة هذه «القاعدة» تركناها، فإنا لو ذكرناها لزادت علىٰ «عشرة ألوف»، **حتَّىٰ إنك لتمرّ علىٰ «الكتاب» من أوَّله إلىٰ آخره فلا تجد صاحبه فهم عن اللَّه ورسوله ومراده كما ينبغي في موضع واحد.**

وهذا إنما يعرفه من عرف ما عند الناس، وعرضه علىٰ ما جاء به الرَّسول ﷺ، وأما من عكس الأمر ـ بعرض ما جاء به الرَّسول علىٰ ما ٱعتقده أو ٱنتحله وقلَّد فيه من أحسن به الظن ـ ، فليس يجدي الكلام معه شيئًا، فدعه وما ٱختاره لنفسه ووِلّه ما تولَّىٰ، وٱحمد الذي عافاك مما ٱبتلاه به.» [الروح ص ١٧٩، ١٨٠].

رحمة اللَّه عليك يا أبا «عبداللَّه»! ما أبصرك وما أعلمك! فهذا هو الذي أوقع «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عدم فهم المراد، **وهذا هو الذي أوقع «الأثرية» ـ بين المعكوفتين ـ وعلىٰ رأسهم الدَّعي «عَلي حَسَن حَلَبي» في «البدعة الجهمية» بسبب سوء قصده بـ«اللَّي» و«التَّحريف» في المراد.**

فالدّرَاسَة التَّفَحُّصِيَة: علمية وجوبية لفهم مراد اللَّه ورسوله

و«**الصَّحابة**» و«**التَّابعين**» وكلّ «**متكلم**» من غير «**غلو**» ولا «**تقصير**»
ومن عظم هذه الدراسة «الوجوبية»، التي يوصي بها الأئمة الأجلاء
حتَّىٰ يتفادىٰ «الإلحاد» أو«اللَّي» أو «التَّحريف» أو «البتر» أو «التَّقول»
في كلام اللَّه ورسوله والصحابة والتَّابعين، أو كلام النَّاس عمومًا
ٱبتدأ شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كتاب «**الإِيمَان**» والذي هو في
«الكُنَيْف» المملوء، و**الذي قصَّر «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فهمه وأخرجه عن
مراد صاحبه ـ كما فعل في مصطلح تلميذه من قبل «الكفر الأعتقادي»
و«الكفر العملي» ـ** بقاعدة عظيمة جليلة يعلمها كلّ من قرأ هذه القراءة
الوجوبية «**التَّفَحُّصِيَة**».

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمقصود
هنا أنه ينبغي للمسلم أَن يقدّر قدر كلام اللَّه ورسوله، **بل ليس لأحد أَن
يحمل كلام أحد من الناس إلَّا علىٰ ما عرف أنه أراده، لا علىٰ ما يحتمله
ذلك «اللَّفظ» في كلام كلّ أحد، فإنَّ كثيرًا من الناس يتأول «النُّصوص»
المخالفة لقوله؛ يسلك مسلك من يجعل «التَّأويل» كأنه ذكر ما يحتمله
«اللَّفظ»، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النَّص وهذا خطأ.**»

[مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٨ ط/ جـ ٣٦ ط/ ق].

وكأنه يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ يا «ألباني»!! لا تخطأ مرادي وتتقوَّل عليَّ بما
لا أقول!! إنما «الأستحلال» عندي علىٰ نوعين: **نوع خاص بـ«قول
القلب»، ونوع خاص بـ«عمل القلب»!**

ويا «حلبي» الأثري ـ بين المعكوفتين ـ !! **لا تُحَرّف مرادي وتبتره
وتلويه، ٱتق اللَّه!! فهذا صنيع المائلين لليهودية الباطلة، إنما «الإيمان**

التَّام» عندي هو الصحيح وليس الكامل**!!** يدل عليه قولي الذي في «٣٣٨/٧ ط/جـ» بما لفظه: «وبهذا تعرف أنَّ من آمن قلبه إيمانًا جازمًا ٱمتنع ألَّا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، **فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم ٱنتفاء الإيمان «القلبي التَّام» ـ يَعْنِي: الإيمان الصحيح»**.

ومن عظم هذه «القاعدة» التي ٱبتدأ بها كتابه النفيس، والذي هو شهب محرقة علىٰ «المرجئة»، و«الجهمية»، و«المرجئة الفقهاء» **والذين يعظمون مذهب سلفنا ويرون «الإرجاء» في الباطن كالعلاَّمة «الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ و**الحافظ «ٱبن عبدالبر» ومن حذا حذوهما**؛ أوردها العلاَّمة «عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي» في كتابه «طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول ص ١٢ اللَّوحة ٢٢» فيه أكثر من «مائة» قاعدة وضابط وأصل من كتب شيخ الإسلام «تقي الدّين بن تيمية» وتلميذه البار «ٱبن القيم» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وكذلك هناك «قاعدة» جليلة ونفيسة ذكرها قَبْل المذكورة من قبل بصفحتين، فاتت العلاَّمة «عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أوردها هنا، حتَّىٰ تضاف إلىٰ ما جمعه من «قواعد» و«ضوابط» نفيسة من كلام شيخي الإسلام.

يقول فيها الجهبذ الإمام الرَّضي ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: **«وليس لأحد أَن يحمل كلام اللَّه ورسوله علىٰ وفق مذهبه، إِن لم يتبيّن من كلام اللَّه ورسوله ما يدل علىٰ مراد اللَّه ورسوله، وإلَّا فأقوال «العلماء» تابعة لقول اللَّه تَعَالَىٰ ورسوله ﷺ، ليس قول اللَّه ورسوله تابعًا لأقوالهم.»**

[الكُنَيِّف ٧/ ٢٦، ٢٧ ط/ جـ ٣٥ ط/ ق من مجموعة الفتاوىٰ].

فهذا الذي أجزم به جزمًا ـ ومن حاد عنه فقد قال الباطل ـ أنَّ **العلاَّمة «الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **فعله في «العُمُومَات»** التي في قوله ﷺ: «**مَن قال لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ،... دخل الجنَّة**»، وقوله ﷺ: «... **لم يعمل خيرًا قط**» وهلمَّ جرًا.

إذن: هذه القراءة «التَّفَحُّصِيَة» تنفي كما قال الشاعر:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحًا وَآفَتُه مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

أما القراءة «التَّصَفُحِيَة»: فهي قراءة عُجَالية للظَّفر بـ«الفرائد» و«الشوارد» و«النوادر»، يستمتع بها «القارىء» أثناء أوقات الرَّاحة، أو الملل من الدراسة «الأولىٰ» الوجوبية ـ ومن سمتها الكُبرىٰ «الجفاء» **فهذه القراءة «التَّصَفُحِيَة» قليلة النَّفع من بابٍ، خطيرة من بابٍ آخر وذلك أنك قد تظفر بفوائد جمَّة، وتعلق فيك طوام جمَّة**؛ كالذي قال: «فكيف بما علق في قلبي، لو علمت أنَّ اللَّه يرضىٰ أَن ألقي نفسي من فوق هذه «المنارة» فعلت.» [الأعتصام ١/ ١٨٣ للشاطبي].

فهذه خطيرة وخطيرة جدًا، **إذا لم يكن ثَمَّ حجر طبي ـ أعتقاد صحيح سليم من الشُّبه ـ** فلا مانع من كانت له مناعة قوية ـ علىٰ دراية تامة بٱعتقاد السَّالفين ـ أَن يقرأ هذه القراءة «التَّصَفُحِيَة» ـ العجالية ـ للظفر بالفرائد، والشَّوارد، وإلقاء الشُّبه في «المزبلة»، **فمَن كان له زاد حتَّىٰ لو قرأ هذه القراءة «التَّصَفُحِيَة» فهي قراءة «زجاجية» ترىٰ النَّقي وتمر عليها «الشُّبْهَة» لا تعلق بها.**

لكن «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما قرأ كتاب «**الإيمان**» **قراءة «تَصَفُحِيَة» ـ عجالية ـ ولم يقرأ القراءة الوجوبية ـ «التَّفَحُّصِيَة» ـ التي تفي بالمراد**

وتريك المراد، ولا تخرجك عن المراد، ظفر بفوائد قليلة النفع مبثوثة في عدة مواطن كفائدة: «الإيمان يزيد وينقص» و«يستثنىٰ فيه» و«قول وعمل» و«إصلاح الظاهر والباطن وتلازمهما»، إلىٰ غير ذلك من «الفوائد»، وهذه غير كافية لدفع الشبه الواردة من طرف «المبتدعة» علىٰ فرقهم، **ولبَّ النفع الذي في كتاب «الإيمَان» لم يظفر به.!!**

كشبه «المرجئة» التي يوردونها علىٰ «قُحّ أهل السنَّة»، **وشبه الذين عظموا مذهب «السَّلف» وفي الباطن يرون «الإرجاء»**، وشبهة ترك الصلاة «كسلاً»، ومعنىٰ «الإيمان التام»، وشبه «جهم» و«الصالحي» ومن ٱتبعهما علىٰ ذلك كـ«الأشعري» والقاضي «أبي الطيب الباقلاني» وإلىٰ غير ذلك، فلما قرأ هذه القراءة **«التَّصَفُحِيَة»** ثمَّ ذهب لينظر في «مشكل الآثار» و«شرح معاني الآثار» و«فتح الباري» **علقت في قلبه الطوام المبثوثة فيهم وفي غيرهم** فكان حاله كما قال الشاعر:

آتَانِي الهَوَى قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا فَارِغًا فَتَمَكَّنَا

فهذه «القراءة» لا تدفع «الشبه» فضلاً علىٰ أَن تفندها، **بل هي قراءة «سِفَنْجِيَة» سقط في هوتها العلاَّمة «الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ولا منقذ له**، ولقد جرَّب هذه «القراءة» من قبله الجهبذ الفحل «ٱبن القيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسقط في هوتها، لكن تداركته رحمة الإله بأَن سخَّر له فتىٰ من أرض «حرَّان» أنقذه وضربه علىٰ يده وقال له ما لفظه: «**لا تجعل قلبك للإرادات والشبهات مثل «السِّفِنْجَة»، فيتشربها، فلا ينضح إلَّا بها، ولكن ٱجعله كـ«الزُّجَاجَة» المُصْمَتَة تمرّ «الشبهات» بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلَّا فإذا أشربت قلبك كلّ شبهة تمرّ عليها**

صار مقرًّا للشبهات.» [مفتاح دار السعادة ١/ ٤٤٣].

فشكر ذاك التلميذ البار وقال ما لفظه: «**فما أعلم أني ٱنتفعت بوصية في دفع «الشبهات» كٱنتفاعي بذلك.**» [مفتاح دار السعادة ١/ ٤٤٣].

وذلك «النفع» و«الأنقاذ» ـ من تلك «الشكوك» و«الشبهات» التي سبح فيها قبل ـ جعله يقول عن إمامه الرَّضي في «النُّونية ص ١٥٠»:

يَا قَوْمِ وَاللهِ العَظِيمِ نَصِيحَةً ... مِنْ مُشْفِقٍ وَأَخٍ لَكُم مِعْوَانِ
جَرَّبْتُ هَذَا كُلَّه وَوَقَعْتُ فِي ... تِلْكَ الشِّبَاكِ وَكُنْتُ ذَا طَيَرَانِ
حَتَّى أَتَاحَ لِي الإلَهُ بِفَضْلِهِ ... مَنْ لَيْسَ تُجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي
حَبْرٌ أَتَى مِن أَرْضِ حَرَّانٍ فَيَا ... أَهْلًا بِمَنْ قَدْ جَاءَ مِن حَرَّانِ
فَاللهُ يُجْزِيهِ الذِي هُوَ أَهْلُه ... مِن جَنَّةِ المَأْوَى مَعَ الرِّضْوَانِ
أَخَذَتْ يَدَاهُ يَدِي وَسَارَ فَلَمْ يَرِمْ ... حَتَّى أَرَانِي مَطْلَعَ الإِيمَانِ

لكن كلّ هذا ما كان ليحدث للعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ لو لا التَّعُنُّت ـ بجفوة وخلق الأستعجام ـ والنُّفور عن الرُّكون للدَّليل والمدلول الذي عند «الحَنَابِلَة» المُتعصّبة وغيرهم، فهو رفض أَن يكون **علىٰ الجادة في دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ وخَرَقَ «الإجماع» الذي ٱنعقد أنه: «قد يُخْطِيء الفاضل ويصيب المفضول»!!**

فأخشىٰ أَن يكون الذي منع الشَّيخ «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ «العوائق» و«العوالق» التي ذكرها العلاَّمة المُحدّثُ «المَعْلَمِيُ» رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كتابه النَّفيس المزَبَّر بالدُّرر في بابه والموسوم بـ«**القائد إلى تصحيح العقائد** ص ١٢، ١٣» فممَّا قاله فيها ما لفظه: «أَن يرىٰ الإنسان أَنَّ الأعتراف بالحق يستلزم ٱعترافه بأنه علىٰ باطل، **فالإنسان ينشأ علىٰ**

«دين» أو «ٱعتقاد» أو «مذهب» أو «رأي» تقبله من مربيه ومعلمه علىٰ أنه حق فيكون عليه مدة، ثمَّ إذا تبيّن له أنه باطل شق عليه أَن يعترف بذلك، وهكذا إذا كان «آباؤه» أو «أجداده» أو «متبوعه» علىٰ شيء، ثمَّ يتبيَّن له بطلانه، **وذلك يرىٰ نقصهم مستلزم لنقصه، فٱعترافه بضلالهم أو خطأهم ٱعتراف بنقصه...**».

أما «عوائق» و«عوالق» الدَّعي الجهمي «عَلي حَسَن حَلَبي» التي جعلته ينفر من «الحجة» نفور الوحوش، كامنة في الوجه «الثَّالث» و«الرَّابع» التي ذكرها هذا الجهبذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو: «**الكبر**» و«**الحسد**».

يقول العلاَّمة المُحدّثُ «المَعْلَمِيُ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالوجه الثَّالث: «**الكبر**»، يكون الإنسان علىٰ جهالة أو باطل، فيجيء آخر فيبين له «الحجة»، **فيرىٰ أنه إِن ٱعترف كان معنىٰ ذلك بأنه ناقص، وإِن ذلك الرَّجل هداه، ولهذا ترىٰ المنتسبين إلىٰ «العلم» من لا يشق عليه الٱعتراف بالخطأ ـ إذا كان الحق تبيَّن له ببحثه ونظره ـ، ويشق عليه إذا كان غيره هو الذي بيَّن له.**

أما الوجه الرَّابع: «**الحسد**»؛ وذلك إذا كان غيره هو الذي بيَّن الحق **فيرىٰ أنَّ ٱعترافه بذلك الحق يكون ٱعترافًا لذلك المبيِّن بـ«الفضل» و«العلم» و«الإصابة»، فيعظم ذلك في عيون الناس، ولعلَّه يتبعه كثير منهم**، وإِن لتجد من المنتسبين إلىٰ «العلم» مَن يحرص علىٰ تخطئة غيره من «العلماء» ولو بالباطل، **حسدًا منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس.**» [القائد إلىٰ تصحيح العقائد ص ١٣].

فما منع العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في نظري ـ ٱستبداده برأيه.

وهذا خلق ضعف سببه جفوة «العَجَم» أمام العنصر «العربي»، ومَن عرف معدن «الشُّعُوب» علم ما قلتُ!!

فمَن قرأ للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تصحيحاته وتضعيفاته للحديث ـ يجد ذلك باديًا، قد يتناول «المرء» ـ الذي ليس من زمرته ـ علىٰ تصحيح «حديث» بشيء من «العيوب» و«النقص»، وكأنَّ علم «الحديث» حكر عليه وعلىٰ زمرته «الأثرية»، وأنَّ ما صحَّحه هو الصَّحيح، وما ضعَّفه هو الضعيف، **ونحن لا ننكر أنَّ له دراية بعلمه، لكن ليس كلّ ما ذهب إليه نوافقه فيه، زيادة لما له من فهمٍ سقيم للمتن، لما يصطدم بما ٱستقرَّ في عقده يطلب له مُسْتَنكر التَّأْويلات!!**

لهذا قال فيه العلاَّمة الجليل الجهبذ محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «**الألباني يُرِيدُ أَن يُطبّب زُكَامًا فيُحْدِث جُذَامًا**» [فتاوىٰ ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ ١٠/ ٤٨].

ولقد ٱنتدب الأخ الفاضل والمُحدّث المناضل «أبو صُهيب خالد الحايك الحُسيني» لعملٍ ضخمٍ يُنقّح به «السِلْسِلَة الصَّحِيحَة» ممَّا أدخله فيها العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ ممَّا هو ظاهرُ الضُّعف ـ سندًا ومتنًا ـ والأخ الفاضل أُوتِي في علم «الحديث» علمًا وقراحة وفهمًا نسأل اللَّه أَن يُيسّر له إتمامه وأَن يُذلّل له في ذلك «العَقَبات» لنفع الأُمَّة به. آمين! آمين!

فأسنىٰ المطالب في فهم الدّين، الخضوع للحجة، وزد عليها من شذ عنها بالشبهة الخلق «الحسن» والمجادلة بـ«الحسنىٰ»، إذا كان صاحبها مريدًا للهدىٰ راجيًا تحصيله.

أما مَن كان علىٰ طريق «الأدعياء» فلا تنفع معه إلَّا بالضم إليها «المجالدة»، فالعلاَّمة «الألباني» رفض الحجج المسبوكة المحبوكة وتعنَّت بالقول الرَّدي والبلوىٰ «الفُحمىٰ»، بسبب جفوة «العُجمىٰ» **فضُرب بهذه السهام «النَّقدية» التي سبكناها وحبكناها بالحجَّة «الدَّليلية» يعرفها مَن دخل باب «السَّلفية الشَّرعية»**.

ولولا هٰؤلاء ـ من أمثال «الألباني» ـ وسوء معتقدهم في «مسألة الإيمان» ما دخل الشرك إلىٰ «الحجاز»، فسخر اللَّه له شيخًا فاضلاً طهره من تلك البقاع وجدَّد للأمة دينها.

ولولا أدعياؤهم اليوم المُتَّسمون بـ«الأثرية» ـ بين المعكوفتين ـ وسوء معتقدهم في «مسألة الإيمان»، ما تجرأ أحد علىٰ تحكيم «القوانين الوضعية» الكفرية العُفارية وفرضها علىٰ النَّاس، ولولا هٰؤلاء وسوء معتقدهم في «مسألة الإيمان» ما تصطك «أَلَيَات» نساء «دَوْس» ـ في المستقبل ـ عند «ذي خلَصة». فبعدًا لهٰؤلاء بعد «المشرقين» عن «المغربين»!!

فإذا تبيَّن ما حررته لك أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ فلابدَّ أَن نصف العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونضعه علىٰ كفة «الميزان» التي تليق به، لأنَّ مذهبنا الذي ندعو إليه هو: «**علم الحقّ ورحمة الخلق والقول فيهم بالحقّ**» ورثناه عن الأئمة الفضلاء.

لكن للميزان كفتين، كفة خاصة بأصحاب «**قُحّ أهل السُّنَّة**» ولاشكَّ أنَّ «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يوضع فيها ـ لما علمت من مزالقه في دعامة الدّين ـ **وكفة ثانية خاصة بأصحاب السُّنَّة ـ من حيث «الجملة» ـ**

وهذه خاصة بخلق كثير علىٰ ٱختلاف مشاربهم وتنوع بدعهم.

وقبل أَن نبدأ في هذا «الميزان» الدَّقيق، أحب أَن أقتدي في ذلك بإمام رضي سبقني إلىٰ هذا «**التَّرْجِيح المِيزَانِي**»؛ بما كسب من الإمامة في الدِّين وتجديد لمدرسة «**فقه الدَّليل**» **وفَهْم ربَّاني**، ذاك هو العَلَم الحَبْر شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» **الحَرَّاني** ـ في إنصافه الإمام «الأشعري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ لأننا نريد أَن نختم هذا «**الفصل**» بهذا «التَّرجيح الميزاني» الدقيق للعلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والأشعري: فالمعروف عنه وعن أصحابه **أنهم يوافقون جهمًا في قوله في «الإيمان»** وأنه مجرد «تصديق» القلب، أو «معرفة القلب»، **لكن قد يظهرون مع ذلك قول «أهل الحديث»، ويتأولونه، ويقولون بالٱستثناء علىٰ «الموافاة»؛ فليسوا موافقين لـ«جهم» من كلّ وجه، وإِن كانوا أقرب «الطوائف» إليه في «الإيمان»**، وفي «القدر» أيضًا، فإنه رأس «الجبرية» يقول: ليس للعبد فعل ألبتَّة.

و«الأشعري» يوافقه علىٰ أنَّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في «الفعل»، ولكن يقول: هو كاسب.» [النبوات ١/ ٥٨٠، ٥٨١].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ولهذا يقول أتباعه: ـ يَعْني: «الأشعري» ـ إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف علىٰ قولنا في مسألة «الرؤية» و«الكلام». فلما كان في كلامه شوب من هذا وشوب من هذا، صار يقول من يقول: إنَّ فيه نوعًا من «التَّجهم». **وأما مَن قال: إنَّ قوله قول «جهم»، فقد قال الباطل. ومَن قال: ليس فيه شيء من قول**

«جهم»، فقَد قال الباطل، واللَّه يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كلّ ذي حق حقه، وتنزيل النَّاس منازلهم.» [مجموعة الفتاوىٰ ١٢/ ١١١ ط/ جـ ٢٠٥ ط/ ق].

فعلىٰ إثر ـ هذا «الميزان التَّرجيحي» ـ نقول: **أنَّ مَن قال «الألباني» قوله في «الإيمان» قول «جهم» قُحٌّ فقد قال الباطل.** ومَن برأه من **الاستحمام والاستجمام في «التَّجَهُم» فقد قال الباطل.** لأنَّ اللَّه يحب الكلام بعلم وعدل.

فالعلاَّمة في باب «الإسم» مرجيءُ، وفي باب «الحكم» جهميُ ومَن أراد أَن يُبرئه فقد قال الباطل الباطل والقول العاطل العاطل!! كيف وذلك مبثوث في ما حرَّرته لك في «الشُّبَه المَاضية»؟!

فالألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان قليل الخبرة بمذهب «السَّلف» في دعامة الدّين وصاحب بضاعة مزجاة، ففي قوله ـ من مذهب السَّلف ـ زيادة الإيمان ونقصانه والاستثناء وإثبات القول والعمل فيه، **والباطن قول «المرجئة الجهمية» و«المرجئة الفقهاء»؛ لا كفر إلَّا كفر «التَّكذيب» و«الجحود».**

فهو لم يكن على مذهب المحدثين الآوائل الذين لزموا مذهب «السَّلف» في كل أبواب «العقيدة»، **بل علىٰ مذهب المحدثين من «المتأخرين» الذين خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا،** لكن نرجو أَن يكون سيؤهم مغمورًا في بحر صالحهم يوم «القيامة»، **مع حفظ منزلتهم في «القلوب»؛ لا نغلوا فيهم ولا نجفوا عنهم، كما لا يبرؤون علىٰ ما أصلوا ويُنْسَبُون إلىٰ ما قرَّروا.**

فمن قرَّر علىٰ المذهب «**الأشعري**» فهو أشعري، ومن قرَّر علىٰ المذهب «**المُعْتَزلي**» فهو معتزلي، ومن قرَّر على المذهب «**الحَرُوري**» فهو حروري، ومن قرَّر علىٰ مذهب «**الإرجاء**» فهو مرجىء، **ومن أكبر «الإلحاد» و«التَّلبيس» و«التَّضليل»؛ عندما يقرّر** «**فاضل مشكور**» **أو** «**عالم مذكور**» **علىٰ مذهب ما، فيحجزنا الحبّ الذي يعمي ويصم أَن نحمله علىٰ ما قرَّر وفيه حرَّر، ثمَّ ندَّعي بعد ذلك أنه قرَّر علىٰ مذهب** «**السَّلف**» **وهو يسبح في حوض** «**الخَلَف**»**!!**

❖ ❖ ❖ ❖

الفَصْلُ السَّابِعُ

مَعْنَىٰ كَلِمَة «الإلْتِزَام» عند «ابن تَيْمِيَة» وابن «القَيِّم» شَيْخَي الإِسْلَام

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ أهل الأهواء والبدع والٱفتراق والذي لا نشك طرفة عين أنَّ الدَّعي «عَلِي حَسَن حَلَبِي» الجهمي منهم، بل هو داعيتهم في ذلك علىٰ جهلٍ مع سوء قصد، ما تكاد تخمد لهم شبهة إلَّا وتمسكوا بالتي تليها، وذلك أنَّ عمدتهم في «الباطن» لا علىٰ ما جاء به الرَّسول، بل علىٰ ماذاقوه مسبوقًا بالهوىٰ الذي هو إرادات في النَّفس بدون علم، فأنَّىٰ يكون لهم الٱنفكاك منها، وهكذا كلما دحرنا شبهة تمسكوا بالتي تليها وهلمَّ جرًا.

وذلك ليس أنَّ لهم أدلة تاهوا بسببها، بل «الأدلة» لها منار تلوح في الأفق لمَن أراد أَن يهتدي، لكن لما سبق لهؤلاء في نفوسهم خلقان خبيثان نفروا منها نفور الوحوش، واحد منها يشركهم فيه «إبليس» ـ لعنه اللَّه ـ أما الآخر فإبليس منه بريءٌ.

أما الأول: فهو «**الكِبْر**»، وأما الثَّاني: فهو «**الكَذب**»، فإبليس لم يخرج من «الجنَّة» بكذبه، بل بغروره وحسده وكبره.

فـ«عَلِي حَسَن حَلَبِي» علىٰ كبره وٱستنكافه أَن يكون للحقِّ تابعًا أضاف «الكذب» و«التَّحريف» لما ٱنتحله ـ **تحريف وتشويه مدرسة «فقه**

الدَّليل» ـ حتَّىٰ يلبس علىٰ «العامة» دينها، وممَّا جعلني أتطرق لمعنىٰ كلمة «**الألتزام**» عند «الشيخين» ـ كما قلت سابقًا ـ أنَّ أحد الأدعياء في طوره الأول «التَّجريبي»، متخرج من مدرسة «البتر» و«التَّحريف» و«اللَّي» و«الإيهام» بالمجملات، مدرسة «الأثرية» ـ بين المعكوفتين ـ «الليبي» الذي ذكرته أثناء «المناظرة» الطفيفة التي كانت للتعارف في مدينة «لوتن» ـ بأنجلترا ـ قال لي ـ عن كلمة «**الألتزام**» ـ : **ذلك بقلبه وسكت.!!**

فتبسمت وعلمت أنَّ الرَّجل علَّمه هذه الشنشنة خنزب «الزَّرقاء» ـ أعني: «**عَلِي حَسَن حَلَبِي**» ـ لكن الذي حمدت عليه اللَّه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أنه لم يقل لي بـ«رأسه» أو بـ«بطنه»، وإلَّا كانت تلك هي البلية العظمىٰ فقوله: بقلبه حُجِّم الصراع وحُصر في موطن واحد وهو «القلب». ونحن نعلم ما يريدونه من «القلب»؛ قوله فقط، والذي من ضمنه «التَّصديق» و«الإقرار»، لكن نحن بعون اللَّه سنتَتَبع كلمة «**الألتزام**» عند «الشيخين» الجهبذين لنعلم مرادهما منها، وليستيقن المنصف ـ يرعاه اللَّه ـ من أحق بالأمن؟! «المتبعة» أم «المحرفة» «المبترة» «الملحدة» في كلام شيخي الإسلام، «ابن تيمية» و«ابن القيم» رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ.

ونحن لدينا الشُّهب المحرقة والأدلة السَّاطعة في معنىٰ كلمة «**الألتزام**» عند الشيخين الجليلين، لكن نريد أَن نرجئها في الأخير حتَّىٰ تكون بذلك القاضية علىٰ هٰؤلاء ـ قطع اللَّه دابرهم وأراح الأمة من تلبيسهم وتفريطهم ـ ونناقش الأُخَر لنعلم هل لديهم شبهة دليل في ذلك؟! أم هو محض التَّقول بسبب الخلق الخبيث الذي أضافوه إلىٰ

«الكبر» ـ الكذب ـ والذي «إبليس» منه بريء.

ونحن لا نتناول كل كلمة **«الألتزام»** التي جاءت في كتب الشيخين الجليلين، فذلك يستلزم سفرًا ضخمًا، لكن نريد أَن نقتصر علىٰ بعض منها لنختصر، لا لأجلهم ـ لعلمنا أنَّ أنفسهم تحب هذا «التَّفريط» إذ ليس لهم شهامة تلحقهم بمراتب الرّجال ـ إنما للعامة أو طلاب العلم، الذين ليس لهم البضاعة الكافية في تعرية شبهات هٰؤلاء، لأنَّ كلمة **«الألتزام»** لا تعني «الإقرار» بتاتًا في كلام «السَّلف» ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ، كما سنوضحه بالتَّفصيل ـ إِن شاء اللَّه ـ.

وكلمة **«الألتزام»** عند شيخي الإسلام رَحِمَهُمَا اللهُ جاءت في كتبهم متنوعة **«ٱلتزم»**، و**«يلتزموا»**، و**«ملتزمًا»**، و**«يلتزم»**، و**«ٱلتزموا»** و**«ملتزمين»** و«...»، وهذه قيلت: **لما كان عندهم أنَّ الإيمان يتضمن «الإخبار» ـ «التَّصديق» و«الإقرار» ـ وهو «قول القلب»، و«إنشاء الألتزام» وهو «عمل القلب» المؤثر ولابدَّ في الظَّاهر غير مُنفك عنه للتَّلازم الذي بينهما.**

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «وأما أكابر أهل العلم من «السَّلف» و«الخلف»: فعلموا أنها طريقة باطلة في نفسها ـ يَعْنِي: دليل الأعراض وحدوث الأجسام ـ. مخالفة لصريح «المعقول» وصحيح «المنقول»، وأنه لا يحصل بها العلم بالصانع، ولا بغير ذلك بل يوجب سلوكها ٱعتقادات باطلة توجب مخالفة كثير مما جاء به الرَّسول، مع مخالفة صريح «المعقول»؛ كما أصاب من سلكها من «الجهمية»، و«المعتزلة»، و«الكلابية»، و«الكرامية»، ومن تبعهم من

الطوائف، وإِن لم يعرفوا غورها وحقيقتها، فإنَّ أئمة هٰؤلاء الطوائف صار كل منهم **يلتزم ما يراه لازمًا له ليطردها، فيلتزم لوازم مخالفة للشرع والعقل، فيجيء الآخر، فيرد عليه، وبيَّن فساد ما ٱلتزمه، ويلتزم هو لوازم أخر ليطردها، فيقع أيضًا في مخالفة «الشرع»، و«العقل»**.

فالجهمية **ٱلتزموا** لأجلها نفي أسماء اللَّه وصفاته،... ٱعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة، والرَّب تَعَالَىٰ قديم. **فٱلتزموا** نفي صفاته وأسماؤه مستلزمة لصفاته؛ فنفوا أسماءه الحسنىٰ، وصفاته العلا.»

[النبوات ١/ ٢٦١، ٢٦٢].

فهل **«الأٓلتزام»** هنا!! إخبار ـ تصديق وإقرار ـ **أم «إنشاء وٱلتزام» بأَن دعوا إلىٰ هذه «البدع» وٱمتحنوا عليها؟!**

وهل ما فعله «أحمد» البدعة مع أسد السُّنَّة «أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ تصديق فقط أم دعوة إليها بكل الوسائل الممكنة؟! ومن بينها السَّعي في قتله؟! **فهل «الأٓلتزام» هنا! «تصديق وإقرار القلب» أم «عمل القلب» الذي يدفع ولابدَّ بالجوارح أَن تظهر ذلك؟!**

فما حمل «الواثق» المبتدع المعتزلي لقتل الإمام «أحمد بن نصر الخزاعي» بيده؟! التَّصديق بتلك البدعة فقط أم الدَّعوة إليها ـ بموجب «عمل القلب» المؤثِّر في الجوارح ـ ولو بقتل نفوس زكية مثل هذا «الإمام»؟!

وهل مناظرة «أحمد» البدعة الخبيث و«البرغوث» لأسد السُّنَّة «أحمد بن حنبل» كانت لأجل «التَّصديق» بها فقط أم لأجل «الأٓلتزام» بها وٱلتزام لوازمها وعدم الخروج عنها؟!

فهل «المأمون» جهز جيوشه لأجل «التَّصديق» بها أم ٱلتزام لوازمها، ومن خرج عنها أودعه السُّجون؟!

فهل هذا فعل تصديق وإقرار «القلب» أم «عمل القلب» الموجب للٱلتزام والٱنقياد؟! سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ !!

فماذا تقول أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ ؟! هل المعنىٰ هنا عند شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ «التَّصديق» فقط بتلك البدع أم الدَّعوة إليها وتحريف النُّصوص لأجلها؟! وهل هذا يقوم به تصديق وإقرار القلب أم «عمل القلب»؟!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ إثر قول الإمام «أبي ثور» الذي حاجَّ به «المرجئة» الفاسدة ـ ما لفظه: «قلتُ: إنه لا يكون مؤمنًا **إلَّا إذا ٱلتزم بالعمل مع الإقرار، وإلَّا فلو أقرَّ ولم يلتزم «العمل» لم يكن مؤمنًا.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٤٣ ط/ جـ ٣٨٩ ط/ ق].

ما يقول الملحدون في «الفطرة المكملة» و«الشرعة المنزهة» في هذا القول؟! ألم يفرق «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين «الإقرار» ـ والذي هو من ضمن «قول القلب» ـ وبين ٱلتزام العمل عمدته «الباطن» والذي هو «عمل القلب»؟!

فالقول ظاهر، أنَّ مَن لم يلتزم «العمل» ليس مؤمنًا عند شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومَن حالف شخصًا علىٰ أن يوالي مَن والاه ويعادي من عاداه، كان من جنس «التتر» المجاهدين في سبيل الشَّيطان، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل

اللَّه تَعَـٰلَى ولا من جنس المسلمين، ولا يجوز أَن يكون مثل هٰؤلاء من عسكر المسلمين، بل هٰؤلاء من عسكر الشَّيطان، ولكن يحسن أَن يقول لتلميذه: عليك عهد اللَّه وميثاقه أَن توالي مَن والىٰ اللَّه ورسوله وتعادي من عادىٰ اللَّه ورسوله، وتعاون علىٰ «البر» و«التقوىٰ» ولا تعاون علىٰ «الإثم» و«العدوان» وإذا كان الحق معي، نصرت الحق، وإِن كنت علىٰ الباطل، لم تنصر الباطل. **فمَن ٱلتزم هذا، كان من المجاهدين في سبيل اللَّه تَعَـٰلَى** الذين يريدون أَن يكون الدّين كله للَّه، وتكون كلمة اللَّه هي العليا.» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ١٥ ط/ جـ ٢٠، ٢١ ط/ ق].

فهل تراه يا ممسوخ الفطرة يقول **مَن صدَّق به وعمل ضده** فلا حرج؛ هو من المجاهدين في سبيل اللَّه؟!

فما معنىٰ «**الألتزام**» هنا؟! **أليس نصرة الحق ودحر الباطل؟!**

وهل هذا يكون بـ«التَّصديق» و«الإقرار» أم **بـ«عمل القلب» الذي هو «الألتزام» و«الأنقياد» المؤثر في الظاهر الذي لا يخرج عن تأثيره طرفة عين؟!** لأنَّ ما من حركة إلَّا و«الباطن» عمدتها، والذي هو «عمل القلب»؟!

إذن: تبيّن من كلام هذا الجهبذ أنَّ «**الألتزام**» هو «عمل القلب» المؤثر في الظَّاهر!!

فلنشرع في تبيّين كلام «المرجئة» الفاسدة، وتلبيسهم في معنىٰ «**الألتزام**» الذي تشبثوا به وألحدوا فيه وأخرجوه عن مراد صاحبه كما فعلوا في كلمة «**الإيمان التَّام**» وغيرهما.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**ولا ريب أنَّ**

من لم يعتقد وجوب «الحكم» بما أنزل اللَّه علىٰ رسوله فهو كافر، فمَن **ٱستحل** أَن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير ٱتباع لما أنزل اللَّه **فهو كافر**، فإنه ما من أمة إلَّا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون «العدل» في دينها ما رآه أكابرهم، بل كثير من المنتسبين إلىٰ الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزل اللَّه سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ، كـ«سوالف البادية» وكـ«أوامر المطاعين» [فيهم]، ويرون أنَّ هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون «الكتاب» و«السُّنَّة».

وهذا هو الكفر، فإنَّ كثيرًا من الناس أسلموا، ولكن مع هذا لا يحكمون إلَّا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون، فهٰؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلَّا بما أنزل اللَّه **فلم يلتزموا ذلك**، بل **ٱستحلُّوا** أَن يحكموا بخلاف ما أنزل اللَّه **فهم كفَّار**، وإلَّا كانوا جهَّالاً كمَن تقدَّم أمرهم.» [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ١٣٠].

فما معنىٰ **«الألتزام»** هنا؟! هل هو «التَّصديق» فقط؟! أم «**العمل**» **بذلك التَّعريف الذي عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلَّا بما أنزل اللَّه؟!**

أفتراه أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ يذهب إلىٰ ما ألحد فيه «**علي حَسَن حلبي**» وبثه في جماعته ومنهم ذاك «الليبي» الذي ذكرته أم كلامه في غاية الظهور والتبيّين؟!

ونحن لا نريد أَن نتكلم عن **«الأستحلال»** لأنه سيأتي ـ إِن شاء اللَّه ـ في «**الفصل**» ما قبل الأخير مفصلاً.

فمن خصائص فهم «المراد» أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ رد الكلام بعضه إلىٰ البعض لتبيّين المراد، ولذا سوف نتمم الكلام حتَّىٰ

تنجلي عنك سحابة المُلَبّسة الذي هم فيه مدلسة.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ متممًا الكلام بعد قوله: «كمَن تقدم أمرهم» ـ ما لفظه: «وقد أمر اللَّه المسلمين كلّهم إذا تنازعوا في شيء أَن يردوه إلىٰ «اللَّه» و«الرَّسول». فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النِّسَاءِ]. وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النِّسَاءِ].

فمَن لم يلتزم تحكيم اللَّه ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم اللَّه بنفسه أنه لا يؤمن، **وأما مَن كان ملتزماً لحكم اللَّه ورسوله باطنًا وظاهرًا** لكن عصىٰ وٱتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من «العصاة». ـ إلىٰ أن قال ـ: والمقصود أنَّ الحكم بالعدل واجب مطلقًا، في كلّ «زمان» و«مكان» علىٰ كلّ أحد ولكلّ أحد، والحكم بما أنزل اللَّه علىٰ «محمد» ﷺ هو عدل خاص، وهو أكمل أنواع «العدل» وأحسنها، والحكم به واجب علىٰ النَّبي ﷺ وكلّ مَن ٱتبعه، **ومن لم يلتزم حكم اللَّه ورسوله فهو كافر.**» [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ١٣٠، ١٣١].

فماذا تقول أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ لما رددنا الكلام بعضه إلىٰ بعض؟! ألم يتبين «المراد»؟!

فالقاعدة المقررة المتفق عليها عند مصينين «الفطرة المكملة» و«الشرعة المنزهة»، **ما كان مجملاً يحمل علىٰ «المفسر»**، فإذا أشكل

عليك الكلام الذي في قوله: «**فلم يلتزموا ذلك**» ـ وإن هو إلَّا في غاية الوضوح والبيان ـ ، والكلام الذي في قوله: «**ومن لم يلتزم حكم اللَّه ورسوله فهو كافر**» ورأيته من جنس الكلام «المجمل» ٱحمله علىٰ «المفسر» الذي في قوله: «**وأما من كان ملتزمًا لحكم اللَّه ورسوله باطنًا وظاهرًا**».

فما معنىٰ قوله: «باطنًا وظاهرًا» أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ؟! فما نظن أنك تجهل ذلك؟!

فمعنىٰ قوله الذي لا يختلف فيه «ٱثنان» ولا ينتطح فيه «عنزان» أنَّ ٱلتزام «القلب» بذلك ـ أعني: «عمل القلب» ـ دفع بالباطن أَن يظهر ذلك ولابدَّ، ولذا قال: «**باطنًا وظاهرًا**»، وإذا كان قصده باطنًا يَعْنِي به «قول القلب»، فالقول لا يؤثر في «الظَّاهر»، فلو يؤثر لأثر في «اليهود» و«هرقل» و«أبي طالب» القائل:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ولذلك قال «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في «اليهود» الذين صدقوا ـ ما لفظه: «فقالوا نشهد إنك لرسول، **ولم يكونوا مسلمين بذلك**؛ لأنهم قالوا علىٰ سبيل «الإخبار» عما في أنفسهم **أي: نعلم ونجزم أنك رسول اللَّه.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٣ ط/ جـ ٥٦١ ط/ ق].

ولهذا قلنا آنفًا: إنَّ «التَّصديق» و«الإقرار» «**إخبار**»، لا ينفع وحده ما لم يكن معه «**الإنشاء**» المتضمن للٱلتزام والذي هو «عمل القلب» المؤثر ولابدَّ في «الظَّاهر».

فها هو شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوضح ذلك ـ أنَّ «الإخبار»

ـ «التَّصديق» و«الإقرار» ـ لا يكفي وحده بما لفظه: «**فعلم أَنَّ مجرد «العلم» و«الإخبار» عنه** ـ يَعْنِي: «المَعْرفة» و«القَوْل» ـ **ليس بإيمان حتَّىٰ يتكلم بالإيمان علىٰ وجه «الإنشاء» المتضمن للٱلتزام والٱنقياد**. ـ يَعْنِي: «عَمَل القلب» **المؤثر في الظَّاهر ولابد** ـ .» [الجزء ٧ من «الكنيف» ـ مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٣ ط/ جـ ٥٦١ ط/ ق].

فماذا يقول المنصف ـ يرعاه اللَّه ـ بعدها؟! أليس هذا هو الحق الذي ليس بعده إلَّا الضلال؟!

فنحن بيّنا هذا لأنا نرجو أَن تكون ممَّن إذا ظهر له الحق خضع له فالدَّليل هو عمدتك في «الباطن»، أما هٰؤلاء فنوليهم الدبر، ونوليهم ما تولوا، فهم منبترون لا محالة لأنهم شنأوا!!

فهلمَّ معي أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ لأريك درًّا ثمينًا مبثوثًا في قوله: «**وأما مَن كان ملتزمًا لحكم اللَّه ورسوله باطنًا وظاهرًا، لكن عصىٰ وٱتبع هواه فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة**.» [منهاج السُّنَّة ٥/ ١٣١].

فهو يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: ٱعلم أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ **أَنَّ المخالفة في «الجزئية» لا تقدح إذا كان التَّحاكم «العام» إلىٰ الشريعة** ـ يَعْنِي: «**باطنًا وظاهرًا**» ـ ، وهذا رد علىٰ مذهب «الخوارج» الخبيث الذين جعلوا **مطلق المخالفة كفرًا**، لأنهم أوتوا من باب أَنَّ الإيمان لا يتبعض ولا يتجزأ، فقابلتهم «المرجئة» الخبيثة التي لا نشك أَنَّ الدَّعي «عَلِي حَسَن حَلَبِي» هو كبيرها اليوم بالباطل، والحق مبثوث بين هٰذين الباطلين ـ بين «**الغلاة العُتاة**» وبين **طائفة** «**المرجئة**» **الجدد** ـ وإِن كانت هذه «الأخيرة» أخبث من «الأولىٰ» كما قال أئمتنا، **لأنهم ليس لهم شهامة**

تلحقهم بمراتب الرجال، تجعلهم يعلمون الحق ويقولون به.

لأنَّ العاتي «الغالي» من الممكن أَن تهذبه، **أما «المُفَرط» المستكين من الصعب أَن تغرس فيه هذه «الشهامة»، ومَن أراد أَن يعلم ما قلت! فلينظر إلىٰ حال كل مُفَرط في يومياته سيجد ذلك عيانًا.**

يقول الجهبذ الفحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: ما لفظه: «وإذا حكم بغير ما أنزل اللَّه، أو فعل ما سماه رسول اللَّه ﷺ كفرًا **وهو ملتزم للإسلام وشرائعه،** فقد قام به كفر وإسلام.» [كتاب الصلاة وحكم تاركها ص ٥٨].

فما معنىٰ **ملتزم للإسلام وشرائعه؟!** هل تكون بمعنىٰ «التصديق»؟! لأنَّ «التَّصديق» لا يكون للإسلام وشرائعه، إنما هو للَّه ورسوله، والإسلام هو «العمل» بهذا «التَّصديق»، فإنَّ ٱلٱلتزام في اللّسان: **هو الملازمة للشيء والمداومة عليه.**

وقبل أن أختم بالدَّليل «القطعي» في معنى كلمة **«الٱلتزام»** هل هي «**إخبار**» أم «**إنشاء**» المتضمن لعمل القلب، أريد أَن أشير إلىٰ إلحاد مُفَرط نزلت فيه الشُّهب المحرقة من طرف «اللَّجنة الدائمة» ذاك هو الجهمي «خالد العنبري» في الرسالة المحرمة والمحرفة للمراد ـ «*هزيمة الفكر التكفيري*» ـ لما قال عن «الشنقيطي» أنه نقل كلام «القرطبي» ثمَّ أقره، فسنبيّن لك أيها «المنصف» **فيما وبما أقرَّه؟! فهل قول «الجهمي» صحيح أم بسبب سوء القصد وفساد الطوية؟!**

يقول العلاَّمة الجهبذ الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «وقال «القرطبي» في تفسيره: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة]. نزلت كلّها في

الكفّار، ثبت ذلك في صحيح «مسلم» من حديث «البراء» ـ وقد تقدم ـ وعلىٰ هذا المعظم، فأما المسلم فلا يكفر وإن ٱرتكب كبيرة، وقيل فيه إضمار أي: ومن لم يحكم بما أنزل اللَّه ردًّا للقرآن وجحدًا لقول الرَّسول ﷺ فهو كافر، قاله «ٱبن عباس» و«مجاهد».

فالآية عامة علىٰ هذا قال «ٱبن مسعود» و«الحسن»: هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل اللَّه من «المسلمين» و«اليهود والكفار، أي: معتقدًا ذلك ومستحلاً له. ـ إلىٰ أن قال ـ: ٱنتهىٰ كلام «القرطبي».

قال مقيده ـ عفا اللَّه عنه ـ: ... وٱعلم أنَّ تحرير المقام في هذا البحث أنَّ «الكفر» و«الظلم» و«الفسق» كلّ واحد منها ربما أطلق في الشرع مرادًا به «المعصية» تارة، و«الكفر» المخرج من الملَّة أخرىٰ «وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ» **مُعَارَضة للرُّسل وإبطالاً لأحكام اللَّه** فظلمه وفسقه وكفره كلها كفر مخرج عن الملَّة، «وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ» معتقدًا أنه مرتكب حرامًا فاعل قبيحًا فكفره وظلمه وفسقه غير مخرج عن الملَّة.» [أضواء البيان ٢/ ٧٩ ـ ٨١].

فما معنىٰ قوله: «**مُعَارَضة للرُّسل وإبطالاً لأحكام اللَّه**» أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ؟!

فهل يقصد به تكذيبًا للرُّسل؟! وهل كفر «الإعراض» ينفي «التَّصديق»؟! فلقد أشفينا لك العلَّة وأقنعنا لك الغُلَّة في ذلك، في «**الفَصْل الثَّالث**».

فهل هو مقر لكلام «القرطبي» المرجئي والرديء في «الصفات» علىٰ طريق شيخه صاحب «المفهم»؟! أم قيَّده بأصول سُنّية؟!

إذن: ما حمل هذا «الجهمي» علىٰ هذا «الكذب» و«الإلحاد» هو كما قالت «**اللَّجنة الدَّائمة للبُحُوث العلمية والإفْتَاء**» بما لفظه: «**هذا محض ٱفتراء علىٰ «أهل السُّنَّة» منشؤه الجهل أو سوء القصد، نسأل اللَّه السَّلامة والعافية.**» [التحذير من الإرجاء وبعض الكتب الداعية إليه ص ٢٢ ط/ الأولىٰ لدار عالم الفوائد].

ألسنا نقول أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ: **إنَّ المراد يظهر برد الكلام بعضه إلىٰ البعض**، وهذا كلام واضح، ولنفرض أشكل عليك في قوله «**معارضة للرُّسل**»؛ مع ظهوره التَّام، وهذا كان من هذا «الجهبذ» في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٤٤﴾ [المائدة]. فماذا كان قوله في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤٧﴾ [المائدة]؟! فهلمَّ معي أيها المنصف المُتعبّد بالدَّليل ـ يرعاك اللَّه ـ لنرىٰ ذلك.

يقول **العلاَّمة الجهبذ الشنقيطي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤٧﴾ [المائدة]. ما لفظه: «وقد قدَّمنا أنَّ العبرة بعموم «الألفاظ» لا بخصوص «الأسباب»، فمَن كان ٱمتناعه الحكم بما أنزل اللَّه، لقصد معارضته وردّه، **والٱمتناع من ٱلتزامه**، فهو كافر ظالم فاسق كلّها **بمعنىٰ المخرج من الملَّة.**» [أضواء البيان ٢/ ٨٥].

فهلَا أخبرتنا أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ ما معنىٰ قوله: «**والٱمتناع من ٱلتزامه**»؟!

فهل يَعْني الٱمتناع من تصديقه؟! والرَّجل جهبذ في «العقيدة»

وجهبذ في «اللّسان»، فما أملك من القول إلَّا كما قال الشاعر:

وَلَيْسَ يصحّ فِي الأَذْهَان شَيْء ... إِذَا احْتَاج النَّهَار إِلَى دَلِيل

فلما كان أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ الناس يختلف إدراكهم وفهمهم ـ بالرغم ما أثبتناه واضح المعنىٰ والمراد ـ، أردنا أَن نختم بقولٍ فصلٍ في هذا «**الفَصْل السَّابع**»؛ أنَّ كلمة «**الألتزام**» من «عمل القلب» لا غير، بهذا التَّفصيل وبهذا القول الأصيل، حتَّىٰ يعلم «المنصف» و«طري العود» و«قليل الخبرة» و«مريد الهدىٰ» الرَّاغب في تحصيله مع قلَّة الأدلة التي بين يديه، أنَّ الحقَّ واحد.

يقول العلاَّمة الجهبذ ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وعلىٰ هذا فإنما لم يحكم لهٰؤلاء «اليهود» ـ الذين شهدوا له بالرسالة ـ بحكم الإسلام؛ **لأنَّ مجرَّد «الإقرار» و«الإخبار» بصحَّة رسالته لا يوجب الإسلام، إلَّا أَن يلتزم طاعته ومتابعته؛** وإلَّا فلو قال: أنا أعلم أنه نبيٌّ ولكن لا أتبعه، ولا أدين بدينه! كان من أكفر الكفار، كحال هٰؤلاء المذكورين وغيرهم، وهذا متفق عليه بين «الصحابة» و«التابعين» وأئمة السُّنَّة.» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٠].

مع هذا الكلام السَّليم، والدَّال علىٰ أصول «الإسلام»، أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ عدَّة وقفات:

■ **الوَقْفَة الأولى:**

إنَّ هذا «السفر» النفيس قد نسب الدَّعي «**علي حَسَن حَلَبي**» الجهمي الجلد تحقيقه له، وستجد ذلك ضمن «أصول وثائق المبتدعة طائفة المرجئة الجدد» بعد «الخاتمة» ـ إن شاء اللَّه ـ.

▪ **الوقفة الثَّانِيَة:**

عدم تسويد بالخط العريض للكلام المهم في قوله: «**لأنَّ مجرَّد «الإقرار» و«الإخبار» بصحَّة رسالته لا يوجب الإسلام، إلاَّ أَن يلتزم طاعته ومتابعته.**»، لأنَّ هذا لا يخدم مصلحته «الإرجائية الجهمية» التي يبث سمّها في «أطرياء العُود».

▪ **الوقفة الثَّالِثَة:**

تسويده بالخط «العريض» علىٰ قوله: «**وهذا متفق عليه بين الصَّحابة والتابعين وأئمة السُّنَّة.**» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٠]. لماذا هذا؟!

لأنه جاء إثر قوله: «وإلَّا فلو قال: أنا أعلم أنه نبيٌّ، ولكن لا أتبعه ولا أدين بدينه! كان من أكفر الكفار.»، وهذا يدل علىٰ كفر «الجحود» متىٰ وجد في كتب «الشيخين» الجليلين سوَّده ـ سوَّد اللَّه وجهه ـ.

▪ **الوقفة الرَّابِعَة والخَطِيرَة:**

إنَّ الشهاب «المحرق»، الذي إذا قذف علىٰ الباطل يدمغه فإذا هو زاهق، لم يذكره هذا «الجهمي»! والذي يبيّن عقيدة «الشَّيخ الرَّباني» في «مسألة الإيمان» لم يعبأ به ولم يسوّده وهو فصل «الخطاب» فيما ندندن حوله.

يقول الإمام الرَّباني شيخ الإسلام الثَّاني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد التَّسويد الذي سوَّده الدَّعي ـ سوَّد اللَّه وجهه ـ إلَّا أَن يتوب مما هو فيه ـ ما لفظه: «أنَّ الإيمان لا يكفي فيه قول «**اللّسان**» **بمجرّده، ولا معرفة** «**القلب**» **مع ذلك، بل لابدَّ فيه من** «**عمل القلب**» **ـ وهو حبُّه للَّه ورسوله وٱنقياده لدينه وٱلتزامه طاعته ومتابعة رسوله ـ**، وهذا خلاف

من زعم أنَّ الإيمان **هو مجرد معرفة القلب وإقراره.**» [مفتاح دار السعادة ١/ ٢٣٠].

فالواقعية العلمية عند «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تقول: **أنَّ هذا هو الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن،** وأنَّ مجرد «معرفة» القلب و«الإقرار» لا يكفي في الإيمان، وهذا رد صريح علىٰ قول «المرجئة» وطائفتهم الجدد، وأنَّ «**الأَلتزام**» عند «الشيخين» و«الشنقيطي» هو من «عمل القلب»، ومن المحال ٱنتفاء عمل «الجوارح» وذروة سنامه هذا «**الأَلتزام**» لشريعته مع ثبوت «عمل القلب.

فكما ترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ الواقعية العلمية للسَّلفية «الشَّرعية» تختلف تمامًا عن الواقعة العلمية «الحلبية» الجهمية، **فمَن أحق بالأمن أيها «المنصف»؟! مَن أقام علىٰ كلمة «الأَلتزام» دليلاً أم من ألحد فيها وٱدَّعىٰ علىٰ ظاهرها تأويلاً؟!**

فلقد قلتُ آنذاك!! ـ حين قرأت هذا القول ـ: لماذا لم يسوّد «عَلِي حَسَن حَلَبِي» علىٰ هذا؟! هل كتمه؟! أم ماذا يريد منه؟! فلما قرأت له في «مسألة الإيمان»، **علمت أنَّ الرَّجل صاحب هوىٰ، وضحالة علمية مع جهل مُركَّب، وبضاعته فيها مُزْجَاة، نسأل اللَّه السَّلامة والعَافِيَة.**

❖ ❖ ❖ ❖

الفَصْلُ الثَّامِنُ

مَعْنَىٰ كَلِمَةِ «التَّبْدِيل» أو «الشَّرع المُبَدَّل» عند شيخ الإسلام «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ كلمة «**التَّبْدِيل**» **أو**«**الشَّرَع المُبَدَّل**» هي من جملة ما ٱعتضد عليه المبتدعة، طائفة «**المرجئة الجدد**»، وعلىٰ رأسهم الدَّعي «**علي حَسَن حَلَبي**» أثري «الزَّرقاء ـ بين المعكوفتين ـ، ودعَّم هذا الٱعتضاد المزري والقُبح المُبدي الخالي عن «الحجة» و«البرهان»، بقولٍ من القاضي «أبي بكر بن العربي» المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثمَّ جعل ذلك شرطًا في «**التَّبْدِيل**»؛ لا يكفر «الحاكم» بغير ما أنزل اللَّه إلَّا إذا ٱدعىٰ أنَّ مُبَدَّله من عند اللَّه تَعَالَى.

هكذا يلعب المضللون، يشترطون الشُّروط ليس لهم في ذلك سلف، إلَّا من هم علىٰ شاكلتهم في «**الٱعتقاد**»، يرون «الإرجاء» في الباطن، وينصرون مذهب «السَّلف»، الذين قلوبهم مثل «**السِّفَنْجَة**» لا تنضح إلَّا بالشبهات التي كسبوها عن شيوخهم وٱستقرت في قلوبهم.

وقبل أَن نبيّن بطلان ما ٱعتضد به البدعي «عَلي حَسَن حَلَبي» من قول القاضي «أبي بكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نوضح أولاً معنى «**التَّبْدِيل**» في اللّسان وعند الشيخين رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، حتَّىٰ يكون «المُنْصف» علىٰ بينة من الأمر كما سلكنا السَّبيل وأبطلنا ـ في كلمة «**الٱلتزام**» ـ التَّأويل.

التَّبْدِيل في اللّسان: «وضع الشيء موضع الآخر، يقال ٱستبدل الشيء بغيره، وتبدَّله به، إذا أخذه مكانه، وتبديل الشيء، تغييره وإن لم يأت ببدله، وبدَّله تبديلاً: حرَّفه.» [الصحاح مادة «بدل» ومختار الصحاح ص ٣٠، والقاموس المحيط ٣/ ٤٥٥].

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالشَّرع يطلق تارة علىٰ ما جاء به الرَّسول؛ من «الكتاب» و«السُّنَّة». هذا هو الشَّرع «المُنَزَّل»، وهو الحق الذي ليس لأحد خلافه. **ويُطلق علىٰ ما يضيفه بعض الناس إلىٰ الشرع إما بـ«الكذب والأفتراء»، وإما بـ«التَّأويل والغَلَط»، وهذا شرع مبدل لا منزّل ولا يجب، بل ولا يجوز إتباعه.**

والتَّبديل نوعان: أحدهما: **أَن يناقضوا خبره.** والثَّاني: **أَن يناقضوا أمره.** فإنَّ اللَّه بعثه بالهدىٰ ودين الحق، وهو صادق فيما أخبر به عن اللَّه، آمر بما أمر اللَّه به؛ كما قال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النِّسَاءِ: ٨٠]. **وأهل التَّبديل ـ الذين يضيفون إلىٰ دينه وشرعه ما ليس منه، وهم أهل الشرع المبدّل ـ: تارة يناقضونه في خبره؛ فينفون ما أثبته أو يثبتون ما نفاه؛ كـ«الجهمية» الذين ينفون ما أثبته من صفات اللَّه وأسمائه؛ و«القدرية» الذين ينفون ما أثبته من قدر اللَّه ومشيئته وخلقه وقدرته؛**...ثمَّ إنهم أيضًا **يوجبون ما لم يوجبه، بل حرَّمه ويحرّمون ما لم يحرّمه، بل أوجبه؛ فيوجبون ٱعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاة أهلها، ومعاداة من خالفها.**» [النبوات ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٣].

فأين نجد أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في كلام شيخ الإسلام ٱشتراط «علي حَسَن حَلَبي» في «**التَّبْدِيل**»؟!

وهذا من آخر تصانيفه مطلقًا، بيَّن فيه أنَّ «**التَّبْدِيل**» يكون بمناقضة «الخبر»، ويكون بمناقضة «الأمر»، ولا شكَّ أنه ٱفتراء، وأعظم «**التَّبْدِيل**» إحلال «القوانين الوضعية» محل الشَّريعة، ولهذا سمَّىٰ العلاَّمة «محمد ٱبن إبراهيم بن عبداللَّطيف آل الشيخ»، هذا «**التَّبْدِيل**» بأعظم مناقضة ومشاقة للَّه ورسوله في رسالته الماتعة «تحكيم القوانين».

يقول العلاَّمة الجهبذ ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**وأما الحكم «المبدَّل»، وهو الحكم بغير ما أنزل اللَّه، فلا يحل تنفيذه ولا العمل به ولا يسوغ ٱتباعه.**» [الروح ص ٥٨٨].

فالتَّبديل عند «الشيخين»، هو إضافة الزُّبالة الفكرية، والنُّخالة القولية، والحثالة العقلية، والعُفارة التَّحريرية إلىٰ الشرع، **إما بـ«الكذب والٱفتراء»، وإما بـ«التَّأويل والغَلَط»**، فأين ٱدعاء «علي حَسَن حلبي» في «**التَّبْدِيل**»؟!

فٱدعاء «التَّبْدِيل» الذي يكفر به صاحبه هو الذي يدَّعي فيه أنَّ مَبدَّله من عند اللَّه تَعَالَىٰ ـ كما ٱدعىٰ «الجهميان» «علي حسن حلبي» و«خالد علي العنبري» ـ، هو تبديل ٱفتراضي ليس له محل لا في «الأذهان» ولا مثَله في «الأعيان»، ولم يقل به أحد من «البشر»، إنما هو ٱفتراضات يفترضها الذين لهم خلل في ٱعتقادهم، وكتب «الحنفية» و«الشَّافعية» مملوءة بهذه الٱفتراضات التي كان ينهى عنها «السَّلف» ـ أعني: «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ كٱفتراض «المرجئة» المُبتدعة المُتهوّكة النَّوْكَىٰ لتارك الصلاة بقولهم: «لو عرض علىٰ السَّيف وقال لا أصلي!!» وأبطله شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يقول د. صالح بن فوزان الفوزان ـ في نقده لكتاب «هزيمة الفكر التكفيري» للجهمي «خالد علي العنبري» ـ ما لفظه: «نقول: هذا «التَّبديل» الذي ذكرت أنه كفر بإجماع المسلمين، **هو تبديل غير موجود**، وإنما هو ٱفتراضي من عندك، لا يقول به أحد من «الحكام» اليوم ولا قبل اليوم، **وإنما هناك ٱستبدال هو ٱختيار جعل «القوانين الوضعية» بديلة عن الشَّريعة الإسلامية، وإلغاء «المحاكم الشرعية» وهذا كفر ـ أيضًا ـ؛ لأنه يزيح تحكيم الشريعة الإسلامية وينحّيها نهائيًا ويحل محلها «القوانين الوضعية»، فماذا يبقىٰ للإسلام؟!»** [التحذير من الإرجاء وبعض الكتب الدَّاعية إليه ص ٣٤].

ويقول د. صالح بن فوزان الفوزان ـ بعد ذكر قول الإمام «ٱبن كثير» في كفر «التَّتار» الذي جاء في قوله تعَالَىٰ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المَائدة]. ـ ما لفظه: «ومثل «القانون» الذي ذكره عن «التَّتار» وحكم بكفر من جعله بديلاً من الشَّريعة الإسلامية: **«القوانين الوضعية» التي جعلت اليوم في كثير من «الدول» هي مصادر «الأحكام» وألغيت من أجلها الشريعة الإسلامية إلَّا فيما يسمونه بالأحوال الشَّخْصية. والدَّليل علىٰ كفر من فعل ذلك آيات كثيرة؛** منها: قوله تعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٤٤﴾ [المَائدة]. وقوله تعَالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٦٥]. وقوله تعَالَىٰ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ

عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة].» [الإرشاد إلىٰ صحيح الاعتقاد والردُّ علىٰ أهل الشِّرك والإلحاد ص ١٠٣].

وعلىٰ كلٍّ هلمَّ معي أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ بالطبع لست أعنيك أيها «الأثري»! لنفحص الخيط الذي تعلق به أثري «الزرقاء» و«العنبري» ـ قطع اللَّه دابرهما ووقَّىٰ الأمة شرّ بهتانهما ـ ، والذي هو أوهن من خيط «العنكبوت»، المبثوث في قول الإمام «ابن العربي» المالكي لنعلم من أحق بالأمن، «المتبع» أم «المبتدع»؟!

يقول **القاضي أبو بكر بن العربي الجهمي** رحمه الله ما لفظه: «المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]. **وهذا يختلف إِن حكم بما عنده علىٰ أنه من عند اللَّه؛ فهو تبديل له يوجب الكفر.**» [أحكام القرآن ٢/ ١٢٧].

تعلق المرجئيان الجهميان «عَلِي حَسَن حَلَبِي» و«خَالَد عَلِي العَنْبَرِي» بهذا، وادّعيا فيه شرط «**التَّبْديل**»؛ لابدَّ أَن يقول «الحاكم»: هذا من عند اللَّه حتَّىٰ يكفر!!

وأكد هذا الشَّرط أثري «الزرقاء» ـ بما نقله عن «الجهمي» المُحرّف الكذاب «العنبري» ـ فقال ما لفظه: «هذا هو معنىٰ «التَّبْدِيل» وليس كما يحرِّفونه ويزيّفونه ـ يَعْني: «قُحّ أهل السنَّة» الذين هم علىٰ الجادة في مسائل الإيمان ـ إذ هل يتصوَّر أَن يترك الحاكم الشريعة الغراء ثمَّ يقعد علىٰ عرشه لا يحكم الرَّعية بشيء؟! هذا مستحيل! لابدَّ أَن يحكم بغيره!!» [التَّحذير من فتنة التَّكفير ص ١٥ والحكم بغير ما أنزل اللَّه للمرجئيين الجهميين حلبي والعنبري].

ولقد فرح بهذا قبلهما؛ المرجئي الرَّديء في «الصفات» «عبداللَّه القرطبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأودعه في «جامعه ٦/ ١٢٤» الذي نقل قوله «الشنقيطي» في «الأضواء» وقيَّده وبيَّنه وحرَّره ولم يقرّه كما ٱدعىٰ ذلك الجهمي «خَالَد عَلِي العَنْبَري» المصري، ولقد أشفينا العلَّة وقنعنا الغُلَّة لك في ذلك في «الفَصْل» السَّابق، فسنقضي ـ بعون اللَّه ومنّه وكرمه ـ علىٰ هذه الفرحة ثمَّ بما أورثناه عن أئمتنا الأعلام في «مسائل الإيمان» **حتَّىٰ تحل مكان الفرحة «الحَسْرة»، وليعلم أنَّ التَّزييف والتَّحريف لنشر مذهبٍ مشين، لا يبقىٰ طويلاً أمام التَّحقيق والتَّبيّين لنشر المذهب الرَّزين المدعم بالقول المتين.**

نقول وبالله تعالى التَّوفيق:

إنَّ هذا الأشتراط الذي ذكره الفقيه «ٱبن العربي» المالكي في «التَّبْدِيل» ـ مع كونه ٱفتراضي لا يقع ألبتَّة ـ قاله بسبب خلل في «الأعتقاد» في مسائل الإيمان، فهو في هذه الدَّعامة سلك البنيَّة البدعية حرّرها علىٰ مذهب المتكلمين من «المرجئة الجهمية»، ورثها أثناء دراسته «السِّفَنْجِيَة» عن شيخه «أبي حامد الغزالي»، فهو لا ينضح إلَّا بها، وإن كان قد خالف شيخه في بعض الأمور، وكذلك «الأشعري» والقاضي «الباقلاني» و«الجويني» إلَّا أنه مع ذلك بقي ملتزمًا بمذهب «الأشاعرة» في «الصفات» وغيرها، ومن درس كتبه مثل «عارضة الأحوذي» و«قانون التأويل» و«العواصم» الدراسة التي تفي بالمراد «التَّفَحُّصِيَة» يجد ذلك عيانًا، فهو شنَّع علىٰ «ٱبن حزم» ـ شيخ أبيه ـ مزالقه، وهو من مخانيث «الجهمية» ـ «الجهمية الإناث» ـ .

أما في مسائل «الإيمان» فسلك جادة «الأشعري» ونصر قوله الذي ذكره في «الموجز»؛ أنَّ الإيمان هو: مجرد تصديق القلب ومعرفته، وهذا وافقه عليه جمهور «الأشاعرة»، فقولهم هذا خارج من مشكاة «أبي محرز»، **فاشتراطه في «التَّبْدِيل» ذاك التَّضليل! لخلل في «الاعتقاد»، زيادة علىٰ أنه من أوابده التي لم يسبق إليها، لأنه لا يرىٰ الكفر إلَّا تكذيبًا فقط.**

يقول الإمام القاضي عياض اليحصبي رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «وقال القاضي أبو بكر ـ يعني: «الباقلاني» ـ: القول عندي: **أنَّ الكفر باللَّه هو «الجهل» بوجوده، والإيمان باللَّه هو «العلم» بوجوده، وأنه لايكفر أحد بـ«قول» ولا «رأي» إلَّا أَن يكون هو «الجهل» باللَّه** عَزَّ وَجَلَّ، فإن عصىٰ بقول أو فعل ـ نصَّ اللَّه ورسوله أو أجمع المسلمون أنه لا يوجد إلَّا من كافر، أو يقوم دليل علىٰ ذلك ـ فقد كفر، **ليس لأجل قوله أو فعله لكن لما يقارنه من الكفر.**» [إتحاف أهل الوفا بتهذيب كتاب الشفا ص ٥٤٣].

فنحن لنا مع هذا القول عدة وقفات، حتَّىٰ تعلم أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ القوم ـ «المرجئة» وطائفتهم الجدد ـ «الأثرية» ـ بين المعكوفتين ـ ينصرون مذهبًا رديًّا عطَّل المعاهد «السَّلفية الشَّرعية» في عدة فترات من «الأمكنة».

- **الوقفة الأولىٰ:**

هل الكفر باللَّه هو «الجهل» بوجوده فقط؟!

وهل كل مَن كفر هو جاهل باللَّه تَعَالَىٰ؟!

وهل العلم بوجوده يستلزم «الإيمان» به ولابدَّ؟!

فها هو رأس الكفرة الفجرة وداعيتهم يقول: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر]. وهو تعالى شأنه يخبر عن قوم «ثمود»: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

فهل كان كفر هؤلاء عن جهل؟! أم كفر عناد محض؟!

ويخبر تعالى عن «فرعون» وقومه: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل].

فهل كفرهم عن يقين أم عن جهل؟!

ويقول المولى سبحانه وتعالى عن أهل الكتاب أعداء الأمة «التقليديين»: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٧٠﴾ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧١﴾﴾ [آل عمران].

«فكفركم كفر عناد وجحود عن علم وشهود، لا عن جهل وخفاء.» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٢٣].

فكفر هؤلاء ومن سبق ذكرهم، عن دراية تامة، آثاروا الغواية والضلال على «الهدى» و«النور»، بسبب ٱستحباب الدُّنيا على الآخرة فلو كان العلم بالله ـ بوجوده ـ يستلزم الهداية لٱستلزم في حق هؤلاء المعاندين المستكبرين، فإنه لا يلزم من «العلم» ـ بوجوده وصدق نبيه ـ حصول الٱهتداء المطلوب، ودليله في «أبي طالب»، فها هو يقول:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينًا

لَوْلَا المَلَامَةُ أَوْ حَذَارُ مَسَبَّةٍ ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينًا

فهو حصل له «العلم» التَّام لكن لم ينفعه، لقيام مانع، وهو: خوف تسفيه «الآباء» و«الآجداد» والأزدراء بهم إذا آتبع الرَّسول ﷺ، نعم! يبقىٰ العلم باللَّه وبوجوده صالحًا للآهتداء، **إذا لم يتخلف مقتضاه، أو يقوم مانع من الموانع التي تصد عن «الأنقياد» وهي كثيرة**، وبعضها في الجهميين الضالين «علي حلبي» و«العنبري» ـ أعاذنا اللَّه ـ منها.

▪ **الوقفة الثَّانيَة:**

فهي عند قوله: «فإن عصىٰ بقول أو فعل ـ نصَّ اللَّه ورسوله أو أجمع المسلمون أنه لا يوجد إلَّا من كافر، أو يقوم دليل علىٰ ذلك ـ فقد كفر، **ليس لأجل قوله أو فعله لكن لما يقارنه من الكفر**.» [إتحاف أهل الوفا بتهذيب كتاب الشفا ص ٥٤٣].

فلازم هذا القول أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ الذي يسب اللَّه ورسوله أو يلقي «المُصحف» في القاذورات، أنه كفر ليس لأجل هذا «القول» أو «الفعل»، **لكن لما يقارنه من الكفر!! ومسلك «آبن العربي» في «مسائل الإيمان» هذا هو بعينه**، لكن هلمَّ معي أيها «المنصف» أعرض عليك «ثلاثة» أقوال لتعرف من أيّ ينبوع تسيل!! **ولتعلم مسلك «علي حَسَن حلبي» ـ «الأثرية» عمومًا ـ، هو مسلك بدعي يسقون من ينبوع آسن.**

▪ **القول الأول:**

يقول شيخ الإسلام الفحل آبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومن هنا يظهر خطأ قول «جهم بن صفوان» ومن آتبعه حيث ظنوا أنَّ الإيمان **مجرد تصديق القلب وعلمه**، لم يجعلوا «أعمال القلب» من الإيمان

وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنًا كامل الإيمان بقلبه، **وهو مع هذا يسب اللَّه ورسوله، ويعادي اللَّه ورسوله، ويعادي أولياء اللَّه، ويوالي أعداء اللَّه، ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة.**

قالوا: وهذه كلّها معاص لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند اللَّه مؤمن. قالوا: وإنما ثبت له في «الدُّنيا» أحكام الكفار.

لأنَّ هذه الأقوال أمارة علىٰ الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان في «الباطن» قد يكون بخلاف ما أقرّ به وبخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم «الكتاب» و«السُّنَّة» و«الإجماع» علىٰ أنَّ الواحد من هٰؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في «الآخرة»، قالوا: **فهذا دليل علىٰ ٱنتفاء «التَّصديق» و«العلم» من قلبه فالكفر عندهم شيء واحد وهو «الجهل»، والإيمان شيء واحد وهو «العلم»، أو تكذيب القلب وتصديقه.»** [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٢٠، ١٢١ ط/ جـ ١٨٨، ١٨٩ ط/ ق].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فهٰؤلاء القائلون بقول «جهم» و«الصالحي»، قد صرحوا بأنَّ سبَّ اللَّه ورسوله والتَّكلم بالتثليث، وكل كلمة من كلام الكفر، ليس هو كفرًا في الباطن **ولكنه دليل في الظاهر علىٰ الكفر، ويجوز مع هذا أن يكون هذا السَّاب الشاتم في الباطن عارفًا باللَّه، موحدًا له، مؤمنًا به، فإذا أقيمت عليهم حجة بنص أو إجماع ـ أنَّ هذا كافر باطنًا وظاهرًا ـ، قالوا: هذا يقتضي**

أنَّ ذلك مستلزم للتكذيب الباطن.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٣٤٠ ط/ جـ ٥٥٧ ط/ ق].

▪ القول الثَّاني:

«وقال القاضي أبو بكر ـ يعني: «الباقلاني» ـ: القول عندي: **أنَّ الكفر باللَّه هو «الجهل» بوجوده، والإيمان باللَّه هو «العلم» بوجوده، وأنه لايكفر أحد بـ«قول» ولا «رأي» إلَّا أَن يكون هو «الجهل» باللَّه ﷻ** فإن عصىٰ بقول أو فعل ـ نصَّ اللَّه ورسوله أو أجمع المسلمون أنه لا يوجد إلَّا من كافر، أو يقوم دليل علىٰ ذلك ـ فقد كفر، **ليس لأجل قوله أو فعله لكن لما يقارنه من الكفر.»** [إتحاف أهل الوفا بتهذيب كتاب الشفا ص ٥٤٣].

▪ القول الثَّالث:

يقول طائفة المُرجئة الجُدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ ما لفظه:

«٧ـ من الكفر العملي ـ والقولي ـ ما هو مخرج من الملَّة بذاته، ولا يشترط فيه «آستحلال قلبي»؛ وهو ما كان مضادًا للإيمان من كل وجه مثل: سب اللَّه تَعَالَىٰ، وشتم الرَّسول ﷺ، والسُّجود للصنم، وإلقاء المُصحف في القاذورات... وما في معناها.

وتنزيل هذا الحكم علىٰ «الأعيان» ـ كغيره من المكفرات ـ لايقع إلَّا بشرطه المعتبر.» [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ٢٠].

والشَّرط المعتبر عندهم: **«إقامة عليه «الحجة»، بتحقق الشروط ـ علمًا، وقصدًا، وآختيارًا ـ، وآنتفاء الموانع ـ وهي عكس هذه، وأضدادها ـ.»** [مجمل مسائل الإيمان العلمية ص ١٩، ٢٠].

فعند «الأثرية» ـ بين المعكوفتين ـ إلقاء «المُصحف» في

القاذورات كفر بذاته إلَّا إذا كان عن علم وقصد وٱختيار!! فلازم القول هذا العمل لا يدل علىٰ الكفر إلَّا بهذه الشروط المعتبرة المُبعَّرَة.

يقول الدَّعي البدعي «الأثري» ـ بين المعكوفتين ـ علي حسن حلبي ما لفظه: «فالأعمال الظاهرة ـ طاعات ومعاصي ـ وجودًا وعدمًا ـ متعلقة بالإيمان المطلق، لا بمطلق الإيمان فتنبه!» [التَّعريف والتنبئة ص ٤٤ حاشية ٢].

فأنصف أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ **أليست هذه الأقوال «الثَّلاثة» خارجة من ينبوع واحد، ينبوع «أبي محرز» الزّنديق؟!**

ولهذا لما علم القاضي «عياض» رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا من بعض أصحابه بل من شيوخه في «الآخرين» وهو «ٱبن العربي» المالكي ـ صاحب مقولة «التَّبْدِيل» ـ رماه في المزبلة ونصر قول «مالك» و«سُحْنون» ـ أصحابه الذين هم ينهجون في هذه الدَّعامة نهج السَّلف ـ.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وهذا قد وقع فيه طوائف كثيرة من المتأخرين المنتسبين إلىٰ «السُّنَّة» و«الفقه» و«الحديث» المتبعين للأئمة «الأربعة»، المتعصبين للجهمية والمعتزلة بل وللمرجئة أيضًا.

لكن من رحمة اللَّه بعباده المسلمين أنَّ «الأئمة» الذين لهم في الأمة لسان صدق، مثل الأئمة «الأربعة» وغيرهم،... كانوا ينكرون علىٰ أهل الكلام من «الجهمية» قولهم في «القرآن» و«الإيمان» وصفات «الرب»، وكانوا متفقين علىٰ ما كان عليه «السَّلف» من أنَّ اللَّه يرىٰ في «الآخرة»، وأنَّ «القرآن» كلام اللَّه غير مخلوق. وأنَّ «الإيمان»

لابدَّ فيه من تصديق القلب واللّسان، فلو شتم اللَّه ورسوله كان كافرًا باطنًا وظاهرًا عندهم كلّهم، ومن كان موافقًا لقول «جهم» في الإيمان ـ بسبب ٱنتصار «أبي الحسن» لقوله في الإيمان ـ ، **يبقىٰ تارة يقول بقول «السَّلف» و«الأئمة»، وتارة يقول بقول «المتكلمين» الموافقين لجهم، حتَّىٰ في مسألة سب اللَّه ورسوله رأيت طائفة من «الحنبليين» و«الشافعيين» و«المالكيين»، إذا تكلموا بكلام الأئمة قالوا: إنَّ هذا كفر باطنًا وظاهرًا. وإذا تكلموا بكلام أولٰئك قالوا: هذا كفر في «الظاهر» وهو في «الباطن» يجوز أن يكون مؤمنًا تام الإيمان.**

فالإيمان عندهم لا يتبعض، ولهذا لما عرف القاضي «عياض» هذا من قول بعض أصحابه[1] أنكره، ونصر قول «مالك» و«أهل السُّنَّة» وأحسن في ذلك.

وقد ذكرت بعض ما يتعلق بهذا في كتاب «الصارم المسلول على شاتم الرسول»، **وكذلك تجدهم في مسائل الإيمان يذكرون أقوال «الأئمة» و«السَّلف»، ويبحثون بحثًا يناسب قول «الجهمية»؛ لأنَّ البحث أخذوه من كتب أهل «الكلام» الذين نصروا قول «جهم» في مسائل الإيمان.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٥٠، ٢٥١ ط/ جـ ٤٠٢، ٤٠٣ ط/ ق].

فهذا «الكُنَيْف» المملوء يظفر به من درس لهذا الجهبذ الدّراسة التي تفي بالمراد ولا تخرجه عن المراد ـ «**التَّفَحُّصِيَة**» ـ .

فالتَّبديل الذي ذكره «ٱبن العربي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يكفّر صاحبه حتَّىٰ

---

(١) **قلتُ:** شيخه «ٱبن العربي» المالكي «الأشعري»، والذي هو في «مسألة الإيمان» على قول «أبي محرز جهم بن صفوان» الزّنديق.

«جهم» الزنديق، فهذه «الصورة» لم تقع ولا يشك فيها حتَّىٰ من كان علىٰ قول «أبي محرز»، أما ٱشتراطها من طرف «ٱبن العربي» فبسبب سوء «الٱعتقاد» في هذه الدَّعامة ـ أعني: «مسألة الإيمان».

ولهذا لما نصحت «**اللَّجنة الدَّائمة**» «علي حسن حلبي» البدعي الجهمي بما لفظه: «أَن يتقي اللَّه في نفسه وفي المسلمين، وبخاصة شبابهم، **وأَن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي علىٰ أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحسن معتقدهم**.» [التحذير من الإرجاء وبعض الكتب الداعية إليه ص ٢٨، ٢٩]. علمنا أنَّ العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ ليس منهم بقولها: «**وحسن معتقدهم**». فهو في هذه الدَّعامة كما أوضحنا لك فيما سبق فنصحها ليس متوجهًا للأحياء فقط، بل وللذين قضوا نحبهم؛ الذين خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا، ولا حرج أَن نذكر بعضًا منهم علىٰ سبيل الإجمال تتميمًا للنصح.

فمن هٰؤلاء الذين هم في هذه الدَّعامة متهوكون، «أبو الحسن الأشعري»، و«أبو الحسن الطبري»، و«الباقلاني»، و«ٱبن فورك» و«عبدالقاهر البغدادي»، و«البيهقي»، و«أبو القاسم القشيري» و«أبو المعالي الجويني»، و«أبو حامد الغزالي»، و«أبو بكر بن العربي» و«الشهرستاني»، و«ٱبن عساكر»، و«الرازي»، و«الآمدي»، و«عز الدين ٱبن عبد السلام»، و«سبكي» و«صفي الدين الهندي»، و«بدر الدين بن جماعة»، و«القُرطبيان»، و«البيضاوي»، و«الإيجي، و«السكوني» و«...»، و«ٱبن حجر الهيتمي»، و«ٱبن حجر العسقلاني» ، و«السخاوي» و«...» و«**الألباني**» و«...».

أما من الموجودين اليوم، «**ربيع بن هادي المدخلي**» **المرجئي وٱبنه المحرف**، و«**النجمي**»، و«**المغراوي**» و«**بازمول**»، و«**عبيد الجابري**»، و«**العبَّاد**» و«**القُوصي**» و«**الأثرية**» **جملة** و«...».

الفَصْلُ التَّاسِعُ

مَعْنَىٰ «الاسْتِحْلَال»
عند شيخ الإسلام «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ إنَّ لفظ «**الْأَسْتِحْلَال**» هو من جملة ما تعلق به «المرجئة» المبتدعة و«الجهمية» المُتعنّتة، «حلبية» أثرية كانت أو «عنبرية»، وظنهم الذي أرداهم، زعموا أنها تخدم مصلحتهم وبضاعتهم «الإرجائية» التي يروجون لها، لأنهم أخرجوها في ثوب «سَلَفِي تَيْمِي» حتَّىٰ تلقىٰ القبول عند «العامة»، لما عُلِم عند المشايخ وطلاب العلم خاصة، وعند العامة عامة، أنَّ مذهب «ٱبن تيمية» وتلميذه البار به هو مذهب «السَّلف» الذي من أجله عانىٰ ما عانىٰ مع أعدائه. فإذا سمع طالب العلم أو العامي كلمة «ٱبن تيمية» أو قوله، ٱنشرح صدره وتلقّاه بالقبول، **وهذا من أثار العلم النافع والعمل الصالح الذي يبسط له القبول، وذاك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء، إنه جواد كريم.**

لكن البلاء كلّ البلاء، والخطورة كلّ الخطورة، يكمنان عند ما يلحد في هذا العلم النافع والعمل الصالح، ليخرج عن مسارهما **لخدمة أغراض طائفة «المرجئة الجُدُد»، «مدخلية» كانت أو «حلبية» «عنبرية»**، فوجب الذَّب، بل المنافحة عن هذا الميراث الذي خلّفه هذا الجهبذ الإمام الرَّضي لمدرسة «**فقه الدَّلِيل**»، كما نافح هو عن مذهب

السالفين رضي اللَّه عنهم أجمعين، **حتَّىٰ لا يلعب طائفة «المرجئة الجدد» بالأغمار لخدمة مذهبهم المشين.**

ومن جملة ما ٱعتضدت به هذه الطائفة الخبيثة، كلمة «**الٱسْتِحْلَال**»؛ كما فعلت مع الكلمتين من قبل «**الٱلتزام**» و«**التَّبْديل**» بداء «الإجمال» و«الإبهام» الذي طالما حذّر منهما سلف الأمة، بل جعلهما سمة لأهل الأهواء والبدع والٱفتراق، **وطائفة «المُرْجئة الجُدُد» منهم**، خاصة في أبواب «العقيدة»، ولهذا أحذرك أيّها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ منهما، **فإذا رأيت مهرولاً إليهما ـ إلىٰ «الإجمال» و«الإبهام» ـ و«الٱستفسار» و«التَّفصيل» يلوح له في الأفق ـ معرضًا ـ عنه فٱعلم أنه غوي مبين**، والذي لا نشك فيه طرفة عين، أنَّ «ربيع بن هادي المدخلي» المرجئي، و«أثري» الزَّرقاء الجهمي، و«العنبري» الجهمي، قد أخذوا بحظٍ وافرٍ من هذا الدَّاء نسأل اللَّه السَّلامة منه.

فزعم «أثري» الزرقاء المحتبي في ثوب زور، مع خليله في التَّحريف «العنبري»، أنَّ معنىٰ «**الٱسْتِحْلَال**» عند شيخ الاسلام «ٱبن تيمية» يفيد ٱنتفاء «قول القلب» فقط، والذي من ضمنه «التَّصديق» و«الإقرار»، فضرب بمعول الإلحاد فيها، ونادىٰ بأعلى صوته: هلموا لتروا مراد «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ اللَّهُ منها!! فإذا بالصوت كان وبالاً عليه، كالذي قال: «بٱسم اللَّه ورب الغلام»، فٱنقلب خاسئًا وهو حسير، لظهورها جلية في «الأفق»، فهذا ما كنت منه تحيد.

فكلمة «**الٱسْتِحْلَال**» التي ضربها بمعول الإجمال ـ التي في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ ـ : «... فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلَّا بما

أنزل اللَّه فلم يلتزموا ذلك، بل **ٱستحلوا** أَن يحكموا بخلاف ما أنزل اللَّه فهم كفار،...» [منهاج السنَّة النبوية ٥/ ١٣٠].

قال الغوي المبين الدَّاعي لسبل الشَّياطين ما لفظه: «الأستحلال هنا: ينفي «قول القلب»، وهذا وقوعه لابدَّ أَن يكون بواحًا، فظنَّ أنَّ «الحكم» مبني عند شيخ الإسلام علىٰ «المعرفة» و«الأعتقاد» أو «المعرفة» و«الأستحلال»، وعدم ذلك بشرطيه لا يلزم منه الكفر.» وهذا مبثوث فيما سوَّدته يداه المحرفة ـ في كل أثرياته ـ، وللمزيد ٱنظر «*صيحة المبتدعة* ص ٩٥ ـ ١٠٩...».

فهلم معي أيّها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ، لنرىٰ معنىٰ «**الأَسْتِحْلَال**» عند شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتعلم من يحسب السَّراب بقيعة ماء، «المتبعة» أم «المبتدعة» ـ **طائفة «المرجئة الجدد»** ـ.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وبيان هذا أنَّ من فعل «المحارم» مستحلاً لها **فهو كافر بالأتفاق**، فإنه ما آمن بالقرآن من ٱستحل محارمه، وكذلك لو ٱستحلها بغير فعلٍ، و«**الأَسْتِحْلَال**» ٱعتقاد أنها حلال له، وذلك يكون تارة بٱعتقاد أنَّ اللَّه أحلها وتارة بٱعتقاد أنَّ اللَّه لم يحرمها، وتارة بعدم ٱعتقاد أنَّ اللَّه حرَّمها، وهذا يكون لخلل في الإيمان بـ«الرُّبوبية»، أو لخلل في الإيمان بالرسالة **ويكون جحدًا محضًا غير مبني علىٰ مقدمة.**» [الصارم المسلول ٣/ ٩٧١].

فمَن تدبر هذه «التَّارة» التي ذكرها هذا الجهبذ والإمام الرَّضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ هذا إِن كان باغيًا المراد، سليمًا من «العوائق» و«العوالق» وعلىٰ رأسها «الشبهة الإرجائية»، علم يقينًا أنَّ هذه «التَّارة» تنفي «التَّصديق»

و«الإقرار» وهما من ضمن «قول القلب»، فهذا نوعٌ من «**الْأَسْتِحْلَال**» الذي يريده هذا الإمام الرضي ـ «**ٱعتقاد حل المحرم**» ـ ، وهذا كفر بالأتفاق، لا يشك فيه «**المُتَّبعُ السُّني**»، **ولا** «**المُرْجِىءُ البدعي**»، لأنَّ ٱعتقاد هذا ينافي «**قول القلب**» منافاة الضّد للضّد، لكن لما كان هذا الإمام المجدّد لمذهب «السَّلف» علىٰ الجادة في «مسائل الإيمان» ـ في المصطلح أو الأستدلال له بما شرَح ـ وقرَّر «القول» و«العمل» خص كُلاً منهما بٱستحلال، فالتَّارة التي ذكرناها من قوله تخص «**قَوْل القَلْب**».

أما «التَّارة» التي تخص «**عَمَل القلب**»، فيقول فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وتارة يعلم أنَّ اللَّه حرَّمها، ويعلم أنَّ الرَّسول إنما حرم ما حرمه اللَّه **ثمَّ يمتنع عن ٱلتزام هذا** «**التَّحريم**»، **ويعاند** «**المحرِّم**»، فهذا أشد كفرًا ممن قبله، وقد يكون هذا مع علمه بأنَّ مَن لم يلتزم هذا «التَّحريم» عاقبه اللَّه وعذّبه، ثمَّ إنَّ هذا «الأمتناع» و«الإباء» إما لخلل في ٱعتقاد حكمة الآمر وقدرته فيعود هذا إلىٰ عدم التَّصديق بصفة من صفته، وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدّق به تمردًا أو ٱتباعًا لغرض النفس، وحقيقته كفر. **هذا لأنه يعترف للَّه ورسوله بكلّ ما أخبر به ويصدّق بكل ما يصدق به المؤمنون، لكنه يكره ذلك ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه،** ويقول: أنا لا أقر بذلك ولا ألتزمه وأبغض هذا الحق وأنفر عنه، فهذا **نوعٌ غير النوع** «**الأول**»، وتكفير هذا معلوم بالأضطرار من دين الإسلام، و«القرآن» مملوءٌ من تكفير مثل هذا «النوع»؛ بل عقوبته أشد.» [الصارم المسلول ٣/ ٩٧١].

إذن: هذا نوع آخر من «**الأَسْتِحْلَال**» عقوبته أشد ـ «**الأمتناع عن ٱلتزام التَّحريم**» ـ، فهذه «التَّارة» تنافي منافاة الضّد للضّد «عَمَل القلب» الذي عرَّفه الجهبذ الرَّباني شيخ الإسلام الثَّاني «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريفًا شاملاً بما لفظه: «أنَّ الإيمان لا يكفي فيه قول «اللّسان» بمجرّده، ولا معرفة «القلب» مع ذلك، **بل لابدَّ فيه من «عمل القلب»** ـ وهو حبّه للَّه ورسوله وانقياده لدينه **وٱلتزامه طاعته ومتابعة رسوله** ـ، **وهذا خلاف من زعم أنَّ الإيمان هو مجرّد معرفة القلب وإقراره.**» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٠].

فطالب المراد المبتغيه، إِن أشكل عليه كلمة «**الأَسْتِحْلَال**» التي في «منهاج السنَّة النبوية» و«مجموع الفتاوى» وإِن كانت هي في غاية الوضوح والبيان، حملها علىٰ القاعدة المفسرة لنوعي «**الأَسْتِحْلَال**» التي في «الصَّارم المَسْلول»، فهذه قاعدة سنية سلفية يوصي بها «الأئمة» الأعلام؛ **حمل ما كان مجملاً علىٰ «المفسر»**.

ولقد أعجبني فعل الحافظ «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الماتع «التَّمْهِيد لِمَا فِي المُوَطَّأ من المَعَاني والمَسَانِيد ٨/ ٤٠٠» يقرر فيه هذه «القاعدة» الجليلة ردًا علىٰ العلاَّمة «الطحاوي» المرجئي الذي يُرجح بالرأي والقياس الفاسد مع قلَّة البضاعة في علم «الحديث» بشهادة «البيهقي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مَعْرِفة السنن والآثار ١/ ٢٣٠، ٢٣١» بما لفظه: «... **أنَّ علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ «الكلمة» بعد «الكلمة» من أهله، ثم لم يحكمها.**» وشهادة شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» التي في «منهاج السنَّة النَّبوية ٨/ ١٩٥، ١٩٦».

يقول الحافظ ٱبن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قال الطحاوي: وروىٰ المغيرة بن شعبة: «أنَّ رسول اللَّه ﷺ أخذ من شاربه علىٰ سواك» وهذا لا يكون معه «إحفاء». وروىٰ عكرمة عن ٱبن عباس قال: «كان رسول اللَّه ﷺ يجز شاربه». قال: وهذا الأغلب فيه «الإحفاء» ـ وهو محتمل الوجهين ـ . وروىٰ نافع عن ٱبن عمر أنَّ النَّبيء ﷺ قال: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحىٰ». وروىٰ العلاء بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن النَّبيء ﷺ قال: «جزوا الشوارب وأرخوا اللحىٰ»، قال: وهذا يحتمل «الإحفاء» أيضًا. وقد روىٰ عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة عن النَّبيء ﷺ أنه قال: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحىٰ» فبانَ أنَّ «الجز» في حديثه الآخر «الإحفاء».

وذكر «الطحاوي» هذه «الآثار» كلّها بأسانيدها من طرق، وذكر أيضًا بالأسانيد عن «أبي سعيد الخدري»، و«أبي أسيد» و«رافع بن خديج»، و«سهل بن سعد»، و«عبداللَّه بن عمر»، و«جابر بن عبداللَّه» و«أبي هريرة»، أنهم كانوا يحفون شواربهم.

وقال إبراهيم بن محمد بن حاطب: رأيت ٱبن عمر يحفي شاربه ـ كأنه ينتفه. وقال بعضهم: حتَّىٰ يرىٰ بياض الجلد.

وقال الطحاوي: لما كان التَّقصير مسنونًا عند الجميع في «الشَّارب»، كان الحلق فيه أفضل ـ قياسًا علىٰ الرأس، قال: وقد دعا رسول اللَّه ﷺ للمحلقين ثلاثًا، وللمقصرين واحدة؛ فجعل حلق الرأس أفضل من تقصيره، فكذلك الشارب؛ قال: وما ٱحتج به مالك أنَّ عمر كان يفتل شاربه إذا غضب أو ٱهتم، فجائز أَن يكون كان يتركه

حتَّىٰ يمكن فتله، ثمَّ يحلقه كما ترىٰ كثيرًا من الناس يفعله».

ٱنظر أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ القياس الفاسد والتَّرجيح بغير مرجح ـ المَوْهون ـ ، **فكذلك تجده مبثوثًا في«مسائل الإيمان» وفي القول الذي ٱعتمده العلاَّمة «الألباني»** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ومتّنه** ـ الخاص بتارك الصلاة ـ ، ولهذا لم يرتض الحافظ «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القياس الفاسد؛ حلق «الشارب» علىٰ حلق «الرأس»، فرّده بالقاعدة المحكمة **«حمل المجمل علىٰ المفسر»**.

يقول الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنما في هذا الباب أصلان، أحدهما: أحفوا الشَّوارب، **وهو لفظ «مجمل» مُحْتمل للتَّأويل**، والثَّاني: قص الشوارب ـ **وهو مفسر، و«المفسر» يقضي علىٰ «المجمل»** ـ مع ما روي فيه أنَّ إبراهيم أول من قص شاربه.

عن المغيرة بن شعبة قال: «ضفت رسول اللَّه ﷺ ذات ليلة فأمر بجنب فشوىٰ، ثمَّ أخذ «الشَّفرة» فجعل يجز منها، فجاء بلال فآذنه بالصلاة، فألقىٰ «الشفرة» فقال: ما له تربت يداه. **وكان شاربي قد وفىٰ بعضه، فقصه لي علىٰ سواك»**.» [التمهيد ٨/ ٤٠٠، ٤٠١].

وإنما ذكرت ذلك، لوضوح هذه «القاعدة» عند «السَّلف» ـ «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ في ترجيح «الأقوال» ومعرفة «المراد»، فكانت مثالاً في الرَّد علىٰ «المرجئة» المبتدعة ـ «حلبية» كانت أم «عنبرية» ـ ، التي ألحدت في كلمة **«الأسْتِحْلَال»** عند «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لكن قد يورد علينا هٰؤلاء المبتدعة ـ **طائفة المرجئة الجدد** ـ شبهة يتعلق بها طري العود قليل الخبرة، أو المريد للهدىٰ الرَّاغب في

تحصيله، أما المائل إلىٰ مذهبهم المشين، يتشبَّث بها ولا يريد الأنفكاك عنها، ظانًا منها أنها تخدم مصلحته «العَقَدِية»، وهذا هو الإيواء إلىٰ رُكْن غير وثيق.

فقد يقول هٰؤلاء المبتدعة: إذا كان **«الأسْتِحْلَال»** يظهر بعدم **«ٱلتزام التَّحريم»** مطلقًا، فوجب تكفير شارب «الخمر» المداوم عليه وتكفير الكذّاب المداوم علىٰ «الكذب»، وتكفير الزاني المداوم علىٰ هذه «الرذيلة» و...؟! ولاشك هذه كبائر، وتكفير أصحابها هو مذهب «الخوارج» بعينه!! **فهم مداومون عليها لم يلتزموا التَّحريم!!**

نقول وبالله تعالى التَّوفيق:

إنَّ هذه الشُّبهة الواهية، **إما عن سوء قصد وفساد طوية، وإما عن جهل وغشاوة بسَبَب بدعة التُّلُوِّ**، وعلىٰ كلٍّ وجب تفنيدها حتَّىٰ لا يرتاب مريد الهدىٰ الرَّاغب في تحصيله، **ويستيقن «المرجىء» أنَّ ما ذهب إليه أوهن من بيت «العنكبوت»**، اشترك مع «المُفْرِط» في نفس الأسس البدعية التي ظنوا بها، ذلك لما جعلوا «الإيمان» شيئًا واحدًا لا يتبعض ولا يتجزأ؛ إذا ذهب بعضه ذهب كلّه، ولما جعلوا كذلك «الأعتقادات» و«الأقوال» و«الأعمال» لا تنقسم.

فلمَّا جعلوا ـ بسوء الطَّوية أو عندية السَّمجة ـ **«الإسْم»** لا يتجزَّأ ولا ينقسم، عرَّجوا كذلك علىٰ **«الحُكْم»** وفعلوا فيه نفس فعلتهم تلك فتقابلت البدعتان؛ بدعة **«الخَوَارِج» أصحاب الغُلُوِّ**، مع بدعة **«المُرْجئة» أصحاب التُّلُوِّ**، فتسافدوا ـ فيما بينهم ـ ، فلا تسأل بَعْدُ عن «الأفكار» و«الأقوال» و«العُفَارة» التي نشأت طريق التَّزاوج بالزّنا!!

فالخوارج: كفرت بالكبيرة، والمرجئة وطائفتها الجديدة: جعلت «الأعمال الظاهرة ـ طاعات ومعاصي ـ وجودًا وعدمًا ـ متعلقة بالإيمان المطلق، لا بمطلق الإيمان.» [التَّعريف والتنبئة ص ٤٤ حاشية ٢].

والحق بين هٰذين الباطلين يلوح علىٰ جبين «المُتَّبعة» ـ «السَّلفية الشَّرعية» ـ التي أعطت النُّصوص حقها، فهي علمت أنَّ «الإيمان» ليس شيئًا واحدًا، بل يتبعض ويتجزأ، ويزول منه البعض ويبقىٰ منه البعض كما هو معرضٌ للزوال بالكلّية؛ بسبب «الأعمال» التي تذهب أصله **لأنَّ «الأعمال» مُنقسمة كما هي كذلك «الٱعتقادات» مُنقسمة.**

فهي أخذت هذا التَّأصيل والتَّفصيل عن السَّلف «الأول» ﷺ في الذي كان يُكثر من شرب «الخمر»، وكان يجلده كلّما جيء به، ومع ذلك لما لُعِن أثبت له حب «اللَّه» و«الرَّسول»، كما هو مروي في «البخاري برقم ٦٧٨٠». والسَّبب أنَّ فعل هذه «المعصية» ـ عدم ٱلتزام تحريمها ـ لا تنافي أصل «الإيمان».

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في هذا الشَّارب للخمر ـ ما لفظه: «لأنه يعتقد وجوب ذلك «الفعل» عليه ويحب أَن لا يفعله لكن «الشَّهوة» والنفرة منعته من «المُوَافقة»، **فقد أتىٰ من «الإيمان» بالتَّصديق والخضوع والٱنقياد ـ وذلك «قول» و«عمل» ـ لكن لم يُكْمِل العمل.**» [الصارم المسلول ٣/ ٩٧٢].

فلما كان صحيح «الٱعتقاد» ـ يحب اللَّه ورسوله ـ شهد له النَّبيء ﷺ بذلك، وأخبر أنَّ فعله هذا لا ينافي أصل «الإيمان» والذي من لوازمه «الحب» و«البغض»، بل هو أصل أصوله، **فهو يُحب اللَّه**

ورسوله، ويبغض هذه «المعصية» ويبغض أسر شهوتها، فعدم ٱلتزامه هذا يضعف «عمل القلب» لا يذهبه بالكلّية؛ إلَّا إذا ٱعتقد «عدم التَّحريم»، وهذا هو «**الٱسْتِحْلَال**» الذي لابدَّ أَن يظهر بواحًا ـ «التَّارة الأولىٰ» ـ التي ذكرها شيخ الإسلام من نوعي «**الٱسْتِحْلَال**».

لكن ماذا كان قوله ﷺ في الذي تزوج «ٱمرأة» أبيه؟!

عن البراء قال: «لقيت عمي ومعه «راية»، فقلت له: أين تريد؟! قال: بعثني رسول اللَّه ﷺ إلىٰ رجل نكح «ٱمرأة» أبيه؛ فأمرني أَن أضرب عنقه، وآخذ ماله.» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٤٥٧].

وضرب «العنق» مع تخميس «المال»، دلَّ علىٰ أنه كان مرتدًا مستحلاً لذلك، وهذا «**الٱسْتِحْلَال**» هو من النوع «الثَّاني» ـ من نوعي «**الٱسْتِحْلَال**» ـ الذي ذكره شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ «التَّارة الثَّانية» ـ بما لفظه: «**وتارة يعلم أَنَّ اللَّه حرَّمها، ويعلم أَنَّ الرَّسول إنما حرم ما حرَّمه اللَّه، ثمَّ يمتنع عن ٱلتزام هذا التَّحريم، ويعاند المُحَرّم فهذا أشد كفرًا ممن قبله، وقد يكون هذا مع علمه أَنَّ من لم يلتزم هذا التَّحريم عاقبه اللَّه وعذبه...**» [الصارم المسلول ٣/ ٩٧١].

فدلَّ علىٰ أَنَّ هذا «العمل» ينافي أصل «الإيمان» ـ **عدم ٱلتزام هذا التَّحريم يذهب «عَمَل القلب» بالكلّية ولا يضعفه فقط؛ وإِن كان «التَّصديق» باقيًا ـ**.

فإِن قال قائل: هذا الفعل «شهوة» كفعل شارب «الخمر»!!

قلنا: لا سواء! هناك بون شاسع بينهما، وإِن كان يظهر لك شهوة فهذه «الشَّهوة» تذهب «**عَمَل القلب**» بالكلّية، وذلك أنه قد تتأتىٰ له في

أيّ «بضع» كان، زيادة أنَّ العمل الذي قام به ليس زنا! ـ غلبته «الشَّهوة» فأقدم لفعله وهو يعتقد ومقّر أنَّ الحرام فيه واجب ٱجتنابه ـ **وإنما قام بتزويج حُرّم عليه فعله، فهو قلب الحرام حلال بفعله المُجرَّد فقط!!**

فالأقدام علىٰ هذا «البضع» المحرم بل الأشد تحريمًا ـ بذاك «الفعل» المُجرَّد ـ دلَّ علىٰ أنه مستهان غير معظم جانب اللَّه والرَّسول وهذا هو مسلك «إبليس» ـ لعنه اللَّه ـ ومن سلك سبيله، **فعدم ٱلتزام هذا التَّحريم دلَّ علىٰ أنَّ «الخضوع» و«الأنقياد» منتف من قلبه مع وجود «التَّصديق» ـ الذي هو من ضمن «قول القلب» وعدم ٱنتفائه ـ ، وهذا وجه كُفْره.**

فالتَّصديق ـ معرفة القلب وعلمه ـ وُجد عند الكُفَّار «الأصليين» ٱبتداء، فكيف ينتفي من «المُرتدين» ٱنتهاء؟! ثمَّ هذا الإقدام وعدم الٱلتزام، لم يكن بسبب شكّ في «الرُّبوبية» أو «الألوهية»، وإنما لمَّا غلبت الشَّهوة «الدُّنيوية» فنفت «عَمَل القلب» ـ من تعظيم وتعزير ـ فحلَّ محلّهما «الٱستخفاف» و«الٱستهانة» ـ الضّد محلَّ الضّد ـ ؛ سببها شهوة فقط، وهذا هو سرّ قوله تَعَـٰلَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧﴾ [النَّحل]. **فتدبَّر هذا المَسْبُوك المحبوك ـ يرعاك اللَّه ـ !!**

فإذا كان هذا المستحل كفر لٱمتناعه عن ٱلتزام هذا التَّحريم، **فكفر الممتنع عن ٱلتزام «الشَّريعة» أظهر وأبين!! فأين مكان الأقدام علىٰ زوجة «الأب» من تنحية شرع اللَّه وحلّ محلّها «القوانين الوضعية» الكفرية؟!**

فإذا ٱنضم إلىٰ ذلك محاربة دعاته بالحديد والنار، فأيّ كفر فوق هذا

الكفر وأيّ مناقضة فوق هذه المناقضة بأنَّ محمدًا رسول اللَّه!! فإذا أقصيت «الشَّريعة» فهل يبقىٰ للإسلام شيء؟! **ووجه كفر من فعل هذا أشد وأعظم وأبين، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم.**

وهذا «**الأَسْتِحْلَال**» ـ **الأمتناع عن ٱلتزام هذا التَّحريم المنافي لعمل القلب والذي هو قبوله وٱنقياده** ـ، جعل السَّلفي القُح في «الأصول» الحنبلي في «الفروع»، المبرء من التَّعصب «محمد بن صالح عثيمين» رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في «الحاكم» الذي يكفر بالفعل المجرد وبدون نظر إلىٰ «الأعتقاد» ـ «المعرفة» و«العلم» ـ ما لفظه: «القسم الأول: أَن يبطل حكم اللَّه ليحل محله حكم آخر «طاغوتي»، بحيث يلغي الحكم بالشريعة بين الناس، ويجعل بدله حكم آخر من وضع «البشر» **كالذين ينحون «الأحكام الشرعية» في المعاملة بين الناس، ويحلون محلّها «القوانين الوضعية»، فهذا لاشكَّ أنه ٱستبدال بشريعة اللَّه** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **غيرها وهو كفر مخرج عن الملَّة.**» [فقه العبادات ص ٦٠].

فالأمتناع عن الألتزام المنافي لأصل الإيمان ـ ٱنقياد عمل القلب ـ وحل محله «القانون الوضعي» هو كفر مجرد يصب في خانة «**الأَسْتِحْلَال**» المنافي لعمل القلب ـ «التَّارة الثَّانية» ـ التي فصلها شيخ الإسلام «ٱبن تيمية»، بل العلاَّمة «ٱبن عثيمين» رَحِمَهُ اللَّهُ منه أخذ هذا التَّأصيل الموضح في قوله بما لفظه: «فإنَّ كثيرًا أسلموا ولكن مع هذا لا يحكمون إلَّا بالعادات الجارية التي يأمر بها «المطاعون» فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز لهم «الحكم» إلَّا بما أنزل اللَّه **فلم يلتزموا ذلك، بل ٱستحلوا** أَن يحكموا بخلاف ما أنزل اللَّه فهم كفار وإلَّا كانوا جهالاً.»

[منهاج السنَّة النبوية ٥/ ١٣٠].

فـ«ٱبن تيمية» و«محمد بن صالح عثيمين» رَحِمَهُمَاٱللَّهُ كفَّروا هذا بفعله المجرد الذي دل علىٰ **«الأسْتِحْلَال»**، والذي معناه **«الأمتناع عن الألتزام»** ويكفي أنه قد مرَّ عليك تعريف «ٱبن القيم» لعمل القلب أنه «الأنقياد لدينه **وٱلتزام طاعته** ومتابعة رسوله».

فٱنصف أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ وتجرد عن «الهوىٰ» و«التَّقليد»، يظهر لك ذلك جليًا، فمن المزخرف المحرف؟! **«المُتَّبِعَةُ»** أم **«المُرْجِئَةُ» المبتدعة وطائفتهم الجدد؟!** المتمثلة في «المدخلية» و«الحلبية» و«العنبرية» ـ قطع اللَّه دابرهم وأراح الأمة من تفريطهم وسمومهم ـ . وقبل أَن نختم هذا «الفَصْل»، أود أن أذكر لك أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ **تناقض أئمة «المرجئة» التي تنهل منهم الطائفة الجديدة والتي ٱجتمع فيها «الكبر» و«الكذب»**.

والسَّبب أنَّ أئمة هٰؤلاء، **سلكوا البُنيّة البدعية وكانوا في غنىٰ عنها، أفضت بهم إلىٰ «التَّناقض» و«الأضطراب» لما أصلوه من أصل فاسد لا يلتئم عليه جمع «النُّصوص»، فتطلبوا لها مستنكر «التأويلات» نسأل اللَّه السَّلامة.**

يقول العلاَّمة الطحاوي المرجىء رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في حديث البراء بن عازب ـ ما لفظه: «وهو أنَّ ذلك «المتزوج» فعل ما فعل من ذلك **علىٰ «الأسْتِحْلَال»**، كما كانوا يفعلون في «الجاهلية»، **فصار بذلك مرتدًا فأمر رسول اللَّه** ﷺ **أَن يفعل به ما يفعل بالمرتد**... ـ إلىٰ أَن قال ـ : حدثنا محمد بن علي بن داود، وفهد، ومحمد بن الورد، قالوا: حدثنا يوسف

ٱبن منازل الكوفي قال: ثنا عبد اللَّه بن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه «أنَّ النَّبيء ﷺ بعث جده «معاوية» إلىٰ رجل عرَّس بٱمرأة أبيه أَن يضرب عنقه ويخمّس ماله».

فلما أمر رسول اللَّه ﷺ في هٰذين الحديثين بأخذ مال «المتزوج» وتخميسه دل ذلك أنَّ «المتزوج» كان **بتزوجه مرتدًا محاربًا**، فوجب أَن يقتل لردته.» [شرح معاني الآثار ٣/ ٤٠، ٤١].

نقول للطحاوي المرجئي ومن سلك بنيته البدعية: إنما قُتل هذا بفعله هذا المجرد فقط!! وهذا الفعل المجرد أظهر ٱستحلاله، ولقد قلتَ: «فعل ما فعل علىٰ وجه الأستحلال»!! وهذا «**الأَسْتِحْلَال**» هو «التَّارة الثَّانية» التي ذكرها شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» من نوعي «**الأَسْتِحْلَال**» ـ **عدم ٱلتزام التَّحريم** ـ لكن بقولك هذا الصحيح ناقضت لما أصلته من أصل! وذلك أنك قلتَ في عقيدتك: «ولا يخرج العبد من الإيمان إلَّا بجحود ما أدخله فيه».

وهذا المستحل ليس بجاحد، و«الجحود» ينفي «قول القلب» وكفر «التَّكذيب»، وكفر «الجحود»، و«الأستحلال» ـ المنافي لقول القلب ـ لابدَّ أَن يظهر بواحًا، **وهذا لم يكذب ولم يجحد ولم يبوح بالأستحلال لذلك «الفعل»، إنما قتل بالفعل المجرد!!**

ولقد قلتَ أيضًا في «شرح مشكل الآثار ٨/٢٠٦» ما لفظه: «ولما كان الرَّجل يكون مسلمًا إذا أقرّ بالإسلام قبل أَن يأتي بما يوجبه عليه الإسلام من الصلوات «الخمس» ومن صيام «رمضان»، كان كذلك يكون كافرًا بجحوده لذلك، ولا يكون كافرًا بتركه إيّاه بغير جحود

منه له، ولا يكون كافرًا إلَّا من حيث كان مسلمًا، وإسلامه كان بإقراره بالإسلام، وكذلك ردّته لا تكون إلَّا بجحوده الإسلام ».

ولقد ٱغتر بكلامك هذا، العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال فيه ما لفظه: «هذا فقه جيد، وكلام متين لا مرد له.» [السلسلة الصحيحة ٧ القسم الأول ص ١٤١].

ونحن نقول: هذا كلام مشين وفقه غير رزين، وقف بسببه حمارك عند «العقبة»!! **وذلك أنَّ هذا المستحل لم يترك «الكلمة» التي كان بها إسلامه ولم يجحدها، وكذلك لم يبح بٱستحلاله لذلك «الفعل» المُجرَّد حتَّىٰ نسميه جاحدًا، فأين المَفَر؟!!**

وصدق «البيهقي» و«ٱبن تيمية» لما قالا فيك: إنما ترجح وتبطل الآثار بقياسك الفاسد، مع عدم البضاعة الكافية، وإنما أوردت هذا لتعلم أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ من لم يسلك الطرق «الشَّرعية» في التَّرجيح، ٱحتاج إلىٰ البنية «البدعية»، فتستشكل بين يديه «النُّصوص» فيتطلب لها مستنكر التَّأويلات، بوجه من وجوه «التَّحريف»، وهذا المسلك سلكه أيضًا العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسائل الإيمان» **وطائفة «المرجئة الجدد»؛ «المدخلية»، و«الجابرية»، و«العُبَّادية» و«الفلاحية»، و«الحلبية»، و«الهلالية»، و«العنبرية»؛ «الأثرية» ـ بين المعكوفتين ـ عمومًا.**

كما لا يفوتنا أَن نعلق علىٰ كلام إمام المفسرين، هو معنا وعلىٰ الجادة في «مسائل الإيمان»، لم يوفق في توجيه حادثة المُتزوّج لٱمرأة أبيه أحقّ توجيه ـ إذا كان يُريد من قوله ما نُريد أَن نفنّده.

يقول الإمام المفسّر الجهبذ ٱبن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ معلقًا علىٰ هذه الحادثة ـ ما لفظه: «**وكان فعله من أدل الدَّليل علىٰ تكذيبه** رسول اللَّه ﷺ فيما أتاه من اللَّه تَعَالَىٰ ذكره، **وجحوده** «**آية**» **محكمة في تنزيله**... فكان بذلك من فعله حكم «القتل» وضرب «العنق»؛ فلذلك أمر رسول اللَّه ﷺ بقتله وضرب عنقه **لأنَّ ذلك كان سنته في** «**المرتد**» **عن الإسلام**» [تهذيب الآثار ٢/ ١٤٨].

■ **الأولى:**

ولنفرض صحة ما ذهب إليه «الإمام»؛ أنَّ فعل هذا ما فعل علىٰ «الجحود» وهو باطلٌ قطعًا، فهذا ليس علينا وإنما لنا**!!** ولا يخدم الفئة «المُبتدعة» التي تقول: لا كفر إلَّا كفر «التَّكذيب» أو«الجحود» **والسَّبب: أنَّ ذلك** «**الفعل**» **المُجرَّد أظهر الجحود ـ يعْني: من الأعمال ما يظهر** «**الجحود**» **ولو لم يَبُحْ صاحبه بجحوده ـ.**

■ **الثَّانية:**

إذا أعملنا صحة ما ذهب إليه «الإمام» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنَّ من الأعمال «الجوارحية» ما يدل علىٰ «الجحود» ـ كهذا الذي وسم بالجحود لإتيانه البضع المحرم أشد تحريمًا ـ، **فإقصاء** «**الشَّريعة**» **وحل محلها** «**القوانين الوضعية**» **أظهر وأدل؟!**

فإذا رضيتم بهذا القول ـ أنَّ هذا المستحل كان جاحدًا ـ، ضيق الخلاف بيننا إلىٰ أبعد الحدود؛ وإِن أثبتم من الكفر إلاَّ كفر «التَّكذيب» أو «الحجود»**!!**

وهذا هو مقصد «الإمام» المفسّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كلمة «الحجود»،

لأنه علىٰ الجادة في دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ ، وعنده كفر «**الجُحُود**» ينقسم إلىٰ قسمين: قسم خاص بـ«**قَوْل القَلْب**»، وقسم خاص بـ«**عَمَل القَلْب**».

إذن: فلا تلومونا أو توسمونا بـ«الخارجية» إذا قلنا: من الأعمال ما يدل علىٰ «الجحود»، وصاحبه كافرٌ ولا كرامة وإِن لم يبحْ بذلك كالذي قنَّن ـ أقام «**الشَّريعة» وأحل محلها «القوانين الوضعية» بفعله المجرد** ـ ، **فهل ترضون منا ذلك؟!**

بالرغم لنا ـ فيما ذهبنا إليه ـ سلف! ـ أعني: ما جنح إليه الإمام المفسّر الطبري ـ **أنَّ من الأعمال ما يظهر «التَّكذيب» أو «الجحود»** ـ فمن أحق بالأمن نحن أم أنتم؟!

وبالرغم من قوته ـ لأنه يخدم ما حققناه ورجحناه بالتَّأصيل والتَّفصيل ـ ، إلَّا أننا لا نرتضيه لماذا؟!

لأنَّ قاعدة كُفر «الجُحُود» والمُنقسمة إلىٰ قسمين كما قلتُ آنفًا تسرَّب منها طائفة «المرجئة الجُدد»؛ بٱعتقادها «المُعوَّك» وباطلها «المُشوَّك»، وحصرت كفر «الجُحُود» في قسم واحدٍ من قِسْمَيْه، كما فعلت من قبل مع «الكُفْر الٱعتقادي»؛ لما حصرته في قسم واحدٍ فقط مع أنَّ لفظ «الٱعتقاد» يشمل «القول» و«العمل»!! لهذا السَّبَب نرد القَول لسدّ باب الهول!!

فأرجو أيها المنصف ـ يرعاك اللَّه ـ أَن أكون قد بيَّنت لك في هذا «الفصل» الخطير مسلك «السَّلفية الشَّرعية»، في التَّعامل مع النصوص وبغية فهم المراد.

فإياك! ثمَّ إياك! الإيواء إلىٰ ركن غير وثيق، وله أسأل لنا ولك الثَّبات علىٰ الكور وعدم الحور. آمين! آمين! آمين!

❖ ❖ ❖ ❖

الفَصْلُ العَاشِرُ

حَقِيقَةُ «الإِيمَانِ» المُرَكَّبَةِ
عند «ٱبن تَيْمِيَة» و«ٱبن قَيِّم الجُوزِيَّة»
شَيْخَي الإِسْلَام

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإنَّ الإيمان عند «أهل السُّنَّة والجماعة» **«قول» و«عمل»؛ كما دلَّ عليه «الكتاب» و«السُّنَّة» وأجمع عليه «السَّلف»**، وعلىٰ ما هو مقرر في موضعه فالقول: تصديق الرَّسول ﷺ، والعمل: تصديق القول، **فإذا خلا العبد عن «العمل» بالكلّية لم يكن مؤمنًا**... ـ إلىٰ أن قال ـ : **وأيضًا فإنَّ حقيقة الدّين هو «الطاعة» و«الأنقياد»، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط فمَن لم يفعل للَّه شيئًا فما دان للَّه دينًا، ومن لا دين له فهو كافر.**» [شرح العمدة ٢/ ٨٦ «كتاب الصلاة»].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإنَّ أصل الإيمان **«التَّصديق» و«الأنقياد» فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن.**» [مجموعة الرسائل والمسائل ١/ ٣٤١].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالإيمان باللَّه ورسوله قول وعمل ـ أعني: **بالعمل ما ينبعث عن «القول» و«الأعتقاد» من «التَّعظيم» و«الإجلال» ـ فإذا عمل ضد ذلك من**

«الأستكبار» و«الأستخفاف» صار كافرًا.» [الصارم المسلول ٣/ ٨٦٥].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومَن كان عقده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام «الإيمان» وشرائع «الإسلام» فهو كافر كفرًا لا يثبت معه التَّوحيد.» [مجموعة الفتاوىٰ الكنيف ٧/ ٢٠٩ ط/ جـ].

يقول شيخ الإسلام الثَّاني والعلاَّمة الرَّباني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الإيمان له «ظاهر» و«باطن»، وظاهره قول «اللّسان» وعمل «الجوارح»، وباطنه تصديق القلب وٱنقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له وإن حقن به «الدماء» وعصم به «المال» و«الذرية»، ولا يجزىء باطن لا ظاهر له إلَّا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك. فتخلف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليل علىٰ فساد الباطن وخلوِّه من الإيمان.» [الفوائد ص ١١٧].

ويقول شيخ الإسلام الثَّاني والعلاَّمة الرَّباني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والإسلام هو توحيد اللَّه وعبادته وحده لا شريك له والإيمان باللَّه وبرسوله وٱتباعه فيما جاء به، فما لم يأت «العبد» بهذا فليس بمسلم.» [طريق الهجرتين ص ٤٣٣].

ويقول شيخ الإسلام الثَّاني والعلاَّمة الرَّباني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أنَّ الإيمان لا يكفي فيه قول «اللّسان» بمجرده ولا معرفة القلب مع ذلك، بل لابدَّ فيه من «عَمَل القَلْب» ـ وهو حبّه للَّه ورسوله وٱنقياده لدينه وٱلتزامه طاعته ومتابعة رسوله ـ، وهذا خلاف مَن زعم أنَّ الإيمان هو مجرّد معرفة القلب وإقراره.» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٠].

ويقول شيخ الإسلام الثَّاني والعلاَّمة الرَّباني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومَن تأمل ما في «السير» و«الأخبار» الثَّابتة من شهادة كثير من أهل «الكتاب» و«المشركين» له ﷺ بالرسالة، وأنه صادق. **فلم تدخلهم هذه «الشهادة» في «الإسلام»**، علم أنَّ الإسلام وراء ذلك، **وأنه ليس هو «المعرفة» فقط، ولا «المعرفة» و«الإقرار» فقط، بل «المعرفة» و«الإقرار»، و«الأنقياد»، وٱلتزام طاعته ودينه ظاهرًا وباطنًا.**» [زاد المعاد ٣/ ٦٣٨، ٦٣٩].

ويقول شيخ الإسلام الثَّاني والعلاَّمة الرَّباني ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والقلب عليه واجبان لا يصير مؤمنًا إلَّا بهما جميعًا: واجب «المعرفة» و«العلم»، **وواجب «الحب» و«الأنقياد» و«الأستسلام»**. فكما لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب «العلم» و«الأعتقاد»، لا يكون مؤمنًا إذا لم يأت بواجب «الحب» و«الأنقياد» و«الأستسلام»، **بل إذا ترك هذا «الواجب» ـ مع علمه ومعرفته به ـ، كان أعظم كفرًا وأبعد عن الإيمان.**» [مفتاح دار السعادة ١/ ٣٣٢].

الخاتمة

يقول المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الشورى]. فلقد بغت علينا **طائفة «المُرْجِئَة الجُدُد»** المحتبية في ثوب زور؛ «**المَدْخَلية**» و«**الحَلَبِية**» و«**العَنْبَرِية**» ـ الأثرية عمومًا ـ ، التي جرَّحت وجهَّلت علماءنا والجرح بهم أولىٰ وهم «**المُرْجِئَة**» الفاسدة ذات السلعة الكاسدة.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وهذا هو حال أهل «البدع» المخالفة للكتاب والسُّنَّة، فإنهم إِن يتبعون إلَّا «الظَّن» وما تهوىٰ «الأنفس»، **ففيهم جهل وظلم.**» [منهاج السنَّة النبوية ١/ ٢٠].

فأوجب علينا العقد الصَّحيح الأنتصار، وعقيدة «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ «السَّلفية الشَّرعية» ـ ، الأنتصار بعد البغي، ولا يجوز الإعفاء إلَّا بعد «القدرة»، و«القوة»، و«الصولة» علىٰ «**البَاغِي**»، أما الإعفاء قبل ذلك فهو إعفاءٌ عن «ذلٍ» و«ٱستكانةٍ»، وليس ذلك من عقيدة «قُحّ أهل السُّنَّة» في شيء، وإنما هو عقيدة الذين لا تستطيع أَن تلحقهم بمراتب «الرّجال» **ـ «المرجئة» الذَّلِيلَة المَهِينة ـ .**

فمن سيمات «قُحّ أهل السُّنَّة» ـ «السَّلفية الشَّرعية» ـ ، الأنتصار في «الميدانين»، ميدان «**العلم**» بالحجة والبيان، وميدان «**الفروسية**» بالسيف والسنان، وما سطرناه سببه «**البَغي**» بالكذب والأفتراء علىٰ مَن

نحن وخصومنا عيال علىٰ علومهم المبثوثة في كتبهم، والتي جعل اللَّه تَعَـالَىٰ لها القبول في «الأرض»؛ «ٱبن تيمية» و«ٱبن القيم» و«محمد بن عبدالوهاب»، وأولاده وتلامذته الذين سلكوا «النَّهج» ذاته، و«سليمان ٱبن سحمان»، و«عبداللَّطيف آل الشيخ»، وٱبنه «محمد بن إبراهيم» و«السَّعدي»، و«الشنقيطي»، و«ٱبن باز»، والسَّلفي القح في «الأصول» المبرأ من التَّعصب «ٱبن عثيمين»، و«ٱبن جبرين»، و«بكر بن عبداللَّه أبو زيد»، فٱنتصرنا لهذه «العُصبة» وطالبنا المبارزة في الميدان، فكان ما كتبناه هو الذي ٱستقر بعد ما ٱنجلىٰ غُبار الميدان، فله أسأل سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أَن تكون هذه **«العُصَارَة العِلْمِيَة» و«القَرِيحَة الفَهْمِيَة»** من النَّفع الذي يمكث في الأرض.

أما «البُغَاة» فهم طائفتان:

▪ **الأولى:**

طائفة مخانيث «الجَهْمِيَة»: فهذه نارها غير مؤججة لأنها أخمدت من زمنٍ بعيدٍ علىٰ أيدي أتباع الرُّسل مثل شيخ الإسلام «ٱبن حزم» الأندلسي، «ٱبن تيمية»، وتلميذه «ٱبن القيم» البار به، و«محمد بن عبدالوهاب»... و«المَعْلَمِي» و«...» رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَـالَىٰ.

▪ **الثَّانية:**

طائفة «المُرْجِئَة الجُدُد»: فهي أخطر من التي قبلها، **لأنها جعلت معتقد «السَّلف» شعارًا و«الإرجاء» دثارًا**، فٱستشكل أمرها وٱلتبس علىٰ «العامة»، وطلاب «العلم» قليلي الخبرة، والمُحرّرة بالعاطفة والإنشاء والسَّبب أنَّ في هذه الطائفة توجهين.

التَّوَجُّه الأول: جهل المراد لمَّا سبق إلىٰ ذهنه الأصول الواهية الهاوية في «مسائل الإيمان»، طلب لها مستنكر «التَّأويلات» ببضاعة مزجاة في «دعامة الدّين»، وهذا يمثله العلاَّمة المحدث «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولقد ظهر ذلك جليًا في شبهاته.

أما التَّوَجُّه الثَّاني: فلقد عرف المراد وأيقنه، فذهب مذهب «البتر» و«التَّحريف» ليلحد في «المراد»، وهذا يمثله **«رَبيع بن هَادِي المَدْخَلي»** وفئته النَّاكصة علىٰ عقبيها، و**«عَلِي حَسَن حَلَبي»**، و**«خَالِد عَلِي العَنْبَري»** الجهمي الضال وغيرهم وهم كُثُر.

ولقد ٱجتمع في هذا «التَّوجه الخبيث»، **صفة التَّعَالم، وصفة تصنيف الناس بالكذب والأفتراء،** حتَّىٰ ٱغتر بهم مَن ٱغتر، ولقد ٱستبان أمره ولاح في الأفق ووضح للسالكين عيانًا.

يقول العلاَّمة بكر بن عبداللَّه أبو زيد ـ حفظه اللَّه[(١)] ـ ما لفظه:

«وما زالت ثائرة أهل «الأهواء»، توظّف هذه «المكيدة» في ثلب علماء الأمة، فقد لجُوا في الحطّ علىٰ شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأنه عمدة في «القرون» المتأخرة لإحياء منهج «السَّلف». ونشروا في «العالم» التَّشنيع علىٰ دعوة علماء «السَّلف» في قلب «الجزيرة العربية» بالرُّجوع إلىٰ الوحيين الشريفين، ونبزهم بشتىٰ الألقاب للتنفير.

وفي عصرنا «الحاضر» يأخذ الدَّور في هذه «الفتنة» دورته في مسلاخ من المنتسبين إلىٰ «السُّنَّة» متلفعين بمرط ينسبونه إلىٰ «السَّلفية»

---

(١) **قلتُ**: لقد كانت كتابة هذا «السفر» النَّفيس ـ ونفاسته يحكم فيها «المحقق المدقق» ـ قبل وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة على ما قدَّم وما تركه تركة للأمة؛ من علم وتحقيق نفيس.

ـ ظلمًا لها ـ فنصبوا أنفسهم لرمي «الدُّعاة» **بالتُّهم الفاجرة، المبنية علىٰ الحجج الواهية، وٱشتملوا بضلالة «التَّصنيف»**. وهذا بلاء عريض وفتنة مضلة في تقليص ظل الدّين وتشتيت جماعته، وزرع البغضاء بينهم وإسقاط حملته من أعين «الرعية»، وما هنالك من «العناد»، وجحد الحق تارة ورده أخرىٰ.

صدق الأئمة الهداة: إنَّ رمي «العلماء» بالنقائص، وتصنيفهم البائس من البينات، فتح باب زندقة مكشوفة. **ويا للَّه! كم صدّت هذه الفتنة العمياء عن الوقوف في وجه المدّ «الإلحادي»، والمدّ «الطرقي» والعبث «الأخلاقي»، وإعطاء الفرصة في ٱستباحة أخلاقيات «العباد» وتأجيج سبل الفساد والإفساد**. إلىٰ آخر ما تجره هذه المكيدة المهينة من جنايات علىٰ الدّين، وعلىٰ علمائه، وعلىٰ الأمة. **وبالجملة فهي فتنة مضلة والقائم بها «مفتون» و«منشق» عن جماعة المسلمين.**» [تصنيف الناس بين الظن واليقين ص ٢٨، ٢٩].

ويقول العلاَّمة بكر بن عبداللَّه أبو زيد ـ حفظه اللَّه ـ ما لفظه:

«لكن بلية لا لعًا لها، وفتنة وقَّىٰ اللَّه شرها حين سرت في عصرنا ـ ظاهرة الشغب هذه إلىٰ من شاء من المنتسبين إلىٰ «السُّنَّة»، ودعوىٰ نصرتها، **فٱتخذوا «التَّصنيف» بالتجريح دينًا وديدنًا، فصاروا إلبًا علىٰ أقرانهم من «أهل السُّنَّة»، وحربًا علىٰ رؤوسهم، وعظمائهم، يلحقونهم الأوصاف «المرذولة» ونبزوهم بالألقاب المستشنعة «المهزولة» حتَّىٰ بلغت بهم الحال أَن فاهوا بقولتهم عن إخوانهم في «الٱعتقاد»، و«السُّنَّة» و«الأثر»: «هم أضر من اليهود والنصارىٰ» و«فلان زنديق»؟؟**» [تصنيف

الناس بين الظن واليقين ص ٣٩].

وهذه الصفة المزرية، سمة تلوح علىٰ جبين «رِبيع بن هَادِي المدخلي» المتلفع بمرط «التَّجهم» و«الإرجاء»، ولقد ٱستبان أمره وكفر به طائفته مثل «فالح الحربي»...، زيادة علىٰ البضاعة المزجاة في «الجرح والتَّعديل»، مما حمل العلاَّمة «بكر أبو زيد» يفردها بمصنف سمَّاه «التَّأصيل لقواعد الجرح والتَّعْدِيل» نصحًا للدّين ورفقًا بالأمة حتَّىٰ لا تسلك مسلكه الوخيم والذي هو سُبل الشَّانئين.

أما صفة التَّعالم مع خبث «الكبر» و«الحسد»، فلقد ٱتسم بها فريق «الأثرية» «عَلِي حَسَن حَلَبِي» البائس وبطانته الفاسدة، وأحسن وصف وجدته ينطبق عليه، ما سطّره العلاَّمة «بكر أبو زيد».

يقول العلاَّمة بكر بن عبداللَّه أبو زيد ـ حفظه اللَّه ـ ما لفظه: «وستزهق بإذن اللَّه: النَّظرة التبريرية الجاثمة بين جوانح الحاملين لنظرية «تعدد الشخصيات في الشخص الواحد» شخصية «التَّعالم» وشخصية «التّقية»، وشخصية «المُلَاينة» علىٰ حساب الحق.» [التعالم وأثره على الفكر والكتاب ص ٣٥].

ويقول العلاَّمة بكر بن عبداللَّه أبو زيد ـ حفظه اللَّه ـ ما لفظه: «ومنه الأنتحال: وقد بلغ سوء الحال إلىٰ ٱنتحال كتب ورسائل برمتها، وقد بسطت هذا أشد البسط وللَّه الحمد في «معجم المؤلفات المنحولة» يسر اللَّه إتمامه وطبعه... وأما تغيير أسماء «الكتب» و«تنتيف الكتب» بمعنىٰ: أخذِ بحثٍ من موضوع من «كتاب»، وإفراده بالطبع ويرسم علىٰ طرّته تأليف «فلان» دون الإشارة علىٰ «الغلاف» بأنه مستل من «كتاب»

كذا، فهذا «التَّغرير» شيء لا تسأل عنه فقد بلغ فيه العبث مبلغًا جاوز طوره، وٱزدحمت عليه ممارسات «المُتَأكلين» وتكسرت منهم النّصال علىٰ النّصال من «كتبيين»، و«وراقين»، و«محققين».. في فوضىٰ لا نعلم لها علىٰ وجه «الأرض» من رادع، لكن لعل التَّنبيه ينفع مَن كان له من نفسه وازع.

ومن **التَّعالم**: نفخ «الكتاب» بالتَّرف العلمي والتَّطويل الذي ليس فيه من طائل، بل هو كالضرب في حديد بارد، وذلك في أعقاب ثورة الإنتاج الطباعي ـ تحت شعار «التَّحقيق» ـ، **بحيث يكون الأصل لو وضع في ظرف لوسعه.**» [التَّعالم وأثره علىٰ الفكر والكتاب ص ٧٣، ٧٤].

وهذا يظهر جليًا في طرَّاته التي يسوّد لأجلها «الصفحات»، فلو جمعت كلّ «طرّة» علىٰ حدىٰ لوضعت في «ظرف» كما قال العلاَّمة «بكر أبو زيد».

فَدَعِ عَنْكَ الكِتَابة لَستَ مِنْهَا وَلَو سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالمِدَادِ

فلو قال قائل: هلّا نصحتم هذا «المغرور» التائه في ظلمات «التَّجَهُم»، الملبس المدلس، الملحد في تركة أئمتنا لعله يرعوي؟!

قلت: كثيرًا ما يعلّق هذا الجهمي الجلد في طرَّاته، بقوله: «ٱنظر كتاب أخينا الكبير المفضال الشَّيخ بكر بن عبداللَّه أبو زيد ...».

فهذا العلاَّمة ـ كما يسميه الجهمي الجلد ـ «الأخ الكبير المفضال» ولاشكَّ في فضله وغزارة علمه، نصحه بالتَّلميح لما ظنَّ بنفسه وذهب يزاحم «الآكابر» لمَّا قرَّبوه وأكرموه وخاض في «مسألة الإيمان» ببضاعة مزجاة، بل يلحد فيها ليمرر بدعته الموهونة، حذَّره برسالة فيها من الدّرر

الثَّمين، سمها «درء الفتنة عن أهل السُّنَّة».

وكأنه يقول له هذا المفضال: «**يا «علي حلبي»! ويا أثري ـ بين المعكوفتين ـ! ألزم حدك، واعرف قدرك، تثبت قدمك**»!!

لكن هذا الدَّعي لم يكن من «الألبَّاء» الذين إذا أشير لهم فهموا وارعووا، فلما كان هذا حاله، نُقل إلىٰ مرحلة «التَّصريح»، فاضطر بعد ذلك حماة «السُّنَّة» ـ الذين لا يعبؤون بالأخوة المفضالية علىٰ حساب «العقيدة» ـ، **فأنَّبوه وردعوه، بفتوىٰ تحذر فيها من كتبه بل طرَّاته وتحرم بيعها**، ولما تعاطف معه بعض «البؤساء» ـ لأنه يحسن «التَّصنع» ـ، رفع هذا التَّعاطف المزري الشَّيخ «محمد بن سالم الدّوسري»، فهل نفعه ذلك وارعوى؟! بل كان لسان قاله وحاله يقول كما قال المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عن قوم «عاد»: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ ١٣٦﴾ [الشُّعَرَاء].

فلم يبق مع هذا الدَّعي الضال، إلَّا القاعدة المطرَّدة «العمرية» فله أسأل أَن يكون للإسلام دولة في تلك «الدّيار» ويعد له «العراجين» لتطبق فيه هذه «القاعدة الجليلة»، **لأنه من أهل الأهواء والبدع الذين لا يرعوون إلَّا بها، لأنَّ الغالب علىٰ الخلق ـ خاصة ممَّن كان له هذه «العزَّة» كأثري «الزرقاء» ـ، لا ينقادون للحق إلَّا بالقهر**، نسأل اللَّه السَّلامة من هوىٰ بلغ مبلغ «السويداء».

وقبل أن نختم الكلام عن هذا التَّوجه الضال المنحرف الملحد في تركة «الأئمة» الأعلام، والمتمثل في المدرسة التائهة ـ «**المدخلية**» و«**الحلبية**» و«**العنبرية**» ـ، ليلقىٰ بكامله في «الحش»؛ كما قال الإمام

«الشعبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أود التَّعليق علىٰ كلام واهٍ مجملٍ مرفوض بهذا الأسلوب في مجال «العقيدة»، **خاصة إذا علمنا أنَّ عمدة هذا «التَّوَجُّه الضال»، الضرب بمعاول «المجملات» و«المحتملات» في «العقيدة» عمومًا وفي دعامة الدّين خصوصًا**؛ فلقد ٱعتمده هذا الضال في طرّته «البُرْهَانِيَة» ليضلل وتعلَّق به فإذا به هو أوهن من خيط «العنكبوت».

يقول **ناصر عبدالكريم العقل** ما لفظه: «ثامنًا: أنه ليس كل من رمي بالإرجاء فهو «مرجىء»، لاسيما في عصرنا هذا، **فإنَّ أصحاب النَّزعة «التَّكفيرية»، وأهل «التشدّد»، سواء ممَّن كانوا علىٰ مذاهب «الخوارج» أو من دونهم** ـ من الذين يجهلون قواعد «السَّلف» في «الأسماء» و«الأحكام» ـ وأقول: إنَّ أصحاب هذه «النزعات» صاروا يرمون المخالفين لهم من «العلماء» وطلاب «العلم» بأنهم مرجئة وأكثر ما يكون ذلك من مسائل «الحكم بغير ما أنزل اللَّه»، ومسائل «الولاء والبراء» ونحوها.

وقد يقع بعض المنتسبين للعلم و«السُّنَّة» في شيء من ذلك دون روية، بل من الجدير بالتَّنويه **أنَّ بعض طلاب «العلم» الكبار الذين كتبوا في مسائل «التكفير» في هذا العصر رموا بعض المخالفين لهم في التَّوجهات بالإرجاء في مسائل خلافية عند «السَّلف»، ولا تدخل عند التَّحقيق في أصول «الإرجاء»**. واللَّه أعلم.» [القدرية والمرجئة ص ١٢١].

أقول: هذا الكلام ليس بتحقيقٍ بالغ، بل فيه نزعة تحاملية، غلب عليها «الحب الذي يعمي ويصم»، وذلك أنَّ الكلام «المجمل» مرفوض في مجال «العقيدة»، وهذا الكلام يصب في خانة «المرجئة»

الذين كانوا يلمزون الإمام الجليل «محمد بن عبدالوهاب» وأبنائه رَحِمَهُمُ اللَّهُ بالتكفير والتشدّد، لما كان ينهاهم عن «الشرك»، وتحكيم شرع «الرفاقة»، وموالاة «الكفار» و«المشركين»، ثمَّ مَن هم طلاب العلم الكبار الذين رموا بعض المخالفين لهم بالإرجاء؟!!

أتريد أَن تبرىء «علي حسن حلبي» منه، وهو ينعق لأجله في كل طرَّاته؟! أم تريد أَن تبرىء «ربيع بن هادي المدخلي» وهو يدعو إليه بالنَّفس والنَّفيس؟! أم تريد أَن تشكك في فتوىٰ «اللَّجنة الدَّائمة» لما حرّمت كتب «المرجئة» المبتدعة ـ «صيحة نذير»، و«التحذير» و«الحكم بغير ما أنزل الله» و«ضبط الضوابط» ـ؟!! أم تريد أَن تبرىء العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ اللَّهُ منه، **وهو يسبح في حوضه ويستحم منه ليل نهار؟!** فإذا غلب عليك الحب الذي يعمي ويصم، فأرجوك لا تسوّد الصفحات، «وخلّ المطي وحاديها، وأعط القوس باريها»!!

دَعِ الهَوَى لِأُنَاسٍ يُعْرَفُونَ بِهِ ... قَدْ كَابَدُوا الحُبَّ حَتَّى لَانَ أَصْعَبُه

فبالرَّغم ما سوّدت فيه «الصفحات» هو تعاريف مبثوثة في عدة مواطن غير عزيزة، ولم أر أنك أسكت خصمًا، ولا عالجت شبهةً بل من سلك نهج الحق الذي قلَّ ناصره اليوم، **لا يتبع «العالم» في زلته ولا يبرئه من كبوته، ولا يؤاخذه علىٰ هفوته، ويُنسِبه إلىٰ شنعته، فضلاً علىٰ أَن ينافح عنه بالباطل!!** وهذا نهج سلكه من كان قبلنا، وهم فوقنا في كل «علم» و«ورع» رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

يقول المُحدّث المُؤرّخ الذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة كبير المفسرين «قتادة بن دعامة السّدوسي» ما لفظه: «ثمَّ إنَّ الكبير من أئمة «العلم»

إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، وٱتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه وٱتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلّله ونطرحه وننسىٰ محاسنه، نعم! **ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو التَّوبة من ذلك.**»

[سير أعلام النبلاء ٦/ ٩١].

فأين منزلة العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ من منزلة «قتادة» كبير المفسرين؟! فنحن نحب «الألباني»، ونتقرب بحبه إلىٰ المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فضلاً علىٰ أَن لا ننسىٰ فضله في خدمة «السُّنَّة»، خاصة علم «الحديث»، **كما لا يجوز لنا غض الطرف عما هو يسبح فيه، بل غاص فيه إلىٰ القعر ـ بدعة «الإرجاء» ـ ، ولقد قلنا إنه لم يكن في «مسألة الإيمان»، علىٰ أساس متين**، فنحن نعلم الحق ونرحم الخلق ونقول فيهم بالحق، نبتغي في ذلك كلّه منازل «الأبرار».

فاللَّه أسأل أَن يجعل ما كتبت ذخرًا لي يوم لا ينفع «مال» ولا «بنون» إلاَّ مَن أتىٰ اللَّه بقلبٍ سليم، كما أنصح ـ لمَن أراد أَن يرد عليَّ ـ أَن يتجنب «الهوىٰ» وليبطل ما رقمته بـ«الحجة» و«البرهان». وسيجدني بعد ذلك ـ إِن شاء اللَّه ـ ماسكًا أنفي وقائلاً: «رغم أنفي للحق! رغم أنفي للحق! رغم أنفي للحق!»، **أما إِن ردَّ بالطرَّة «البائرة» ـ السَّب والتَّسْفيه والكَّذب الصراح والأقوال «الفاجرة»** فأقول له:

وَمَنْ يَكُنْ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ يَجِدْ مُرًّا بِهِ المَاءَ الزُّلالا

كما لا يفوتني أَن أشكر كلّ قارىءٍ مُنصفٍ، تمتَّع بهذا «السفر» النَّفيس وخضع لحُججه ولم يلحد فيها، ولم يحجُبه عن الٱلتزام به حبّ «الرّجال» علىٰ حساب «العقيدة» و«المنهج» السَّليم، أَن لا يبخل

علينا من خالص دعائه. كيف ولما يدعو لنا يُقيّض له «المَلك» يقول له: ولك بالمثل ولك بالمثل؟!

اللَّهم ٱجعل عملي هذا صالحًا، ولوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد منه شيئًا أبدًا، وسبحانك اللَّهم وبحمدك، أشهد أَن لا إلٰه إلَّا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وصلىٰ اللَّه وسلم وبارك علىٰ نبينا «محمد» وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

❊ ❊ ❊ ❊

وكتب

أبو عُزَير عبد الإله يوسف اليوبي

الحسني الجزائري

يوم ٢٠ رجب ١٤٢٦هـ

الموافق لـ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٥م

أورهوس - الدنمارك.

تَبْدِيعُ د. «صالح الفَوْزَان» عُضو «اللَّجنة الدَّائمة»

«لأبو رحيّم»

من منهج الأئمة الأعلام

أصول التلقي في الإسلام (٢)

أقوال ذوي العرفان

في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان

(وفيه بيان أن الأعمال جزء من حقيقة الإيمان وليست شرطاً في كماله)

راجعه

فضيلة الشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان

حفظه الله

كتبه

د/ عصام بن عبد الله السناني

جامعة الإمام محمد بن سعود كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم

بلادهم التي يسكنونها[١]»[٢].

---

(١) المرجع السابق ٣/١٤٥١.

(٢) ومثله صاحب كتاب «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأدعيائها في مسائل الإيمان»، فإنه وإن أصاب في رده على مخالفه في كتابه في هذه المسألة، إلا أنه جعل المردود عليه في صف، وعلماءنا كسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم وسماحة الشيخ ابن عثيمين وأمثالهما مع محمد قطب في صف واحد في باب الإيمان والتكفير، فكان كمن يحاول أن يجمع بين الضب والنون. ولذا تراه يدافع عن محمد قطب ويوجه كلامه وكأنه موافق لأهل السنة في هذا الباب تحت عنوان يعقده بعنوان «موقف هؤلاء من فتاوى كبار العلماء ومفكري ودعاة هذه الأمة في مسألة الحكم»، ثم يشيد بمن تأثروا بمنهج الذي يدافع عنه ويجعل قولهم فاصلاً في الحكم في المسألة فيقول ص٣٣: «بل هناك قولان لعالمين فاضلين من أهل السنة ويمثلان السلفية الشرعية لا السلفية الرسمية أحدهما...». فيذكر فيها صاحب الكتاب الآنف الذكر في ظاهرة الإرجاء. سلسلة غريبة مريبة يشيد لاحقها بسابقها؛ فالأول يجعل معظمه سيد قطب إماماً يقرنه بشيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب، والثاني يجعل المُشيد بسيد قطب عالماً فاضلاً من أهل السنة ويمثل السلفية الشرعية لا السلفية الرسمية. وأترك بيان مراده بالسلفية الرسمية لفهم القارىء الأريب. ولقد عرضت هذا الكلام وشبهه على شيخنا صالح الفوزان حفظه الله فقال: «نحن لا نرضى طريق هؤلاء ولا طريق هؤلاء»، أي: لا نرضى بطريق المردود عليهم في مسألة الإيمان، ولا بطريق من يرد عليهم على طريقة سيد قطب وأخيه وغيرهما من منظري جماعة الإخوان المسلمين ممن يصيدون في الماء العكر.

أصول وثائق المُبتدعة

طائفة «المُرجئة الجُدُد»

مفتاح دار السعادة

ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة

للعلامة الإمام شيخ الإسلام

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية

المتوفى سنة ٧٥١ هجرية رحمه الله تعالى

قدم له، وضبط نصه، وعلق عليه، وخرج أحاديثه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

راجعه

فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه المولى

الجزء الأول

دار ابن عفان

حكيمًا ﴾ قال : قبلَ الموت .

وقال ابن عبَّاسٍ رضيَ اللَّهُ عنهما : ذَنْبُ المؤمنِ جهلٌ منه[1] .

قال قتادة : أجمعَ أصحابُ رسول اللَّه ﷺ أنَّ كلَّ شيءٍ عُصيَ اللَّهُ به فهو جهالةٌ .

وقال السُّدِّيُّ : كلُّ مَن عَصَى اللَّهَ فهو جاهلٌ .

قالوا : ويدلُّ على صحَّةِ هذا أنَّ معَ كمالِ العلمِ لا تَصدُرُ المعصيةُ من العَبدِ ؛ فإنَّهُ لو رأى صَبيًّا يَطلُعُ عليهِ من كُوَّةٍ لم تَتَحرَّكْ جوارِحُهُ لمواقعةِ الفاحشة ، فكيفَ يقعُ منه حالَ كمالِ العلم بنظرِ اللَّهِ إليه ، ورؤيتِهِ له ، وعقابِهِ على الذَّنبِ، وتحريمِهِ له، وسوءِ عاقبتِهِ ؟! فلا بدَّ من غفلةِ القَلبِ عن هذا العلمِ وغَيبتِهِ عنه، فحينئذٍ يكونُ وقوعُهُ في المعصيةِ صادرًا عن جهلٍ وغفلةٍ ونسيانٍ، مضادٍّ للعلمِ والذَّنبِ، محفوفٍ بجهلينِ :

جهلٍ بحقيقةِ الأسبابِ الصَّارفَةِ عنه .

وجهلٍ بحقيقةِ المفسَدَةِ المُترتِّبَةِ عليه .

وكلُّ واحدٍ من الجهلينِ تحتهُ جهالاتٌ كثيرةٌ؛ **فما عُصِيَ اللَّهُ إلاّ بالجهلِ؛ وما أُطيعَ إلاّ بالعلمِ** .

فهذا ما احتجَّتْ به هذه الطَّائفَةُ .

وقالت الطَّائفةُ الأخرى : العلمُ لا يستلزمُ الهدايَةَ، وكثيرًا ما يكونُ الضَّلالُ عن عمدٍ وعلمٍ لا يشُكُّ صاحبُهُ فيه، بل يُؤثِرُ الضَّلالَ والكُفرَ وهو عالمٌ بقبحهِ ومَفسدتِهِ .

---

(١) رواه الطبري في « تفسيره » (٤ / ٢٩٩) بنحوه .
وأثرا قتادةَ والسُّدِّي فيه .

قالوا : وهذا شيخُ الضَّلالِ، وداعي الكُفرِ، وإمامُ الفَجَرَة، إبليسُ عدوُّ اللَّهِ؛ قَد علِمَ أمرَ اللَّهِ له بالسُّجودِ لآدمَ، ولم يشُكَّ فيه، فخالَفَهُ وعانَدَ الأمرَ وباءَ بلعنةِ اللَّهِ وعذابِهِ الدَّائم ، معَ علمِهِ بذلك ومعرفتِهِ به، وأقسمَ له بعزَّتِهِ أنَّهُ يُغوي خلقَهُ أجمَعينَ إلَّا عبادَهُ منهم المُخلَصينَ[1]، فكانَ غيرَ شاكٍّ في اللَّهِ، وفي وحدانيَّتِه وفي البَعثِ الآخِرِ ، وفي الجنَّةِ والنَّارِ ، ومعَ ذلكَ اختارَ الخُلودَ في النَّارِ ، واحتمالَ لعنةِ اللَّه وغضبِهِ وطَردِهِ من سمائِهِ وجنَّتِهِ ، عن علمٍ بذلكَ ومعرفةٍ لم تحصُل لكثيرٍ من النَّاسِ ، ولهذا : ﴿ قال ربِّ فأَنْظِرني إلى يوم يُبعثون ﴾ [الحِجْر : ٣٦] ، وهذا اعترافٌ منه بالبعثِ وإقرارٌ به ، وقد علِمَ قَسَمَ ربِّهِ ليملأنَّ جهنَّمَ منه ومن أتباعِهِ[2]؛ فكانَ كفرُهُ كُفرَ عنادٍ محضٍ لا كفرَ جَهلٍ .

وقال اللَّهُ تعالى إخبارًا عن قومِ ثَمودَ : ﴿ وأمَّا ثَمودُ فَهَدَيناهُم فاستَحَبُّوا العَمى على الهُدى ﴾ [فُصِّلت : ١٧]، يعني : بيَّنَّا لهم وعرَّفناهُم فَعَرفوا الحقَّ وتيقَّنوهُ؛ وآثروا العَمى عليهِ، فكانَ كفرُ هؤلاءِ عن جهلٍ .

وقال تعالى حاكيًا عن موسى أنَّهُ قال لفرعون : ﴿ لَقَد عَلِمتَ ما أَنزَلَ هؤلاءِ إلَّا ربُّ السَّمواتِ والأرضِ بَصائرَ وإنِّي لأظُنُّكَ يا فِرعَونُ مَثبورًا ﴾ [الإسراء:١٠٢]، أي : هالكًا على قراءَة من فتَحَ التَّاء وهي قراءَةُ الجمهور[3]، وضمَّها الكِسائيُّ وحدَهُ، وقراءَةُ الجمهور أحسَنُ وأوضَحُ وأفخَمُ معنًى، وبها تَقومُ الدَّلالة ويتمُّ الإلزامُ ويتحقَّقُ كُفرُ فرعَونَ وعنادُهُ .

(١) كما في سورة الحِجْر : ٤٠ .

(٢) كما في سورة ص : ٨٥ .

(٣) في ﴿ عَلِمتَ ﴾ .

وانظر « حجة القراءات » (ص ٤١١) لابن زنجلة .

ويَشهَدُ له قولُهُ تعالى إخبارًا عنه وعَن قومِهِ : ﴿ فَلَمَّا جاءَتْهُم آياتُنا مُبصِرَةً قالوا هذا سِحرٌ مُبينٌ وجَحَدوا بِها واستَيقَنَتْها أنفُسُهُم ظُلمًا وعُلُوًّا فانظُر كيفَ كانَ عاقِبَةُ المُفسِدينَ ﴾ [النمل:١٣-١٤]، فأخبَرَ سبحانَهُ أنَّ تكذيبَهم وكُفرَهم كان عن يقينٍ - وهو أقوى العلم - ظُلمًا وعُلُوًّا لا جهلًا .

وقال تعالى لرسولِهِ : ﴿ قَد نَعلَمُ أنَّهُ لَيَحزُنُكَ الَّذي يقولونَ فإنَّهُم لا يُكذِّبونَكَ ولكنَّ الظّالمينَ بآياتِ اللهِ يَجحَدون ﴾ [الأنعام : ٣٣]، يعني : أنَّهُم قَد عَرَفوا صِدقَكَ وأنَّكَ غَيرُ كاذِبٍ فيما تَقولُ، ولكنْ عانَدوا وجَحَدوا بالمعرِفَةِ .

قالَهُ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما والمفسِّرون .(١)

قال قتادةُ : يعلمونَ أنَّكَ رسولُ اللهِ ولكنْ يَجحَدون .

قال تعالى : ﴿ وجَحَدوا بِها واستَيقَنَتْها أنفُسُهُم ظُلمًا وعُلُوًّا ﴾، وقال تعالى : ﴿ يا أهلَ الكتابِ لِمَ تَكفُرونَ بآياتِ اللهِ وأنتُم تَشهَدونَ يا أهلَ الكتابِ لِمَ تَلبِسونَ الحقَّ بالباطِلِ وتَكتُمونَ الحقَّ وأنتُم تَعلَمونَ ﴾ [آل عمران: ٧٠ - ٧١]؛ يعني : تكفُرونَ بالقُرآنِ وبمَن جاءَ بِهِ وأنتُم تَشهَدونَ بصِحَّتِهِ، وأنَّهُ الحقُّ، فكُفرُكُم كُفرُ عِنادٍ وجُحودٍ عَن علمٍ وشهودٍ، لا عَن جهلٍ وخَفاءٍ .

وقال تعالى عن السَّحرَةِ من اليَهود : ﴿ وَلَقَد عَلِموا لَمَنِ اشتَرَاهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ مِن خَلاقٍ ﴾ [البقرة : ١٠٢] أي : عَلِموا أنَّ مَن أخَذَ السِّحرَ وقَبِلَهُ لا نَصيبَ له في الآخِرَةِ ، ومعَ هذا العلمِ والمعرِفَةِ فَهُم يَشتَرونَهُ ويَقبلونَهُ ويتعلَّمونَهُ .

وقال تعالى : ﴿ الَّذينَ آتَيناهُم الكتابَ يَعرِفونَهُ كما يَعرِفونَ أبناءَهُم ﴾

(١) انظر « جامع البيان » (٥ / ١٨١) و « الدر المنثور » (٣ / ٢٦٤) .

[البقرة : ١٤٩]، ذكرَ هذه المعرفةَ عن أهلِ الكتابِ في القِبلَةِ كما في سورة البقرة[١]، وفي التوحيدِ كقولهِ في الأنعام [١٩ - ٢٠] : ﴿ أئنَّكم لتشهدونَ أنَّ معَ اللهِ آلهةً أُخرى قل لا أشهدُ قل إنَّما هو إلهٌ واحدٌ وإنَّني بريءٌ ممَّا تشركونَ الَّذينَ آتيناهُم الكتابَ يعرفونَهُ كما يعرفونَ أبناءهُم ﴾ .

وفي الكتابِ أنَّهُ مُنزَّلٌ من عندِ اللَّهِ ، لقولهِ تعالى : ﴿ والَّذين آتيناهُمُ الكتابَ يعلمونَ أنَّهُ مُنزَّلٌ من ربِّكَ بالحقِّ ﴾ [الأنعام : ١١٤] .

وقال تعالى : ﴿ كيفَ يهدي الله قوماً كفروا بعدَ إيمانِهم وشهدوا أنَّ الرسولَ حقٌّ وجاءهُم البيِّناتُ والله لا يهدي القومَ الظَّالمين ﴾ [آل عمران : ٨٦] ، قال ابن عبَّاس رضيَ اللَّهُ عنهُما : هم قُريظةُ والنَّضيرُ ومَن دانَ بدينهم ، كفروا بالنَّبي ﷺ بعدَ أن كانوا قبلَ مَبعثهِ مؤمنينَ بهِ وشهدوا لهُ بالنُّبوَّة، وإنَّما كفروا بَغيًا وحسدًا .[٢]

قالَ الزَّجَّاجُ : أعلَمَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ أنَّهُ لا جهةَ لهدايتِهم، لأنَّهُم قد استحقُّوا أن يَضِلُّوا بكفرهم؛ لأنَّهم كفروا بعدَ البيِّناتِ، ومعنى (كيفَ يهديهم) أي : أنَّهُ لا يهديهم؛ لأنَّ القومَ عرفوا الحقَّ وشهدوا به وتيقَّنوهُ، وكفروا عمدًا، فمِن أينَ تأتيهم الهدايةُ؟! **فإنَّ الذي تُرتَجى هدايتُهُ مَن كانَ ضالًّا ولا يَدري أنَّهُ ضالٌّ**، بل يظنُّ أنَّهُ على هُدًى، فإذا عرفَ الهُدى اهتدى، وأمَّا مَن عرفَ الحقَّ وتيقَّنَهُ وشهدَ بهِ قلبُهُ ، ثمَّ اختارَ الكُفرَ والضَّلالَ عليه ، فكيفَ يَهدي اللَّهُ مثلَ هذا ؟!

(١) آية : ١٤٣ .

(٢) قارن بـ « الدر المنثور » (٢ / ٢٥٨) .

وقال تعالى عن اليهود : ﴿ فَلَمَّا جاءَهُم ما عَرَفوا كَفَروا بِهِ فَلَعنَةُ اللهِ على الكافرين ﴾ ، ثمّ قالَ : ﴿ بِئسَما اشتَرَوا بِهِ أنفُسَهُم أن يَكفُروا بما أنزَلَ اللهُ بَغيًا أن يُنزِّلَ اللهُ مِن فَضلِهِ على من يشاءُ من عبادِهِ ﴾ [البقرة : ٨٩-٩٠]، قال ابنُ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما : لم يَكن كُفرُهم شكًا ولا اشتباهًا ، ولكنْ بَغيًا منهم حيثُ صارَت النّبوّةُ في ولدِ إسماعيل .(١)

ثمّ قال بعدَ ذلكَ : ﴿ وَلَمّا جاءَهُم رسولٌ من عندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم نَبَذَ فريقٌ من الّذينَ أُوتوا الكتابَ كتابَ اللهِ وراءَ ظُهورِهِم كأنّهُم لا يَعلَمون ﴾ [البقرة :١٠١]، فلمّا شبَّهَهُم في فعلِهِم هذا بمَن لا يَعلَمُ دلَّ على أنّهم نَبذوهُ عن علمٍ كفعلِ مَن لا يَعلمُ ، تقولُ إذا خاطَبتَ من عصاكَ عَمدًا : كأنّكَ لم تَعلم ما فَعَلتَ، أو : كأنّكَ لم تَعلَم بِنَهْيي إيّاكَ .

ومنهُ - على أحَدِ القَولينِ - قولُه تعالى : ﴿ فإنْ تَوَلّوا فإنّما عَلَيكَ البلاغُ المُبين يَعرِفونَ نعمَتَ اللهِ ثمَّ يُنكرونَها وأكثرُهُم الكافرون ﴾ [النحل : ٨٢] ، قال السُّدِّيُّ : يعني مُحمّدًا ﷺ .

واختارَهُ الزَّجّاجُ، فقال : يَعرفونَ أنَّ أمرَ محمّد ﷺ حقٌّ ثمّ يُنكرونَ ذلكَ، وأوَّلُ الآيةِ يشهدُ لهذا القول .

وقال تعالى : ﴿ واتلُ عَلَيهِم نبأَ الّذي آتيناهُ آياتِنا فانسَلَخَ منها فأتبَعَهُ الشيطانُ فكانَ من الغاوين ولو شئنا لَرَفعناهُ بها ولكنّهُ أخلَدَ إلى الأرضِ واتّبعَ هواهُ فَمَثَلُهُ كَمَثلِ الكلبِ ﴾ [الأعراف : ١٧٥ - ١٧٦] .

قالوا : فهَل بعدَ هذه الآيةِ بيانٌ ؟ فإنَّ هذا آتاهُ اللّهُ آياتِهِ فانسلَخَ منها وآثَرَ

(١) انظر « الدر المنثور » (١ / ٢١٧) .

الضَّلالَ والغيَّ !

وقِصَّتُهُ معروفةٌ[1]، حتى قيلَ : إنَّهُ كانَ أُوتيَ الاسمَ الأعظَم ! ومعَ هذا فَلَم يَنفعْهُ عِلمُهُ وكانَ مِنَ الغاوين، **فلو استلزَمَ العلمُ والمعرفةُ الهدايةَ لاستلزمَهُ في حقِّ هذا !!**

وقال اللَّهُ تعالى : ﴿ وعادًا وثمودَ وقد تبيَّنَ لكُم مِن مساكِنِهِم وزيَّنَ لهُم الشيطانُ أعمالَهُم فصدَّهُم عن السَّبيلِ وكانوا مُستبصرين ﴾ [العنكبوت : ٣٨]، وهذا يدُلُّ على أنَّ قولَهم : ﴿ يا هودُ ما جئتَنا ببيِّنةٍ وما نحنُ بتاركي آلهتنا عن قولِكَ وما نحنُ لكَ بمؤمنين ﴾ [هود : ٥٣]، إمَّا بهتٌ منهم وجُحودٌ، وإمَّا نفيٌ لآياتِ الاقتراحِ[2] والعَنَتِ ، ولا يجبُ الإتيانُ بها .

وقَد وَصَفَ سبحانَهُ ثمودَ بأنَّها كفَرَت عن علمٍ وبَصيرةٍ بالحقِّ ؛ ولهذا قال : ﴿ وآتينا ثمودَ النَّاقةَ مُبصِرَةً فظَلموا بها ﴾ [الإسراء : ٥٩] ، يعني : بيِّنةً مضيئةً ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وجَعَلنا آيةَ النَّهارِ مُبصِرَةً ﴾ [الإسراء : ١٢] أي : مُضيئةً ، وحقيقةُ اللَّفظِ أنَّها تجعلُ مَن رآها مُبصِرًا ، فهي توجبُ له البَصَرَ

---

(١) ذَكَرت كتبُ التفسير أنَّه بَلْعام بن باعوراء، كما في « أسباب النزول » (ص ٢٦١) للواحدي ، و « تفسير ابن كثير » (٢ / ٢٦٧) و « البداية والنهاية » (١ / ٣٢٢) !

وَذَكَرَتْ بعضُها - أيضًا - أنَّ المرادَ في الآيات هو أُميَّة بن أبي الصلت !!

ولكنْ قال الإمام ابن جرير الطبري في « تفسيره » (١٣ / ٢٥٩) : « والصوابُ من القول في ذلك أن يقال : إنَّ اللَّهَ تعالى ذِكرُه أمر نبيه أن يتلو على قومه خبرَ رجلٍ كان صالحًا آتاه اللَّه حُجَجه وأدلَّته، وهي « الآيات » ... وجائزٌ أن يكون « أميّة » ، ولا خبرَ بأيِّ الرجلين المعنيّ - يوجبُ الحجة، ولا في العقل دلالةٌ على أيِّ ذلك المعنى به من أيٍّ، فالصواب أن يُقال فيه ما قال اللَّهُ ، ونُقِرُّ بظاهر التنزيل، على ما جاء به الوحيُ من اللَّه » .

(٢) لعلَّه يُريدُ ما اقترحوه على رُسُلهم تعنُّتًا واستكبارًا ، لا لِقَبُولِ رسالتهم ، والاستجابة لدعوتهم ، واللَّهُ أعلم .

فتَبَصَّرُه، أي : تجعَلُهُ ذا بَصَرٍ فهيَ مُوضِحةٌ مبيِّنَةٌ، يُقالُ : بَصُرَ به إذا رآهُ [١] كقولِهِ تعالى : ﴿ فَبَصُرَت به عَن جُنُبٍ ﴾ [القصص : ١١] ، وقوله : ﴿ بَصُرتُ بما لم يَبصُروا بهِ ﴾ [طه : ٩٦] .

وأمّا أبصَرَهُ فله معنيان :

أحدهما : جعلهُ باصرًا بالشيءِ، أي: ذا بَصَرٍ بهِ، كآيَةِ النَّهارِ وآيَةِ ثمودَ .

والثاني : بمعنى رآهُ؛ كقولكَ : أبصَرتُ زَيدًا، وفي حديثِ أبي شُرَيحٍ العَدَويِّ [٢] : أُحدِّثُكَ قولًا قال بهِ رسولُ اللهِ ﷺ يومَ الفَتحِ ، فَسَمِعَتْهُ أُذُنايَ وَوَعاهُ قَلبي وأبصَرَتهُ عَينايَ حينَ تكلَّمَ بهِ[٣].

ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ فتَوَلَّ عنهُم حتى حينٍ وأبصِرهُم فَسَوفَ يُبصِرونَ ﴾ [الصافات : ١٧٤ - ١٧٥]، قيلَ : المعنى : أبصِرهُم وما يُقضىٰ عليهم من الأسرِ والقَتلِ والعَذابِ في الآخرَةِ، فَسَوفَ يُبصِرونَكَ وما يُقضىٰ لكَ مِنَ النَّصرِ والتأييدِ وحُسنِ العاقِبَةِ، والمُرادُ تَقريبُ المُبصَرِ من المخاطَبِ حتى كأنَّهُ نُصْبَ عينيهِ وَرَأْيَ ناظِرَيهِ .

والمقصودُ أنَّ الآيَةَ أوجَبَتْ لهم البَصيرَةَ؛ فآثَروا الضَّلالَ والكُفرَ عن علمٍ ويَقينٍ، ولهذا - واللهُ أعلَم - ذكرَ قِصَّتَهُم من بينِ قِصَصِ سائرِ الأُمَمِ في سورَةِ ﴿ والشمسِ وضُحاها ﴾ لأنَّهُ ذَكَرَ فيها انقسامَ النُّفوسِ إلى الزَّكيَّةِ الرَّاشدَةِ المُهتَدِيَةِ، وإلى الفاجرَةِ الضَّالَّةِ الغاوِيَةِ ، وذكرَ فيها الأصلَينِ القَدَرَ والشرعَ ، فقالَ : ﴿ فألهَمَها فُجورَها وتَقواها ﴾ [الشمس : ٨]، فهذا قَدَرُهُ وقضاؤه، ثمَّ

---

(١) « القاموس المحيط » (ص ٤٤٨) .

(٢) واسمُه خُوَيلد بن عمرو، انظر « الاستغنى في الكُنى » (١ / ٣٣٧) لابن عبد البر و « المقتنى » (٣٠٢٠) و « التجريد » (٢ / ١٧٧) ، كلاهما للذهبيّ .

(٣) رواه البخاري (١٠٤ و ١٨٣٢ و ٤٢٩٥) ومسلم (١٣٥٤) .

قال : ﴿ قد أفلحَ مَن زكَّاها وقد خابَ مَن دسَّاها ﴾ فهذا أمرُهُ ودينُهُ، وثمودُ هداهُم فاستحبُّوا العَمى على الهُدى، فَذَكَرَ قِصَّتَهُم لِيُبيِّنَ سوءَ عاقبةِ مَن آثَرَ الفُجورَ على التَّقوى، والتَّدسيةَ على التَّزكيةِ، واللَّهُ أعلَم بما أرادَ .

قالوا : وَيَكفي في هذا إخبارُهُ تعالى عن الكفَّارِ أنَّهم يقولونَ بعدَ ما عايَنوا العَذابَ، وَوَرَدوا القيامَةَ، ورأوا ما أخبرَت به الرُّسُلُ : ﴿ يا لَيتَنا نُرَدُّ وَلا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكونَ من المؤمنينَ بل بَدا لهُم ما كانوا يُخفونَ من قَبلُ ولَو رُدُّوا لعادوا لِمَا نُهوا عنهُ وإنَّهم لكاذبونَ ﴾ [الأنعام : ٢٧ - ٢٨]، فأيُّ علمٍ أبيَنُ من علمِ مَن وَرَدَ القيامَةَ، وَرأى ما فيها، وذاقَ عَذابَ الآخرَةِ، ثمَّ لو رُدَّ إلى الدُّنيا لاختارَ الضَّلالَ على الهُدى، ولَم يَنفعْهُ ما قَد عايَنَهُ ورآهُ ؟!

وقال اللَّهُ تعالى : ﴿ ولو أنَّنا نزَّلْنا إليهم الملائكةَ وكلَّمَهُم المَوتى وحَشَرْنا عليهم كلَّ شيءٍ قُبُلًا ما كانوا لِيُؤمنوا إلَّا أن يَشاءَ الله ولكنَّ أكثرَهُم يَجهَلون ﴾ [الأنعام : ١١١]، فَهَل بَعدَ نزولِ الملائكَةِ عَيانًا، وتكليمِ الموتى لهم، وشهادتِهم للرسولِ بالصِّدقِ، وحَشْرِ كلِّ شيءٍ في الدُّنيا عليهم - من بيانٍ وإيضاحٍ للحقِّ وهُدًى ؟! ومعَ هذا فلا يؤمنونَ ولا يَنقادونَ للحقِّ ولا يُصَدِّقونَ الرَّسولَ .

وَمَنْ نظرَ في سيرَةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ معَ قومِهِ، ومعَ اليَهودِ، عَلِمَ أنَّهم كانوا جازِمينَ بصِدقِهِ ﷺ، لا يَشُكُّونَ أنَّهُ صادقٌ في قولِهِ : إنَّهُ رسولُ اللَّهِ، ولكنِ اختاروا الضَّلالَ والكُفرَ على الإيمانِ .

قالَ المِسْوَرُ بن مَخْرَمَةَ رضيَ اللَّهُ عنهُ لأبي جهلٍ - وكانَ خالَهُ - : أيْ خالُ ! هَل كُنتُم تَتَّهِمونَ محمَّدًا بالكذبِ قبلَ أن يقولَ مقالَتَهُ التي قالها ؟! قال

أبو جهل - لعنهُ اللَّهُ تعالى - : يا ابنَ أختي واللَّهِ لقد كانَ محمَّدٌ فينا - وهو شابٌّ - يُدعى الأمين؛ ما جرَّبنا عليه كذبًا قَطُّ، فلمَّا وخطَهُ الشيبُ لم يكن ليَكذِبَ على اللَّهِ ! قال : يا خالُ فلِمَ لا تتَّبِعُونهُ ؟ قال : يا ابن أختي تنازَعنا نحنُ وبنو هاشم الشرَفَ، فأطعموا وأطعمنا، وسَقوا وسقَينا، وأجاروا وأجَرنا، فلمَّا تجاثَينا على الرُّكبِ وكنَّا كفرسَي رهانٍ قالوا : منَّا نبيٌّ ، فمتى نُدرِكُ هذه ؟ [1]

وهذا أُميَّةُ بن أبي الصَّلت كان ينتظرهُ يومًا بيوم وَعِلمُهُ عندهُ قبلَ مبعثِه، وقِصَّتُهُ مع أبي سفيانَ لمَّا سافَرا معًا معروفةٌ، وإخبارهُ برسولِ اللَّهِ ﷺ، ثمَّ لما تيقَّنَهُ وعرَفَ صِدقَهُ قال : لا أُومنُ بنبيٍّ من غير ثَقيفٍ أبدًا[2] !!

وهذا هِرَقْلُ[3] تيقَّنَ أنَّهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ، ولم يَشُكَّ فيه، وآثرَ الضَّلالَ والكُفرَ استبقاءً لمُلكِهِ .

ولمَّا سألَهُ اليهودُ عن التِّسعِ آياتِ البيِّناتِ ؟ فأخبرَهُم بها، قبَّلوا يَدَهُ، وقالوا : نَشهَدُ أنَّكَ نبيٌّ، قال : فما يمنعكُم أن تتَّبعوني ؟ قالوا : إنَّ داودَ عليه السَّلام دعا أن لا يزالَ في ذُرِّيَّتِهِ نبيٌّ، وإنَّا نخشى إنِ اتَّبعناكَ أن تقتلَنا يهودُ[4] !

---

(١) انظر « البداية والنهاية » (٣ / ٦٥) .

(٢) انظر « البداية والنهاية » (٢ / ٢٢٢) .

(٣) وقصَّتُه في « صحيح البخاري » (رقم : ٧) و « صحيح مسلم » (١٧٧٣) .

(٤) رواه - مطوَّلًا - الترمذي (٢٧٣٣) ، وابن ماجه (٣٧٠٥) ، والنسائي (٧ / ١١١) ، وأحمد (٤ / ٢٣٩) ، والطيالسي (٢٢٤٢) ، والحاكم (١ / ٩٠) - وصحّحه - !

وهو حديثٌ ضعيفٌ ؛ أورده ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ٦٧) وقال : « ... هو حديثٌ مُشكِل ؛ وعبدالله بن سَلِمة في حفظِه شيءٌ ، وقد تكلَّموا فيه » .

وانظر « جامع البيان » (١٥ / ١١٤) ، و « الدر المنثور » (٤ / ٢٠٤) .

فهؤلاء قد تحقّقوا نُبُوّتَهُ، وشهدوا له بها ، ومعَ هذا فآثَروا الكفرَ والضَّلالَ، ولم يَصيروا مسلمين بهذه الشهادةِ :

فقيلَ : لا يَصيرُ الكافرُ مسلمًا بمجرّدِ شهادةِ أنَّ محمّدًا رسولُ اللهِ ﷺ حتى يَشهَدَ للهِ بالوَحدانيّةِ .

وقيلَ : يصيرُ بذلكَ مسلمًا .

وقيلَ : إنْ كانَ كُفرهُ بتكذيبِ الرّسولِ - كاليهودِ - صارَ مُسلمًا بذلكَ، وإنْ كانَ كفرهُ بالشركِ معَ ذلكَ، لم يَصِر مسلمًا إلّا بشهادةِ بالتّوحيد كالنّصارى والمُشركين .

وهذه الأقوالُ الثّلاثةُ في مَذهَبِ الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ.

وعلى هذا فإنّما لم يُحكَم لهؤلاء اليهودِ - الذينَ شهدوا له بالرّسالَةِ - بحُكمِ الإسلامِ؛ لأنَّ مجرّدَ الإقرارِ والإخبارِ بصحّةِ رسالتهِ لا يُوجبُ الإسلامَ، إلّا أن يلتزمَ طاعَتَهُ ومُتابعتَهُ، وإلّا فلو قالَ : أنا أعلمُ أنّهُ نبيٌّ، ولكنْ لا أتّبعهُ، ولا أدينُ بدينِهِ ! كانَ من أكفرِ الكفّارِ، كحالِ هؤلاء المذكورين وغيرهم، **وهذا متّفقٌ عليه بين الصّحابةِ والتّابعينَ وأئمّةِ السُّنّةِ؛** أنَّ الإيمانَ لا يَكفي فيه قولُ اللسانِ بمجرّده، ولا معرفةُ القلبِ معَ ذلكَ، بل لا بدَّ فيه من عَمَلِ القلبِ - وهو حبّهُ للهِ ورسولهِ وانقيادُهُ لدينِهِ والتزامُهُ طاعَتَهُ ومتابعةَ رسولهِ -، وهذا خلافُ من زَعَمَ أنَّ الإيمانَ هو مُجرّدُ معرفةِ القلبِ وإقرارِه .

وفيما تَقدّمَ كفايةٌ في إبطالِ هذه المقالةِ ، ومَن قالَ : إنَّ الإيمانَ هو مُجرّدُ اعتقادِ صدقِ الرّسولِ فيما جاءَ به ، وإنْ لم يلتزم مُتابعتَهُ ، وعاداهُ وأبغضهُ وقاتَلهُ !! لَزِمَهُ أن يكونَ هؤلاء كلُّهم مؤمنين !

وهذا إلزامٌ لا مَحيدَ عنه، ولهذا اضطربَ هؤلاء في الجوابِ عن ذلكَ لمَّا وَرَدَ عليهم، وأجابوهُم بما يَستحي العاقلُ من قولِهِ، كقولِ بعضهم : إنَّ إبليسَ كانَ مُستهزئًا ولم يكُن يُقِرُّ بوجودِ اللَّهِ، ولا بأنَّ اللَّهَ ربُّهُ وخالقُهُ، ولم يكُن يَعرف ذلك، وكذلك فرعونُ وقومه لم يكونوا يعرفونَ صحَّةَ نبوَّةِ موسى، ولا يَعتقدونَ وجودَ الصَّانعِ !

وهذه فضائحُ نعوذُ باللَّهِ من الوقوعِ في أمثالها، ونُصرة المقالات وتقليدُ أربابها يحملُ على أكثر مِن هذا، ونعوذُ باللّه من الخذلانِ .

قالوا : وقد بيَّنَ القرآنُ أنَّ الكُفرَ أقسامٌ :

أحدها : كفرٌ صادرٌ عن جهلٍ وضلالٍ وتقليدِ الأسلافِ، وهو كفرُ أكثرِ الأتباعِ والعوامِّ .

الثَّاني : كفرُ جُحودٍ وعنادٍ وقَصدِ مخالفَةِ الحقِّ؛ كَكُفرِ مَن تقدَّمَ ذكرهُ .

وغالبُ ما يَقعُ هذا النَّوعُ فيمَن له رياسَةٌ علميَّةٌ في قومِهِ من الكفَّارِ، أو رياسَةٌ سُلطانيَّةٌ، أو مَن له مأكلٌ وأموالٌ في قومِهِ، فيخافُ هذا على رياستِهِ، وهذا على مالِهِ ومأكلِهِ، فيُؤثِرُ الكفرَ على الإيمانِ عَمدًا .

الثَّالث : **كفرُ إعراضٍ مَحْضٍ**؛ لا ينظرُ فيما جاءَ به الرَّسولُ، ولا يُحبُّهُ ولا يُبغضُهُ، ولا يُواليهِ ولا يُعاديهِ، بل هوَ مُعرِضٌ عن مُتابَعتِهِ ومُعاداتِهِ[1] .

وهذان القسمانِ أكثرُ المتكلِّمينَ يُنكرونهما، ولا يُثبِتونَ من الكُفرِ إلَّا الأوَّلَ، ويجعلونَ الثَّاني والثَّالث كُفرًا لدلالتِهِ على الأوَّلِ لا لأنَّهُ في ذاتِهِ كفرٌ، فليسَ عندهم الكفرُ إلَّا مُجرَّدُ الجَهلِ .

ومَن تأمَّلَ القرآنَ والسُّنَّةَ، وسِيَرَ الأنبياءِ في أُمَمِهِم ودعوتهم لهم، وما

---

(١) فهذا ليس عنده إيمانٌ أصلًا ، فضْلًا عن أنْ يكونَ عنده نقيضُهُ تعمُّدًا ، فالكُفرُ عنده ناتجٌ عن خُلوِّ الإيمان من قلبه .

جرى لهم معهم جزَمَ بخطأ أهلِ الكلام فيما قالوه، وعَلِمَ أنَّ عامَّةَ كفرِ الأُمَمِ عن تيقُّنٍ وعلمٍ ومعرفةٍ بصدقِ أنبيائهم وصحَّةِ دعواهم وما جاءوا به[1] .

وهذا القُرآنُ مملوءٌ من الإخبارِ عن المشركينَ عُبَّادِ الأصنامِ أنَّهم كانوا يُقِرُّونَ باللَّهِ وأنَّهُ هو وحدَهُ ربُّهم وخالقُهم، وأنَّ الأرضَ وما فيها لهُ وحدَهُ، وأنَّهُ ربُّ السَّمواتِ السَّبعِ وربُّ العَرشِ العَظيمِ، وأنَّهُ بيدِهِ مَلَكُوتُ كلِّ شيءٍ، وهو يُجيرُ ولا يُجارُ عليهِ، وأنَّهُ هو الَّذي سخَّرَ الشمسَ والقمَرَ، وأنزَلَ المطرَ، وأخرَجَ النَّباتَ .

والقُرآنَ مُنادٍ عليهم بذلكَ، مُحتجٌّ بما أقرُّوا به من ذلكَ على صحَّةِ ما دَعتهُم إليهِ رسلهُ، فكيفَ يقالُ : إنَّ القومَ لم يكونوا مُقرِّينَ قطُّ بأنَّ لهُم ربًّا وخالقًا !!؟

هذا بُهتانٌ عظيمٌ، **فالكُفرُ أمرٌ وراءَ الجَهلِ**، بل الكُفرُ الأغلظُ هو ما أنكرهُ هؤلاء وزعموا أنَّهُ ليسَ بكفرٍ .

قالوا : والقلبُ عليهِ واجبانِ لا يصيرُ مؤمنًا إلَّا بهما جميعًا : واجبُ المَعرفَةِ والعلمِ، وواجبُ الحبِّ والانقيادِ والاستسلامِ، فكما لا يكونُ مؤمنًا إذا لم يأتِ بواجبِ العلمِ والاعتقادِ، لا يكونُ مؤمنًا إذا لم يأتِ بواجبِ الحُبِّ والانقيادِ والاستسلامِ، بل إذا تركَ هذا الواجبَ مع علمِهِ ومعرفتِهِ بهِ، كانَ أعظمَ كفرًا وأبعَدَ عن الإيمانِ من الكافرِ جهلًا، **فإنَّ الجاهلَ إذا عَرَفَ وعلمَ فهو قريبٌ إلى الانقيادِ والاتِّباعِ، وأمَّا المُعانِدُ فلا دواءَ فيه** .

قال اللَّهُ تعالى : ﴿ كيفَ يهدي الله قومًا كفَروا بعدَ إيمانِهم وَشهدوا أنَّ الرَّسولَ حقٌّ وجاءَهُم البيِّناتُ والله لا يَهدي القومَ الظَّالمين ﴾ [آل

---

[1] وهو كُفر الجُحود .

مجمل مسائل الإيمان العلمية

في

أصول العقيدة السلفية

كتبه

حسين بن عودة العوايشة | محمد بن موسى آل نصر

سليم بن عيد الهلالي | علي بن حسن الحلبي الأثري

مشهور بن حسن آل سلمان

قرأه وأقره

جماعة من أهل العلم وطلابه

دار المنهاج

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

رقم الإيداع: ٢٠٠٨١/٢٠٠٢م

٨١ شارع الهدي المحمدي - أمام مسجد الهدي
المحمدي - أحمد عرابي - مساكن عين شمس - القاهرة
هاتف: ٠١٢٣٩٥٣٣١٧

وَخِيرَةِ الدُّعَاةِ إِلَى اللهِ فِي الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ؛ رَغْبَةً بِالإِفَادَةِ مِنْ مَلاحَظَاتِهِمْ، واقْتِرَاحَاتِهِمْ؛ فَقَرَؤُوهُ، وَأَقَرُّوهُ -بِفَضْلِ اللهِ، وَتَوفِيقِهِ- مُنْتَفِعِينَ مِمَّا أَبْدَوهُ لَنَا مِنْ تَوجِيهَاتٍ؛ مِنْهُمْ:

فضيلة الشيخ/ سعد الحصيِّن.

فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ/ ربيع بن هادي المدخلي.

فضيلة الشيخ/ علي بن حمد الخشان.

فضيلة الشيخ الدكتور/ حسين آل الشيخ.

فضيلة الشيخ/ أحمد بن يحيى النَّجمي.

فضيلة الشيخ/ الدكتور مُحمَّد المغراوي.

فضيلة الشيخ الدكتور/ وصي الله عباس.

فضيلة الشيخ الدكتور/ مُحمَّد بن عمر بازمول.

فضيلة الشيخ الدكتور/ خالد العنبري.

فضيلة الشيخ/ أسامة بن عبد اللطيف القوصي.

فضيلة الشيخ/ أبي الحسن المأربي.

فضيلة الشيخ/ مُحمَّد بن هادي المدخلي.

فضيلة الشيخ/ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم.

فضيلة الشيخ/ حسين عشيش.

فضيلة الشيخ/ محمود عطية.

... جَزَاهُم الله خَيْرًا -جَمِيعًا-.

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَقَد اسْتَقَرَّ رَأْيُنَا عَلَى عَرْضِهِ عَلَى سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ آلِ الشَّيْخِ -نَفَعَ اللهُ بِهِ- الْمُفْتِي الْعَامّ، وَرَئِيسِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَماءِ، وَاللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلإِفْتَاءِ، وَالرَّئِيسِ الْعَامّ لإِدَارَاتِ الْبُحوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالإِفْتَاءِ.

وَقَدْ تَمَّ إِرْسَالُهُ بِوَاسِطَةِ الْبَرِيدِ الرَّسْمِيِّ مِنْ خِلالِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سعد الحصيِّن -حَفِظَهُ اللهُ- الْمُسْتَشَارِ الدِّينِيِّ السُّعودي فِي الأُرْدُن.

وَانْتَظَرْنَا قُرَابَةَ شَهْرَيْنِ؛ رَجَاءَ وُصُولِ جَوابٍ عَلَى مَا أَرْسَلْنَا.

وَفِي رِحْلَةِ الأَخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَلَبِيِّ

٢- الكُفْـرُ

١- التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، مَرَدُّهُ إِلَى اللهِ -تَعَالَى- وَرَسُولِهِ ﷺ.

٢- مَنْ ثَبَتَ إِسْلامُهُ بِيَقِينٍ؛ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِيَقِينٍ.

٣- لَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ -وَصَفَتْهُ النُّصُوصُ بِالْكُفْرِ- يَكُونُ كُفْرًا أَكْبَرَ مُخْرِجًا عَنِ الْمِلَّةِ؛ إِذِ الْكُفْرُ كُفْرَانِ: أَصْغَرُ، وَأَكْبَرُ؛ فَالْحُكْمُ عَلَى هَذِهِ الأَقْوَالِ -أَوِ الأَفْعَالِ- إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى نَسَقِ طَرِيقَةِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَحْكَامِهِمْ.

٤- لاَ يَجُوزُ إِيقَاعُ حُكْمِ التَّكْفِيرِ عَلَى أَيِّ مُسْلِمٍ؛ إِلا مَنْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى كُفْرِهِ دِلالَةً وَاضِحَةً، صَرِيحَةً بَيِّنَةً؛ فَلا يَكْفِي فِي ذَلِكَ مُجَرَّدُ الشُّبْهَةِ وَالظَّنِّ.

٥- قَدْ يَرِدُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ، أَوِ الْعَمَلَ، أَوِ الاعْتِقَادَ: كُفْرٌ؛ وَلا يُكَفَّرُ بِهِ أَحَدٌ -عَيْنًا- إِلاَّ إِذَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ: بِتَحَقُّقِ الشُّرُوطِ -عِلْمًا، وَقَصْدًا، وَاخْتِيَارًا-،

الشرط المعتبر عند المرجئة

التوبة المجبر عند الوجه

وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ -وَهِيَ عَكْسُ هَذِهِ، وَأَضْدَادُهَا-

٦- **الْكُفْرُ أَنْوَاعٌ**: جُحُودٌ، وَتَكْذِيبٌ، وَإِبَاءٌ، وَشَكٌّ، وَنِفَاقٌ، وَإِعْرَاضٌ، وَاسْتِهْزَاءٌ، وَاسْتِحْلَالٌ؛ كَمَا ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ؛ شَيْخُ الإِسْلَامِ، وَتِلْمِيذُهُ ابْنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ، وَغَيْرُهُمَا مِن أَئِمَّةِ السُّنَّةِ -رَحِمَهُم اللهُ-.

٧- مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ -وَالْقَوْلِيِّ- مَا هُوَ مُخْرِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ بِذَاتِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ اسْتِحْلَالٌ قَلْبِيٌّ؛ وَهُوَ مَا كَانَ مُضَادًّا لِلإِيمَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ مِثْلُ: سَبِّ اللهِ -تَعَالَى-، وَشَتْمِ الرَّسُولِ ﷺ، وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، وَإِلْقَاءِ الْمُصْحَفِ فِي الْقَاذُورَاتِ ... وَمَا فِي مَعْنَاهَا.

وَتَنْزِيلُ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الأَعْيَانِ -كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُكَفِّرَاتِ- لَا يَقَعُ إِلَّا بِشَرْطِهِ الْمُعْتَبَرِ.

٨- وَنَقُولُ -كَمَا يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ-: إِنَّ الْعَمَلَ الْكُفْرِيَّ (كُفْرٌ) يُكَفِّرُ صَاحِبَهُ؛ لِكَوْنِهِ يَدُلُّ عَلَى كُفْرِ الْبَاطِنِ، وَلَا نَقُولُ -كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْبِدَعِ-: (الْعَمَلُ الْكُفْرِيُّ لَيْسَ كُفْرًا! لَكِنَّهُ دَلِيلٌ

٣- الصَّلاةُ

١- أَهَمُّ أَرْكَانِ الإِسْلاَمِ الْعَمَلِيَّةِ وَأَكْبَرُهَا؛ بَلْ عَمُودُهُ؛ وَهِيَ عَلَمُ الإِيمَانِ، وَأَعْظَمُ خِصَالِهِ الْبَدَنِيَّةِ.

٢- تَارِكُهَا -جُحُودًا- كَافِرٌ خَارِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، لاَ نَعْلَمُ خِلاَفًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَمِثْلُهُ -رِدَّةً وَكُفْرًا- مَنْ عُرِضَ عَلَى السَّيْفِ، فَقَدَّمَ الْمَوْتَ عَلَى الصَّلاَةِ.

٣- الْخِلاَفُ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ -أَتْبَاعِ مَنْهَجِ السَّلَفِ- وَاقِعٌ فِيمَنْ تَرَكَهَا تَكَاسُلاً مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ وَلاَ إِنْكَارٍ، كَمَا نَقَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ كَالإِمَامِ مَالِكٍ، والإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَهِيَ رِوَايَةٌ -مَشْهُورَةٌ- عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ.

٤- مَنْ كَفَّرَ تَارِكَ الصَّلاَةِ -بِإِطْلاَقٍ-: لَمْ يُتَّهَمْ مُخَالِفُهُ بِالإِرْجَاءِ؛ وَلاَ يَجُوزُ لَهُ.

وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ تَارِكَ الصَّلاةِ -تَكَاسُلاً-: لَم يَرْمِ مُخَالِفَهُ بِالْخُرُوجِ، ولاَ يَنْبَغِي لَهُ.

٥- تَرْكُ الصَّلاةِ -عِنْدَ مَنْ كَفَّرَهُ فِي الدُّنْيَا- كُفْرٌ أَكْبَرُ يَنْسَحِبُ عَلَى مُواقِعِهِ فِي الآخِرَةِ.

وأَمَّا تَكْفِيرُهُ -كُفْرًا أَكْبَرَ- فِي الدُّنْيَا -مَعَ تَحَقُّقِ الشُّرُوطِ، وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ-، وَجَعْلُهُ -فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ- تَحْتَ الْمَشِيئَةِ فِي الآخِرَةِ- إِنْ أَخْلَصَ بِقَوْلِهِ: "لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ" -فِي الدُّنْيَا!- فَقَوْلٌ مُخْتَرَعٌ؛ لَيْسَ مِنْ مَقَالاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي شَيءٍ.

لأَنَّ الْعُلَمَاءَ -الْمُرَجِّحِينَ لِلتَّكْفِيرِ- يَجْزِمُونَ أَنَّ تَارِكَ الصَّلاةِ "فِي الآخِرَةِ مُخَلَّدٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ"؛ وَيُعَلِّلُونَ ذَلِكَ بِكَوْنِ "الَّذِي لا يُصَلِّي لَيْسَ فِي قَلْبِهِ إِيمَانٌ"، وَأَنَّهُ "لَوْ كَانَ صَادِقًا بِقَوْلِ: "لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ" مُخْلِصًا بِهَا- لَنْ يَتْرُكَ الصَّلاةَ".

٦- وَعَلَيهِ: فَالْخِلافُ فِي تَارِكِ الصَّلاةِ -عَلَى وَجْهِهِ الْحَقِّ- خِلافٌ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، لا يُفْسِدُ الأُخُوَّةَ الإِيمَانِيَّةَ؛ كَمَا كَانَ الْحَالُ فِي عَهْدِ السَّلَفِ الأَوَّلِ؛ مِنَ الأَئِمَّةِ الَّذِينَ تَلَقَّتْهُمُ الأُمَّةُ

بِالْقَبُولِ، وَشَهِدَتْ لَهُمْ بِالإِمَامَةِ؛ كَالإِمَامِ مَالِكٍ، والإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالإِمَامِ الشَّافِعِيُّ ... وَغَيْرِهِم.

... وَاسْتَمَرَّ الخِلافُ الْعِلْمِيُّ السُّنِّيُّ -فِي ذَلِكَ- حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا؛ كَمَا كَانَ بَيْنَ الإِمَامَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ: الأَلْبَانِيِّ، وَابْنِ بَازٍ -رَحِمَهُمَا اللهُ- وَغَيْرِهِمَا.

٧- لاَ مَانِعَ شَرْعِيٌّ مِنَ التَّرْجِيحِ الْعِلْمِيِّ، وَالنَّظَرِ الْفِقْهِيِّ؛ انْتِصَارًا لِقَوْلٍ -فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ- دُونَ الآخَرِ -وَتَأْيِيدِهِ- ضِمْنَ دَائِرَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ-؛ عَلَى اخْتِلافِ نَوْعِ التَّرْجِيحِ، وَمَاهِيَّةِ الْقَوْلِ بِهِ، مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى مَنْهَجِيَّةِ الْبَحْثِ، وَأَدَبِ الخِلافِ.

❁❁❁❁❁

ج- **الْحُكْمُ الْمُبَدَّلُ**: وَهُوَ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ: وَيَتَرَدَّدُ الفَاعِلُ لَهُ بَيْنَ الْكُفْرِ، وَالظُّلْمِ، والْفُسُوقِ.

كَمَا قَرَّرَهُ وَفَصَّلَهُ شَيخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَتِلْمِيذُهُ الإِمَامُ ابْنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ.

٥- الْحَاكِمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ؛ يُنْظَرُ حَالُهُ:

فَإِنْ تَرَكَ حُكْمَ اللهِ مُسْتَحِلاً لِذَلِكَ، أَوْ رَأَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ، أَوْ أَنَّ حُكْمَ اللهِ لاَ يَصْلُحُ لِرِعَايَةِ شُؤونِ النَّاسِ، أَوْ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللهِ أَصْلَحُ لَهُمْ: فَهُوَ كَافِرٌ خَارِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ؛ بَعْدَ تَحقُّقِ الشُّروطِ وانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ -حَسْبَ مَا يُفْتِي بِهِ خَاصَّةُ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الفِقْهِ فِي الدِّينِ-.

وَإِنْ تَرَكَ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ -لِهَوى، أَوْ مَصْلَحَةٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَو تَأْوِيلٍ- مَعَ إِقْرَارِهِ، وَيَقِينِهِ بِخَطِئِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ: فَهُوَ وَاقِعٌ فِي الْكُفْرِ الأَصْغَرِ، مُرْتَكِبٌ لِمَا هُوَ أَكبَرُ مِنَ الرِّبَا، وأَعْظَمُ مِنَ الزِّنَى، وَأَشَدُّ مِن شُرْبِ الْخَمْرِ، وَلَكِنَّهُ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ؛ كَمَا قَالَهُ أَئِمَّةُ السَّلَفِ، وعُلَمَاؤُهم.

٦- السَّعْيُ لإقامة شَرْعِ الله -في البلادِ التي لا تَحْكُمُ بِه- والعَمَلُ عَلَى اسْتِئْنَافِ الحَيَاةِ الإسْلاميَّةِ -عَلَى مِنْهَاجِ النُّبوَّةِ- والتي تَجْمَعُ المُسْلمينَ، وتُوَحِّدُ كَلِمَتَهُم: -وَاجِبٌ شَرعيٌّ- ضِمْنَ مِنْهَاجِ التَّغْيِيرِ الرَّبَّانِي: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾؛ مِنْ غَيْرِ حِزْبيَّةٍ فَاسِدَةٍ، وَلاَ عَصَبيَّةٍ كَاسِدَةٍ (!) اعْتِصَامًا بِالكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَفَهْمِ سَلَفِ الأُمَّةِ -مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ-، وَتَعَاوُنًا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى، وتَوَاصِيًا بِالْحَقِّ وَالصَّبْرِ؛ تَصْفِيَةً لِمَا أَصَابَ عَقَائِدَ الْمُسْلِمِينَ -مِنْ شَوَائِبَ-، وَتَرْبِيَةً لَهُمْ عَلَى مَنْهَجِ الْحَقِّ اللاحِبِ.

❁❁❁❁❁

المكتبة المنهجية لطالب العلم

١- "الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد" سليم بن عيد الهلالي.

٢- "إضاءة الشموع في بيان الهجر الممنوع والمشروع" مشهور بن حسن آل سليمان.

٣- "أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب" الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

٤- "إنها سلفية العقيدة والمنهج" علي بن حسن الحلبي.

٥- أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية" الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

٦- "بدعة التعصب المذهبي" محمد بن عيد العباسي.

٧- "البدعة وأثرها السيئ في الأمة" سليم بن عيد الهلالي.

٨- "بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف" سليم بن عيد الهلالي.

٩- "التحذير من فتنة التكفير" علي بن حسن الحلبي.

١٠- "التصفية والتربية وأثرها في استئناف حياة إسلامية" علي بن حسن الحلبي.

١١- "التصفية والتربية وحاجة المسلمين إليها" محمد ناصر الدين الألباني.

١٢- "التعريف والتنبئة بتأصيلات الشيخ الألباني في مسائل الإيمان والرد على المرجئة" علي بن حسن الحلبي.

محذر [?] من طرف اللجنة الدائمة

فيه ما في الذي قبله

١٣- "التعظيم والمنة في الانتصار للسنة" سليم بن عيد الهلالي.

١٤- "الثبات على الإسلام" سليم بن عيد الهلالي.

١٥- "الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة" سليم بن عيد الهلالي.

١٦- "الحديث حجة بنفسه في الأحكام والعقائد" محمد ناصر الدين الألباني.

١٧- "الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير في ضوء الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة" الدكتور خالد العنبري.

١٨- "الدعوة إلى الله بين التعاون الشرعي والتجمع الحزبي" علي بن حسن الحلبي.

١٩- "دلائل الصواب في إبطال بدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب" سليم ابن عيد الهلالي.

٢٠- "رؤية واقعية في المناهج الدعوية" علي بن حسن الحلبي.

٢١- "السراج الوهاج في معرفة المنهاج" أبو الحسن المأربي.

٢٢- "صيحة نذير بخطر التكفير" علي بن حسن الحلبي.

٢٣- "العقلانيون أفراخ المعتزلة" علي بن حسن الحلبي.

٢٤- "علم أصول البدع" علي بن حسن الحلبي.

٢٥- "العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم" الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

٢٦- "فقه الواقع" علي بن حسن الحلبي.

٢٧- "فقه السياسة الشرعية" الدكتور خالد العنبري.

٢٨- "كتب حذر العلماء منها" مشهور بن حسن آل سلمان.

٢٩- "لماذا اخترت المنهج السلفي" سليم بن عيد الهلالي.

٣٠- "المخرج من الفتنة" مقبل بن هادي الوادعي.

٣١- "مدارج العبودية من هدي خير البرية" سليم بن عيد الهلالي.

٣٢- "مدارك النظر في السياسة" عبد المالك رمضاني الجزائري.

٣٣- "مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية" علي بن حسن الحلبي.

٣٤- "منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف" الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

٣٥- "منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل" الدكتور ربيع ابن هادي المدخلي.

٣٦- "المنافقون" محمد بن موسى آل نصر.

٣٧- "هزيمة الفكر التكفيري" الدكتور خالد العنبري.

٣٨- "هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة" المعصومي- تحقيق سليم بن عيد الهلالي.

٣٩- "وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة" محمد ناصر الدين الألباني.

بيان من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
بشأن كتاب بعنوان
(الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير)
لكاتبه خالد علي العنبري

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على كتاب بعنوان: (الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير) لكاتبه خالد العنبري، وبعد دراسة الكتاب اتضح أنه يحتوي على إخلال بالأمانة العلمية فيما نقله عن علماء أهل السنة والجماعة، وتحريف للأدلة عن دلالاتها التي تقتضيها اللغة العربية ومقاصد الشريعة، ومن ذلك ما يلي:

١ ـ تحريفه لمعاني الأدلة الشرعية، والتصرف في بعض النصوص المنقولة عن أهل العلم؛ حذفًا أو تغييرًا على وجه يُفْهَم منها غير المراد أصلاً.

٢ ـ تفسير بعض مقالات أهل العلم بما لا يوافق مقاصدهم.

٣ ـ الكذب على أهل العلم، وذلك في نسبته للعلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ـ رحمه الله ـ ما لم يقله.

٤ ـ دعواه إجماع أهل السنة على عدم كفر من حكم بغير ما أنزل الله في التشريع العام، إلا بالاستحلال القلبي كسائر المعاصي التي دون الكفر، وهذا محض افتراء على أهل السنة؛ منشؤه الجهل أو سوء القصد، نسأل الله السلامة والعافية.

وبناءً على ما تقدم؛ فإن اللجنة ترى تحريم طبع الكتاب المذكور ونشره وبيعه، وتذكِّر الكاتبَ بالتوبة إلى الله تعالى، ومراجعة أهل العلم الموثوقين ليتعلم منهم ويبينوا له زلاته، ونسأل الله للجميع الهداية والتوفيق والثبات على الإسلام والسنة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	الرئيس
عبدالله بن عبدالرحمن الغديان	عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ
عضو	عضو
بكر بن عبدالله أبو زيد	صالح بن فوزان الفوزان

فتوى رقم (٢١٥١٧) وتاريخ ١٤/٦/١٤٢١هـ
في التحذير من كتابَي «التحذير من فتنة التكفير» و«صيحة نذير»

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده . .
أما بعد:

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء اطلعت على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من بعض الناصحين من استفتاآت مقيّدة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٢٩٢٨) وتاريخ ١٣/٥/١٤٢١هـ. ورقم (٢٩٢٩) وتاريخ ١٣/٥/١٤٢١هـ. بشأن كِتابَيْ: «التحذير من فتنة التكفير» و«صيحة نذير» لجامعهما/ علي حسن الحلبي، وأنهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء، من أن العمل ليس شرط صحة في الإيمان، وينسب ذلك إلى أهل السنة بالجماعة، ويبني هذين الكتابين على نقول محرفة عن شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن كثير، وغيرهما رحم الله الجميع، ورغبة الناصحين بيان ما في هذين الكتابين ليعرف القراء الحق من الباطل. . الخ . .

وبعد دراسة اللجنة للكتابين المذكورين، والاطلاع

عليهما؛ تبيَّن للجنة أن كتاب: «التحذير من فتنة التكفير». جَمْع/ علي حسن الحلبي، فيما أضافه إلى كلام العلماء في مقدمته وحواشيه، يحتوي على ما يأتي:

١ ـ بناه مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل، الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي، كما في ص/٦ حاشية/٢، وص/٢٢ وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة: من أن الكفر يكون بالاعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك.

٢ ـ تحريفه في النقل عن ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ في: «البداية والنهاية: ١٣/١١٨» حيث ذكر في حاشية ص/١٥ نقلاً عن ابن كثير: «أن جنكز خان ادعى في الياسق أنه من عند الله وأن هذا هو سبب كفرهم»، وعند الرجوع إلى الموضع المذكور لم يوجد فيه ما نسبه إلى ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ.

٣ ـ تقوّله على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في ص/١٧ ـ ١٨ إذ نسب إليه جامع الكتاب المذكور: أن الحكمَ المبدَّل لا يكون عند شيخ الإسلام كفرًا إلا إذا كان عن معرفة واعتقاد واستحلال. وهذا محض تقوُّل على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ، فهو ناشر مذهب السلف أهل السنة والجماعة ومذهبهم، كما تقدم

وهذا إنما هو مذهب المرجئة.

٤ ـ تحريفه لمراد سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالته/ تحكيم القوانين الوضعية، إذ زعم جامع الكتاب المذكور: أن الشيخ يشترط الاستحلال القلبي، مع أن كلام الشيخ واضح وضوح الشمس في رسالته المذكورة على جادة أهل السنة والجماعة.

٥ ـ تعليقه على كلام من ذَكَر من أهل العلم بتحميل كلامهم مالا يحتمله، كما في الصفحات ١٠٨ حاشية/ ١، ١٠٩ حاشية/ ٢١، ١١٠ حاشية/ ٢.

٦ ـ كما أن في الكتاب التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله، وبخاصة في ص/ ٥ ح/ ١، بدعوى أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشابهة للشيعة ـ الرافضة ـ وهذا غلط شنيع.

٧ ـ وبالاطلاع على الرسالة الثانية: «صيحة نذير»، وُجِد أنها كمُسَانِد لما في الكتاب المذكور ـ وحاله كما ذُكِرَ ـ؛ لهذا فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين: لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما؛ لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين، وبخاصة شبابهم، وأن يجتهد في تحصيل

العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسْن معتقدهم، وأن العلم أمانةٌ لا يجوز نشره إلا على وَفْق الكتاب والسنة، وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم. والله الموفق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم...»

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	الرئيس
عبدالله بن عبدالرحمن الغديان	عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ
عضو	عضو
بكر بن عبدالله أبو زيد	صالح بن فوزان الفوزان

التحذير من كتاب «هزيمة الفكر التكفيري» لخالد العنبري

بقلم/ فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

مجلة الدعوة عدد ١٧٤٩ـ ٤ ربيع الآخر ١٤٢١

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

[وضوح عقيدة أهل السنة]

فإن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة واضحة صافية، لا لَبْس فيها ولا غموض؛ لأنها مأخوذة من هدي كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، قد دوّنت أصولها ومبانيها في كتب معتمدة توارثها الخلف عن السلف، وتدارسوها وحرروها وتواصوا بها وحثوا على التمسك بها، كما قال عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى»، وهذا أمر لاشك فيه ولا جدال حوله.

[ظهور نابتة تنازع عقيدة أهل السنة في الإيمان]

إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة نابتة من المتعالمين

جعلت بعضَ أصول هذه العقيدة مجالاً للنقاش والأخذ والرد، ومن ذلك قضية الإيمان وإدخال الإرجاء فيه، والإرجاء - كما هو معلوم - عقيدة ضالة تريد فَصْل العمل وإخراجه عن حقيقة الإيمان، بحيث يصبح الإنسان مؤمنًا بدون عمل، فلا يؤثر تركه في الإيمان انتفاءً ولا انتقاصًا، وعقيدة الإرجاء عقيدة باطلة قد أنكرها العلماء وبيّنوا بطلانها وآثارها السيئة ومضاعفاتها الباطلة، وآل الأمر بهذه النابتة إلى: أن تُشنِّع على من لا يجاريها ويوافقها على عقيدة الإرجاء، ويسمونهم بالخوارج والتكفيريين، وهذا قد يكون لجهلهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، التي هي وسط بين مذهب الخوارج الذين يكفرون بالكبائر - التي هي دون الكفر - وهو مذهب باطل، وبين مذهب المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان - الذي هو عندهم مجرد التصديق - لا يضر معه معصية وإن كانت كبيرة.

فأهل السنّة والجماعة يقولون: إن مرتكب الكبيرة - التي هي دون الكفر - لا يكفر كما تقوله الخوارج، ولا يكون مؤمنًا كامل الإيمان كما تقوله المرجئة. بل هو عند أهل السنة مؤمن ناقص الإيمان، وهو تحت المشيئة - إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بقَدْر ذنوبه - كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء/ ٤٨].

[نقد كتاب «هزيمة الفكر التكفيري»]

وقد وصل إليّ كتاب بعنوان «هزيمة الفكر التكفيري» تأليف خالد العنبري، قال فيه: «فما زال الفكر التكفيري يمضي بقوة في أوساط شباب الأمة منذ أن اختلقته الخوارج الحرورية».

وأقول: التكفير للمرتدين ليس من تشريع الخوارج ولا غيرهم، وليس هو فكرًا ـ كما تقول ـ، وإنما هو حُكْم شرعي، حَكَمَ به الله ورسوله على من يستحقه، بارتكاب ناقضٍ من نواقض الإسلام القولية أو الاعتقادية أو الفعلية، والتي بيّنها العلماءُ في باب «أحكام المرتد»، وهي مأخوذة من كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، فالله قد حَكَم بالكفر على أناس بعد إيمانهم، بارتكابهم ناقضًا من نواقض الإيمان، قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [التوبة/ ٦٥ ـ ٦٦]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾ [التوبة/ ٧٤].

وقال عليه الصلاة والسلام: «بَيْنَ العبدِ وبين الكُفْر تركُ الصلاة»، وقال: «فمن تركها فقد كفر»، وأخبر تعالى أن تَعَلُّم السحر كُفْر، فقال عن المَلَكَيْن اللذين يعلمان السحر:

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة/ ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾﴾ [النساء/ ١٣٧].

وفرّق بين من كَفَّره الله ورسوله، وكفره أهل السنّة والجماعة؛ اتباعًا لكتاب الله وسنّة رسوله وبين من كَفَّرته الخوارج والمعتزلة ومن تبعهم بغير حق، وهذا التكفير ـ الذي هو بغير حق ـ هو الذي بسبب القلاقل والبلايا من الاغتيالات والتفجيرات. أما التكفير الذي يُبْنى على حكم شرعي؛ فلا يترتب عليه إلا الخير ونصرة الحق على مدار الزمان، وبلادنا بحمد الله على مذهب أهل السنة والجماعة في قضية التكفير، وليست على مذهب الخوارج.

ثم قال العنبري: «فالواجب في الكفر البواح وهو الكفر المجمع عليه التكفير، والتوقف عنه إرجاء خطير».

أقول: الكفر البواح هو كما بيّنه النبيُّ ﷺ: ما عليه برهان من الكتاب والسنّة، والإجماع يأتي الاستدلال به بعد الاستدلال بالكتاب والسنّة. نعم إذا كان الدليل محتملاً فهذا لا يجزم بأحد الاحتمالات من غير مرجِّح، أما إذا كان الدليل نصًّا فهذا هو البرهان الذي لا يُعْدَل عن القول بِمُوْجبه، كما قال النبي ﷺ: «عندكم فيه برهان».

والعلماءُ المعتبرون مجمعون على تكفير مَنْ كَفَّره الله ورسوله، ولا يقولون بخلاف ذلك ولا عبرة بمن خالفهم.

ثم جاء في الكتاب المذكور في حاشية (ص/٢٧): «التبديل في الحكم في اصطلاح العلماء هو: الحكم بغير ما أنزل الله، على أنه من عند الله، كمن حَكَم بالقوانين الفرنسية وقال: هي من عند الله أو من شَرْعِهِ تعالى، ولا يخفى أن الحُكَّام بغير ما أنزل الله اليوم لا يزعمون ذلك، بل هم يصرحون أن هذه القوانين محض نتاج عقول البشر القاصرة، والتبديل بهذا المعنى لا بالمعنى الذي يذهب إليه أهل الغلو كُفْر بإجماع المسلمين» كذا قال.

ونقول: هذا التبديل الذي ذكرتَ أنه كُفْر بإجماع المسلمين، هو تبديل غير موجود، وإنما هو افتراضي من عندك، لا يقول به أحد من الحكام اليوم ولا قبل اليوم، وإنما هناك استبدال هو اختيار جعل القوانين الوضعية بديلة عن الشريعة الإسلامية، وإلغاء المحاكم الشرعية، وهذا كفر ـ أيضًا ـ؛ لأنه يزيح تحكيم الشريعة الإسلامية وينحّيها نهائيًا، ويُحِل محلها القوانين الوضعية، فماذا يبقى للإسلام؟!

وما فَعَل ذلك إلا لأنه يعتنقها ويراها أحسن من الشريعة، وهذا لم تَذْكره، ولم تبين حكمَه، مع أنه فَصْل للدين عن الدولة، فكان الحكم قاصر عندك على التبديل فقط، حيث

ذكرت أنه مُجْمَع على كفر من يراه، وكان قسيمه وهو: الاستبدال، فيه خلاف حسبما ذكرت، وهذا إيهام يجب بيانه.

ثم قال العنبري في رده على خصمه: إنه يدعي الإجماع على تكفير جميع من لم يحكم بغير ما أنزل الله بجحود أو بغير جحود.

وأقول: كفر من حكم بغير ما أنزل الله لا يقتصر على الجحود، بل يتناول الاستبدال التام، وكذا من استحل هذا العمل في بعض الأحكام ولو لم يجحد، أو قال: إن حكم غير الله أحسن من حكم الله، أو قال: يستوي الأمران، كما نص على ذلك أهل العلم. حتى ولو قال: حكم الله أحسن ولكن يجوز الحكم بغيره، فهذا يكفر مع أنه لم يجحد حكمَ الله وكفره بالإجماع.

ثم ذكر الكاتبُ في آخر كتابه هذا: أن هناك فتوى لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ـ رحمه الله ـ يُكَفِّر فيها من حكم بغير ما أنزل الله مطلقًا ولا يفصل فيها، ويستدل بها أصحاب التكفير على أن الشيخَ لا يفرِّق بين من حكم بغير شرع الله مستحلاً ومن ليس كذلك، وأن الشيخ ابن باز سُئل عنها، فقال: محمد ابن إبراهيم ليس بمعصوم فهو عالم من العلماء.. الخ ما ذكر.

ولم يذكر العنبري نصَّ فتوى سماحة الشيخ محمد

ابن إبراهيم التي أشار إليها، وهل قُرِىء نصها على الشيخ ابن باز أو لا؟! ولا ذَكَر المرجع الذي فيه تغليط ابن باز لشيخه، وإنما نقل ذلك عن «مجلة الفرقان»، و«مجلة الفرقان» لم تذكر نصّ فتوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ولم تذكر في أي كتب الشيخ ابن باز تغليطه لفتوى شيخه، ولعلها اعتمدت على شريط، والأشرطة لا تكفي مرجعًا يُعْتَمد عليه في نقل كلام أهل العلم؛ لأنها غير محررة، وكم من كلام في شريط لو عُرِضَ على قائله لتراجع عنه. فيجب التثبت فيما ينسب إلى أهل العلم.

هذا بعض ماظهر لي من الملاحظات على الكتاب المذكور، وعلى غيره ممن يتكلمون ويكتبون في هذه الأصول العظيمة، التي يجب على الجميع الإمساك عن الخوض فيها، والاستغناء بكتب العقائد الصحيحة الموثوقة التي خلفها لنا أسلافنا من أهل السنّة والجماعة، والتي تدارسها المسلمون جيلاً بعد جيل في مساجدهم ومدارسهم، وحصل الاتفاق عليها والاجتماع على مضمونها، ولسنا بحاجة إلى مؤلفات جديدة في هذا.

وختامًا نقول: إننا بريئون من مذهب المرجئة، ومن مذهب الخوارج والمعتزلة، فمن كفّره الله ورسوله فإننا نكفره، ولو كرهت المرجئة، ومن لم يكفره الله ولا رسوله فإننا لا نكفره، ولو كرهت الخوارج والمعتزلة. هذه عقيدتنا

التي لا نتنازل عنها ولا نساوم عليها ـ إن شاء الله تعالى ـ ولا نقبل الأفكار الوافدة إلينا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. .

* * *

الفِهْرِسُ

❁❁❁❁